المكتبة اللغوية

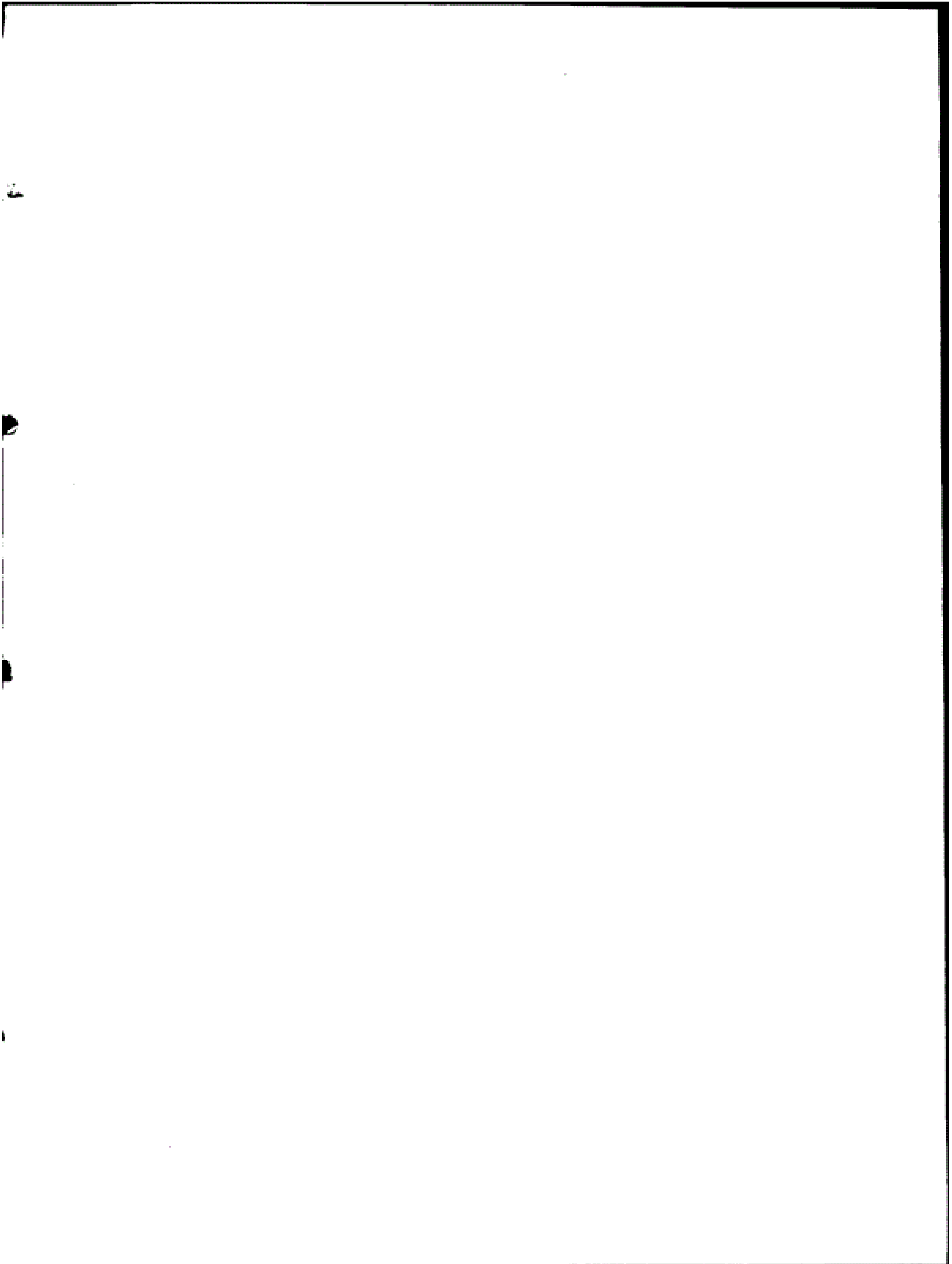
الدراسات

١٠

المدخل
إلى دراسة النحو العربي

الجزء الثاني

الدكتور علي أبو المكارم



القسم الثانى

الضوابط التقعيدية للجملة

فى التراث النحوى

هذا الباب يعرض لأهم ما قدمه التراث النحوى من أحكام قننت للجملة العربية ، وضوابط حددت قواعدها . وقد حكمنا فى هذا العرض أمران ، نحسب أنه لم يكن ثمة مناص من الالتزام بهما :

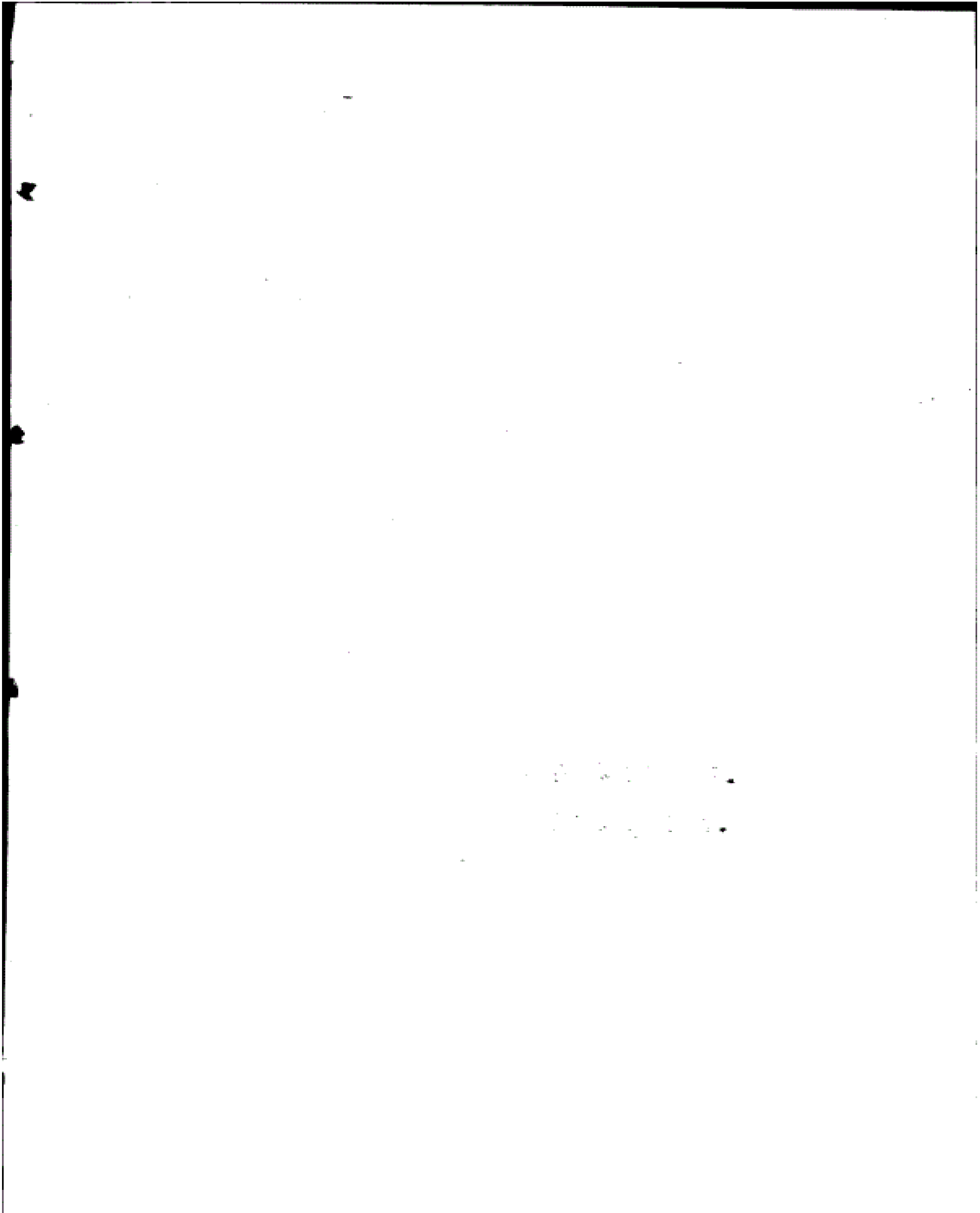
أما أولهما فاعتبار شكلى ، وهو تقديم ما ورد من أحكام وضوابط فى إطار تحدده الخصائص النوعية ، وذلك بدلا من الأخذ بالإطار الذى تقدمه الحالة الإعرابية على نحو ماصنع المتأخرون من النحويين . وقد أسلمنا هذا الالتزام إلى تصنيف خمسة فصول يختص كل فصل منها بنوع من أنواع الجملة العربية .

وأما الثانى فالتزام موضوعى بأن يكون (صوت) النحاة هو محور ما تقدمه القواعد النحوية ، ابتداء من تحديد المقومات ، وبيان الخصائص والسمات ، وانتهاء بتحديد العلاقات. وليس للباحث فى ذلك كله إلا قدر من التنظيم لا بد منه، ونوع من التحليل لاغنى عنه. ومقابلة ضرورية - أحيانا - بين المقولات النحوية والموروثات اللغوية تأييداً أو تفنيدا .

الفصل الأول

الجملة الاسمية

— الجملة الاسمية المطلقة .
— الجملة الاسمية المقيدة .



يستخدم مصطلح «الجملة الاسمية» في التراث النحوي للإشارة إلى أنواع متعددة من الجملة العربية ، تجتمع معاً في أنه يتصدرها الاسم مع وقوعه ركناً إسنادياً فيها ، ومقتضى هذا التصور الذي يشيع بين النحاة أنه لا عبرة في التصدر بالعناصر غير الإسنادية التي لا تقع ركناً من أركان الجملة ، سواء أكانت أسماء أم أفعالا أم حروفا .

ومما يصدق عليه هذا التحديد قول الله تعالى : (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، وأزواجه أمهاتهم ، وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض)[1]، وقوله سبحانه : (الله يبدأ الخلق ثم يعيده ثم إليه ترجعون)[2]، وقوله : (سلام على إبراهيم)[3] ، وقوله : (مثل الذين اتخذوا من دون الله أولياء كمثل العنكبوت اتخذت بيتا ، وأن أوهن البيوت لبيت العنكبوت لو كانوا يعلمون)[4] . ففي جميع هذه الآيات تقدم اسم ، وقد وقع مسنداً إليه في الجملة ، ولم يمنع من اعتباره متقدما سبق (إن) أو (كان) — كما في الآية الأخيرة — وهكذا تعد هذه الجمل عند النحاة اسمية .

من ناحية أخرى يمكن أن يتقدم الاسم في الجملة دون أن تعد اسمية عند النحاة ، وذلك إذا لم يقع الاسم طرفا إسناديا فيها ، فالجمل في نحو قول الله

---

(١) من الآية (٩) من سورة الأحزاب .

(٢) من الآية (١١) من سورة الروم .

(٣) من الآية (١٠٩) من سورة الصافات .

(٤) من الآية (٤١) من سورة العنكبوت

تعالى: (خشعا أبصارهم يخرجون)[١]، وقوله: (فأى آيات الله تنكرون)[٢]، وقوله: (فريقا كذبتم وفريقا تقتلون)[٣]، وقوله: (إذا السماء انشقت)[٤]، وقوله: (والليل إذا يغشى)[٥] ليست اسمية برغم تصدر الأسماء فيها، إذ التصدر هنا ظاهرى لا يعتد به، فإن التصدر الحقيقى مشروط بوقوع المتصدر طرفا إسناديا فى الجملة.

وتتكون الجملة الاسمية عند النحاة من: مبتدأ وخبر، أو مبتدأ ومرفوع سد مسد الخبر، أو ما كان أصله المبتدأ أو الخبر، وبذلك تكون الجملة الاسمية عند النحاة إطاراً يضم فى حقيقته أنماطاً متنوعة الصياغة والمكونات، مختلفة الروابط والعلاقات، على النحو الآتى:

أولا ـ جملة مكونة من مبتدأ وخبر:

١ ـ مبتدأ + خبر مفرد[٦] جامد.
٢ ـ مبتدأ + خبر مفرد مشتق.
٣ ـ مبتدأ + خبر (جملة) أى تركيب إسنادى.
٤ ـ مبتدأ + خبر (شبه جملة) أى ظرف أو جار ومجرور.

---

(١) من الآية (٧) من سورة القمر.
(٢) من الآية (٨١) من سورة غافر.
(٣) من الآية (٨٧) من سورة البقرة.
(٤) من الآية (٧) من سورة القمر.
(٥) من الآية (١) من سورة الليل.
(٦) يقصد النحويون بالمفرد هنا ما ليس «جملة» ولا «شبهها».

٥ - خبر مفرد جامد + مبتدأ .

٦ - خبر مفرد مشتق + مبتدأ .

٧ - خبر (جملة) + مبتدأ .

٨ - خبر (شبه جملة) + مبتدأ .

ثانياً - جملة مكونة من مبتدأ ومرفوع سد مسد الخبر :

١ - أداة نفي أو شبهه + وصف مشتق مفرد[1] + فاعل مثنى أو جمع.
٢ - أداة نفي أو شبهه + وصف شبيه بالمشتق مفرد[2] + فاعل مثنى أو جمع.
٣ - أداة نفي أو شبهه + وصف مشتق مفرد + نائب فاعل مثنى أو جمع.

ثالثاً - جملة مكونة مما كان أصله المبتدأ والخبر :

١ - أداة نسخ + ما كان أصله المبتدأ + ما كان أصله الخبر .
٢ - أداة نسخ + ما كان أصله الخبر + ما كان أصله المبتدأ .
٣ - ما كان أصله الخبر + أداة نسخ + ما كان أصله المبتدأ .
٤ - ما كان أصله المبتدأ + أداة نسخ + ما كان أصله الخبر .

رابعاً - جملة متعددة الاحتمال :

يجوز اعتبارها مكونة من مبتدأ وخبر ، كما يجوز اعتبارها مكونة من مبتدأ ومرفوع سد مسد الخبر .

١ - أداة نفي أو شبهه + وصف مشتق مفرد + فاعل (أو مبتدأ) مفرد.
٢ - أداة نفي أو شبهه + وصف شبيه بالمشتق مفرد + فاعل (أو مبتدأ) مفرد.
٣ - أداة نفي أو شبهه + وصف مشتق مفرد + نائب فاعل (أو مبتدأ) مفرد.

---

(١) المقصود بالمفرد هنا ما ليس مثنى أو جمعا.
(٢) المقصود بشبيه المشتق هنا المنسوب .

ولقد كان هذا التنوع فى الأشكال النمطية المكونة للجملة الاسمية واختلاف العلاقات القائمة بين عناصرها وأطرافها سبباً فى قيام النحاة بمحاولة إعادة تصنيف هذه الأشكال بغية تحقيق قدر من التماثل بين المجموعات المتميزة فيها، فقالوا بعدد من التقسيمات الضرورية لتوحيد النسق فى الأقسام واطراد العلاقات الرابطة بين مكوناتها. ومن ثم قسموها باعتبار المبتدأ إلى: ما له خبر، وما ليس له خبر، وما يصلح لكليهما. وبحسب الخبر إلى ما كان مفرداً، وما كان جملة، وما ألحق بأحدهما. ومن حيث المرفوع الذى يسد مسد الخبر إلى ما وقع فاعلا، وما وقع نائبا عن الفاعل. ثم من جهة العلاقات السياقية إلى جملة أصلية أى مطلقة لم يلحقها النسخ، وأخرى محولة أو مقيدة أى منسوخة. وكذلك من منطلق ما يتصل بالتطابق بين أطرافها إلى جملة واجبة التطابق، وأخرى ممتنعة، وثالثة جائزة الوجهين. وأخيراً من ناحية الترتيب بين هذه الأطراف إلى جملة واجبة الترتيب وأخرى جائزته.

والتحليل العلمى يؤكد وجود نوع متميز من الجملة العربية يمكن أن يصطلح عليه بالفعل بالجملة الاسمية، ولكنه — من ناحية أخرى — يفرض ضرورة تحديد مدلول هذا المصطلح على نحو مغاير نسبيا لما شاع الأخذ به فى التراث النحوى، أخذاً بمعطيات مجموعة الأسس والاعتبارات الواجب مراعاتها، تلك التى سبق تفصيلها(١)، وذلك حتى يمكن أن يتصف تحديد أنواع الجملة بالصفات الضرورية اللازمة لصحتها وهى(٢):

١ — وحدة النسق فى التقسيم.

٢ — الاتساق بين عناصر كل قسيم.

---

(١) انظر ص ١٣٨ وما بعدها من هذه الدراسة.

(٢) انظر: الجملة الفعلية ص ٤٢.

٣ — تقابل الأقسام وعدم تداخلها فيما بينها .

٤ — التكامل بين الأقسام في التعبير عن الواقع اللغوى .

ووفقاً لذلك فإنه يجب أن نمضى في التمييز بين الجملة المكونة من مبتدأ وخبر وتلك التي تتكون من مبتدأ ومرفوع يسد مسد الخبر إلى غايته ، كما يجب أن نأخذ بمقتضى التفرقة القائمة بين الخبر المفرد أو (الجملة) من ناحية والخبر شبه الجملة من ناحية أخـــرى من حيث ضرورة التطابق العددى والنوعى في أولها وانعدام هذا التطابق في ثانيهما ، ومن ثم نضع الجملة الأولى المكونة من مبتدأ ومرفوع يسد مسد الخبر في نطاق نوع مستقل من الجملة العربية ، يمكن أن يصطلح عليه — كما أشرنا من قبل — « بالجملة الوصفية » . كما نضع الجملة الثانية التي يكون خبرها ظرفا أو جارا أو مجرورا في إطار نوع مستقل أيضاً من أنواع الجملة العربية ، هي « الجملة الظرفية » . وهكذا نقصر مدلول « الجملة الاسمية » على ما كان المسند فيها واحداً من ثلاثة :

١ — الاسم الجامد غير المشتق .

٢ — الاسم المشتق الذى لا يصح كونه رافعا للمسند إليه .

٣ — التركيب الإسنادى ، أو ما يصطلح عليه في التراث النحوى « بالجملة » .

وتتكون الجملة الاسمية من طرفين أساسيين — شأنها شأن سائر الجمل في العربية على نحو ما ذكرنا من قبل — هما : المسند إليه ، والمسند ، أما المسند إليه فهو المحكوم عليه والمتحدث عنه ، وأما المسند فهو المحكوم به .

وقد لاحظ النحاة أن من أهم سمات الجملة الاسمية صلاحيتها للنسخ . ومن ثم قسموها إلى قسمين : جملة غير منسوخة ، وأخرى دخلها النسخ ،

ويمكن أن يصطلح على الجملة الأولى « بالجملة المطلقة » ، للإشارة إلى أن العملية الإسنادية فيها تؤدى وظيفتها دون قيود عليها ، كما يمكن أن يصطلح على الثانية « بالجملة المقيدة » للدلالة على أن ثمة قيداً قد أحدث تأثيراً لفظيا ومعنويا في العلاقة الإسنادية ، فليس النسخ في جوهره سوى تعبير بالتحديد ، أى التقييد ، لبعض العلاقات والروابط القائمة بين أطرافها . وسنخص كلا منهما بمبحث خاص نعرض فيه لأهم القواعد المنتظمة له في التراث النحوى .

* * *

الجملة الاسمية المطلقة

اصطلح النحويون منذ عصر مبكر على طرفى الجملة الاسمية المطلقة بالمبتدأ والخبر، فأطلقوا لفظ «المبتدأ» على المسند إليه فيها، وأطلقوا لفظ «الخبر» على المسند. وسنعرض هنا لتعريف كل منهما، وما ورد له من أحكام، ثم ننتقل بعد ذلك إلى الأحكام المشتركة بينهما.

تعريف المبتدأ:

نلحظ منذ البداية أن مصطلح «المبتدأ» لايستخدم فى نطاق الجملة الإسمية وحدها، بل يستعمل أيضاً فى الجملتين: «الظرفية» و«الوصفية» للدلالة على أحد ركنى الإسناد فيهما أيضاً، بيد أنه يستخدم فى الظرفية — كما فى الاسمية — للدلالة على «المسند إليه»، ولكنه يستعمل فى الوصفية مقصوداً به «المسند». ولقد تأثرت تعريفات المبتدأ فى التراث النحوى بهذا التعدد فى مدلوله، إذ حاول بعض النحاة تقديم تعريف له يجمع كل أنماطه. وفطن آخرون إلى ما فى هذه المحاولة من تعسف لما فيها من الجمع بين «ماهيتين مختلفتين» فرأوا ضرورة الفصل بينهما والاقتصار على الشائع منهما. ولقد ترك هذان الاتجاهان أثرهما فى تعريفات المبتدأ فى التراث النحوى.

ولعل أقدم تعريف بين أيدينا للمبتدأ ماذكره أبوبكر بن السراج المتوفى سنة ٣١٦ هـ فى كتابه «الأصول فى النحو»، ذلك أن سيبويه - برغم استعماله مصطلح المبتدأ، وإطلاقه على المسند إليه عنده — لم يقدم تعريفاً له مكتفياً بذكر نماذج منه[1]، وكذلك فعل المبرد فى المقتضب[2]، أما ابن السراج فقد حاول تعريف المبتدأ فقال: «المبتدأ ما جردته من عوامل الأسماء ومن

---

(١) انظر: كتاب سيبويه ١/١٣ — ٢٤، ٢/٧٨.
(٢) انظر: المقتضب ٤/١٢٦.

الأفعال والحروف ، وكان القصد فيه أن تجعله أولا لثان مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبره ، ولا يستغنى واحد منهما عن صاحبه ، وهما مرفوعان أبدا. فالمبتدأ رفع بالابتداء ، والخبر رفع بهما ، نحو قولك : الله ربنا ، ومحمد نبينا ، والمبتدأ لا يكون كلاما تاما إلا بخبره ، وهو معرض لما يعمل فى الأسماء »[1] .

فالمبتدأ عنده اسم — إذ لا يتأثر بعوامل الأسماء إلا الأسماء — مبتدأ به ، أى محكوم عليه ، مجرد من العوامل اللفظية مطلقاً : سواء أكانت أسماء أم أفعالا أم حروفا ، مرفوع بعامل معنوى هو الابتداء ، يكون مع الخبر كلاما تاما لا استغناء فيه عن أحدهما .

— وقريب منه ماذكره الزبيدى : أبو بكر محمد بن الحسن ، المتوفى ٣٧٩ ، إذ ذكر فى الواضح أنك «إذا ابتدأت باسم لتخبر عنه ولم توقع عليه عاملا ، فارفع ذلك الاسم بالابتداء . فإن أخبرت عنه بشىء من أسمائه أو نعوته فارفعه لأنه خبر الابتداء»[2] فهو يستوحى — كما ترى — المأثور عن ابن السراج دون ذكر لعبارته . أما ابن جنى ، أبو الفتح عثمان ، المتوفى ٣٩٢ هـ فيؤثر أن يذكر نص ابن السراج مع قدر من التغيير يسير ، حين يقول فى « اللمع » : « المبتدأ كل اسم ابتدأته ، وعريته[3] من العوامل اللفظية ، وعرضته لها ، وجعلته أولا لثان يكون الثانى خبراً عن الأول ، ومسنداً إليه ، وهو مرفوع بالابتداء » .

— ولا يضيف ابن برهان : أبو القاسم عبد الواحد بن على بن عمر ، المتوفى

---

(١) الأصول فى النحو ، لابن السراج ١/٦٢—٦٣ .

(٢) الواضح فى العربية ، للزبيدى ٣٠ .

(٣) اللمع ، لابن جنى ١٠٩ .

سنة ٤٥٦ هـ - إلى ما ذكره ابن جنى كثيراً ، مكتفيا بشرح عناصر تعريف ابن جنى والتمثيل لها ، يقول : « المبتدأ هو الاسم الذى تجرد من العوامل اللفظية وتعرض لها وجعل أولا لثان ، نحو قولنا : زيد قائم ، فزيد قد تجرد من كان وهى رافعة ، وإن وظننت وهى ناصبة ، ومن الباء وهى جارة ، وتعرضه لها لأن العرب تلحق المبتدأ جميع هذه العوامل ... جعل (زيد) أولا لثان ، وهو قولك : (قائم) لأن المبتدأ إنما يذكر ليخبر عنه بالقيام ، ولم يذكره لأمر مقصور عليه وحده »[1] .

— أما الزمخشرى : أبو القاسم محمود بن عمر ، المتوفى سنة ٥٣٨ هـ فإنه يقتصر على بعض عناصر ما أثر من تعريفات دون أن يستوعبها جميعا حين يقول : « المبتدأ والخبر هما الاسمان المجردان للإسناد ، نحو قولك : زيد منطلق ، والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التى هى (كان) و (إن) و (حسبت) وأخواتها ، لأنهما إذا لم يخلوا منها تلعبت بهما وغصبتهما القرار على الرفع ، وإنما اشترط فى التجريد أن يكون من أجل الإسناد لأنهما لو جردا لا للإسناد لكانا فى حكم الأصوات التى حقها أن ينعق بها غير معربة ، لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب ، وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما »[2] .

فهو يهمل - كما ترى - كون المبتدأ أولا لثان - أى مبتدأ به - أى محكوما عليه مكتفيا بكونه اسما ، مجرداً عن العوامل اللفظية ، مرفوعا بعامل معنوى ، وقع أحد ركنى الإسناد . وليس من شك فى أن الزمخشرى لم يهمل ما أهمل عن غفلة ، فإن وجود هذا العنصر ضمن المأثورات النحوية التى وقف عليها أمر لا ريب فيه ، ومن ثم فإننا نميل إلى أنه قد عدل عن ذكر هذا العنصر لكى يسع التعريف المدلول الثانى المبتدأ ، وهو إمكان وقوعه مسنداً إذا وقع وصفا مشتقا رافعا لمكتفى به .

---

(١) اللمع ، لابن برهان ، ورقة ١٥ - آ .

(٢) المفصل ، للزمخشرى ١/ ٨٣ .

ـ وهي الغاية التي هدف إليها بعد نحو قرن[1] ابن الحاجب: جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر، المتوفى ٦٥٦ هـ، حين جعل تعريفه شاملا — بصورة صريحة ـ لنوعي المبتدأ: ما كان منه مسندا إليه في الجملة الاسمية، وما كان منه مسندا في الجملة الوصفية، يقول: «المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية، مسندا إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعة لظاهر، مثل: زيد قائم، وما قائم الزيدان، وأقائم الزيدان»[2]. فالتعريف كما ترى يتضمن حقيقتين مختلفتين، لكل منها مقوماتها، الأمر الذي يمكن معه تقسيم التعريف بالفعل إلى تعريفين متميزين يعرض كل منهما لإحداهما دون غيرها، وقد فطن إلى ذلك رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، المتوفى سنة ٦٨٦ هـ حين رأى أن «المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حد، لأن الحد مبين للماهية بجميع أجزائها، فإذا اختلف الشيئان في الماهية لم يجتمعا في حد، فأفرد المصنف — أي ابن الحاجب — لكل منهما حداً»[3].

ومما يؤكد هذا الفهم لنص الزمخشري أنه يتفق والتفسير الذي قدمه ابن هشام: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف المتوفى سنة ٧٦١ هـ لاستخدام هذا المصطلح في التعريف حين قال في شرحه لقطر الندى: «ودخل تحت قولنا للإسناد ما إذا كان المبتدأ مسنداً إليه ما بعده نحو: زيد قائم، وما إذا كان مسندا إلى ما بعده نحو: أقائم الزيدان؟»[4].

---

(١) لا نكاد نجد في هذه الفترة جديدا يضاف، وحسبك أن ترجع مثلا إلى ما ذكره الأنباري: كمال الدين أبو البركات المتوفى سنة ٥٧٧ هـ، وابن معطي: زين الدين أبو الحسين يحيي بن عبد المعطي، المتوفى ٦٢٨ هـ، وابن يعيش: موفق الدين يعيش، المتوفى سنة ٦٤٣ هـ لتتأكد من أن تعريف المبتدأ عند هؤلاء النحاة يدور في إطار المحاولة التراثية التي تقصد إلى تحديده باعتباره «مسندا إليه» انظر: أسرار العربية ٢٩، و: الفصول الخمسون ١٩٨، وشرح المفصل ١/٨٥.

(٢) كتاب الكافية في النحو، لابن الحاجب ١/٨٥.

(٣) شرح الكافية، للرضي ١/٨٦.

(٤) شرح قطر الندى.

– في مقرب ابن عصفور علي بن مؤمن ، المتوفى ٦٦٩هـ إضافة جديدة في تعريف المبتدأ ، برغم اقتصاره في تعريفه على ما كان منه مسندا إليه لا مسندا، يقول : « الابتداء هو جعلك الاسم أو ما هو في تقديره أول الكلام لفظا أو تقديرا ، معرى من العوامل اللفظية غير الزائدة ، لتخبر عنه . والمبتدأ هو الاسم أو ما هو في تقديره المجعول أول الكلام لفظا أو نية على الوصف المتقدم »[١] ، فهو ينص على أن المبتدأ ليس اسما فقط بل « ما هو في تقدير الاسم » أيضاً ، كما ينص على أن تجرده من العوامل اللفظية مشروط بكون هذه العوامل « غير زائدة » . ولقد كان لهذه الإضافة تأثيرها في التعريفات النحوية من بعد ، كما كان لما ذكره صراحة ابن الحاجب — من الجمع بين حقيقتي المبتدأ — تأثيره أيضا . فابتداء من ابن مالك : أبي عبد الله جمال الدين محمد بن مالك ، المتوفى سنة ٦٧٢هـ نجد تعريفات النحاة تلتزم — بصورة أو بأخرى — بهاتين الإضافتين ، إذ تحرص على تقديم تعريف شامل يتناول المبتدأ بحقيقتيه : ما كان مسندا إليه ، وما كان منه مسندا ، كما تشير صراحة إلى جواز كون الاسم ليس صريحا ، بل مؤولا بالصريح ، وجواز دخول بعض العوامل اللفظية على المبتدأ إذا كانت زائدة . يقول ابن مالك في تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : « المبتدأ ما عدم حقيقة أو حكما عاملا لفظيا ، من مخبر عنه ، أو وصف رافع ما انفصل وأغنى »[٢] .

— ويقول ابن هشام : أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ، المتوفى ٧٦١ هـ ، في أوضح المسالك : « المبتدأ اسم أو بمنزلته ، مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته ، مخبر عنه ، أو وصف رافع لمكتفى به »[٣] .

— ويقول الأشموني: علي بن محمد، المتوفى نحو سنة ٩٠٠ هـ ، في شرح

(١) المقرب لابن عصفور ٨٢/١ .
(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك ٤٤ .
(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٩١/١ — ٩٢ .

الألفية : « المبتدأ هو الاسم العارى عن العوامل اللفظية غير الزائدة ، مخبرا عنه ، أو وصفا رافعا لمستغنى به ، فـ (الاسم) يشمل الصريح والمؤول ، نحو : (وأن تصوموا خير لكم)(١) ، و : تسمع بالمعيدى خير من أن تراه ، و (العارى عن العوامل اللفظية) مخرج لنحو الفاعل واسم كان ، و (غير الزائدة) لإدخال نحو : بحسبك درهم ، وهل من خالق غير الله ... و (أو) فى التعريف للتنويع لا للتردد ، أى المبتدأ نوعان : مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر »(٢) .

ـ ويقرر الشيخ خالد عبدالله الأزهرى ، المتوفى سنة ٩٠٥ هـ ما قاله ابن هشام فى توضيحه دون أن يغير فيه أو يزيد عليه غير التمثيل(٣) .

ـ ويلتزم الفاكهى : أحمد بن الجمال عبد الله بن أحمد ، المتوفى سنة ٩٧٢هـ فى تعريفه العناصر ذاتها فيقـــول : « المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لفظا أو حكما ، مخبرا عنه ، أو وصفا رافعا لما انفصل وأغنى عن الخبر »(٤).

وهكذا يستقر لدى النحاة المتأخرين رعاية هذه الاعتبارات فى تحديدهم لعناصر التعريف دون إضافة ما ، بل يكتفى هؤلاء بالقيـام بدور الشرح والتمثيل فحسب ، يستوى فى ذلك الشيخ يس بن زين الدين العليمى الحمصى ، المتوفى سنة ١٠٦١ هـ(٥) ، وأحمد بن أحمد بن محمد السجاعى ، المتوفى سنة ١١٩٧(٦) ، ومحمد بن على الصبان ، المتوفى سنة ١٢٠٦ هـ(٧) والشيخ

---

(١) من الآية (١٨٤) من سورة البقرة .

(٢) شرح الأشمونى على الألفية ١/١٨٩ .

(٣) شرح التصريح ، للشيخ خالد ١/١٠٤ — ١٠٥ .

(٤) شرح الفاكهى على قطر الندى ١/٢٣١ — ٢٣٢ .

(٥) انظر : حاشيته على شرح الفاكهى على القطر ١/٢٣١ — ٢٣٣ .

(٦) انظر : حاشيته على شرح القطر ، وحاشيته على شرح ابن عقيل .

(٧) انظر : حاشيته على شرح الأشمونى ١/١٨٨ — ١٨٩ .

حسن العطار ، المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ [1] ومحمد بن مصطفى الخضرى المتوفى سنة ١٢٨٧ هـ [2] . لا نستثنى من هؤلاء النحاة إلا الإمام السيوطى : جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر ، المتوفى سنة ٩١١ هـ ، الذى يتحفظ فى قبول هذا النمط من التعريفات لأمرين : « أحدهما أن عامل المبتدأ عنده الخبر ... وهو لفظى ، والآخر : أنه شامل للفعل المضارع المجرد من ناصب وجازم » [3] وفى تحفظه نظر : فإن الاختلاف فى (عامل) الرفع فى المبتدأ لا يمثل فى الحقيقة مساساً بجوهر التعريف ، إذ الثابت أن المبتدأ مرفوع ، وأنه لم يدخل على الجملة عامل لفظى زائد على طرفى الإسناد — وفى مبناها — ليحدث هذا الرفع فيه ، وهكذا يستوى أن تقدر عامل الرفع شيئاً فى مبنى الجملة — وهو الخبر — أو لا علاقة له بالمبنى - كالابتداء - أو أمراً مشتركا بينهما على نحو ما سنشير إليه فى حديثنا عن عامل الرفع فيه . ومن ثم يكون تحفظ السيوطى من هذه الناحية أقرب إلى الجدل العقلى منه إلى التحديد الذهنى أو الوصف العملى . ثم إن تصور أن التعريف يشمل المضارع المجرد من الناصب والجازم قائم على غير أساس عندنا ؛ لأن العنصر الأول فى التعريف كونه اسماً ، ولا سبيل قط للخلط شكليا أو وظيفيا أو دلاليا بين الأسماء والأفعال ، وإن أمكن العثور على (مشابه) بينهما أحياناً . وهكذا تظل العناصر الأساسية فى التعريف دون مساس عند المتأخرين .

ولكن استقرار هذه العناصر فى التعريف لا يسلم بالضرورة إلى الأخذ بها . فإنها نتاج محاولة لتقديم تعريف شامل يتناول حقيقة المبتدأ فى الجملة

---

(١) انظر : حاشيته على الأزهرية

(٢) انظر : حاشيته على شرح ابن عقيل ١/ ٨٨ .

(٣) انظر : همع الهوامع ١/٩٣ .

العربية ، وهى محاولة تتسم – كما رأينا – بقدر من التعسف لإغفالها تنوع طبيعة المعرف وخصائصه فى التعريف . ومن ثم فإننا نؤثر أن نقصد بتعريفنا إلى ما قصد إليه النحاة الأقدمون ، من الاقتصار على تحديد المبتدأ بوصفه مسندا إليه فحسب ، وهكذا نرى أن المبتدأ – بهذا الاعتبار – « اسم ، معين الدلالة ، مرفوع ، مجرد عن العوامل اللفظية ، غير الزائدة وشبهها ، وقع مسندا إليه ، يكون مع خبره جملة » .

* فالتعبير بالاسم يشمل ما كان منه صريحا نحو قول الله تعالى : (الله لا إله إلا هو الحى القيوم)[1] ، وقوله : (الحمد لله رب العالمين)[2]. وقوله (المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض)[3] . وما كان منه مؤولا نحو قوله سبحانه : (وأن تصوموا خير لكم)[4] ، وقوله : (وأن تعفوا أقرب للتقوى)[5] .

كذلك يشمل أنواع الاسم الصريح سواء أكان جامدا : ضميرا ، نحو قوله تعالى : (أأنتم أشد خلقا أم السماء بناها)[6] . أو اسم إشارة نحو قوله: (ذلك الكتاب لا ريب فيه) [7] ، أو اسم موصول نحو : (الذين خسروا أنفسهم فهم لا يؤمنون) [8] أم وصفا مشتقا نحو : (السابقون السابقون، أولئك المقربون)[9] .

---

(١) من الآية (٢٥٥) من سورة البقرة .
(٢) من الآية (٢) من سورة الفاتحة .
(٣) من الآية (٧) من سورة التوبة .
(٤) من الآية (١٨٤) من سورة البقرة .
(٥) من الآية (٢٣٧) من سورة البقرة.
(٦) من الآية (٢٧) من سورة النازعات
(٧) من الآية (١٢) من سورة البقرة
(٨) من الآية (١٢) من سورة الأنعام .
(٩) الآيتان ١٠ — ١١ من سورة الواقعة .

كما يتناول الاسم الحقيقي - كما في الأمثلة السابقة - والحكمي ، ويعني به النحاة ما قصد لفظه من غير الأسماء ، فإنه بقصد لفظه يصبح دالا عليه دلالة الاسم على مسماه ، كما لو قلت : الباء حرف جر ، وقام فعل ماض . فإن كلمة الباء وقعت هنا اسما ، وكذلك كلمة (قام) في هذا الموضع .

كذلك يضم الاسم أيضا ما كان معرفة - كما في الأمثلة السابقة - وما كان نكرة ، نحو قوله تعالى: (ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم)[١]، وقوله : (ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم)[٢] .

* و(معين الدلالة) أي محدد المدلول ، بمعنى أن الأسماء المبهمة ، أو غير المحددة ، لا يصح وقوعها مبتدأ ، وذلك لأن المبتدأ محكوم عليه ، فلا بد أن يكون معلوما حتى يفيد الحكم؛ إذ إن الحكم على المجهول لا يفيد .

ويكون الاسم مختص الدلالة إما بكونه معرفة ، أو نكرة مخصوصة . يقول ابن السراج : « وحق المبتدأ أن يكون معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات الموصوفة خاصة ، فأما المعرفة فنحو قولك: عبدالله أخوك، وزيد قائم ، وأما ما قارب المعرفة من النكرات فنحو قولك : رجل من تميم جاءني ، وخير منك يلقيني ، وصاحب لزيد جاءني ، وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة لأنه لا فائدة فيه ، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به . ألا ترى أنك لو قلت : رجل قائم أو رجل عالم لم يكن في هذا الكلام فائدة ؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس رجل قائما أو عالما »[٣] . وليس اختصاص النكرة بالوصف فقط على نحو ماذكر ومثل ، فإن مسوغات الابتداء بالنكرة كثيرة سنشير إلى أهمها عند بيان ماسنعرض له من الأحكام.

(١،٢) من الآية ٢٢١ من سورة البقرة .

(٣) انظر : الأصول في النحو ٦٣/١ .

* (ومرفوع) قيد لإخراج ما توافر فيه الشروط مما ليس بمرفوع ، كمنصوب (إن) و(ظن) وأخواتهما ، فإنه لا يصطلح عليه عند النحاة بالمبتدأ – إشارة إلى دخول الناسخ عليه – وإنما يطلق عليه اصطلاح يلائم نوع الناسخ .

* والنص على كونه (مجرداً من العوامل اللفظية) لإخراج ما كان رفعه بسبب دخول بعض هذه العوامل ، لفظاً ككان أو إحدى أخواتها ، أو تقديراً كما في نحو : زيد ، جواباً لمن قال : من قام ؟ : إذ التقدير الذى يفرضه السياق هو : قام زيد ، فزيد وإن كان مجرداً من العوامل اللفظية لفظاً فليس مجرداً منها تقديراً .

والسيوطى تحفظ على هذا النص كما ذكرنا ، نظراً لأخذه بفكرة العامل اللفظى فى المبتدأ ، وهو ما سنناقشه فى الحديث عن عامل الرفع فيه .

* وتقييد العوامل اللفظية بكونها (غير زائدة وشبهها) لإخراج مادخل عليه حرف زائد أو شبه زائد منها ، وكل منهما يؤثر فى لفظ المبتدأ[1] . ومثال مادخل عليه حرف زائد قوله تعالى : (هل من خالق غير الله)[2] ، وقولهم : بحسبك درهم . فإن النحاة يرون أن (من) زائدة فى الآية ،

---

(١) كل من الحرف الأصلى ، والزائد ، وشبيه الزائد يؤثر تأثيراً لفظيا إذ يجر ما بعده ، ولكنها تختلف بعد ذلك .

— فحرف الجر الأصلى يفيد معنى خاصا به ، كالتبعيض فى من والغاية فى حتى ، ويحتاج مع مجروره إلى متعلق .

— والحرف الزائد لا يفيد معنى خاصا بل يؤكد المعنى العام ويقويه . ولا يحتاج مع مجروره إلى متعلق .

— والحرف شبيه الزائد يفيد معنى خاصا كحرف الجر الأصلى ، ولكنه لا يحتاج مع مجروره إلى متعلق كالحرف الزائد .

(٢) من الآية (٣) من سورة فاطر .

ولفظ (خالق) مبتدأ جر لفظاً بمن ، وأن الباء زائدة فى المثال ، وحسب مبتدأ مجرور لفظاً بحرف الجر الزائد ومثال شبيه الزائد قول كعب بن سعد الغنوى [1] :

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة
لعل أبى المغوار منـــك قريب

ونحو قولك : رب رجل صالح لقيته ، فمجرور (لعل) و (رب) فى موضع رفع بالابتداء ؛ لأن لعل ورب أشبها الحرف الزائد فى كونهما لا يتعلقان بشىء » [2] .

• وذكرنا كونه (مسنداً إليه) احترازاً من الجملة التى يقع المبتدأ فيها مسنداً ، وهى التى اصطلح عليها المحدثون بالجملة الوصفية فإن المسند إليه فى تلك الجملة — على نحو ما تقرر فى التراث النحوى ، ونرجو أن نفصله من بعد — هو الفاعل أو نائبه .

• وأما (يكون مع خبره جملة) فيمكن أن يعد قيداً فى التعريف كما يمكن أن يعد وصفاً كاشفاً للمعرف ، وهو يعد قيداً إذا أخرج به الفاعل ونحوه من المرفوعات عند من يذهب إلى أن عامل الرفع فيهامعنوى هو الفاعلية [3] ، ويعد وصفاً كاشفاً لحقيقة المعرف إذا أخذنا بالاتجاه الشائع فى عامل الفاعل ونحوه فى التراث النحوى ، وهو أنه لفظى لا معنوى .

* * *

(١) انظر : همع الهوامع ٢/٣٣ ، والدرر اللوامع ٢/٣٣ .
(٢) انظر : شرح التصريح ١/١٥٦ .
(٣) انظر : الحذف والتقدير فى النحو العربى .

أحكام المبتدأ :

وتأمل هذا التعريف للمبتدأ يبين أحكامه عند النحاة، وأهم هذه الأحكام ـ كما رأينا ـ الاسمية ، والرفع ، وتعيين الدلالة ، والإسناد إليه . وسنخص كل حكم منها بشيء من البيان :

أولا ـ الاسمية :

لايكون المبتدأ إلا اسما حقيقة أو حكما ، صريحاً أو مؤولا ، ظاهراً أو ضميراً ، مشتقاً أو جامداً . فلا يكون فعلا ، ولا حرفاً ، ولا خالفة[1] ـ وهى التى يطلق عليها النحويون اسم الفعل ـ كذلك لايكون مركباً فعلياً[2] ولا مركباً حرفياً[2] ولا جاراً ومجروراً ، كما لا يكون ظرفاً إذا ظل باقياً على ظرفيته ، وهو ما يصطلح عليه بالظرف غير المتصرف ، وذلك إذا لزم النصب على الظرفية أو الجر بمن . وأما الظرف المتصرف الذى يمكن أن يفارق النصب على الظرفين والجر بمن إلى حالة لا تشبهها كالفاعلية والمفعولية والإضافة فإن من الممكن أن يقع مبتدأ[4] .

ثانياً ـ الرفع :

حق المبتدأ أن يكون مرفوعاً دائما ، ومن ثم إذا جاء غير مرفوع لفظا بسبب دخول حرف جر زائد أو شبهه وجب أن يكون مرفوعاً محلا .

---

(١) انظر : المدخل إلى دراسة النحو العربى ١/١٨٦ — ١٨٩، ٣١٦ .

(٢) انظر : الجملة الفعلية ٢٣٥ — ٢٣٩، ٢٤٤—٢٥٣ .

(٣) انظر : المدخل إلى دراسة النحو العربى ١/٣٦٧ .

(٤) المدخل ١/٣٠ — ٣٠ .

وقد اختلف النحويون فى عامل الرفع فيه ، ويمكن أن نميز فى هذا المجال اتجاهين أساسيين فى التراث النحوى (١) :

الاتجاه الأول : ـ وأصحابه هم البصريون ـ يرى أن عامل الرفع فى المبتدأ معنوى هو الابتداء ، وقد اختلفوا فى تحديد معناه :

١ — فمنهم من يرى أنه « التعرى من العوامل اللفظية » ، وقد رد هذا التفسير بأن التعرى لا يصلح أن يكون سببا ، ذلك أن العوامل توجب عملا والعدم لا يوجب عملا ، إذ لابد للموجب والموجب من اختصاص يوجب ذلك ، ونسبة العدم إلى الأشياء كلها نسبة واحدة .

« فإن قيل : إن العوامل فى هذه الصناعة ليست مؤثرة تأثيراً حسياً كالإحراق للنار والبرد والبل للماء ، وإنما هى أمارات ودلالات ، والأمارة والدلالة قد تكون بعدم الشىء كما تكون بوجوده . . رد ذلك بأنه ليس الغرض من قولهم إن التعرى عامل أنه معرف للعوامل ، إذ لو زعم أنه معرف لكان اعترافا بأن العامل غير التعرى » .

٢ — ومنهم من يذهب إلى أن الابتداء « ليس التعرى عن العوامل اللفظية فحسب ، بل التعرى وإسناد الخبر » .

ورد هذا القول بما رد به سابقه من أن التعرى تجرد ، فهو أمر عدمى ، والعدمى لا يصلح أن يكون جزءاً من سبب كما لم يصلح أن يكون سببا .

٣ — ومنهم من يفسر الابتداء بأنه « ما فى نفس المتكلم ، يعنى من

---

(١) انظر : شرح الأشمونى وحاشية الصبان عليه ١/١٩٣ ، وهمع الهوامع ١/٩٥ ، والأشباه والنظائر ١/٢٣٧ ، وشرح المفصل ١/٨٤ ، والإنصاف فى مسائل الخلاف ٣٣ ، وكتاب سيبويه ٢/١٢٦ ، والحذف والتقدير فى النحو العربى ٨٩ـ٩٦ .

الإخبار عنه ، لأن الاسم لما كان لا بد له من حديث يحدث عنه صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ » .

٤ — ومنهم من يتجه إلى أن الابتداء « اهتمامك بالاسم ، وجعلك إياه أولا لثان كان خبراً عنه ، والأولية معنى قائم به يكسبه قوة إذا كان غيره متعلقا به ، وكانت رتبته مقدمة على غيره » .

وخطىء هذا الرأي من وجهين :

الأول : أن الاهتمام بالاسم من باب ذكر لازم المعنى عنه ؛ إذ يلزم معنى الابتداء بالاسم في اللغة وفي الاصطلاح الاهتمام فعلم أن جعل البعض الاهتمام معنى الابتداء تخليط .

والثاني : أن الاهتمام والجعل من أوصاف الشخص المهتم والجاعل ، لا الكلمة ، والابتداء وصف لها لا له .

والاتجاه الثاني — وإليه ذهب الكوفيون — يرفض أن يكون عامل الرفع في المبتدأ الابتداء « إذ الابتداء لا يخلو أن يكون شيئا من كلام العرب عند إظهاره أو غير شيء ، فإن كان شيئا فلا يخلو أن يكون اسما أو فعلا أو أداة من حروف المعاني . فإن كان اسما فينبغي أن يكون قبله اسم يرفعه ، وكذلك ما قبله إلى ما لا غاية له ، وذلك محال ، وإن كان فعلا فينبغي أن يقال : زيد قائما . كما يقال : حضر زيد قائما . وإن كان أداة من الأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد ، وإن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معدوم ، ومتى كان غير هذه الأقسام الثلاثة التي قدمناها فهو معدوم غير معروف » .

وإذا لم يكن الابتداء عامل الرفع في المبتدأ ، فقد وجب أن يكون العامل أمراً غيره . وقد ذهبوا إلى أن العامل أمر لفظي هو الخبر ، فالمبتدأ

والخبر ترافعا ». إذ المبتدأ لابد له من خبر ، والخبر لابد له من مبتدأ ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه ولا يتم الكلام إلا بهما ، فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ، ويقتضى صاحبه اقتضاء واحداً عمل كل واحد منهما فى صاحبه مثل ماعمل صاحبه فيه ».

وقد رد البصريون بدورهم هذا الاتجاه محاولين تأكيد كون العامل فى المبتدأ معنويا لا لفظيا ، والحق أن هذا الخلاف كله - كما قال الأشمونى تعليقا عليه - لفظى [1] ولا تترتب عليه فائدة ، وهو نتيجة ضرورية لنظرية العامل التى تفترض تلازم الأطراف الثلاثة فى كل حركة إعرابية ظاهرة أو مقدرة: العامل الذى يحدثها ، والمعمول الذى يحملها ، والأثر الاعرابى الظاهر أو المقدر . وحسبنا أن نحدد سمات الظاهرة اللغوية وخصائصها ، وهى أن المبتدأ مرفوع دائما إلا فى مواضع بعينها يجر لفظا فيها، وإن فى ذلك غنى عن البحث عما وراء الظاهرة من علل وأسباب .

ثالثاً - تعيين الدلالة :

يقتضى الإسناد إلى المبتدأ - أى نسبة الحكم إليه - أن يكون أمراً معينا محددا معروفا بين المتكلم - أو الكاتب - والمتلقى ، ذلك أنه إذا كان مجهولا لم يفد التركيب شيئا ذا بال ، لذلك يوجب النحويون كون المبتدأ معرفة ، ولا يجيزون وقوعه نكرة إلا بمسوغ من المسوغات التى تدور كلها حول تحقق الإفادة من التعبير بالنكرة ؛ إما لأنها قد تحددت نوعا ما من التحديد، أو لأنه قد قصد منها العموم . وقد فصل النحويون المتأخرون المواضع التى يجوز فيها الابتداء بالنكرة فبلغت نيفا وثلاثين موضعا. كان أهمها وأكثرها

(١) شرح الأشمونى ١٩٣/١ .

شيوعا المواضع الآتية [1] :

١ — أن تكون النكرة موصوفة ، سواء أكانت الصفة مذكورة نحو قوله تعالى : (ولعبد مؤمن خير من مشرك) [2] ، أم محذوفة نحو : (وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) [3] ، أي : طائفة من غيركم . أو حذف الموصوف وحلت الصفة محله نحو قول النبي صلوات الله عليه : سوداء ولود خير من حسناء عقيم ، أي امرأة سوداء .

٢ — أن تكون النكرة مصغرة اللفظ ؛ لأن التصغير يتضمن وصفاً بالصغر ، كما لو قلت : كتيب قرأه خالد .

٣ — أن تقع النكرة مضافة ، نحو قول النبي صلوات الله عليه : خمس صلوات كتبهن الله على العباد في اليوم والليلة .

٤ — أن يتعلق بالنكرة جار ومجرور ، نحو قوله : أمر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة .

٥ — أن يكون الخبر تركيباً إسنادياً مختصا تقدم على المبتدأ ، وإلى ذلك ذهب ابن مالك [4] ، نحو : استقبلك مندوبه رئيس .

٦ — أن تكون النكرة معطوفة أو معطوفاً عليها ، شريطة أن يكون أحد المتعاطفين يجوز الابتداء به ، نحو قوله تعالى : (قول معروف ومغفرة

---

(١) انظر : شرح المفصل ١/٨٥–٨٧ ، وهمع الهوامع ١/١٠١ ، وشرح الكافية ١/٨٨–٩٩ ، وشرح قطر الندى ١/٢٣٤–٢٣٦ ، وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ١/٢٠٤–٢٠٨ ، وشرح التصريح ١/١٦٨–١٧٠ ، والمقرب ١/٨٢ ، والأصول لابن السراج ١/٦٣ ، ٧١ وما بعدها .

(٢) من الآية (٢٢١) من سورة البقرة .

(٣) من الآية (١٥٤) من سورة آل عمران .

(٤) انظر : همع الهوامع ١/١٠١ .

خير من صدقة يتبعها أذى) (١) ، وقوله : (طاعة وقول معروف)(٢)، أى : أمثل من غيرهما .

٧ — أن تقع النكرة بعد الواو الحالية ، نحو قول الشاعر :

سرينا ونجم قد أضاء فذ بدا　　محياك أخفى ضوؤه كل شارق

٨ — أن يكون الخبر غريباً نحو : بقرة متكلمة .

٩ — أن يراد بالجملة الدعاء ، نحو قوله تعالى : (سلام على إل ياسين)(٣)، وقوله : (ويل للمطففين) (٤) .

١٠ — أن يراد بها التعجب ، نحو : عجب لزيد .

١١ — أن يراد بها بيان الحقيقة والماهية دون اعتبار لفرد بعينه من أفرادها ، نحو : علم خير من جهل .

١٢ — أن تفيد النكرة التنويع ، نحو قول امرىء القيس(٥) :

فأقبلت زحفاً على الركبتين　　فثوب لبست وثوب أجر

١٣ — أن تقع النكرة بعد (أما) نحو : أما مال فليس عندى، وأما عمل فعندى طاقة عليه .

١٤ — أن تفيد النكرة العموم ، ويطرد ذلك فى مواضع :

---

(١) من الآية (٢٦٣) من سورة البقرة .

(٢) من الآية (٢١) من سورة محمد .

(٣) من الآية (١٣٠) من سورة الصافات

(٤) من الآية (١) من سورة المطففين .

(٥) البيت فى ديوانه

(أ) إذا كان لفظ النكرة يدل على العموم، نحو قوله تعالى: (كل له قانتون) (١)، ونحو: من مسافر الليلة؟.

(ب) إذا وقعت في سياق النفي، نحو: ما طالب مهمل، وما أحد يستغله القريبون منه مثل ما يفعل القريبون من هذا الرجل.

(جـ) إذا وقعت في سياق الاستفهام، نحو: هل طالب موجود؟، و: أرجل سرق اللصوص منزله أم امرأة؟.

وبالإضافة إلى هذه المواضع التي يجيز النحاة الابتداء بالنكرة فيها ثمة مواضع أخر سنعرض لها في مكانها من الجملتين: الظرفية والشرطية.

وهذه المواضع جميعاً من قبيل تفصيل ما أجملناه في «تعيين الدلالة» فإن لهذا التعيين طريقين: أولهما: تخصيص لفظ النكرة، بحيث يتحدد نوعا ما من التحديد، والثاني قصد التعميم، إذ إن التعميم ـ في جوهره ـ نمط من أنماط تخصيص الحكم، وذلك لتناوله كل ما تحت الكلمة من مفردات.

ولا يفوتنا أن نؤكد ثانية أن محور الجواز في كافة هذه المواضع ليس توافر الشروط فيها وإنما تحقق الفائدة منها، فإذا توافرت الشروط دون أن تتحقق الفائدة لم يجز الابتداء بالنكرة، كما لو قيل: هل امرأة موجودة في الدنيا؟ وما حمار ناطق. ونحوهما مما لا جدوى منه ولا فائدة فيه (٢).

رابعاً الإسناد إليه:

معنى كون المبتدأ مسنداً إليه أنه محكوم عليه وليس محكوماً به، أي الشخص أو الشيء أو الذات — المادية أو المعنوية — التي يناط بها الحكم، والحكم في

---

(١) من الآية (١١٦) من سورة البقرة.

(٢) انظر: حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى ١/٢٣٦.

الجملة الاسمية وتشاركها الظرفية دائماً والشرطية أحياناً — يكون بالخبر . وهو بذلك يختلف عن المبتدأ في الجملة الوصفية ، فإنه فيها المحكوم به على ما بعده من مرفوع سواء أكان فاعلا أم نائبه . وبذلك يكون لفظ « المبتدأ » من قبيل المشترك اللفظي المتعدد الدلالة ، الذي لابد من تحديد دلالته في كل موضع تستعمله فيه .

* * *

تعريف الخبر :

يقصد بالخبر هنا الطرف الإسنادي المكمل الجملة المقابل للمبتدأ فيها ، وهو بذلك يختلف عن مفهوم الخبر الذي يقـــال في مقابل « الإنشاء » وتوصف به الأساليب ، فالأسلوب الخبري — أو الخبر حينئذ — الذي يقبل التصديق والتكذيب . وبهذا يتضح أن لفظ « الخبر » من قبيل المشترك اللفظي .

ولعل تعريف الخبر هنا أقل إثارة للخلاف من تعريف المبتدأ ، فالخبر عند النحاة « ذلك الجزء الذي تحدث به مع المبتدأ الفائدة المتحصلة بالإسناد . شريطة أن لا يكون المبتدأ وصفاً مشتقاً مكتفيا بمرفوعه »[1] ، ولا يكون الخبر إلا مسنداً ، وبهذا التحديد يخرج النحاة الفاعل ونائبه سواء أ كانا مع الفعل أو مع الوصف . وبهذا التحديد أيضا نستبعد مايكمل الفائدة مما يصطلح عليه بالفضلة أيضا ، كالوصف ، والظرف ، ونحوهما من مكملات الجملة ، وقد ذهب بعض النحاة إلى دخولها فيه قال الصبان مثلا : « لا يصدق الحد إلا بالفضلة ، والمراد : المتم الفائدة ولو بواسطة شيء يتعلق به ، فدخل نحو :

---

(١) في تعريف الخبر انظر : الفاكهي على قطر الندى ١/٢٣٣ ، شرح المفصل ١/٨٧ ، وشرح الرضي على الكافية ١/٨٦ ، والأصول لابن السراج ١/٦٧ ، وشرح التصريح ١/١٠٩ ، ومغني اللبيب وحاشية الدسوقي عليه ٢/١٥٠ ، واللمع لابن جني ١١٠ ، وحاشية الصبان على الأشموني ١/١٩٤ .

(بل أنتم قوم تجهلون) [1] ، وليس ذلك بصحيح ؛ فإن الفائدة التي يقدمها الخبر هي التي تتحصل بالإسناد ، وقد تكون تامة إذا لم يحتو تركيب الجملة على علاقة من العلاقات الثانوية إسنادية كانت أو غير إسنادية ، نحو : محمد قائم. أما إذا ضم التركيب شيئا من العلاقات الثانوية — كالعطف أو الوصف أو الإضافة ونحوها — فإن من المؤكد أن الفائدة التي يقدمها الخبر في مبنى الجملة حينئذ لا تتصف بالتمام إذ تمام الفائدة رهن ببقية العلاقات المحتواة في الجملة .

ولو نظرنا إلى الآية التي استشهد بها الصبان لتبين لنا صحة ما نذهب إليه ، فإن طرفي الإسناد في (الجملة) هما (أنتم) التي وقعت مبتدأ ، و (قوم) التي وقعت خبراً . ولو أخذنا بوجهة نظر الصبان لما صح جعل قوم وحدها خبراً ، ولأصبح من الضروري أن يكون الخبر (قوم تجهلون) كلها لا قوم وحدها .

وتشير بعض المصادر النحوية إلى بعض التحفظات على التعريفات المأثورة للخبر [2] ، ومن ذلك أنك إذا قلت: زيد أبوه قائم ، وأعربت كلمة (قائم) خبرا للمبتدأ (أبوه) ، وعددت بذلك تركيب (أبوه قائم) جملة ، فإن هذه الجملة لم تفد معنى تاماً ، لأنها في حاجة إلى مرجع الضمير . وهذا الاعتراض صحيح إذا أخذنا بوجهة النظر الشائعة في التراث النحوي التي تجعل هذا التركيب جملة ، لكن إذا أخذنا بما سبق أن اقترحناه من اعتباره مجرد (تركيب إسنادي) لم يعد للاعتراض وجه .

ومن ذلك أيضاً أنك لو قلت : زيد يضرب أبوه عدوه ، فإن كلمة

---

(١) حاشية الصبان على الأشموني ١/١٩٤ ، والآية من سورة النمل رقم ٥٥ .

(٢) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/١٩٤ .

(يضرب) يمكن أن تكون مع المبتدأ فائدة ، مع أنها ليست فى الحقيقة الخبر بل جزء منه . وليس لهذا الاعتراض وجه أيضا فإن المعنى فى الجملتين مختلف ، فإن معنى (زيد يضرب) غير معنى (زيد يضرب أبوه) ، واستخدام (أل) فى لفظ (الفائدة) إشارة إلى أن المقصود منها تلك التى تحملها الجملة بأسرها ، وليس أى فائدة يمكن أن تؤخذ من بعض كلماتها .

* * *

أحكام الخبر :

يرى النحاة أن أهم أحكام الخبر أربعة أحكام ، هى : الرفع ، والإفادة ، والإسناد إلى المبتدأ ، وعدم الاستغناء عنه . وسنخص كلا منها ببيان موجز .

أولا - الرفع :

الأصل فى الخبر أن يكون مرفوعاً ، فإذا لم يكن مرفوعا لفظا وجب أن يكون مرفوعا محلا ، وقد اختلف النحاة فى عامل الرفع فيه ، ويمكن أن نميز فى هذا المجال أربعة أقوال :

١ - أن عامل الرفع فى الخبر هو الابتداء ، وهو اتجاه ، جمهور البصريين[1] . وقد استدلوا على ذلك بأن الابتداء قد اقتضى كلا من المبتدأ والخبر ، أى استلزمهما ، لأن الابتداء يستلزم مبتدأ وهو يستلزم خبراً ، فالابتداء معنى يتناولهما معا لا واحداً[2] وقد ضعف هذا الرأى .

٢ - أن عامل الرفع فى الخبر هو المبتدأ ، وهو مذهب سيبويه والكوفيين ، يقول سيبويه : « وأما الذى بنى عليه شىء هو هو فإن المبنى

---

(١) انظر : شرح المفصل ١/٨٥ .

(٢) الصبان على الأشمونى ١/١٩٤ .

عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء »[1] ، وقد ضعف ابن يعيش هذا هذا الرأى ، لأن المبتدأ اسم كما أن الخبر اسم ، وليس أحدهما بأولى من صاحبه فى العمل فيه ، « لأن كل واحد منهما يقتضى صاحبه »[2] .

٣ — وذهب المبرد إلى أن عامل الرفع فى الخبر هو الابتداء والمبتدأ معا ، « لأن الخبر لا يقع إلا بعد المبتدأ والابتداء فوجب أن يعملا فيه » . وقد رده النحاة من وجوه[3] .

٤ — وذهب بعض النحاة إلى أن العامل فى الخبر ليس الابتداء وحده كما ذكر ذلك الأخفش ومن معه من البصريين ، وليس المبتدأ وحده كرأى سيبويه ومن وافقه ، وليس الابتداء والمبتدأ معا كما قال المبرد ، وإنما هو « الابتداء بواسطة المبتدأ ، فهو يعمل عند وجود المبتدأ وإن لم يكن للمبتدأ أثر فى العمل ، فالمبتدأ على هذا كالشرط فى عمله ، مثله فى هذا مثل قدرة ملئت ماء ووضعت على النار فإن النار تسخن الماء، والتسخين حصل بالنار عند وجود القدر لا بها ، فكذلك هنا »[4] وقد رد هذا القول أيضا .

وليس من شك فى أن هذا الجدل يكشف عن مقدرة النحاة العقلية دون أن تكون له نتائج عملية .

ثانيا ــ الإفادة :

الخبر مناط الفائدة ، ومعنى هذا أنه لابد أن يضيف ما من شأنه أن يكون مجهولا ، وهو بذلك عكس المبتدأ ، فإذا كان المبتدأ لابد أن يكون

---

(١) كتاب سيبويه ٢/١٦٢ .

(٢) شرح المفصل ١/٨٥ ، حاشية الصبان على الأشمونى ١/١٩٤ .

(٣) انظر : همع الهوامع ١/٩٤ .

(٤) انظر : شرح المفصل ١/٨٥ ، والإنصاف ٣٣—٣٤ ، والأشباه والنظائر ١/٢٦٤ .

معلوماً - أو محدداً - بحكم كونه محكوماً عليه ، والحكم على غير معين لا يفيد. فإن الأصل فى الخبر أن يكون مجهولا ، لأن القصد من الكلام إعلام السامع ما يحتمل أن يجهله ، إذ لو كان الخبر معلوماً - كالأحكام العامة الشائعة ، ونحوها من التراكيب اللغوية التى من قبيل: الماء سائل ، والثلج بارد ، والليل مظلم ، والنهار مضيء - لكان ذكره من قبيل تحصيل الحاصل .

وهكذا يكون الأصل الجهل بالخبر ، لا لأنه مجهول فى ذاته ، بل لأنه قد جهلت نسبته إلى المبتدأ بعينه ، إذ لو كان مجهولا فى ذاته لما أفاد شيئاً ، إذ الحكم بالمجهول - كالحكم على مجهول - لا يفيد شيئاً .

وقد ذهب بعض النحاة إلى أن مقتضى كون الخبر مجهول العلاقة - أى النسبة - بالمبتدأ أن يكون الأصل فيه التنكير [1] ، إذ إن النكرة هى التى تتسم بعدم التعيين ، لكون مدلولها مفرداً شائعا فى نطاق جنسه . ورتبوا على ذلك أن وقوع الخبر معرفة من قبيل مخالفة الأصل ، وذلك لا يجوز إلا فى مواضع بعينها ، لابد فيها جميعا من كون المبتدأ معرفة . وهكذا إذا اجتمع معرفة ونكرة وجب عند جمهور النحاة كون المعرفة مبتدأ والنكرة خبراً ، لم يستثن من ذلك إلا صورتان عند سيبويه :

الأولى - نحو: كم مالك؟ فإن (كم) مبتدأ وهى نكرة، ومابعدها معرفة وقعت خبراً ، وذلك لأن أكثر ما يقع بعد أسماء الاستفهام من قبيل النكرات . ويتعين فى تلك الحالات أن تعرب (كم) مبتدأ . ومن ثم ينبغى طرد الباب على وتيرة واحدة .

والثانية - أفعل التفضيل ، نحو : خير منك زيد ، فإن (خير) تعرب مبتدأ ، و (زيد) خبراً ، وتوجيهه هو التوجيه الذى قيل فى (كم) أيضا .

---

(١) انظر: الأصول فى النحو ، لابن السراج ١/ ٧١ - ٧٢ ، وهمع الهوامع ١/ ١٠٠ .

أما غير سيبويه فيرفض هذا الاستثناء، ويجعل المعرفة - في الموضعين - مبتدأ جريا على القاعدة

ثالثاً : الإسناد إلى المبتدأ :

الخبر مسند إلى المبتدأ أي محكوم به عليه، ويقتضي ذلك صلاحيته في ذاته وبصيغته لإسناده إليه . وترتبط صلاحية الخبر الذاتية للإسناد بالمعنى الذي ينبغي أن يكون صالحا للإخبار به عن المبتدأ ، فنحو : الحق باطل، والظلام نور ، والعقل جنون ، والتاريخ آت ، إلى غير ذلك من التراكيب عبث باللغة فضلا عن كونه لا فائدة فيه . وأما صلاحية الخبر بصيغته فردها إلى اللفظ الذي يجب أن يكون موائماً للمبتدأ ، ومتسقاً معه ، ومتطابقا وإياه سواء من حيث العدد ، أو من حيث النوع ، على نحو ما سنفصل في أنواع الخبر .

رابعاً : عدم الاستغناء عن الخبر[1] :

القصد من الخبر تحقيق الفائدة ، وقد وردت بعض التراكيب اللغوية التي تحققت الفائدة فيها دون احتوائها على الخبر لفظا ، لوجود ما يغني عنه بها ، ومن ثم رأى النحاة إمكان الاستغناء عن الخبر فيها ، ومن ذلك إذا أغنى عنه المصدر ، أو المفعول به ، أو الحال .

— ومثال إغناء المصدر عنه نحو : زيد سيراً .

— ومثال إغناء المفعول به : إنما العامري عمامته ، أي : متعهد عمامته .

— ومثال إغناء الحال عنه نحو : زيد قائما ، أي ثبت قائما ، ومنه قراءة (ونحن عصبة)[2] بالنصب .

---

(١) انظر : همع الهوامع ١/١٠٠ .

(٢) من الآية (٨) من سورة يوسف .

والحق أن الخبر لا يستغنى عنه فى الجملة ، لكونه طرفا إسناديا فيها من ناحية ، ولأنه مناط الفائدة بها من ناحية أخرى ، والمواضع التى ذكرها النحاة فى هذا المجال للاستدلال على جواز الاستغناء عنه ليست مسلمة التخريج ، فإن إهمال الخبر فيها جملة أمر يرفضه المعنى وقواعد الإعراب معاً.

* * *

أنواع الخبر :

يمكن أن نجد للخبر الأنواع الآتية :

١ — الخبر الجامد غير المؤول بالمشتق .

٢ — الخبر الجامد المؤول بالمشتق .

٣ — الخبر المشتق الجارى مجرى الجامد .

٤ — الخبر المشتق غير الجارى مجرى الجامد .

ويجمع النحاة هذه الأنواع الأربعة فى قسم واحد هو « الخبر المفرد » ويعنون به ما كان كلمة واحدة صالحة لفظيا للتأثر بالمؤثرات الإعرابية .

٥ — الخبر التركيب الإسنادى ، وهو الذى يشيع الاصطلاح عليه فى التراث النحوى (بالجملة) .

ويضيف إلى ذلك النحويون الخبر الذى يقع ظرفا أو جارا ومجرورا، وقد جعلناهما فى نطاق « الجملة الظرفية » .

وسنخص كل نوع من هذه الأنواع الخمسة ببيان موجز .

١ — الخبر الجامد غير المؤول بالمشتق :

المراد بالجامد هنا ما ليس صفة تتضمن معنى الفعل وحروفه، نحو: أب، وأخ، وحم، ورجل، وزيد، وأسد، وثعلب. وتقييد الجامد بعدم تأويله بالمشتق لإخراج ما يقبل التأويل بالمشتق منه، وذلك فى الأسماء الجامدة التى عرف مسماها بمعنى ملازم

لها ، نحو : أسد فى الدلالة على القوة والشجاعة ، وثعلب فى الدلالة على الحيلة والدهاء ، ونحو : ذو مال أى صاحب مال ، والمنسوب كما فى : مصرى ، إذ هو بمعنى : المنسوب إلى مصر .

وقد ذهب النحاة ـ ما عدا الكسائى ـ إلى أن الخبر الجامد غير المؤول بالمشتق ، نحو : أب ورجل وزيد ، لا يتحمل ضميرا لربطه بالمبتدأ ، ويكفى فى هذا الربط كونه صادقا على ما صدق عليه المبتدأ ، ومطابقا له عدداً ونوعا على نحو ما سنذكر فى المطابقة .

ورأى الكسائى أن هذا النوع من الخبر يتحمل ضميرا أيضا ، وهو رأى لا سند له ، وقد أول شواهده ابن مالك ، ورده بقية النحاة .

٢ — الخبر الجامد المؤول بالمشتق :

ذكرنا أن الجامد هو ما ليس صفة تتضمن معنى الفعل وحروفه ، وأن التأويل بالمشتق رهن بكون الاسم قد عرف لمسماه معنى يلازمه ولا ينفك عنه ، كملازمة الشجاعة والإقدام للأسد . وعلى ذلك إذا قلت : محمد أسد ، أى شجاع ، فهل يتحمل الخبر ضميرا ليربطه بالمبتدأ أولا ؟ من النحويين من ذهب إلى أنه لا يتحمل ضميرا اكتفاء بالتطابق مع المبتدأ ، ومنهم من رأى أن الجامد متى أول بالمشتق تحمل ضميرا ومن ثم يجوز العطف عليه مؤكدا ، تقول مثلا : محمد أسد هو وخالد ، وهو رأى جمهور النحويين ، ونقل الصبان الاتفاق عليه(١) .

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ١/١٩٢ .

٣ — الخبر المشتق الجارى مجرى الجامد :

المقصود بالمشتق ما تضمن معنى الفعل وحروفه من الصفات ، ويعرفه جمهور النحويين والصرفيين بأنه ما أخذ من المصدر للدلالة على حدث وصاحبه ، وذلك أخذا بالاتجاه الشائع عندهم من أن المصدر أصل المشتقات كلها ، ومن المشتقات ما يجرى مجرى الأسماء الجامدة كما لو قلت مثلا : هذه البطحاء . فإن كلمة البطحاء – رغم كونها مشتقة – جارية مجرى الأسماء الجامدة . كما أن منها ما لا يجرى مجرى الجامد من الأسماء ، كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والتفضيل والزمان والمكان والآلة ونحوها ، وقد ذهب جمهور النحويين إلى أن الخبر المشتق الجارى مجرى الجامد لا يتحمل ضميراً يربطه بالمبتدأ ، اكتفاء بالتطابق معه عدداً ونوعا ، ويطرد فى هذا النوع من الأخبار اسم الزمان والمكان والآلة .

٤ — الخبر المشتق غير الجارى مجرى الجامد :

المقصود بالمشتق غير الجارى مجرى الجامد الأوصاف المشتقة الدالة على حدث وصاحبها كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل ويستبعدون منه اسم الزمان والمكان والآلة . ويرى بعض النحويون أن هذا النوع يتحمل ضميرا يربطه بالمبتدأ ، وإنما تحمل الضمير لأنه بمنزلة الفعل فى المعنى فلابد له من مرفوع به ، فاعل أو نائب فاعل .

وإنما يتحمل هذا النوع ضميرا إذا لم يرفع اسما ظاهراً لفظا أو محلا أو ضميراً بارزاً .

ومثال رفعه للاسم الظاهر لفظا : الزيدان قائم أبواهما . فأبواهما فاعل لقائم .

ومثال رفعه محلا : الكافر مغضوب عليه . فإن الجار والمجرور فى محل رفع نائب فاعل لمغضوب .

ومثال رفعه ضميراً بارزاً : زيد ما قائم إلا هو .

ويرى النحاة استتار هذا الضمير إذا جرى الوصف على من هو له، أي إذا كان الخبر وصفاً للمبتدأ فى المعنى لعدم الحاجة إلى إبرازه، نحو : زيد هند ضاربته، أى هى، فلا داعى لإظهار الضمير حينئذ لوضوح الربط بين الخبر والمبتدأ.

أما إذا جرى الوصف الواقع خبراً على غير من أو ماهو له، أى وقع وصفاً فى المعنى لغير المبتدأ الذى وقع خبراً له، فقد رأى جمهور النحويين وجوب إظهار الضمير، سواء أكان ثمة لبس أم لم يكن لبس، نحو : زيد عمرو ضاربه هو، و: زيد هند ضاربها هو . وقد أجاز الكوفيون استتار الضمير عند أمن اللبس، مستدلين بنحو قول :

قومى ذرا المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان

« وجه التمسك به أن (قومى) مبتدأ أول و(ذرا) مبتدأ ثان، و(بانوها) خبر (ذرا المجد)، و(ذرا المجد) وخبره خبر قومى، والهاء عائدة على ذرا المجد، والضمير العائد على قومى مستتر فى بانوها، فقد جرى الوصف وهو بانوها على ذرا المجد وهو فى المعنى لقومى لأنهم البانون، ولم يبرز الضمير المستتر فى بانوها لأن اللبس مأمون ؛ فإن الذرا مبنية لا بانية »[1] .

● — الخبر التركيب الإسنادى[2] :

ويطلق عليه النحويون مصطلح « الخبر الجملة » ، وقد آثرنا العدول

---

(١) انظر : شرح التصريح على التوضيح ١٦٢/١ ، والدرر اللوامع ٧٢/١ .

(٢) انظر : الأصول لابن السراج ٨/١ ، وأسرار العربية لابن الأنبارى ٣١ — ٣٢، واللمع لابن برهان ١٧ — أ ، والصبان على الأشمونى ١٩٥/١ ، وهمع الهوامع ٩٥/١ ، وحاشية على شرح الفاكهى لقطر الندى ٢٣٨/١ ، وشرح الكافية ٩١/١ ، وكتاب سيبويه ٣٨/١، ٤٠٥/٣ .

من لفظ الجملة لما أخذنا به من ضرورة توافر عنصري : الإسناد والفائدة التامة فيها، بما يستلزمه ذلك من استقلال المعنى. وبما أنه لا يتحقق في التركيب الواقع خبراً إلا الإسناد فقط دون تمام الفائدة فضلنا أن نصطلح عليه بالتركيب الإسنادي .

ويصح في التركيب الواقع خبراً أن يكون أسلوبا خبريا نحو : زيد قدم أبوه ، وزيد أبوه قادم ، وزيد ما أبوه قادم ، وزيد إن أباه قادم ، كما يصح أن يقع أسلوبا إنشائيا طلبيا [1] أمراً ، نحو : زيد أكرمه ، أو نهيا نحو : زيد لا تهنه، أو رجاء نحو زيد ليته يجيء، أو غيرها من أنواع الطلب، أو شرطا نحو : زيد إن يقم أقم معه، وزيد أيهم يضرب اضربه، أو قسما على غير الراجح عند النحاة [1] . نحو قوله تعالى : (الذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا)[2] ، وقوله : (والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم في الصالحين)[3] .

ولا يكاد يستثنى من التراكيب اللغوية الصالحة للإخبار بها إلا عدد جد محدود منها ، في طليعتها : تركيب النداء ، وما كان معطوفا ببل ، أو لكن ، أو حتى من التراكيب الإسنادية .

---

(١) منع ابن الأنباري وقوع الطلب — وبقية أنواع الإنشاء — خبرا ، بدعوى أنها لا تحتمل الصدق والكذب ، وقد رد ذلك بأن الخبر يقع مفردا مشتقا أو جامدا ، وهو لا يحتمل الصدق والكذب

وقد ذهب بعض النحاة إلى أن التركيب الإنشائي لا يقع خبرا عن المبتدأ باعتبار نفس معناه لقيام الطلب بالمنشيء لا بالمبتدأ ، وإنما باعتبار تعلق معناه بالمبتدأ « فإذا قلت مثلا : زيد اضربه ، فإن طلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس حالا من أحوال زيد إلا باعتبار تعلقه به . وبهذا الاعتبار كانت الجملة خبرا عنه . فكأنه قيل : زيد مطلوب ضربه ، أو مستحق لأن يطلب ضربه » .

انظر : مغني اللبيب ٢/٣٨٤ ، وحاشية على شرح الفاكهي ١/٢٣٨ .

(٢) من الآية (٦٩) من سورة العنكبوت .

(٣) من الآية (٩) من سورة العنكبوت .

ويجب كون الخبر تركيباً إسنادياً فى مواضع عديدة . أوصلها بعضهم إلى نحو ثمانية عشر موضعاً ، منها [١] :

١ — خبر ضمير الشأن والقصة ، نحو : (هو الله أحد) [٢] .

٢ — المخصوص بالمدح أو الذم إذا تقدم ، نحو : المحمدى نعم الصديق ، واليهودى بئس الرفيق .

٣ — المنصوب على الاختصاص فإنه يجب أن يتقدم عليه اسم بمعناه وهو مبتدأ ، والمنصوب على الاختصاص معمول لأخص و(الجملة) خبر عن ذلك الاسم .

٤ — خبر ما فى التعجب ، نحو : ما أعظم البطولة .

٥ — خبر المبتدأ الواقع بعد إذ ، نحو : (إذ هما فى الغار) [٣] .

٦ — خبر المبتدأ الواقع بعد لو الشرطية ، نحو : (ولو أنهم صبروا) [٤] .

والتركيب الإسنادى الواقع خبراً قد يكون نفس المبتدأ فى المعنى فلا يحتاج إلى رابط يربطه بالمبتدأ ، كما فى نحو قوله تعالى : (هو الله أحد) ، وقول النبى ﷺ : أفضل ماقلته أنا والنبيون من قبلى لا إله إلا الله . وقولى محمد على صواب ، وشهادتى الأخ غير مذنب ، ونطقى الله حسبى ، ونصيحتى تؤدى ما عليك . فإن الأخبار فى هذه التراكيب كلها تؤدى المعنى الذى يؤديه المبتدأ فى كل منها ، ولذلك لم يحتج التركيب فيها إلى رابط .

---

(١) شرح التصريح ١/١٦٠ .

(٢) من الآية (١) من سورة الإخلاص .

(٣) من الآية (٤٠) من سورة التوبة .

(٤) من الآية (٥) من سورة الحجرات .

وقد لا يكون التركيب الواقع خبرا نفس المبتدأ في المعنى ـ أي يؤدي معنى مغايراً لمعنى المبتدأ ـ ويحتاج في هذه الحالة إلى رابط لربطه بالمبتدأ ، وقد فصل النحويون القول في هذه الروابط ، وأوصلها بعضهم إلى نحو عشر روابط [1] ، أهمها :

١ — ضمير يعود على المبتدأ من (جملة) الخبر، نحو: الظلم عاقبته وخيمة، والنصر ظهرت بشائره ، وقد يكون الضمير مذكوراً كما في المثالين . كما قد يكون مقدرا نحو قراءة ابن عامر : (وكلٌ وعد الله الحسنى [2]) أي : وعده الله ، وقد ذهب بعض النحويين إلى اختصاص ذلك بكون المبتدأ اسم استفهام ، أو لفظ (كل) أو (كلا) أو (كلتا) [3] .

٢ — الإشارة إلى المبتدأ ، نحو قوله تعالى : (ولباس التقوى ذلك خير) [4] ، وقوله : (والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار) [5] ، وذهب بعض النحاة إلى اختصاص ذلك بكون المبتدأ موصولا أو موصوفا والخبر إشارة للبعيد، فيمتنع نحو : زيد قام هذا ، وزيد قام ذاك

٣ — تكرار المبتدأ في الخبر بلفظه ومعناه ، نحو : زيد نجح زيد ، وهند قدم أبو هند ، ومنه قول الله تعالى : (الحاقة ما الحاقة)(٦)، و (القارعة

---

(١) انظر : مغني اللبيب وحاشية الدسوقي عليه ٢/١٨٤ — ١٩٩ ، وهمع الهوامع ١/٩٦ ، والأشباه والنظائر ٢/٤٨ .

(٢) من الآية (٩٥) من سورة النساء .

(٣) انظر : همع الهوامع ١/٩٧ .

(٤) من الآية (٢٦) من سورة الأعراف .

(٥) من الآية (٣٦) من سورة الأعراف .

(٦) الآيتان (١ — ٢) من سورة الحاقة .

ما القارعة) [١] ، و (أصحاب اليمين ما أصحاب اليمين) [٢] . وقد ذهب سيبويه إلى قصر ذلك على موضعين : أحدهما إذا قصد التهويل والتعظيم والتفخيم كما في الآيات . والثاني بعد (أما) المشددة كما في نحو : أما المال فذو مال [٣] .

٤ - إعادة المبتدأ بمعناه في الخبر ، نحو قوله تعالى : (والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لا نضيع أجر المصلحين) فـ (الذين) مبتدأ ، و (يمسكون بالكتاب) صلته ، و (أقاموا الصلاة) معطوفة على الصلة ، و (وإنا لا نضيع أجر المصلحين) خبر المبتدأ ، والرابط « إعادة المبتدأ بمعناه ؛ فإن المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب في المعنى » [٤] ، ونحو لو قلت : علي سافر أبو الحسن ، إذا كان أبو الحسن كنية له .

٥ ـــ العموم في لفظ الخبر بحيث يشمل المبتدأ ، نحو : محمد نعم الصديق ، وجعل منه بعض النحاة قول الرماح بن ميادة :

ألا ليت شعري هل إلى أم معمر سبيل فأما الصبر عنها فلا صبرا

وقول الآخر :

فأما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب

فـ (الصبر) مبتدأ ، و (صبرا) اسمها مبني معها على الفتح ، والخبر محذوف تقديره (لي) ، وجملة : (لا صبر لي) خبر المبتدأ ، والرابط بينهما العموم الذي في اسم (لا) ؛ لأن النكرة المنفية تفيد العموم ، ونحوه

---

(١) من الآية (٢٧) من سورة الواقعة .

(٢) انظر : شرح التصريح على التوضيح ١/١٦٥–١٦٦ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر نفسه .

فى البيت الثانى (القتال) الذى وقع مبتدأ ، و (لا قتال لديكم) الواقع خبرا له ، والرابط بينهما مافى الخبر من عموم نظرا لوقوعه فى سياق النفى . وقد رفض الاعتداد بهذا الرابط بعض النحويين ، وخرجوا (أل) فى المثال على أنها للعهد لا للجنس . وجعلوا الرابط فى البيتين إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه فى الخبر وليس العموم فيه [١] .

٦ — عطف تركيب إسنادى يحتوى على ضمير يعود على المبتدأ على التركيب الإسنادى الخالى من الرابط الواقع خبرا ، نحو قول ذى الرمة [٢] :

وإنسان عينى يحسر الماء تارة ... فيبدو ، وتارات يجم فيغرق

ففى (يبدو) ضمير عائد على (إنسان) الواقع مبتدأ ، وهى معطوفة على (يحسر الماء) الواقع خبرا ، وقد خلا الخبر المعطوف عليه كما ترى من الرابط اكتفاء بالضمير الموجود فى المعطوف .

وقد يكون العطف بالفاء كما فى البيت ، كما قد يكون بالواو عند هشام نحو : زيد ماتت هند وورثها ، اعتمادا على أن الواو للجمع فى (الجمل) أيضا، ورفض العطف بالواو فى هذا الموضع بعض النحاة [٢] .

ولا بد فى غير الربط بالضمير من مراعاة صحة المعنى واستقامته ، إذ القصد من الربط اليقين بتوجيه الخبر المبتدأ والقطع بصحة هذه العلاقة لفظاً ومعنى . وهكذا لو توافر رباط لفظى دون اتساق معنوى لم يصح الربط فسد التركيب .

---

(١) انظر : همع الهوامع ١/٩٨ ، وحاشية الصبان على الأشمونى ١/١٩٦ ، وحاشية الشيخ يس على شرح التصريح ١/١٦٥ ، ومغنى اللبيب وحاشية الدسوقى عليه

(٢) الصبان على الأشمونى ١/١٩٦ ، وهمع الهوامع ١/٩٨ والدرر اللوامع ١/٧٤–٧٥

(٣) الصبان على الأشمونى ١/١٩٧ ، ومغنى اللبيب ٢/ وهمع الهوامع ١/٩٨ .

فلو قيل مثلا : زيد قام هذا ، وخالد نعم الرجال ، لما صحت الجملة برغم الإشارة فى المثال الأول والعموم فى الثانى .

* * *

التطابق فى الجملة الاسمية:

نعنى بالتطابق العلاقة التى تربط طرفى الإسناد فى الجملة ـ وهما هنا المبتدأ والخبر ـ من حيث الجنس : تذكيرا وتأنيثا ، ومن حيث العدد : إفرادا وتثنية وجمعاً (١) .

ويكون المبتدأ مذكرا كما يكون مؤنثا . ويكون مفردا — أى دالا على شىء أو شخص واحد ـ كما يكون مثنى ، أو جمعا .

والخبر يتنوع ، إذ يجوز أن يكون كلمة واحدة ـ جامدة أو مشتقة ـ كما يمكن أن يكون تركيبا إسناديا هو نفس المبتدأ فى المعنى أو غير المبتدأ فى المعنى .

ويرى النحويون أن الأصل الذى يجب الالتزام به تحقيق التطابق باطراد ـ جنسا ونوعا ـ بين المبتدأ والخبر ، أى يجب أن يوافق الخبر مبتدأه : تذكيرا ، وتأنيثا . إفرادا ، وتثنية ، وجمعا .

ويتخذ هذا التطابق بين الخبر والمبتدأ صورتين متميزتين :

الأولى : التطابق المباشر ، ويكون بإفراد الخبر أو تثنيته أو جمعه ، وتذكيره أو تأنيثه ـ لموافقة المبتدأ مفردا أو مثنى أو جمعا ، مذكرا أو مؤنثا .

وتتحقق هذه الصورة إذا كان الخبر كلمة جامدة أو مشتقة ، أى مالم يكن الخبر تركيبا إسناديا . تقول : هذا رجل عظيم ، وهذان رجلان عظيمان ، وهؤلاء رجال عظام . وهذه امرأة فضلى ، وهاتان امرأتان فضليان ، وهؤلاء نسوة فضليات .

---

(١) انظر : الظواهر اللغوية فى التراث النحوى .

والثانية : التطابق غير المباشر – ويكون – فى الأصل – باحتواء الخبر على رابط يربطه بالمبتدأ ، مطابق له جنسا وعددا ، أى موافق له تذكيرا وتأنيثا ، إفرادا وتثنية وجمعا .

ويكون التطابق غير المباشر إذا كان الخبر تركيبا إسناديا مغايراً للمبتدأ فى المعنى تقول : الطالب قدم أبوه ، والطالبان قدم أبوهما ، والطلاب قدم أبوهم . والطالبة أبوها مسافر ، والطالبتان أبوهما مسافر ، والطالبات أبوهن مسافر .

أما التركيب الإسنادى الذى يؤدى نفس معنى المبتدأ فليس فى حاجة إلى رابط كما سبق أن ذكرنا .

والأصل فى الرابط أن يكون ضميرا – على نحو مامثلنا – وقد تكون ثمة روابط أخر تنوب عن الضمير وتؤدى وظيفته ؛ وهذه الروابط نوعان : نوع يظهر فيها التطابق : كالإشارة ، وتكرار لفظ المبتدأ ، وعطف مايحتوى على الضمير على لفظ الخبر ، ونوع لايظهر التطابق فيه ولكن يتضمنه ، كالعموم فى لفظ الخبر بحيث يشمل المبتدأ .

وقد استثنى النحاة من وجوب التطابق بين المبتدأ والخبر حالات خالف فيها الخبر المبتدأ ، جنسا أو عددا ، وقد حصروا هذه الحالات فى مواضع نشير إلى أهمها فيما يأتى : (١)

أولا : المخالفة الجنسية :

أجاز النحويون وقوع المخالفة بين المبتدأ وخبره تذكيرا وتأنيثا فى مواضع ؛ أهمها :

١ – إذا كان المبتدأ هو الخبر من حيث المعنى ، نحو : الاسم كلمة ، وهذا فاطمة ، إذا كان اسم المشار إليه فاطمة .

---

(١) انظر : حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ١/١٦١ .

٢ - إذا كان التأنيث غير حقيقي بل مجازي ، كما في قول الشاعر :

والعين بالإثمد الحادي مكحول

أي عضو مكحول .

٣ – قصد الدلالة على التعظيم أو التكبير ، كما لو قيل : هذه المرأة رجل .

٤ – قصد الدلالة على التقليل أو التحقير ، كما لو قيل : هذا الرجل امرأة .

ثانياً : المخالفة العددية : [1]

أجاز النحاة أيضاً وقوع المخالفة بين المبتدأ وخبره في الإفراد والتثنية والجمع في مواضع ، أهمها :

١ – إذا كان المبتدأ ذا أجزاء ، نحو : هذا الثوب أخلاق ، وهذه البرمة أعشار .

٢ - إذا قصد بالجمع الحكم على أفراده فرداً فرداً ، نحو : الرجال صديق ، أي : كل واحد من الرجال صديق .

٣ – إذا كان المبتدأ مفرد اللفظ مجموع المعنى والخبر اسم مشتق ، نحو : الجيش منتصر .

٤ - إذا كان المبتدأ مفرد اللفظ مجموع المعنى والخبر اسم جامد جازت المطابقة والمخالفة لسبب بلاغي ، نحو : الجيش رجل واحد . والجيش رجال أشداء ، وهؤلاء جيش عظيم ، وهؤلاء جيوش لا تقهر .

---

(١) المصدر السابق .

٥ - إذا كان المبتدأ مجموع اللفظ مفرد المعنى والخبر اسم مشتق، نحو: السحب عالية . والطرق سيئة .

٦ - إذا كان المبتدأ جمعا والخبر اسم تفضيل كان فيه تفصيل :

(أ) فإذا كان اسم التفضيل مقترناً بمن فالتطابق فى مجرور من نحو : هؤلاء أفضل من غيرهم .

(ب) وإذا كان اسم التفضيل مضافا إلى اسم جامد وجب أن يكون اسم جمع ، نحو : هؤلاء أول حزب ، وهم أفضل جمع ، أو جمعا مطابقاً للمبتدأ نحو : هم أعظم الرجال .

(جـ) وإذا كان اسم التفضيل مضافاً إلى اسم مشتق وجب أن يطابق المشتق المبتدأ ، نحو : هؤلاء أفضل المقاتلين .

وتأمل مواضع المخالفة الجنسية والعددية يكشف عن أن المخالفة فيها صورية أكثر منها حقيقية ، وأن مردها إلى رعاية بعض الخصائص التى تميز اللفظ ، أو المعنى ، أو السياق .

فراعاة البنية اللفظية للمبتدأ ، أو الخبر ملحوظة فى الموضع الأول من مواضع المخالفة الجنسية .

واعتبار الدلالة المعنوية واضح فى الموضع الثانى منها .

وأثر الموقف والسياق فى الأسباب البلاغية جلى فى الموضعين الأخيرين .

والأمر قريب من هذا فى مواضع المخالفة العددية ، التى ينبغى استثناء الموضع الثالث منها لأنه لا مخالفة فيه ، وأما بقية المواضع ، فهى — بدورها — نتاج اعتبار الخصائص اللفظية أو المعنوية أو السياقية .

وهكذا يسلم لنا القول بأن المطابقة الجنسية والعددية واجبة الرعاية فى الجملة الاسمية سواء بصورتها المباشرة أو غير المباشرة .

* * *

الترتيب فى الجملة الإسمية :

يرى النحويون أن الأصل فى الجملة الاسمية تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وذلك حتى يتسنى تعقل المحكوم عليه وتحصيل صورته فى الذهن قبل الحكم، بيد أنه قد تجد بعض الأسباب التى تجعل هذا الأصل واجب الالتزام لا يصح العدول عنه ، كما قد توجد أسباب توجب عكس ذلك وتفرض ذكر المحكوم به أى الخبر قبل المحكوم عليه ، أى المبتدأ . ومن ثم يرى جمهور النحاة أن للعلاقة بين المبتدأ والخبر من حيث الترتيب ثلاث حالات هى :

الأولى : وجوب تقدم المبتدأ على الخبر .

الثانية : وجوب تأخر المبتدأ عن الخبر .

الثالثة : جواز الأمرين .

وسنلم هنا ـ بإيجاز ـ بمواضع كل منها :

أولا ـ حالات تقدم المبتدأ على الخبر وجوبا :

يوجب النحويون تقدم المبتدأ وتأخير الخبر فى مواضع ، أهمها :[1]

---

(١) انظر : كتاب سيبويه ٢/ ١٢٧ ، والمقتضب ٤/ ١٢٨ ، والأصول ١/ ٦٤ ، وشرح المفصل ، وشرح التصريح ١/ ١٧١ ، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ١/ ٢٠٩ ، وشرح الكافى لقطر الندى ١/ ٢٠٣ ، وتسهيل الفوائد ٤٦ ، وهمع الهوامع ١/ ١٢٠ ، والمقرب ١/ ٨٥ ، والأشباه والنظائر ٢/ ٤٩ ، ومغنى اللبيب ٢/ ١٣١ — ١٣٢ ، واللمع لابن برهان ٥ : ب ـ ١٦ وشرح الرضى على الكافية ١/ ٩٧ .

ومن الثابت نحويا أن القول بإمكان تقدم الخبر على المبتدأ رأى جمهرة البصريين ، أما الكوفيون ومن معهم فقد رأوا وجوب التزام الترتيب بين المبتدأ والخبر ، أى تقدم المبتدأ فى كل الأحوال .

١ — إذا كان المبتدأ له الصدارة ، أى واجب التقدم فى صدر الجملة ، سواء كان واجب الصدارة بنفسه ، أو باتصاله بما تجب له الصدارة ، نحو : من مسافر ؟ فإن (من) قد وقعت مبتدأ ، وهى اسم استفهام لذلك يجب تقدمها على الخبر ، ونحو : لمحمد ناجح ، فإن (محمد) قد وقع مبتدأ ، وقد اتصل بأداة لها حق التصدر وهى لام الابتداء . ولذلك يجب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر . وقد شذ تأخير المبتدأ المتصل بهذه اللام فى بعض المأثورات المروية ، ومنها قول الراجز :

أم الحليس لعجوز شهربه ترضى من اللحم بعظم الرقبه

وقول الشاعر :

خالى لأنت ، ومن جرير خاله ينل العلاء ويكرم الأخوالا

وقد حاول بعض النحويين تخريج البيتين : إما بدعوى أن اللام ليست للابتداء وإنما زائدة ، أو أنها دخلت على مبتدأ محذوف . وذلك حتى يسلم ما قرروه من أن المتصل بأداة لها الصدارة يجب له بدوره الصدارة .

وقد حاول بعض النحاة حصر ما يجب له الصدارة فذكر أنها ثمانية ، وهى[1] :

١ — (ما) التعجبية .
٢ — (من) الإستفهامية .
٣ — (من) الشرطية .
٤ — (كم) الخبرية .
٥ — ضمير الشأن .

---

(١) انظر : شرح التصريح على التوضيح ١ / ١٧٤ .

٦ — المقترن بلام الابتداء.

٧ — الموصول الذى فى خبره الفاء.

٨ — المضاف إلى ماله حق الصدارة.

فإذا وقع أى منها مبتدأ وجب تقدمه وتأخير الخبر.

٢ — إذا كان المبتدأ محصورا فى الخبر، نحو قوله تعالى: (إنما أنت نذير)[1] فقد حصر المخاطب - وهو الرسول عليه السلام - فى كونه نذيراً، ولو تقدم الخبر لا نعكس المعنى، ونحو قوله سبحانه: (وما محمد إلا رسول)[2] فقد حصر صلوات الله عليه فى الرسالة، ولو تقدم الخبر لانقلب المعنى المقصود.

ووجوب تقدم المبتدأ فى هذا الموضع إذا كانت أداة الحصر (إنما) محور اتفاق بين النحويين، أما إذا كانت أداة الحصر (ما) و (إلا) فوجوب التقدم مذهب جمهور النحاة. وقد أجاز بعض النحاة تقدم الخبر إذا اقترن بـ(إلا) لوجود دليل يدل على الحصر فى الخبر، وهو وقوعه بعد (إلا) مستشهداً بقول الكميت بن زيد:[3]

فيارب هل إلا بك النصر يرتجى   عليهم وهل إلا عليك المعول

فقد تأخر المبتدأ وتقدم عليه الخبر مقترناً بإلا فى صدر البيت وعجزه معاً. ورد ذلك الجمهور وجعله من قبيل الضرورة.

٣ - أن يخاف التباس المبتدأ بالخبر، وذلك إذا حدث تساو فى درجة

(١) من الآية (١٢) من سورة هود.

(٢) من الآية (١٤٤) من سورة آل عمران.

(٣) ديوانه.

كل من المبتدأ والخبر تعريفا وتنكيرا ، وليس ثمة ما يميز المبتدأ من الخبر ، إذ لا سبيل إلى معرفة كل منهما فى هذه الحالة إلا بالتزام الترتيب . وذلك كما لو قيل : محمد صديق ، وصديق محمد ، ، فإن المبتدأ فى كل من المثالين هو المتقدم والخبر هو المتأخر ، والمعنى يختلف بالطبع بين الجملتين ، فإنى حين أقول : محمد صديق يكون (محمد) معروفا عند السامع ، ولكن صداقته لى غير معروفة عنده ، أما حين أقول : صديق محمد فإن المعروف هنا هو الصديق ، لكن غير المعروف هو أنه محمد .

أما إذا كان ثمة علامة تميز المبتدأ من الخبر فإنه لا يجب الترتيب بينهما ، ويجوز تقدم الخبر وتأخره ، يستوى فى ذلك كون العلامة لفظية ، نحو : رجل صالح حاضر ، فإن ذكر الصفة دليل على أن (رجل) مبتدأ تقدم أو تأخر . ومن ثم يجوز أن أقول : حاضر رجل صالح : أو كون العلامة معنوية ، كما يقال : أبو يوسف أبو حنيفة ، فإن القصد هو الحكم على أبى يوسف يعقوب بن إبراهيم صاحب أبى حنيفة النعمان وتلميذه بأنه — علميا — كأبى حنيفة أستاذه ، ولا مجال لتصور العكس ، ومن ثم كان (أبو يوسف) مبتدأ تقدم أو تأخر . ومنه قول الشاعر :[1]

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد

فإن القصد هو الحكم على أبناء الأبناء بأنهم فى معزة الأبناء ، وليس العكس ، وهكذا تكون (بنونا) هى الخبر تقدمت — كما فى البيت — أو تأخرت .

٤ — إذا كان المبتدأ ضمير متكلم أو مخاطب مخبرا عنه بالذى وفروعه ، أو بنكرة ، أو معرفة بالألف واللام ، وقد عاد الضمير إلى المبتدأ مطابقا له ،

(١) انظر : الأشمونى وحاشية الصبان عليه ١/٢١٠ المقتضب ٤/١٢٨ — ١٢٩ .

نحو : أنا الذى أقرر ما يجب عمله ، ونحن الذين نقوم بواجبنا ، وأنت الذى تأسو الجراح ، وأنت التى تفعلين ما يجب فعله . ونحو : أنا رجل أقول ما أعتقد ، ونحن قوم نعمل ما نؤمن به ، وأنت إنسان تفعل الخير ، وأنتما رجلان تجاهدان ضد الباطل ، وأنتما امرأتان تحترمان أنفسكما ، وأنتم رجال تصونون الأرض ، وأنتن نساء تحفظن العرض .

٥ ـ إذا كان المبتدأ مفصولا من الخبر بضمير الفصل ، نحو قوله تعالى : (أولئك هم المفلحون)[1] ونحو : خالد هو الرجل ، والله هو الرقيب .

٦ ـ إذا كان المبتدأ دالا على الدعاء ، نحو : نصر ترفرف أعلامه فوق ربوعكم ، وويل تحرق ناره قلوب أعدائكم .

٧ ـ إذا كان الخبر متعدداً — على نحو ما سنشرح فيما بعد — نحو : الرمان حلو حامض ، وهند طالبة موظفة .

٨ ـ عند خشية التباس المبتدأ بالتأكيد ، نحو : أنا قمت ، وأنت تقوم .

ويشيع بين جمهور النحويين أن يضيفوا إلى المواضع السابقة موضعاً آخر يجب فيه تقدم المبتدأ على الخبر ، وذلك إذا خيف التباس المبتدأ بالفاعل إذا تقدم الخبر وكان فعلا مسندا إلى ضمير المبتدأ المستتر ، نحو : زيد قام ، أو يقوم . فلو قدم والحالة هذه وقيل : قام — أو يقوم — زيد لالتبس المبتدأ بالفاعل .[2] وهكذا تختلط الجملة المكونة من فعل وفاعل بالجملة المكونة من مبتدأ وخبر .

وواضح أن تأخير الخبر فى هذا الموضع يرتد إلى أن النحويين لا يفرقون بين كل من الجملتين : الاسمية والفعلية إلا بالكلمة المتصدرة فيهما ، فإذا

---

(١) من الآية (٥) من سورة البقرة .

(٢) انظر : شرح التصريح ١/١٧٣ .

تقدم الاسم كانت الجملة اسمية، وإذا تقدم الفعل كانت الجملة فعلية . وهذه التفرقة بين الجملتين لا ترعى بقية الأسس الموضوعية ، ولا تأخذ بكافة الاعتبارات الضرورية، فإن التقدم والتأخر لا يغير — ولا ينبغي أن يغير — من نوع الجملة وإنما يمتد عن رعاية الظروف المصاحبة للموقف اللغوي المحيط بها[١]، ولذلك عدلنا عن هذه التفرقة جاعلين الجملة التي يقع المسند فيها فعلا فعلية تقدم الفعل أو تأخر . ومن ثم لا نجد مساغا لبقاء هذا الموضع ضمن مواضع تقديم المبتدأ على الخبر .

ثانياً — حالات تقدم الخبر على المبتدأ وجوباً [٢] :

يوجب النحويون تقديم الخبر وتأخير المبتدأ في مواضع ، أهمها :

١ — إذا كان الخبر له الصدارة ، أي واجب التقدم في صدر الجملة ، سواء كان واجب التصدر بنفسه أو باتصاله بما تجب صدارته . مثال الأول : أين الكتاب ؟ وكيف حالك ؟ وكم درهم مالك ؟ ومثال الثاني: لمقروء كتابك ، وصبيحة أي يوم سفرك؟ وصاحب كم كتاب أنت ؟ فـ (أين) ومثلها: (كيف) اسم استفهام وقع خبراً مقدماً وجوباً على المبتدأ ، لأن له الصدارة بنفسه ومثلها : (كم) أيضاً . و (مقروء) وقع خبراً مقدماً وجوباً لاتصاله بلام الابتداء التي يجب لما يتصل بها الصدارة ، ونحوها (صبيحة) لأنها أضيفت إلى ماله الصدارة أيضاً ، وهو (أي) كذلك (صاحب) إذا أضيفت إلى كم الخبرية التي بمعنى كثير ، وهي مستحقة الصدارة أيضاً .

---

(١) انظر : الجملة الفعلية .

(٢) انظر : كتاب سيبويه ٢/١٢٨ ، المقتضب، وشرح الكافية ١/٩٨، وشرح المفصل ١/٩٢، وشرح التصريح ١/١٧٤ ، والأشموني وحاشية الصبان عليه ١/٢١٣ ، وشرح الفاكهي لقطر الندى ، وهمع الهوامع ١/١٠٢ ، والقرب ١/٨٥ ، والمغني وحاشية الدسوقي عليه ٢/١٣٢ ، واللمع لابن برهان .

٢ — إذا كان الخبر محصوراً فى المبتدأ :

بإنما باتفاق النحويين ، نحو : إنما صديق محمد ، فقد حصرت الصداقة فى محمد ، ولو تقدم المبتدأ لانعكس المعنى . وبما وإلا عند جمهور النحويين، نحو : ما مجاهد إلا خالد ، فقد حصر الجهاد فى خالد ، ولو تقدم لانعكس المعنى .

٣ — إذا اتصل بالمبتدأ ضمير يعود على شىء فى الخبر ، نحو قول الشاعر :

أهابك إجلالا وما بك قدرة ... على ولكن ملء عين حبيبها

فملء عين خبر مقدم وجوباً ، وحبيبها مبتدأ مؤخر لاشتماله على الضمير العائد على كلمة فى الخبر المتقدم . ولو أخر الخبر هنا فسد التركيب لعود الضمير حينئذ على متأخر لفظاً ورتبة فى غير المواضع التى أجيز فيها ذلك .

ويشيع فى التراث النحوى أن تضاف إلى المواضع السابقة مواضع أخر . يقع الخبر فيها ظرفاً أو جاراً ومجروراً منها :[1] :

١ — إذا كان تقديم الخبر مصححا للابتداء بالنكرة ، وذلك إذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرف أو جار ومجرور ، ولا مسوغ للابتداء بالنكرة إلا تقدم الخبر عليه ، نحو : عندى كتاب ، وفى بيتنا رجل . أما إذا كان ثمة مسوغ للابتداء بالنكرة فى هذا الموضع فإنه لا يجب تقديم الخبر ، بل يجوز تقديمه وتأخيره ، نحو : عندى كتاب قيم ، وكتاب قيم عندى .

٢ — إذا كان الخبر ظرفاً يفيد الإشارة ، نحو : ثم زيد ، وهنا عمرو ؛ قياساً على سائر الإشارات إذ تقول : هذا زيد ، ولا تقول زيد هذا .

٣ — إذا كان الكلام يفهم منه مع تقديم الخبر مالا يفهم منه مع التأخير، نحو : لله درك . إذ يفيد تقديم الخبر فى هذا الموضع التعجب ، ولو تأخر ما أفاد هذا المعنى .

---

(١) انظر : شرح الرضى ٩٣/١ — ٩٦ ، شرح التصريح ١٧٤/١ ، الأصول ٦٥/١ ، همع الهوامع ٣/١

٤ — إذا استعمل فى مثل ، نحو : فى كل دار بنو سعد .

٥ — إذا كان مسنداً إلى ما اقترن بفاء الجزاء ، نحو : أما فى الدار فزيد .

والحق أن هذه المواضع ينبغى أن تدرس فى إطار « الجملة الظرفية » إذ الخبر فيها جميعا ظرف أو جار ومجرور .

ثالثاً — جواز التقدم والتأخر :

أجاز النحويون فى غير الحالات السابقة التى يجب فيها التزام الترتيب أن يتقدم المبتدأ على الخبر وأن يتأخر عنه ، مع ملاحظة أن تقدم المبتدأ هو الأصل فلا يجوز العدول عن هذا الأصل إلا لسبب بلاغى . ومن الضرورى أن نقرر أن المعنى المستفاد فى حالة تقدم الخبر يختلف عن المعنى الحاصل فى حالة تأخره ، وقد درس البلاغيون أثر التقديم والتأخير فى المعانى[1] ، ولعل أهم الفروق التى تلمسها عبد القاهر تتمثل فى أن تقديم المبتدأ يفيد نوعا من تأكيد الإسناد إليه أو يدل على معنى الحصر فيه ، أما تقديم الخبر فضلا عن خلوه من هذا التأكيد والحصر فإنه يشير إلى أهمية المسند .

* * *

الحذف والذكر فى الجملة الإسمية :

يرى جمهور النحويين أن الأصل أن يذكر طرفا الإسناد فى الجملة الاسمية ، وهما : المبتدأ والخبر ، لكن قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغنى عن النطق بأحدهما أو بهما معا ، ومن ثم يجوز حذف ما دلت عليه القرينة وأشارت إليه ، وذلك « لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى ، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتى به ويكون مرادا حكما وتقديراً »[2] ، ولا يقف الأمر عند حد الجواز فحسب ، بل قد توجب بعض الاعتبارات هذا الحذف

(١) انظر مثلا : دلائل الإعجاز ٩٤ وما بعدها .

(٢) شرح المفصل ٩٤/١ .

بحيث يصبح ذكر ما يجب حذفه سببا لفساد التركيب لمخالفته القواعد ، وهكذا يفصل النحويون القول في هذه المسألة في النقاط الآتية :

أولا : الحذف الجوازى :

(أ) حذف المبتدأ .

(ب) حذف الخبر .

(ج) حذفهما معا .

ثانيا : الحذف الوجوبى :

(أ) حذف المبتدأ .

(ب) حذف الخبر .

وسنلقى نظرة على أهم ما ورد فى التراث النحوى فى هذه النقاط .

أولا : الحذف الجوازى :

يرى النحويون أنه يجوز حذف كل من المبتدأ والخبر ـ كما يجوز حذفهما معاً ـ إذا دل على المحذوف دليل ، كما فى نحو : محمد، إجابة لسؤال: من القادم؟ إذ المعنى : القادم محمد ، أو محمد القادم ، ونحو قول المستهل ـ أى مستطلع رؤية الهلال ـ الهلال والله ، أى : هذا الهلال والله . « وكذلك لو رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة ذلك الشخص ، فإذا رأيته بعد قلت : عبد الله وربى ، كأنك قلت : ذاك عبد الله ، أو هذا عبد الله . وكذلك لو حدثت عن شمائل رجل ووصف بصفات مثل : مررت برجل راحم المساكين ، بار بوالديه . فعرف بتلك الأوصاف ، فقلت . زيد والله . أى : هو زيد ، أو : المذكور زيد » [1] .

وقد ذكر النحاة مواضع يطرد فيها الحذف الجوازى على النحو الآتى:

---

(١) انظر : شرح المفصل ١/٩٤ .

٣ — حذف المبتدأ جوازاً (١) :

يكثر حذف المبتدأ جوازاً في مواضع أهمها :

١ — في جواب الاستفهام ، نحو قوله تعالى : (وما أدراك ما الحطمة؟ نار الله الموقدة) (٢) ، أي : هي نار الله وقوله : (أفأنبئكم بشر من ذلكم..؟ النار) (٣) ، أي : هو النار .

٢ — بعد الفاء الداخلة على جواب الشرط ، نحو قوله تعالى : (من عمل صالحاً فلنفسه ، ومن أساء فعليها) (٤) ، أي : فعمله لنفسه ، وإساءته عليها . وقوله : (وإن تخالطوهم فإخوانكم) (٥) ، أي : فهم إخوانكم، وقوله: (وإن مسه الشر فيئوس قنوط)(٦) ، أي: فهو يئوس .

٣ — بعد القول ، نحو قوله تعالى : (وقالوا : أساطير الأولين) (٧) ، أي : هي أساطير الأولين ، وقوله : (قالوا : ساحر أو مجنون) (٨) ، أي : هو ساحر أو هو مجنون ، وقوله : (سيقولون : ثلاثة) (٩) ، أي : هم ثلاثة .

٤ — بعد شيء وقع الخبر صفة له في المعنى ، نحو قوله تعالى : (التائبون

---

(١) انظر : الأصول لابن السراج ١/ ٧٠ ، وشرح التصريح ١/ ١٧٦ ، وهمع الهوامع ١/ ١٠٣ ، والصبان على الأشموني ١/ ٢١٤ ، ومغني اللبيب وحاشية الدسوقي عليه ٢/ ٣٤٠ ، وكتاب سيبويه ١/ ١٤١، ٢٨٩، ٢/ ١٣٠ ، واللمع لابن جني ١١٤، والنحو الوافي ١/ ٥٠٧ .

(٢) من الآية (٥) من سورة الهمزة .

(٣) من الآية (٧٢) من سورة الحج .

(٤) من الآية (٤٦) من سورة فصلت .

(٥) من الآية (٢٢٠) من سورة البقرة .

(٦) من الآية (٤٩) من سورة فصلت .

(٧) من الآية (٥) من سورة الفرقان .

(٨) من الآية (٥٢) من سورة الذاريات .

(٩) من الآية (٢٢) من سورة الكهف .

العابدون)[١] ، أي : المؤمنون التائبون ، وقوله : (صم بكم عمى)[٢] ، أي : الذين اشتروا الضلالة بالهدى صم بكم عمى .

كذلك يجوز حذف المبتدأ في غير هذه المواضع ، وفي القرآن الكريم : (سورة أنزلناها وفرضناها)[٣] ، أي هي سورة ، وفيه : (براءة من الله ورسوله)[٤] ، أي هذه براءة. وفيه : (بلاغ للناس) أي : هذا بلاغ ومن ذلك مثلا قول العلماء : باب المبتدأ ، والتقدير : هذا باب ، وكلية دار العلوم ، والتقدير : هذه كلية . .

(ب) حذف الخبر جوازاً (٥)

يكثر حذف الخبر أيضاً إذا دل عليه دليل ، ومن ذلك :

١ — إذا وقع في جواب الاستفهام ، نحو : زيد ، جوابا لسؤال : من قادم ؟ ، والتقدير : زيد قادم .

٢ — بعد (إذا) الفجائية إذا جعلت حرفا ، نحو : خرجت فإذا السبع ، والتقدير : فإذا السبع حاضر أو موجود(٦) .

---

(١) من الآية (١١٢) من سورة التوبة .

(٢) من الآية (١٨) من سورة البقرة .

(٣) من الآية (١) من سورة النور .

(٤) من الآية (١) من سورة التوبة .

(٥) انظر : الأصول لابن السراج ١/٧٥ ، وكتاب سيبويه ١/١٤١، ١٤٣، ١٤٤، ٣٦/٢ ، ومغني اللبيب وحاشية الدسوقي عليه ٢/ ، الصبان على الأشموني ١/٢١٤ ، واللمع لابن جني ١١٤ ، والنحو الوافي ١/٥٠٧ .

(٦) إذا على ضربين :

زمانية ، وفيها معنى الشرط ، وتضاف إلى الجملة الفعلية ، وإذا وقع بعدها اسم رأى النحويون تقدير الفعل قبله ، نحو : (إذا السماء انشقت . . وإذا الأرض مدت) والتقدير : إذا انشقت السماء انشقت ، وإنما وجب هذا التقدير عندهم لأن الشرط يقتضي الفعل . =

٣ — إذا اقتضاه السياق ، نحو قوله تعالى : (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ، وطعامكم حل لهم ، والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم)(١) ، أى : حل لكم . وقوله : (أكلها دائم وظلها)(٢) أى : دائم ، ونحو : (واللائى يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر ، واللائى لم يحضن)(٣) أى : واللائى لم يحضن كذلك .

(حـ) حذف المبتدأ والخبر جوازاً (٤) :

يرى النحويون جواز حذف المبتدأ والخبر معاً إذا دل عليهما دليل من الموقف أو السياق . كما لو قيل : من يخلص فى واجبه فهو عظيم ، ومن ينفع وطنه فهو عظيم ، ومن ينفع الإنسانية . أى : فهو عظيم . فقد حذف المبتدأ والخبر معاً كما ترى لدلالة السياق عليهما ، وحاجة الشرط إليهما .

= وفجائية ، وهى قسمان : اسمية وحرفية :

فالاسمية ظرف من ظروف الأمكنة ، والحرفية حرف من حروف المعانى الدالة على المفاجأة ، فإذا قيل : خرجت فإذا السبع — وأريد به الظرفية لم يكن ثم حذف ، وكان السبع مبتدأ وإذا وقعت خبراً مقدما . وعلى ذلك لو ذكر اسم آخر جاز فيه وجهان :

(أ) النصب على الحالية ، ويكون العامل فى الحال هو الظرف ، نحو : خرجت فإذا السبع عاديا .

(ب) الرفع على الخبرية ، ويجعل الظرف من صلته .

وإذا اعتبرت حرفا كان الخبر محذوفا لا محالة ، إذ المبتدأ لابد له من خبر ، ولا خبر هہنا ظاهر فوجب أن يقدر عند النحاة .

انظر : شرح المفصل ١/٩٤—٩٥ ، وأيضاً : إعراب الأفعال .

(١) من الآية (٥) من سورة المائدة .

(٢) من الآية (٣٥) من سورة الرعد .

(٣) من الآية (٤) من سورة الطلاق .

(٤) انظر : النحو الوافى ١/٥٠٨ .

ثانياً : الحذف الوجوبي (١) :

(ا) حذف المبتدأ وجوبا :

يحذف المبتدأ وجوباً في مواضع ، أهمها :

١ — النعت المقطوع إلى الرفع ، للمدح أو الذم أو الترحم ، نحو : رأيت الرجل الكريم ، بالرفع فالكريم خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره : هو . ونحو : رحم الله عبده المسكين ، وأعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، بالرفع فيهما . وذلك لأن القصد من النعت هنا إنشاء المدح أو الذم أو الترحم ، ولو ظهر المبتدأ لأوهم الإخبار . ولذلك إذا كانت غاية النعت الإيضاح أو التخصيص لم يجب حذف المبتدأ فيه .

٢ — المخصوص بالمدح أو الذم ، نحو : نعم الكتاب كتاب الله ، وبئس الزميل المنافق ، فالممدوح وهو كتاب الله والمذموم وهو المنافق يعرب كل منهما خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره : هو ، أي : الممدوح أو المذموم . وكأن سامعا سمع : نعم الكتاب وبئس الزميل ، فسأل عن المخصوص بالمدح أو الذم من هو ؟ فقيل له : هو كتاب الله ، أو هو المنافق .

٣ — أن يكون الخبر صريحا في القسم ، نحو : في ذمتي لأفعلن ما يجب أن يفعل ، والتقدير : في ذمتي يمين أو عهد ، فهو خبر لمبتدأ محذوف وجوبا لسد جواب القسم مسده .

٤ — أن يكون الخبر مصدراً يؤدي معنى فعله ويغني عن التلفظ به ، نحو : صبر جميل ، و : سمع وطاعة ، فكل منها خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ، ذلك أن الأصل الأصيل : أصبر صبراً جميلا ، وأسمع سمعا وأطيع طاعة ،

---

(١) انظر : كتاب سيبويه ١/١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ٢/٣٦ ، ١٢٨ – ١٢٩ ، ١٣٠ ، والمقتضب ، وهمع الهوامع ١/١٠٤ ، وشرح التصريح ١/١٧٦ ، والمغني وحاشية الدسوقي عليه ٢/٣٤٠ ، وشرح الكافية ، وشرح المفصل ١/٩٤ ، والأصول لابن السراج . والصبان على الأشموني ١/٢٢٠ .

فالمصدر مفعول مطلق للفعل ، ثم حذف الفعل وجوبا للاستغناء عنه بالمصدر الذى يؤدى معناه ، ثم ارتفع المصدر ليكون أوقع فى التعبير للدلالة على الثبوت والدوام . ومن ثم تعرب أخباراً لمبتدآت محذوفة وجوبا تقديرها : أمرى : صبر ، وأمرى سمع ... ومن ذلك قول الشاعر :

فقالت : حنان ما أتى بك ههنا أذو نسب أم أنت بالحى عارف

فحنان خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره : أمرى حنان .

٥ — بعد (لا سيما) نحو : أحب الشعراء لا سيما أبو العلاء ، فأبو العلاء خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره هو .

٦ — بعد المصدر النائب عن فعل الأمر ، نحو : سقيا لك ورعيا لك . ومنه قول الشاعر :

نبئت نعمى على الهجران عاتبة سقيا ورعيا لذاك العاتب الزارى

فالجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ، تقديره : الدعاء لك بمضمون المصدر .

٧ — بعد بعض الألفاظ المسموعة ، نحو : من أنت ؟ محمد . فمحمد خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره : مذكورك . وهو أسلوب ورد عن العرب لتحقير المخاطب وتعظيم المتحدث عنه ، فأشبه الأمثال فى أدائه لمعنى محدد ، ومن ثم أجرى مجرى الأمثال فلم يصح تغييره .

ونحو ذلك أيضا : لا سواء — عند الموازنة بين شيئين ، فسواء خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره : لا هما ، أو لا هذان سواء .

ومن النحاة من يرى أن الحذف فى هذا الموضع جائز لا واجب .

(ب) حذف الخبر وجوبا : (١)

يحذف الخبر وجوبا فى مواضع ، أهمها :

١ — إذا وقع المبتدأ بعد (لولا) ، نحو : لولا الصديق لضاع الطريق، أى : لولا الصديق موجود ، ويشذ ذكر الخبر فى هذا الموضع عند جمهور النحويين ، وقد جعلوا من قبيل الشاذ قول أبى عطاء السندى :

لولا أبوك ولولا قبله عمر   ألقت إليك معد بالمقاليد

فقد ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) .

وقد ذهب بعض النحاة إلى أن وجوب الحذف بعد لولا ليس مطلقاً ، وإنما فيه تفصيل :

فإذا كان الخبر كونا عاما ـ أى مطلقا ، أى يصح أن يحل محله كلمة (كائن) أو (موجود) ، أو نحوهما — وجب الحذف وشذ الذكر ، وعلى ذلك يجب أن يقال مثلا : لولا الصبر لضاق الصدر ، أى : لولا الصبر موجود ، ولا يصح أن يذكر الخبر فيقال : لولا الصبر موجود .

وإذ كان الخبر كونا خاصا ـ أى لا يفهم معناه بدون ذكره ـ فإنه لا يجوز حذفه بل يجب ذكره ، إذ لا يدل عليه دليل . فإذا قيل مثلا : لولا التعليم يتحدد مستواه لتحسنت الأمور ، وجب ذكر الخبر فى هذا الموضع ، لأنه إذا حذف لم يوجد ما يدل عليه ، ومن ذلك قوله صلوات الله عليه لعائشة : لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم .

ومنه أيضا قول أبى العلاء :

---

(١) انظر : همع الهوامع ١ / ١٠٤ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٨ ، والمغنى وحاشية الدسوقى عليه ، واللمع لابن برهان ، والدرر اللوامع ، وشرح المفصل ١ / ٩٥ ، وشرح الكافية ١ / ١٠٤ — ١٠٨ ، والمقتضب ٣ / ٩٠ ، وابن عقيل ، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ١ / ٢١٤ .

يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا

٢ — أن يكون المبتدأ نصاً فى القسم ، نحو : لعمرك لأبذلن جهدى ، أو : أيمن الله لأجاهدن عدوى ، فعمر مبتدأ محذوف خبره جوبا ، وكذلك : أيمن ، وتقرير الخبر فيهما : قسمى ، أو : يمينى .

وأما إذا كان لفظ المبتدأ ليس نصا فى القسم ، بأن جاز استعماله فى القسم وفى غيره ، فإنه يتعين حذف أحد عنصرى الجملة ، لكن لايتحتم كونه الخبر ، بل يجوز أن يكون المبتدأ . فلو قيل مثلا : يمين الله لأسافرن ، جاز اعتبار المحذوف الخبر ، وتقديره : يمين الله قسمى ، كما جاز اعتباره المبتدأ ، وتقديره : قسمى يمين الله .

٣ — إذا سد مسده واو المعية ، وذلك إذا وقع بعد المبتدأ (واو) نص فى المعية ، نحو : كل إنسان وعمله ، أى : كل إنسان وعمله مقترنان ، فالخبر محذوف وجوبا فى هذا الموضع عند جمهور النحويين ، وذهب بعض النحاة إلى أن المعنى لايحتاج إلى خبر لإغناء الواو عنه ، ويكون التقدير فى رأيهم : كل إنسان مع عمله .

فإذا لم تكن الواو نصاً فى المعية لم يجب الحذف ، بل يجوز ذكر الخبر لعدم التنصيص على المعية ، ومنه قول الفرزدق : [١]

تمنوا لى الموت الذى يشعب الفتى وكل امرىء والموت يلتقيان

فآثر ذكر الخبر وهو : يلتقيان ، لكون الواو ليست نصاً فى المعية .

٤ — إذا سد مسده الحال ، وذلك إذا كان المبتدأ مصدراً وقع بعده حال سدت — من حيث المعنى — مسد الخبر ، وأغنت عنه ، ولكنها لا تصلح لإعرابها

---

(١) ليس البيت فى ديوان الفرزدق ، انظر قافية النون ٢/٨٦٤ — ٨٨٥ .

خبراً ، نحو : إكرامى الطالب متفوقاً ، فإن المبتدأ هنا مصدر ، وهو (إكرام) ، وقع بعده حال (متفوقا) ولا يصح أن يكون هذا الحال خبراً عن المبتدأ ، إذ لا يقال : إكرامى متفوق . وإن كان معنى الحال فى الجملة يشير إلى دلالة الخبر . والتقدير : إكرامى الطالب إذ كان متفوقا ، أو إذا كان .

ويأخذ حكم المبتدأ المصدر فى هذا الموضع — من حيث وجوب حذف خبره — اسم التفضيل المضاف إلى المصدر نحو : أعظم تقديرى الإنسان مثقفا ، وأخطب ما يكون الشيخ قائما (ويكون هنا تامة تكتفى بمرفوعها) .

مسائل ختامية

أولا : تعدد الخبر :[1]

يجيز النحويون تعدد الخبر للمبتدأ الواحد ، ومن ثم يقسمون الخبر فى هذه الحالة إلى قسمين : (الخبر الواحد) ، ويعنون به أن الجملة لا تضم إلا لفظا واحداً — أو تركيبا إسنادياً واحداً — هو الذى يصلح للإخبار به عن المبتدأ . و (الخبر المتعدد) ، ويقصدون به وجود أكثر من لفظ أو تركيب إسنادى يصلح للإخبار به عن المبتدأ . والتعدد يمكن أن يكون فى اللفظ والمعنى معاً ، كما لو قيل : هند طالبة موظفة ، وخالد شاعر ناثر ، ومنه قوله تعالى : (وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد)[2] . وقول رؤبة :[3]

من يك ذابت فهذا بتى   مقيظ مصيف مشتى

كما يمكن أن يكون فى اللفظ فقط دون المعنى ، كما لو قيل : الرمان حلو

---

(١) انظر : المقتضب ٤/٣٠٨ ، وشرح المفصل ١/٩٩ ، وشرح الكافية ١/١٠٠ ، وهمع الهوامع ١/ ، وشرح التصريح ٢/ ، وشرح المفصل ١/٩٩ ، وشرح الأشمونى وحاشية الصبان عليه ١/٢٢١ .

(٢) من الآية (١٤) من سورة البروج .

(٣) انظر : الدرر اللوامع ٢/٧٨ .

حامض ، لأنهما بمعنى خبر واحد ، ومحور التفرقة بينهما أن المبتدأ إذا كان مشتملا على الخبرين ـ أو الأخبار ـ معاً كان التعدد فى اللفظ والمعنى ، أما إذا كان مشتملا على طرف من كل منهما كان التعدد فى اللفظ فحسب . فالمز ـ كما ترى ـ ليس حلواخالصاً ، ولا حامضاً خالصاً ، ولكن يجمع بين هذين الطعمين معاً فى آن واحد .

ويفرق النحويون بين الخبر المتعدد ـ لفظا ومعنى ، أو لفظا فقط ـ للمبتدأ الواحد على نحو ما مثلنا ، وبين تعدد الخبر لتعدد معنى المبتدأ ، أى لاشتمال المبتدأ على عناصر أو أجزاء أو أفراد أو أشخاص يصلح كل منها للوصف بخبر من الأخبار، وفى هذه الحالة يجب استخدام أداة العطف مع الأخبار المتعددة ، كما لو قيل : أولادك طبيب ومدرس ومهندس ، فإن (أولاد) وإن كان متحد اللفظ فإنه متعدد الأفراد فى الحقيقة ، ومثله قول الشاعر : (١)

يداك يد خيرها يرتجى وأخرى لأعدائها غائظة

فإن (يداك) وإن كان متحد اللفظ فإنه مثنى المدلول ، ولذلك عطف بالواو الخبر الثانى على الأول .

وتعدد معنى المبتدأ يكون بالتثنية أو الجمع على نحو ما مثلنا ، كما يكون بصلاحية المبتدأ للتنوع وإن لم يكن مثنى أو جمعاً ، ومن ذلك قول الله تعالى : (إنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر فى الأموال والأولاد) .(٢)

والأصل أن التعدد فى الخبر جائز إذا اتحد نوع الأخبار ، أى كانت كلمات مفردة أو تراكيب إسنادية ، ولكن بعض النحاة أجاز هذا التعدد وإن لم تتفق أنواعها كما لو قيل : الطالب قائم سافر أبوه ، مستشهداً بقول الله تعالى : (فإذا هى حية تسعى)(٣). على اعتبار أن كلا من (حية) و(تسعى) وقع خبرا

---

(١) انظر : شرح المفصل ٩٩/١ ، وشرح التصريح ١٨٢/١ ، وهمع الهوامع ١٠٨/١ .
(٢) من الآية (٢٠) من سورة الحديد .
(٣) من الآية (٢٠) من سورة طه .

عن المبتدأ دون اتحادهما . وقد رفض ذلك بعض النحويين ، وخرجوا الآية على أن التركيب الإسنادى (تسعى) قد وقع حالا ، ومن ثم لا تنهض شاهداً . إذ قد تطرق إليها الاحتمال فسقط بها الاستدلال .

كذلك يجيز النحويون تعدد الأخبار لتعدد مبتدآتها ، وقد عددوا الطرق التى قالوا بها للربط بين الأخبار المتعددة والمبتدآت المتعددة ، ومثلوا لهذه الطرق بما لا نظير له فى المأثورات اللغوية . ونحسب أن أفضل ما يمكن ذكره فى هذا المقام ـ خلاصاً من الافتراضات الذهنية التى لا علاقة لها بالتراث اللغوى ـ أن نقرر أنه فى حالة تعدد المبتدأ وتعدد الأخبار ينبغى أن يربط كل مبتدأ بخبره كما لو كان تركيبا إسنادياً مستقلا ، فمثلا حين يقال : زيد عمه خاله أخوه قائم ، تعتبر (قائم) خبراً لأخوه ، و (أخوه قائم) خبراً لخاله ، و (خاله أخوه قائم) خبرا لعمه ، ثم عمه وخبره خبراً لزيد . وهكذا .

ثانياً : دخول الفاء فى الخبر : [1]

يرى النحويون أن الخبر لما كان مرتبطا بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج إلى حرف يربط بينهما ، كما لم يحتج الفعل والفاعل إلى شىء من ذلك ، ولذلك كان الأصل أن لا تدخل الفاء ـ أو غيرها من أدوات الربط ـ على شىء من خبر المبتدأ . لكن لوحظ أن بعض المبتدآت تشبه أدوات الشرط من حيث دلالتها على نوع من العموم وانصرافها إلى المستقبل عادة ، الأمر الذى أجيز معه اقتران أخبارها بالفاء .

---

(١) انظر : كتاب سيبويه ١/١٣٩ ، ١٤٠ ، ٣/١٠٢ ، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ٢/٢٢٣ـ٢٢٥ ، والتسهيل ٥١ ، وهمع الهوامع ١/١٠٩ـ١١٠ ، والدرر اللوامع ١/٧٩ـ٨٠ ، والمقتضب ٣/١٩٥ ، وشرح الرضى على الكافية ١/١٠٢ .

وقد رأى النحاة أن دخول الفاء على خبر المبتدأ على قسمين : واجب ، وجائز .

أما الواجب فإذا وقع المبتدأ بعد (أما)، وذلك لتضمنها معنى الشرط ، نحو قوله تعالى :(وأما ثمود فهديناهم)[1] وقوله : (وأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى ، فسنيسره لليسرى . وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى)[2] . وقوله : (فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم)[3] .

ولا يجوز إسقاط هذه الفاء إلا فى موضعين :

الأول : فى ضرورة الشعر ، نحو قول الشاعر : [4]

فأما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا فى عراض المواكب

والأصل : (فلا قتال) . فحذفت الفاء للضرورة .

والثانى : إذا كان الخبر من مادة القول وقد أغنى عنه المقول ، نحو قوله تعالى : (فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم)[5] ، أى : فيقال لهم : أكفرتم بعد إيمانكم .

وأما الجائز ففى مواضع ؛ أهمها :

١ — إذا كان المبتدأ اسم موصول واقع موقع (من) أو (ما) الشرطيتين شريطة كون الصلة واحداً من ثلاثة [6] :

---

(١) من الآية (١٧) من سورة فصلت .
(٢) من الآية (٥-١٠) من سورة الليل .
(٣) من الآية (٢٦) من سورة البقرة .
(٤) الأشمونى ١/٢٢٤ .
(٥) من الآية (١٠٦) من سورة آل عمران .
(٦) أجاز بعض النحاة ، منهم ابن مالك وابن الحاج ، الوصل بغير هذه الثلاثة ومن ذلك :=

(ا) تركيبا إسناديا فعليا صالحا لوقوعه شرطا ـ أى فعله غير ماضى المعنى وغير مصدر بحرف الشرط ، أو الاستقبال ، أو قد ، أو بنفى بلن أو ما ـ نحو قوله تعالى : (وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم) [١] ونحو : الذى يتفوق فله مكافأة .

(ب) ظرفا ، نحو : الذى عند خالد فقدر ، والذى مع سعد فؤزر ، ومنه قول الشاعر :

ما لدى الحازم اللبيب معاراً فمصون ، وماله قد يضيع

(حـ) جاراً ومجروراً نحو : الذى فى منزله فسالم ، والذى فى عمله فغانم . ومنه قوله تعالى : (ومابكم من نعمة فمن الله) (٢) .

٢ — إذا كان المبتدأ نكرة عامة موصوفة بأحد الأمور الثلاثة الجائز وقوعها صلة فى النقطة السابقة .

(ا) أى وقع الوصف تركيبا إسناديا فعليا صالحا لوقوعه شرطا ، نحو : رجل يتق الله فله أجر ، ونفس تسعى فى تجارتها مع الله فلن تخيب .

(ب) أو وقع الوصف ظرفا نحو : رجل لديه أمل فهو سعيد ، وإنسان عنده حزم فرشيد .

(حـ) أو وقع الوصف جاراً ومجروراً ، نحو : رجل فى الطريق فعرضة للضيق ، وعبد للكريم المنان فما يضيع له جنان .

= — الوصل بالتركيب الإسنادى الاسمى ، نحو : الذى هو يأتيق فله مكافأة والذى أبوه محسن فمكرم .

— المشتقات (وذلك فى صلة أل) نحو قوله تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) ، وقوله : (الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) .

وقد رفض ذلك سيبويه وجمهور النحويين ، وخرجوا الآيتين على حذف الخبر .

(١) من الآية (٣٠) من سورة الشورى .

(٢) من الآية (٥٣) من سورة النحل .

٣ — إذا كان مضافاً إلى الموصول في حالاته الثلاث ، نحو قول زينب بنت الطثرية ترثى أخاها زيداً[1] :

يسرك مظلوما ويرضيك ظالماً ... فكل الذى حملته فهو حامله

ونحو : كل الذى عند خالد فمقدر ، ونحو : كل الذى فى منزله فسالم .

٤ — إذا كان مضافاً إلى النكرة الموصوفة فى حالاتها الثلاث ، نحو : كل شخص يتق الله فغانم ، ونحو قول الشاعر[2] :

ترجو فراضا رب سيبه حسن ... وكل خير لديه فهو مسئول

ونحو : كل إنسان فى الطريق فبالغ منه الضيق .

٥ — إذا كان معرفة موصوفة بالموصول فى إحدى حالاته الثلاث ، نحو قوله تعالى : (والقواعد من النساء اللاتى لا يرجون نكاحا فليس عليهن جناح[3]) .

ومنع جمهور النحويين دخول التاء فى غير هذه المواضع ، ومنهم من أجاز دخولها فى غيرها : وهؤلاء فريقان : منهم من ذهب إلى جواز دخولها بقلة فى موضعين :

١ — إذا كان المبتدأ كلمة (كل) مضافاً إلى غير موصوف ، نحو : كل نعمة فمن الله .

٢ — إذا كان المبتدأ مضافاً إلى نكرة موصوفة بغير الثلاثة المشار إليها (أى : التركيب الإسنادى الفعلى ، والظرف ، والجار والمجرور) نحو قول الشاعر :

---

(١) انظر : الدرر اللوامع ٢/٧٩ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) من الآية (٦٠) من سورة النور .

كل أمر مباعد أو مدان ... فنوط بحكمة المتعالى

وفريق آخر من النحاة أجاز دخول الفاء في كل خبر للمبتدأ - وقد نسب هذا الرأى إلى الأخفش[1] - وهكذا يمكن أن يقال مثلا : زيد فقائم . مستشهدا بقول الشاعر :

وقائلة خولان فانكح فتاتهم ... وأكرومة الحيين خلو كما هيا

وقول عدى بن زيد :

أرواح مودع أم بكور ... أنت فانظر لأى ذاك تصير

وقد رد ذلك جمهور النحويين . لعدم استناده إلى نصوص كافية في التراث اللغوى .

ثالثاً : التمييز بين المبتدأ والخبر :

سبق أن ذكرنا أن الأصل أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة ، فإذا وردا كذلك لم يحدث خلط فيهما ولا لبس بينهما[2] . ولكن من الممكن في بعض الحالات أن يكونا معرفتين ، أى أن يقع الخبر معرفة على غير الأصل ، والمبتدأ معرفة على الأصل ، كما أن من الممكن أن يقعا نكرتين . أى أن يكون المبتدأ نكرة على غير الأصل ، والخبر نكرة على الأصل ، وقد درس النحاة أساليب التمييز بينهما في هاتين الحالتين على النحو الآتى :

---

(١) انظر : همع الهوامع ١/١١٠ ، والأشمونى ١/٢٢٥ ، وشرح المفصل ١/٩٨ .

(٢) انظر : المقتضب ٣/٢٢٣ .

أولا — إذا كانا معرفتين(١) :

من الممكن أن يقع المبتدأ والخبر معاً معرفتين ، نحو : الله إلهنا ، ومحمد نبينا ، ونحو : أنت أنت ، أى أنت على ماعرفته عليه من السمات والصفات والمنزلة والسلوك ، ومنه قول الشاعر :

أنا أبو النجم وشعرى شعرى

ومعناه شعرى هو شعرى المعروف الموصوف المشهود له .

وقد تعددت آراء النحاة فى تمييز كل من المبتدأ والخبر إذا وقعا معرفتين ويمكن أن نميز فيها بين ستة اتجاهات :

١ — أن المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ ، والمجهول هو الخبر .

ويضعف هذا الاتجاه أنه يفترض أن الإعراب يتوقف على السامع ، مع أن بناء الجملة — وإن روعى فيه الموقف — عمل المنشىء أو المتكلم أو الكاتب ، لا المتلقى : أى القارىء أو السامع .

٢ — أن الأعم هو الخبر، نحو: زيد صديق ، إذا كان له أصدقاء غيره.

وهو لا يسلم من ضعف أيضاً ، لتوقف التوجيه النحوى على معرفة الموقف اللغوى ، مع أن المفروض أن يكون مبنى الجملة معبرا عن هذا الموقف ومفصحاً عن خصائصه .

٣ — أن المبتدأ يتحدد بحسب إدراك المتكلم لما يعلمه المخاطب ، فإن علم المتكلم أن المخاطب يعرف أحد الطرفين : المبتدأ أو الخبر ، كأن يسأل عن أحدهما بقوله مثلا : من القائم ، فقيل فى الجواب: القائم زيد ، كان المجهول هو الخبر . وفى هذا الرأى ما فى الأول من مآخذ وزيادة .

---

(١) انظر : همع الهوامع ١/ ١٠٠ — ١٠١ .

٤ - أن الاسم هو المبتدأ والوصف هو الخبر .

وهو رأى يتسم بالقصور ، إذ لا يحدد المقصود من الوصف ، فهل هو الوصف المشتق الذى يتضمن حروف الفعل ، نحو : الناجح والمحترم والوجيه والسماح الخ . أو يتوسع فى ذلك بحيث يتناول الأسماء الجامدة أيضاً ، كالرجل والبطل الخ ، ومن ثم لا يصلح للتمييز بين ما سبق لتمييزه .

٥ - أنك بالخيار بينهما ، فما شئت منهما اجعله مبتدأ والثانى خبراً .

وهو رأى أبى على الفارسى ، وعليه ظاهر قول سيبويه .

وفى هذا الرأى أيضاً ضعف ، لما يتضمنه من خلط بين المحكوم به والمحكوم عليه .

٦ - أن الأعرف هو المبتدأ إذا اختلفت رتبة التعريف ، فإذا لم تختلف الرتبة كان السابق هو المبتدأ والمتأخر الخبر .

وبهذا الرأى نأخذ ، لسلامته من وجوه القصور والضعف التى تسم الآراء السابقة .

ثانياً : إذا كانا نكرتين :

لا سبيل إلى وقوع النكرة مبتدأ إلا بمسوغ كما سبق أن ذكرنا ، فإذا كانت إحدى النكرتين بمسوغ والأخرى بدونه كانت التى بمسوغ المبتدأ تقدمت أو تأخرت . نحو : طالب علم موجود ، وموجود طالب علم . فطالب مبتدأ تقدم أو تأخر لإضافته .

أما إذا كان ثمة مسوغ فى النكرتين فإننا نأخذ بالرأى الذى يميز بينهما بالتزام الترتيب . أى أن النكرة المتقدمة هى المبتدأ . نحو : طالب علم موجود فى الكلية ، فطالب هنا مبتدأ ، ولو قلت : موجود فى الكلية طالب علم لوقعت خبراً .

• • •

الجملة الاسمية المقيدة

نبادر منذ الوهلة الأولى فنقرر ان مصطلح : « الجملة المقيدة » لا يعرفها التراث النحوى ، بل الشائع فى هذا التراث استخدام مصطلح : « الجملة المنسوخة » ولكننا عدلنا عن مصطلح النسخ لارتباطه فى تصور النحاة بالتغير الذى يصيب الحالة الإعرابية دون التفات إلى بقية صور التغيير التى تلحق الجملة الاسمية . ذلك أن التغير الإعرابى الذى يلحق أحد طرفى الإسناد أو هما معاً بعد دخول الناسخ ليس سوى الجانب الشكلى من التغيير الذى يحدثه الناسخ فى الجملة ، وثمة جانب موضوعى آخر لعله أكثر أهمية وأعمق أثرا وإن لم يكن أشد ظهورا ، وهو التغير الذى يتناول حالة الحكم المستفادة من العملية الإسنادية فى الجملة الاسمية . وهو تغير دلالى فى المقام الأول ، ويتضمن نوعاً من تقييد الإسناد فيها ، سواء أكان تقييدا بالسلب ، أى نفى هذا الحكم وإزالته ، أو تقييدا للزمن ، أى ربط الحكم بفترة لا تتجاوزها ، أو تقييدا بتحديد المشاعر المصاحبة للحكم أو الظروف المحيطة به ، أو تقييدا بالتأكيد ، ورعاية لهذا الاعتبار الموضوعى آثرنا استعمال مصطلح : « الجملة المقيدة » حتى تدل منذ الوهلة الأولى على هذا الجانب من التغيير : دون أن تصرفنا عنه العناية بالتغير الشكلى المرتبط بلحظ ما ينتج من تغير فى الحالات الإعرابية .

وللنحاة تقسيمات شتى للنواسخ ، التى يحسن ـ وقد أخذنا بمصطلح مشتق من مادة القيد ـ أن نسميها قيوداً :

فهى تنقسم بحسب الصيغة إلى أفعال وحروف .

وبحسب الوظيفة إلى ناصبة لأحد الطرفين ، أو ناصبة لكليهما .

وبحسب التأثير الدلالى إلى ما يتجرد للدلالة على الزمن فحسب ، وما يصحب الزمن فيه بعض المعانى . وما يتجرد للدلالة على المعانى وحدها دون الزمن .

وسنعرض فيما يلى من صفحات خلاصة مركزة لما قدمه التراث النحوى فى هذه المجالات .

أولا: (كان) وأخواتها

لا تدخل (كان) وأخواتها على كافة الجمل الاسمية، بل على الجمل الاسمية الصالحة لدخولها، وهي التي استوفت شروطاً محددة في كل من ركني الإسناد فيها.

أما المبتدأ فيشترط فيه (١):

١ — أن لا يلزم الصدارة، كأسماء الاستفهام. والشرط، وكم الخبرية والمقرون بلام الابتداء.

٢ — أن لا يكون واجب الحذف، كالمخبر عنه بنعت مقطوع.

٣ — أن لا يلزم الابتدائية بنفسه أو بغيره، نحو: أقل رجل يقول ذلك، ومثله الواقع بعد إذا المفاجأة ولولا الامتناعية.

٤ — أن لا يلزم عدم التصرف، نحو: طوبى للمؤمن، وويل للكافر وسلام عليك.

وأما الخبر فيشترط فيه (٢):

---

(١) انظر: شرح التصريح ١/١٨٣ — ١٨٤، وهمع الهوامع ١/١١١، ١١٣.

(٢) يضيف جمهور الكوفيين إلى هذين الشرطين شرطا آخر لصحة دخول هذه الأدوات على الجملة الإسمية، وهو أن لا يكون الخبر ماضيا غير مقترن بقد ظاهرة أو مقدرة. محتجين في ذلك بأن «كان» وأخواتها إنما دخلت على الجمل لتدل على الزمان، فإذا دل الخبر على الزمان لم تكن ثمة حاجة إليها وأما اشتراط اقتران الخبر بـ«قد» للجواز فلأن «قد» تقرب الماضي من الحال.

وقد وفق البصريون على هذا الشرط إذا كانت الأداة «صار» أو ما كان بمعناها، ورفضوا اشتراط ذلك في غيرها، وحجتهم في هذا الرفض كثرة النصوص الواردة التي لم يتحقق فيها هذا الشرط، ومن ذلك قوله تعالى: «إن كان قميصه قد من دبر»، وقوله: «إن كنتم آمنتم»، وقوله: «ولقد كانوا عاهدوا الله» و«أولم تكونوا أقسمتم» ومن ذلك أيضا في الشعر قول عدي بن زيد:

ثم أضحوا لعب الدهر بهم ... وكذاك الدهر حالا بعد حال

انظر: همع الهوامع ١/١١٣، ١١٤، والدرر اللوامع ١/٨٣، والأشموني وحاشية الصبان عليه ١/٢٣٠، وشرح الرضي على الكافية ١/٢٠١.

١ — أن لا يكون طلبياً : أمراً أو نهياً .

٢ — أن لا يكون أسلوباً إنشائياً [١].

فإذا استوفت الجملة الاسمية هذه الشروط صلحت لقبول (كان) أو إحدى أخواتها الاثنتى عشرة ، وهى : أمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظل وبات ، وصار ، وليس ، وما زال ، ومابرح ، وما فتىء ، وماانفك ، ومادام.

وإذا دخلت أى أداة من هذه الأدوات على الجملة الاسمية ، حدث تغير فى الوظيفة الإعرابية ، ومثله فى المعنى .

ويتمثل التغير فى الوظيفة الإعرابية فى نصب الخبر فى الجملة الاسمية [٢] مع بقاء المسند إليه — الذى يصطلح عليه بعد دخول كان وأخواتها بالاسم — أى اسم كان أو إحدى أخواتها — مرفوعا .

وجلى أن النصب أثر واضح لدخول (كان) أو أخواتها . لكن هل اسمها — ولم يحدث فيه تغيير إذ ظل مرفوعاً — تأثر بدوره بدخول كان أو لم يتأثر .

يذهب البصريون وجمهور الكوفيين إلى أن الاسم لم يتأثر ، ومن ثم فإن عامل الرفع بعد دخول (كان) هو عامل الرفع قبل دخولها . ولكن الفراء ، يحيى بن زياد ، المتوفى سنة ٢٠٧ هـ يذهب إلى أنها قد عملت فيه الرفع أيضاً تشبيها له بالفاعل .

كذلك اختلف النحويون فى عامل النصب فى الخبر [٣] ، فذهب الفراء

---

(١) يتفق الطلب والإنشاء فى عدم احتمال أى منهما للتصديق والتكذيب ، لعدم وجود مدلول خارجى يقاسان إليه ويقارنان به . ولكنهما — مع ذلك — يختلفان فى أن المقصود من الطلب لا يمكن أن يقع — إذا تحقق — إلا بعد زمن التكلم ، أى فى المستقبل . أما المقصود من الإنشاء فإنه مصاحب — بالضرورة — للحظة التكلم . . أى فى الحال .

(٢) أجاز كثير من النحاة رفع ركنى الجملة الاسمية بعد دخول (كان) وأخواتها ، وقد وردت بعض نصوص شعرية تؤيد ذلك . وقد اختلف هؤلاء النحاة فى توجيه هذه النصوص ، بين القول بإلغاء هذه الأدوات أو القول بإضمار ضمير الشأن بعدها . وسنعرض هذا الموضوع فى ص ٣١٨ من هذه الدراسة .

(٣) انظر : همع الهوامع ١/١١١ ، وشرح التصريح ١/١٠٩ ، والصبان على الأشمونى ١/١٩٤ .

إلى أنه نصب تشبيهاً له بالحال . وقد قطع الكوفيون بأنه منصوب على الحالية وليس لمجرد التشابه بينهما فقط . ولكن البصريين يرفضون ذلك ويرون أن وجوه الشبه التي تربطه بالحال محدودة ، في حين توجد وجوه خلاف كثيرة بينهما : فإن الأصل أن يكون نكرة مشتقة ، وأن يمكن الاستغناء عنه ، ثم انه لايكون مضمرا قط في حين يجوز في المنصوب بعد (كان) وأخواتها أن يكون معرفة ، وأن يكون جامداً ، ولا يمكن الاستغناء عنه مطلقا ، كما لا يكون مضمرا أبداً .

وأما التغير في المعنى فيدور حول ربط الحكم المستفاد من الجملة الاسمية بالزمن المستفاد من (كان) وأخواتها ، سلبا وإيجاباً .

ذلك أن هذه الأدوات لم تعد - برغم كونها أفعالا [1] - تحمل أحداثاً كما تحملها بقية الأفعال ، وإنما اقتصرت دلالتها على الزمن فحسب ، ولذلك يصطلح عليها في التراث النحوي بالأفعال «الناقصة» للإشارة إلى عدم وجود أحداث بها واقتصارها على الدلالة الزمنية وحدها ، فضلا عن حاجتها إلى المنصوب وعدم الاكتفاء بمرفوعها [2] .

ومن هذه الأفعال ما يعمل بلا شرط ، سواء أوقعت في سياق نفي أم إثبات وهي الأفعال الثمانية :

١ - كان ، نحو قوله تعالى : (وكان ربك قديرا)[3] وهي خالصة الدلالة على الزمان الماضي .

٢ - أمسى ، نحو : أمست خلاء بعد سكانها ، وهي تدل على كينونة الحكم المستفاد من الإسناد في فترة المساء .

---

(١) لاخلاف في تصنيف اثنى عشرة أداة من هذه الأدوات على أنها أفعال ، ولكن ثمة اختلافا في تصنيف « ليس » فمن النحويين من يعتد بها فعلا ، ومنهم من يذهب إلى أنها حرف انظر : الأشباه والنظائر ٣/٥٧ ، والمقتضب ٤/٨٧ ، ١٩٠ ، والهمع ١/١١٠ ، وشرح التصريح .

(٢) اختلف في دلالة هذه الأفعال على الأحداث ، فجمهور النحاة على أنها لا أحداث لها ، ومنهم : المبرد ، وابن السراج ، والفارسي ، وابن جني ، وابن برهان ، والجرجاني ، والشلوبين ، وإن كان من النحاة من يرى أنها تدل عليه كما تدل على الزمان أيضا شأنها في ذلك شأن سائر الأفعال . انظر : همع الهوامع ١/١١٣ - ١١٤ ، الأشباه والنظائر ٢/١٤٨ ، والمرتجل ١٢٤ .

(٣) من الآية (٥٤) من سورة الفرقان .

٣ - أصبح ، نحو قوله تعالى : (فأصبحتم بنعمته إخوانا)(١) ، وهى تدل على كينونة الحكم المستفاد من الإسناد فى فترة الصباح .

٤ - أضحى ، نحو : أضحى عزق أوانى ؛ وتدل على كينونة الحكم فى فترة الضحى .

٥ - ظل ، نحو قوله تعالى : (ظل وجهه مسودا (٢) ، وتدل على اتصاف المخبر عنه بالخبر نهارا (٣) .

٦ - بات ، نحو قوله تعالى:(يبيتون لربهم سجدا وقياما) (٤) ، ونحو قول الشريف الرضى (٥):

أنبيت ريان الجفون من الكرى وأبيت منك بليلة الملسوع

وتدل على اتصاف المخبر عنه بالخبر ليلا .

٧ - صار ، نحو : صارت الحياة شاقة . وتدل على التحول من صفة إلى أخرى

٨ - ليس ، نحو قوله تعالى (يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم)(٦)، ومعناها النفى ، وهى عند الإطلاق لنفى الحال وعند التقييد بزمن بحسبه (٧).

والأفعال الخمسة الباقية لا تعمل إلا بشروط ، وتنقسم هذه الأفعال إلى مجموعتين :

---

(١) من الآية (١٠٣) من سورة آل عمران .
(٢) من الآية (٥٨) من سورة النحل .
(٣) انظر : همع الهوامع .
(٤) من الآية (٦٤) من سورة الفرقان .
(٥) انظر حاشية الشيخ خالد على شرح التصريح ١/١٨٤ .
(٦) من الآية (٥) من سورة هود .
(٧) انظر : شرح التصريح ١/١٨٤ ، وهمع الهوامع ١/١١٣ .

تضم الأولى الأفعال الأربعة : (زال) و (برح) و (فتىء) و (انفك) . ويشترط لعملها تقدم النفي ، أو النهي ، أو الدعاء .

ويستوي في النفي كونه بالحرف ، أو بالاسم ، أو بفعل موضوع للنفي أو عارض فيه .

مثال النفي بالحرف قوله تعالى : (لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى)[١] . وقوله : (ولا يزالون مختلفين)[٢].

ومثال النفي بالاسم قول الشاعر[٣] :

غير منفك أسير الهوى كل وان ليس يعتبر

ومثال النفي بالفعل الموضوع للنفي قول الآخر :[٤] :

ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذي عفة مقل قنوع

ومثال النفي بالفعل العارض في النفي ، قوله[٥]:

قلما يبرح اللبيب إلى ما يورث الحمد داعيا أو مجيبا

كذلك يستوي في النفي أن يكون ملفوظاً به كما تقدم ، وأن يكون غير ملفوظ بل يفهم من السياق ، نحو قوله تعالى : (تالله تفتأ تذكر يوسف)[٦] ، أي : لا تفتأ ، وقول امرىء القيس[٧] :

فقلت يمين الله أبرح قاعدا ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

أي : لا أبرح قاعداً . ومن النحاة من ذهب إلى أن حذف أداة النفي مقيس متى توافرت شروط ثلاثة ، هي :[٨]

---

(١) من الآية (٩١) من سورة طه .

(٢) من الآية (١١٨) من سورة هود .

(٣) همع الهوامع ١/١١١ ، والدرر اللوامع ١/٨٠

(٤) المصادر السابقة.

(٥) شرح التصريح ١/١٨٥ .

(٦) من الآية (٨٥) من سورة يوسف .

(٧) البيت في ديوانه.

(٨) شرح التصريح ١/١٨٥.

١ - أن يكون الفعل الناقص مضارعا .

٢ - أن يكون جوابا لقسم .

٣ - أن تكون أداة النفي (لا) .

ومثال وقوعها بعد النهي قول الشاعر (١):

صاح شمر ولا تزل ذاكر المو ت فنسيانه ضلال مبين

ومثال وقوعها بعد الدعاء قول ذي الرمة (٢) :

ألا يا اسلمي يادارمي على البلا ولازال منهلا بجرعائك القطر

ولا يكون الدعاء - عند جمهور النحويين - إلا بـ (لا) مع الفعل الماضي كما في بيت ذي الرمة ، أو بـ (لن) مع المضارع كما في قول الأعشى (٣):

لن تزالوا كذلكم ثم لازلـ ت لكم خالدا خلود الجبال

ولا نتناول المجموعة الثانية من الأفعال التي تعمل بشروط إلا فعلا واحدا، هو (دام) ، الذي يشترط لعمله أن يسبق بـ(ما) المصدرية الظرفية، نحو قوله تعالى :(وأوصاني بالصلاة والزكاة مادمت حيا)( ).أي مدة دوامي حيا . ويشذ عملها مع عدم استيفاء هذا الشرط ومما ورد شاذا قول الشاعر :

دمت الحميد فمانفك منتصراً على العدا في سبيل المجد والكرم

فقد عملت دام مع عدم وجود (ما) ، وأوله النحويون على أن(الحميد) حال لا خبر ، وأن (أل) فيه زائدة .

* * *

(١) شرح التصريح ١/١٨٥ ، وهمع الهوامع ١/١١١ .
(٢) شرح التصريح ١/١٨٥ ، والأشموني ١/٢٢٨ .
(٣) انظر : همع الهوامع ١/١١١ ، والدرر اللوامع ١/٨٠
(٤) من الآية (٣١) من سورة مريم

ومن النحويين من أضاف إلى هذه الأدوات الثلاث عشرة أدوات أخرى ، منها (١) :

١ - (وني) بمعنى زال ، لا بمعنى فتر وضعف ، نحو قول الشاعر :

لا يني الخب شيمة الخب مادا م فلا تحسبنه ذا ارعواء

٢ - (رام) بمعنى حال أو تحول ، ومضارعها يريم ونحو قول الشاعر :

إذا رمت عن لا يريم متيما سلواً فقد أبعدت في رومك المرمى

٣ - أخوات صار ، وهي مجموعة من الأفعال تؤدي معنى (صار) في الدلالة على التحول من حال إلى حال ، وقد رأى فريق من النحاة إلحاقها بها في العمل أيضاً ، وأهمها :

(ا) (آض) ، نحو قول العجاج :

ربيته حتى إذا تمعددا وآض نهدا كالحصان أجردا

كان جزائي بالعصى أن أجلدا

(ب) (رجع) ، نحو قول النبي صلوات الله عليه : لا ترجعوا بعدي كفارا ، وقول الشاعر :

تعد لكم جزر الجزور رماحنا ويرجعن بالأكباد منكسرات

(حـ) (عاد) ، نحو قول سواد بن قارب الدوسي الصحابي :

وكان مضلي من هديت برشده فلله مغو عاد بالرشد آمرا

(د) (استحال) ، نحو قول الشاعر :

إن العداوة تستحيل مودة بتدارك الهفوات بالحسنات

---

(١) انظر : همع الهوامع ١/١١٢ ، والدرر اللوامع ١ وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ١/٢٢٩ .

وفى الحديث : ما استحالت غربا ، أى دلوا عظيمة .

(هـ) (قعد) ، نحو قولهم : أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة ، وجعل منه الزمخشرى قوله تعالى : (فتقعد مذموما مخذولا) (١) .

(ز) (حار) ، نحو قول لبيد بن ربيعة:(٢)

وما المرء إلا كالشهاب وضوئه يحور رمادا بعد إذ هو ساطع

(ح) (ارتد) ، نحو قوله تعالى : (فارتد بصيرا) (٣)

(ط) تحول ، نحو قول امرىء القيس (٤) :

وبدلت قرحا داميا بعد صحة فيالك من نعمى تحولن أبؤسا

(ى) (غدا) ، نحو ما ورد فى الحديث : لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا .

(ك) (آل) . نحو قول الشاعر (٥) :

وعروب غير فاحشة ملكتنى ودها حقبا

ثم آلت لا تكلمنا كل حى معقب عقبا

٤ - كما أن من النحويين من أضاف إلى هذه الأفعال ، أسماء تعمل عملها ، وهى (هذا) و (هذه) إذا أريد بهما التقريب ، فإنهما يعملان عمل (كان) وأخواتها ، ، نحو : كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادما ؟ ! وكيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعة ؟! . وكذلك كل ما كان فيه الاسم

(١) من الآية (٢٢) من سورة الإسراء .

(٢) همع الهوامع ١/١١٢ .

(٣) من الآية (٩٦) من سورة يوسف .

(٤) البيت فى ديوانه .

(٥) الدرر اللوامع ١/٨٢-٨٣ .

الواقع بعد أسماء الإشارة لا ثاني له في الوجود ... فيعربون (هذا) تقريبا ، والمرفوع اسم التقريب ، والمنصوب خبر التقريب »(١).

ومن النحويين من يرفض إلحاق هذه الأدوات بكان وأخواتها ، ويرى أن الأفعال فيها - ماعدا (آل) - تامة وليست ناقصة ، ومن ثم يكون الاسم المنصوب بعدها حالا لا خبرا ، وأما (آل) فليست أيضاً فعلا ناقصا ، وإنما هي فعل قسم بمعنى حلف . وما بعدها ليس خبرا لها بل جواب للقسم . كذلك تتعدد وجوه تخريج الاسم المنصوب بعد أسماء الإشارة كما تتعدد الرواية نفسها ، الأمر الذي يستقر معه القول بأن أخوات كان تنحصر - كما أشرنا - في الأدوات الاثنتي عشرة وحدها .

* * *

وتنقسم (كان) وأخواتها بحسب التصرف والجمود عند جمهور النحاة إلى ثلاثة أقسام :

الأول : قسم جامد . لا يقبل التصرف بحال ، وهو (ليس) باتفاق النحاة : « لأنها وضعت وضع الحروف في أنها لا يفهم معناها إلا بذكر متعلقها » . و (دام) عند الفراء وكثير من متأخري النحاة ؛ لأنها صلة لما الظرفية ، وكل فعل وقع صلة لما المصدرية الظرفية التزم صيغة الماضي كما ذكر أبو حيان في النكت الحسان . وضعف هذا الرأي كثير من النحاة بدعوى أن لها مضارعا ، وهو (يدوم) ومن ثم تكون متصرفة تصرفا

---

(١) همع الهوامع ١/١١٣ .
ومن الملحوظ أن بعض النحاة يتوسع في ظاهرة النقص أو النسخ هذه ، سواء بإضافة عدد آخر من الأفعال إلى ما ورد لها — كما فعل الفراء حين أضاف « أسحر » و « أفجر » و « أظهر » — أو بادعاء أن كل الأفعال التي يقع بعدها مرفوع ومنصوب من قبيل الأفعال الناقصة والناسخة ، دون تفرقة بين أفعال تامة أو ناقصة .

ناقصاً ، بل ذهب الصبان إلى أن لها مصدراً أيضاً فإذا قلت : أحبك مدة دوامك صالحا كان (دوام) مصدر (دام) الناقصة وصالحا خبره ، مثل: أحبك ما دمت صالحا .

والثاني : قسم ناقص التصرف ، وهو (زال) وأخواتها : (برح) و(فتىء) و(انفك)، فإنه يأتى منها المضارع ، ولا يأتى منها الأمر ولا المصدر ولا الوصف .

والثالث : قسم تام التصرف، والمقصود بتمام التصرف هنا إمكان الإتيان منه بالمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل، وهو الباقى: (كان) و(أمسى)، و(أصبح) و (أضحى) و (ظل) و (بات) و (صار) .

وللتصاريف فى هذين القسمين ما للماضى من أحكام :

مثال المضارع منها قوله تعالى : (ولم أك بغيا)(١) .

ومثال الأمر قوله تعالى : (قل كونوا حجارة أو حديدا)(٢) .

ومثال المصدر قول الشاعر :

ببذل وحلم ساد فى قومه الفتى وكونك إياه عليك يسير

ومثال اسم الفاعل قول الآخر :

وما كل من يبدى البشاشة كائنا أخاك إذا لم تلفه لك منجدا

وقول الحسين بن مطير :

قضى الله يا أسماء أن لست زائلا أحبك حتى يغمض الجفن مغمض

* * *

(١) من الآية (٢٠) من سورة مريم .
(٢) من الآية (٥٠) من سورة الإسراء.

كذلك تنقسم (كان) وأخواتها بحسب إمكان استعمالها تامة إلى قسمين[1]:

الأول: أفعال ناقصة دائماً، ولا سبيل إلى استعمالها تامة قط. أى أنها أفعال لابد من دخولها على طرفى العملية الإسنادية لتقييدها وتغيير أحكامها ومن ثم لا يمكن أن تكتفى بمرفوع فحسب بعدها. وهى ثلاثة أفعال: (فتىء)، و(زال) التى مضارعها يزال[2]، و(ليس) على القول الراجح عند الجمهور بفعليتها وعلى القول المرجوح بحرفيتها أيضاً.

والثانى: أفعال يمكن أن تستعمل تامة، وتدل آنئذ على الحدث والزمن معاً، وبذلك تصبح طرفاً إسنادياً وتكون الجملة حينئذ فعلية لا إسمية. وهى بقية الأفعال:

١ — كان، وتكون — حين تستعمل تامة — فعلا لازما بمعنى حضر، وحدث، ووجد، وثبت، نحو: ما شاء الله كان، و: كان الله ولا شىء معه، ونحو قوله تعالى: (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة)[3]. وقوله: (إلا أن تكون تجارة حاضرة) برفع تجارة[4]، ومنه قول الربيع بن ضبع الفزارى[5].

إذا كان الشتاء فأدفئونى ... فإن الشيخ يهدمه الشتاء

---

(١) انظر: شرح المفصل، وشرح التصريح ١/١٩٠، وشرح الأشمونى ١/٢٣٦، والمقتضب ٤/٩٥.

(٢) الأشمونى ١/٢٣٦.

(٣) من الآية (٢٨٠) من سورة البقرة.

(٤) من الآية (٢٨٢) من سورة البقرة.

(٥) الدرر اللوامع ١/٨٤-٨٥.

وقول مقاس العائذى (١):

فدى لبنى ذهل بن شيبان ناقتى ... إذا كان يوم ذو كواكب أشهب

٢ — أمسى ، ومعناها تامة : دخل فى المساء .

٣ — أصبح ، ومعناها تامة : دخل فى الصباح . ويشهد لهما تامتين قوله تعالى : (فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون)(٢) .

٤ — أضحى ومعناها تامة دخل فى وقت الضحى، ومنه قول عبد الواسع ابن أسامة(٣):

ومن فعلاتى أننى حسن القرى ... إذا الليلة الشهباء أضحى جليدها

٥ — ظل ، ومعناها تامة : دام وطال وامتد . ومنه قولهم : لو ظل الظلم هلك الناس ، و : ظل الليل ، طال وامتد .

٦ — بات ، ومعناها تامة : نزل ليلا ، وقيده بعضهم بآخر الليل . ومنه قول عمر : أما رسول الله ﷺ فقد بات بمنى ، أى : نزل بها ليلا . وتستعمل لازمة ، ومتعدية بنفسها ، يقال : بات القوم « بالنصب » وبات بهم . ومن ورودها تامة قول امرىء القيس بن عانس :

وبات وباتت له ليلة ... كليلة ذى العائر الأرمد

٧ — صار ، ومعناها تامة : رجع ، نحو قوله تعالى: (ألا إلى الله تصير الأمور)(٤) ، وضم نحو : صار فلان الشىء : ضمه إليه . ومنه قوله تعالى : (فخذ أربعة من الطير فصرهن إليك)(٥).

٨ — برح ، ومعناها تامة : ذهب ، أو ظهر ، وبالمعنيين فسر قولهم: برح الخفاء .

---

(١) انظر : كتاب سيبويه ١/٤٧، والمقتضب ٤/٩٦ .

(٢) من الآية (١٧) من سورة الروم.

(٣) انظر : شرح المفصل ٧/١٠٣ .

(٤) من الآية (٥٣) من سورة الشورى.

(٥) من الآية (٢٦٠) من سورة البقرة .

٩ — انفك، ومعناها تامة: خلص، أو انفصل، نحو: فككت الخاتم، أو الأسير فانفك.

وجلى من الأمثلة أن هذه الأفعال حين تستعمل تامة - دالة على الحدث والزمن معاً - تكون لازمة مكتفية بمرفوعها. إلا فعلين وردا فى الاستعمال اللغوى لازمين كما وردا متعديين، وهما: «بات»، و«صار».

* * *

أحكام أطراف الإسناد بعد (كان) وأخواتها:

الأصل أن ما ثبت من أحكام لأطراف الإسناد فى الجملة الاسمية المطلقة يثبت نظيره لأطراف الإسناد فى الجملة المقيدة بـ(كان) أو إحدى أخواتها، فيما عدا بعض المسائل التى يمكن حصرها فيما يأتى:

١ — فى الحالة الإعرابية.
٢ — فى تعيين الدلالة.
٣ — فى الترتيب
٤ — فى الحذف.

وسنخص كل موضوع من هذه الموضوعات بإشارة إلى أهم ما ورد له من أحكام.

أولا — فى الحالة الإعرابية:

الأصل رفع المبتدأ والخبر معا. والأصل أيضا بقاء اسم كان على ما كان له من حالة إعرابية - وهى الرفع - مع نصب الخبر، ولكن من النحويين من أجاز رفع الخــــبر أيضا استنادا إلى ورود بعض النصوص التراثية، ومنها قول العجير السلولى[1]:

---

(١) انظر: شرح المفصل ٧/ ١٠١، والأشمونى ١/ ٢٣٩، وهمع الهوامع ١/ ١١١، والدرر اللوامع ١/ ٨٠.

إذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذى كنت أصنع

وقول هشام بن عقبة ، أخى ذى الرمة :

هى الشفاء لدائى لو ظفرت بهـا وليس فيهـا شفاء الداء مبذول

فقد وقع طرفا الإسناد فى البيتين مرفوعين ، برغم وجود (كان) فى الأول ، و (ليس) فى الثانى . وقد اختلف هؤلاء النحاة فى توجيه ذلك برغم إقرارهم له ، فمنهم من رأى أن (كان) وإخواتها فى مثل هذه النصوص ملغاة لاعمل لها ، ومنهم من ذهب إلى أنها عاملة ، وأن اسمها ضمير الشأن المحذوف وأن (الجملة) التالية لها فى محل نصب خبرها.

ونحن نرفض العدول عن نصب الخبر ، فنصبه حكم إعرابى ثابت وواجب الاتباع . وورود مثل هذه النصوص المحدودة لايغير من هذه الحقيقة ، بل إن محاولة تأويلها مظهر من مظاهر الالتزام بها .

ثانيا — فى تعيين الدلالة :

سبق أن ذكرنا أن الأصل أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة ، إذ المبتدأ هو مناط التعيين فيجب أن يكون معروفا قبل الحكم عليه . فى حين أن الخبر مناط الحكم فينبغى أن يكون مجهولا - أو على الأقل مجهول الصلة بالمبتدأ - بيد أنه فى الجملة المقيدة لايحتاج الاسم إلى تعيين الدلالة ، لأن التقييد نفسه يتضمن قدرا من هذا التعيين ، ومن ثم جاز فى الجملة المقيدة أن يكون اسمها نكرة دون مسوغ . بل لقد ورد فى التراث اللغوى مايتجاوز ذلك ؛ إذ من بين نصوصه ماوقع الاسم فيه نكرة والخبر معرفة . ومن ذلك قول حسان بن ثابت :

كأن سلافة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء

(١) المصادر السابقة .

فقد وقع الخبر - وهو (مزاجها) - معرفة فى حين كان الاسم -وهو كلمة (عسل) - نكرة . ومن ذلك قول القطامى[1] :

قفى قبل التفرق ياضباعا ولايك موقف منك الوداعا

حيث كان الخبر - وهو (الوداع) - معرفة أيضا ، وكان الاسم - وهو (موقف) - نكرة . ومن ذلك عند سيبويه قول خداش بن زهير[2] :

فإنك لاتبالى بعد حول أظبى كان أمك أم حمار

بنصب (أمك) على أنها خبر كان ، وهو معرف بالإضافة إلى الضمير . أما الاسم فضمير عائد على النكرة (ظبى)، والضمير العائد على النكرة نكرة عند سيبويه . ونحوه قول الفرزدق[3] :

أسكران كان ابن المراغة إذ هجا تميما بجوف الشام أم متساكر

بنصب (ابن المراغة) لوقوعه خبرا مع كونه معرفة ، فى حين كان الاسم نكرة عند سيبويه إذ هو ضمير يعود على (سكران) النكرة .

وقد اختلف موقف النحويين من الظاهرة التى تحملها هذه النصوص وأمثالها:

أما سيبويه فقد أقرها ، ولكنه جعلها من قبيل الضرورة[4] . وهو قريب من نص المبرد فى المقتضب[5] .

وأما ابن السراج فقد أجازها مع كونها عكس الأصل لأمن اللبس فيها، قال: «يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة ، وهذا قلب ماوضع عليه الكلام، وإنما جاء مع الأشياء التى تدخل على المبتدأ والخبر فتعمل لضرورة الشاعر نحو قوله :

---

(١) انظر : ديوان القطامى ٣١ - ٤٢ ، والدسوقى على المغنى ٢/٥ ١٣ ، والأصول لابن السراج ١/ ٩٤ ، ومعاهد التنصيص ١/ ١٧٩

(٢) انظر : الدسوقى على المغنى ٢/٥ ١٣ ، وشرح المفصل ٧/ ٩٠ ، وكتاب سيبويه ١/ ٤٨ .

(٣) ليس البيت فى ديوانه ولكن نسبه إليه سيبويه فى كتابه ١/ ٤٩ .

(٤) انظر : كتابه ١/ ٤٨ ، ٤٩

(٥) انظر المقتضب ٤/ ٩١ ، حيث يقول صراحة: «واعلم أن الشعراء يضطرون فيجعلون الاسم نكرة والخبر معرفة ، وإنما حملهم على ذلك . معرفتهم أن الاسم والخبر يرجعان إلى شىء واحد» .

كأن سلافة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء

فجعل اسم (كان) عسل وهو نكرة ، وجعل (مزاجها) الخبر وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير . ومع ذلك فإنما حسن هذا عند قائله أن (عسلا) و(ماء) نوعان ، وليسا كسائر النكرات التي تنفصل بالخلقة والعدد »[1]، وهو قريب مما ذكره الزمخشري من أن « حال الاسم والخبر (أي مع كان وأخواتها) مثلها في باب الابتداء من أن كون المعرفة اسما والنكرة خبرا حد الكلام، ونحو قول القطامي : (ولايك موقف منك الوداعا) ، وقول حسان : (يكون مزاجها عسل وماء) ، وبيت الكتاب : (أظبي كان أمك أم حمار) من القلب الذي يشجع عليه أمن الإلباس »[2] ، وهو الموقف الذي أخذ به من بعد ابن هشام[3] .

ومن النحاة من رد الاستشهاد ببعض هذه الأبيات ، ومن هؤلاء المبرد فيما يذكر ابن يعيش ، إذ يرى أن « اسم (كان) في البيت المنسوب لخداش ابن زهير ـ مضمر في (كان) يعود إلى الظبي ، والمضمرات كلها معارف ، و(أمك) الخبر . فحصل من ذلك أن الاسم والخبر معرفتان وذلك جائز »[4]، وهو تعليل يصدق على بيت الفرزدق أيضا ، ولكن لا يتناول بيتي حسان والقطامي ، فكأنه يرى ـ من منطلق القول بالضرورة ـ أنه يجب حصرها في أضيق نطاق ، وذلك فيما يتعذر وجود وجه له .

ومن النحاة من رفض الظاهرة التي يستشهد بهذه الأبيات عليها ، وحاول تأويل الأبيات حتى لا تمثلها ، مستخدمين في ذلك أساليب شتى ، بدءاً من التغيير في الحركات الإعرابية ، وانتهاء بافتراض زيادة بعض الأدوات أو

---

(١) الأصول في النحو ، لابن السراج ١/٧٣ – ٧٤ .

(٢) المفصل ٧/٩٦ .

(٣) المغني وحاشية الدسوقي ٢/١٣٥ .

(٤) شرح المفصل ٧/٩٥

القول بحذف بعض المعمولات ، وذلك بغية الوصول إلى الأصل المقرر ، وهو صرورة كون المبتدأ - أو ما كان أصله المبتدأ - أعرف من الخبر أو ما كان أصله الخبر ، ونحن وإن كنا نرفض التأويل - أيا كان أسلوبه المتبع - فإننا معهم فى وجوب الالتزام بكون المحكوم عليه - مبتدأ أو اسما لكان أو غير ذلك - أعرف بالضرورة من المحكوم به . وهو موقف لا تنقضه بعض الأبيات المحدودة التى تصل إلى حد الندرة بالقياس إلى ما ورد فى التراث اللغوى من نصوص لا سبيل إلى حصرها يطرد فيه هذا الحكم النحوى .

ثالثاً — فى الترتيب :[1]

يدرس النحويون فى مجال ترتيب الجملة المقيدة بـ (كان) أو إحدى أخواتها بعض الموضوعات الخاصة الناتجة عن وجود عنصر ثالث غير عنصرى الإسناد فيها ، وهو (كان) نفسها أو إحدى أخواتها .

والقاعدة العامة أن الترتيب بين (كان) ومعموليها من الاسم والخبر جائز ما لم يوجد ما يوجب هذا الترتيب أو يمنعه . مع مراعاة أن الأصل تقدم (كان) يليها اسمها يعقبه خبرها، فلا يجوز العدول عن هذا الأصل إلا لمبرر بلاغى. والصور الناتجة عن هذا الجواز متعددة ، فمثلا إذا قلت: (كان خالد موفقاً) ، أمكن - نحويا - ومع ملاحظة مقتضيات المواقف اللغوية - أن تتعدد مواقع الكلمات على النحو الآتى : كان موفقا خالد، موفقاً كان خالد، خالد كان موفقا. ومن قبيل الجواز بهذا المعنى قول الله تعالى: (وكان حقاً علينا نصر المؤمنين)[2]، وقوله : (ليس البر أن تولوا وجوهكم)[3] .

---

(١) انظر : المقتضب ٤/٨٧ ، الأصول ١/٩٨ . وشرح المفصل ٧/١١٣ ، وشرح الكافية ١/٢٥٢ ، وتسهيل الفوائد ٥٤ . والمغنى وحاشية الدسوقى عليه ١/ وهمع الهوامع ١/١١٧ ، وشرح الأشمونى ، وشرح التصريح ١/١٨٨ ، والدرر اللوامع ١/٨٧ ، والمقرب ١/٩٦ .

(٢) من الآية (٤٧) من سورة الروم .

(٣) ب — من الآية (١٧٧) من سورة البقرة .

وجواز الترتيب رهن — كما أسلفنا — بعدم وجود موجب له أو مانع منه. ومن الموجب له — مثلا — أن يضاف الاسم إلى ضمير يعود إلى شيء في الخبر، نحو: كان خائن الأمانة حارسها، وليس سكان الديار أصحابها. ومن المانع منه مثلا خوف اللبس نحو: كان صديقي عدوي، أو حصر الاسم في الخبر نحو: (وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية)(١). أو كون الخبر تركيبا إسناديا، أي (جملة) نحو: كان زيد أبوه مسافر، وكان زيد يضربه عمرو، باتفاق في الأولين واختلاف في الثالثة(٢).

وقد فصل بعض النحويين أحكام الوجوب والمنع هذه فجعل لها خمسة أحكام(٣):

١ — وجوب تأخر الخبر عن كان واسمها، نحو: ما كان خالد إلا مخلصا، وكان تلميذي صديقي.

٢ — وجوب توسط الخبر بين كان واسمها، نحو: أصبح ساكن الدار مغتصبها.

٣ — وجوب تقدم الخبر على كان واسمها، نحو: أين كان زيد؟، وكم كان مالك؟.

٤ — منع تقدم الخبر، أي جواز تأخره وتوسطه، نحو: هل كان سعد مخطئاً؟ وهل كان مخطئاً سعد.

---

(١) من الآية (٣٥) من سورة الأنفال

(٢) انظر: همع الهوامع ١١٧/١، وحاشية الصبان على الأشموني ٢٣٢/١.

(٣) إذا كان الخبر تركيبا إسناديا اختلف النحاة في جواز تقدمه وتوسطه. ويمكن أن نميز في هذا الاختلاف اتجاهات ثلاثة:

— الأول يوجب تأخير الخبر مطلقا، مستندا إلى عدم ورود السماع به.

— والثاني يجيز تقدمه وتوسطه مطلقا دون شروط، قياساله على المفرد، واستئناسا بنحو قول الله تعالى: (أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون) وقوله: (أنفسهم كانوا يظلمون) إذ تقدم فيهما معمول الخبر مما يؤذن بجواز تقدم الخبر أيضا.

— والثالث يفصل، فيمنع في الجملة الفعلية الرافعة لضمير الاسم، نحو: كان زيد يذاكر، ويجيز في غيرها.

انظر: همع الهوامع ١١٨/١.

٥ — منع تأخر الخبر ، أي جواز تقدمه وتوسطه ، نحو : كان ساكن الدار صاحبها ، وساكن الدار كان صاحبها .

وفيما عدا هذه الحالات يجوز الترتيب في الجملة المقيدة بـ (كان) أو إحدى أخواتها ، مع رعاية بعض الملاحظات التي تتصل ببعض الأدوات أو الملاقات على النحو الآتي :

أ = (مادام) (١) ثمة تفصيل في موضوع جواز تقدم خبر (ما دام) عليها مع استيفاء شروط الجواز . ومرد ذلك أن لهذا التقدم صورتين: التقدم على (مادام) كلها ، أو التقدم على (دام) وحدها .

أما الصورة الأولى فقد منعها النحاة باتفاق .

وأما الصورة الثانية ففيها خلاف : من النحاة من منعها ، بدعوى عدم تصرفها ، وكون (ما) موصولا حرفيا لا يصح الفصل بينه وبين صلته . ومنهم من أجازها ذاهبا إلى أن هذه الاعتراضات لا تنهض مانعا من القول بها .

ب = (ليس)(٢) . ثمة خلاف في جواز تقدم خبر (ليس) عليها ، فمن النحاة من منع ذلك لضعفها بعدم تصرفها ، وما فيها من شبه بـ (ما) النافية وفعل التعجب وعسى في الجمود . وهي ـ جميعا ـ لا يتقدم عليها خبرها باتفاق فكذلك ما أشبهها . ومن النحاة من أجازه مستندا إلى قول الله تعالى : (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم)(٣) . وتقرير الحجة منه أن (يوم يأتيهم) معمول لمصروفا ، وقد تقدم على (ليس) ، واسمها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب ، ومصروفا خبرها ، وتقدم المعمول لا يصح إلا حيث

---

(١) انظر : شرح التصريح ١/١٨٨ ، وشرح الأشموني ١/٢٣٣ .

(٢) انظر : شرح الأشموني ١/٢٣٤ ـــ ٢٣٥ ، وشرح التصريح ١/١٨٨ ، والهمع ١/١١٧ ، والإنصاف ١/١٠٣ والمقتضب ٤/١٩٠ ، ٤٠٦ .

(٣) من الآية (٨) من سورة هود .

يصح تقديم عامله ، فلولا أن الخبر (معروف) يجوز تقديمه على (ليس) لما جاز تقديم معموله عليها »[1] .

جـ — المنفى بـ (ما)[2] : من الأدوات ما يشترط لعمله تقدم نفى أو شبهه ، وهى : (زال) ومثيلاتها: برح ، وفتىء ، وانفك ومنها مالا يشترط فيه ذلك ، وهى (كان) وشبيهاتها من بقية الأدوات باستثناء (دام) كما سبق أن ذكرنا .

وقد اختلف النحويون فى جواز تقدم خبر المنفى بما عليها ، سواءاً كان ذلك شرطا نحو : مجتهداً ما زال محمد ، أم لم يكن نحو : مهملا ما كان محمد . ويمكن أن نميز فى التراث النحوى — فى هذا الموضوع — ثلاثة اتجاهات :

الأول — منع تقدم خبر المنفى بـ (ما) مطلقاً ، وهو اتجاه جمهور النحويين ، استناداً إلى أن لما حق الصدارة فى الجملة .

والثانى — جواز تقدم خبر المنفى بـ «ما» مطلقا، وهو اتجاه الكوفيين، اعتماداً على أن (ما) ليس لها حق الصدارة .

والثالث — يجيز تقدم خبر المنفى بـ (ما) إذا لم يكن النفى أو شبهه شرطاً للعمل ، نحو : مهملا ما كان محمد . ويمنع تقدمه إذا كان النفى أوشبهه شرطا ، فلا يجوز أن يقال : مجتهداً ما زال محمد . وهو اتجاه ينفرد به ابن كيسان .

ومقتضى ذلك كله أمران :

---

(١) شرح التصريح ١٨٨/١ .

(٢) انظر : الأشمونى وحاشية الصبان عليه ٢٣٣/١ ، وهمع الهوامع ١١٧/١ وشرح التصريح ١٨٩/١ ، وشرح المفصل ١٦٣/٧ .

١ — أن النفي إذا كان بغير (ما) — كالنفي بـ (لا) أو (لم) أو (لن) أو (لما) أو (إن) — جاز تقدم الخبر، فيصح أن يقال: قائما لم يزل محمد، ومنه قول الشاعر(١):

مه عاذلي فهائما لن أبرحا   بمثل ـ أو أحسن من ـ شمس الضحى

فقد قدم (هائما) الواقع خبرا على (لن أبرح) لكون النفي بغير ما، ونحوه قول المعلوط القريعي(٢):

ورج الفتى للخير ما إن رأيته   على السن خيرا لايزال يزيد

أي لايزال يزيد على السن خيرا، فقدم معمول الخبر ـ وهو (خيرا) ـ على الخبر وهو (يزيد) مع النفي بـ (لا)، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل غالبا»(٣).

٢ — أنه يجوز تقدم الخبر على الأداة وحدها دون (ما) ـ أي أن يتوسط بين (ما) النافية والأداة المنفية بها ـ سواء كانت الأداة المنفية (زال) ومثيلاتها أو (كان) وشبيهاتها. فيصح أن يقال: ما مهملا كان محمد. وما منتصرا ما زال خالد.

ى — تقدم معمول الخبر:(٤) قد يكون للخبر بعض المعمولات، من ذلك الظرف نحو: كان زيد معتكفا مساء. والجار والمجرور نحو: كان معتكفاً في المسجد، وغيرهما نحو: كان مستقبلا أصدقاءه فهل يجوز تقدم

---

(١) انظر: الأشموني ١: ٢٣.

(٢) المصادر السابقة.

(٣) المصادر نفسها.

(٤) انظر: همع الهوامع ١/ ١١٨ وشرح التصريح ١/ ١٨٩، الدرر اللوامع ١/ ٨٧، والأشباه والنظائر ٢/ ٥٥ — ٦٠، والمقتضب ٤/ ٩٨ — ١٠٠، ١٥٦.

معمول الخبر على الاسم أولا ؟ ثمة خلاف بين النحاة يمكن التمييز فيه بين اتجاهات ثلاثة أيضاً :

الأول – منع تقدم معمول الخبر على الاسم مطلقا سواء تقدم الخبر على الاسم أو تأخر، وسواء كان المعمول ظرفاً أو غيره. وهو اتجاه جمهور البصريين .

والثانى – إجازة تقدم معمول الخبر على الاسم مطلقا أيضاً ، أى سواء تقدم الخبر معه أو تأخر ، ظرفاً كان المعمول أوغيره ، وذلك لأن معمول المعمول فى معنى المعمول ، وهم يجيزون تقدمه ، واستشهاداً بنحو قول الفرزدق[1] :

قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عودا

فقد قدم (إياهم) وهو معمول الخبر (عود) على الاسم

والثالث – يفصل الحكم ، فيجيز تقدم المعمول إن تقدم الخبر معه ، ويمنع تقدمه وحده وهكذا يجوز أن يقال : كان طعامك آكلا زيد ، وكان آكلا طعامك زيد ، ولا يجوز أن يقال : كان طعامك زيد آكلا .

رابعاً : فى الحذف :

عناصر الجملة المقيدة بكان أو إحدى أخواتها ثلاثة ، هى : الأداة نفسها، واسمها ، وخبرها ، ويرى جمهور النحويين أن الأصل عدم حذف شىء من هذه العناصر ، أما (كان) وأخواتها فلأنها إذا حذفت فسد التعبير لفظاً ومعنى لتصور الجملة بعدها عن أداء معناها ووظيفتها . وأما الاسم فلأنه مشبه بالفاعل والأصل فيه أن لا يحذف ، وأما الخبر – فبرغم أن القياس كان

(١) المصادر السابقة ، وأيضا : ديوان الفرزدق ٢١٤/١ ، وهو فيه بتغيير لا يخرجه عن كونه شاهدا .

يقضى جواز حذفه ـ لكنه صار عوضاً عن المصدر الذى يعد عرضاً طارئاً، «إذ حين تقول : كان زيد قائماً ، فإن القيام وصف طارىء على زيد وعرض زائل عنه ، والأعراض لا يجوز حذفها لفقد الدليل عليها عند حذفها » . وهكذا يقرر النحويون أن الأصل عدم جواز حذف شىء من عناصر الجملة المقيدة بأسرها [١] .

بيد أنه ورد فى النصوص التراثية المنسوبة إلى عصر الاستشهاد بعض الجمل التى حذف منها خبر (كان) أو إحدى أخواتها ، ومن ذلك قول عمر ابن أحمر بن العمرد الباهلى [٢] :

رمانى بأمر كنت منه ووالدى بريأ ، ومن أجل الطوىّ رمانى

فقد حذف خبر (كان) أى : كنت منه بريئاً . ونحوه قول التيمى الحماسى [٣] :

لهى عليك للهفة من خائف يبغى جوارك حين ليس مجير

فقد حذف خبر (ليس) ، أى : حين ليس مجير فى الدنيا . ومنه قول الآخر [٤] :

ألا يا إبل ويحك نبئينى فأما الجود منك فليس جود

إذ حذف خبر (ليس) أيضا ، أى : ليس جود منك . وقول الآخر [٥] :

بثستم وخلتم أنه ليس ناصر فبوئتم من نصرنا خير معقل

حيث حذف الخبر أيضا .

---

(١) انظر : همع الهوامع ١/١١٦ .

(٢) الدرر اللوامع ١/٨٥ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) انظر : المصدر نفسه .

(٥) انظر : المصدر نفسه .

وقد اختلف موقف النحويين من هذه النصوص وما ماثلها . فأما جمهورهم فقد جعلها من قبيل الضرورة الشعرية ، ولكن منهم من ذهب إلى جواز ذلك فى غير الشعر أيضا بشرطين :

١ — أن تكون الأداة (ليس) دون أخواتها .

٢ — أن يكون اسمها نكرة عامة .

مستنداً إلى ما أثر عن سيبويه أنه حكى قول العرب : ليس أحد [1] ، فقد حذف الخبر بعد ليس اختياراً — أى فى غير الشعر — واسمها نكرة عامة كما ترى .

لكن النصوص اللغوية لا تقف عند مسألة حذف (خبر) ليس وحدها ، بل تتجاوز (ليس) إلى (كان) ، وتمتد من الخبر إلى الاسم ، بل إنها — فى بعض الأحيان — تشمل الأداة أيضا ، ويدرس النحويون المتأخرون عادة هذا الموضوع فى إطار خصائص (كان) الأسلوبية . ولكننا نستل هذا الموضوع من بين خصائصها لندرسه فى نطاق ظاهرة الحذف فى الجملة المقيدة بها .

يجيز النحويون — استناداً إلى تحليلهم لبعض النصوص المروية — حذف كان وحدها ، كذلك يجيزون حذفها مع اسمها ، وحذفها مع خبرها ، وحذفها مع اسمها وخبرها جميعاً .

— أما حذف (كان) وحدها مع بقاء اسمها وخبرها فقد أجازه النحويون بكثرة ، وبقلة .

---

(١) انظر : الهمع ١ : ١١٦ .

أجازوه بكثرة إذا وقعت (كان) بعد (أن) المصدرية الواقعة في موضع المفعول لأجله في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل [١]، نحو: أما أنت منطلقا انطلقت، و (انطلقت) معلول وما قبله علة له مقدمة عليه. والأصل انطلقت، لأن كنت منطلقا، ثم حدث التطور التالي:

١ — قدمت لام التعليل وما بعدها على (انطلقت) للاختصاص. فصارت الجملة: لأن كنت منطلقا انطلقت.

٢ — حذفت اللام اختصاراً، فصارت: أن كنت منطلقا انطلقت.

٣ — حذفت (كان) اختصاراً فانفصل الضمير فصارت: أن أنت منطلقا انطلقت.

٤ — زيدت (ما) تعويضا عن المحذوف، فصارت: أن ما أنت منطلقا انطلقت.

٥ — أدغمت نون (أن) في ميم (ما) لتقارب المخرجين، فصارت الجملة: أما أنت ...

ومما ورد محذوفا من (كان) وفق هذا التفسير قول عباس بن مرداس [٢]:

أبا خراشة أما أنت ذا نفر ... فإن قومي لم تأكلهم الضبع

والحذف في هذه الأمثلة عند الجمهور واجب لا جائز بكثرة فحسب، وذلك لوجود (ما)، وهي عوض عن (كان) المحذوفة. ولا يجمع — عندهم — بين العوض والمعوض.

وأجازوه بقلة إذا لم تسبق (كان) . (أن) المصدرية. ومن ذلك قول عبيد بن حصين الراعي [٣]:

---

(١) انظر: شرح التصريح ١/١٩٤ــ١٩٥.

(٢) المصدر السابق، والأشموني ١/٢٤٤، وكتاب سيبويه ١/٢٩٣ وشرح الرضي ١/٢٥٣.

(٣) الهمع ١/١٢٢، والدرر اللوامع ١/.

أزمان قومى والجماعة كالذى لزم الرحالة أن تميل مميلا

أى : أزمان كان قومى كالذى لزم الرحالة ، فحذف (كان) وحدها وأبقى معموليها ، وذلك قليل .

وأما حذفها مع اسمها وبقاء خبرها ، فقد أجازه النحويون بقلة وبكثرة أيضا .

ـ أجازوه بكثرة إذا وقعت (كان) بعد (إن) أو (لو) الشرطيتين

مثال وقوعها بعد (إن) نحو : سر مسرعا إن راكبا وإن ماشيا ، أى : إن كنت راكبا وإن كنت ماشيا . ونحو : الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر [1] . ومنه قول ليلى الأخيلية [2] :

لا تقربن الدهر آل مطرف إن ظالما أبدا وإن مظلوما

وقول النعمان بن المنذر :

قد قيل ماقيل إن صدقا وإن كذبا فما اعتذارك من قول إذا قيلا

وقول النابغة الذبيانى :

حدبت على بطون ضبة كلها إن ظالما فيهم وإن مظلوما

ومثال وقوعها بعد (لو) قوله ﷺ : « التمس ولو خاتما من حديد » أى : ولو كان ما تلتمسه خاتما من حديد . ومنه قول الشاعر [3] :

---

(١) ورد لهذا التعبير أربع صور يختلف توجيه كل منها عن الأخرى :

ا ــ إن خيرا فخير ــ بنصب الأولى ورفع الثانية.

ب ــ إن خير فخير ــ برفعهما .

حـ ــ إن خير فخيرا ــ برفع الأولى ونصب الثانية .

د ــ إن خيرا فخيرا ــ بنصبهما.

ومثله : إن شرا فشر .

(٢) انظر : همع الهوامع ١/١٢١ ، وكتاب سيبويه ١/٢٦١ .

(٣) الهمع ١/١٢١ ، والدرر ١/٩٢ .

لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا   جنوده ضاق عنها السهل والجبل

أي : ولو كان صاحب البغي ملكا . ومنه قول الآخر :

انطق بحق ولو مستخرجا إحنا   فإن ذا الحق غلاب وإن غلبا

أي : ولو كنت أنت مستخرجا ، وقول الآخر :

علمتك منانا فلست بآمل   نداك ولو غرثان ظمآن عاريا

أي ولو كنت أنا غرثان .

وأجازوه بقلة إذا لم تسبق (كان) . (إن) و (لو) الشرطيتين ، نحو الرجز الذي حكاه سيبويه[1] :

من لد شولا فإلى إتلائها

أي : من لد أن كانت شولا .

وأما حذفها مع خبرها وبقاء اسمها فليس له مواضع يطرد فيها عند النحاة ، ولذلك قرروا ضعف مثل هذا الأسلوب . واقتصاره على تخريج بعض ما روى من روايات مأثورة ، كما في نحو : إن خير فخير ، وإن شر فشر ، ونحو : ألا حشف ولو تمر .

وأما حذفها مع معموليها : الاسم والخبر جميعاً ، فقد وردت له بعض النماذج اللغوية التي وقعت فيها (كان) ومعمولاها بعد (إن) الشرطية ، نحو ما حكى الكوفيون : من أنه يقال : لا تأت الأمير فإنه جائر ، فيقال : أنا آتيه وإن ، اى : وإن كان الأمير جائراً . ومنه قول الشاعر :

قالت بنات العم يا سلمى وإن   كان فقيرا معدما قالت وإن

أي : وإن كان فقيرا معدما .

---

(١) انظر : كتاب سيبويه ١/٢٦٤ ، والأشموني ١/٢٤٣ ، وشرح الرضي على الهوامع ١/٢٥٥ .

وجلى أن الحذف فى هذه المواضع كلها ليس إلا محاولة لتفسير النص اللغوى من خلال ما يضفيه السياق على المعنى من تحديد، وفى إطار مقولتى العمل والإسناد معاً. وتحليل هذه المواضع يكشف عن أن معظمها شبيه بالأمثال من حيث لزومها أسلوباً تركيبياً عدداً يوشك أن يكون غير قابل للتغيير مع أداء المعانى ذاتها فى المواقف اللغوية نفسها، ويطرد ذلك بصورة واضحة فى المواضع التى أجيز فيها الحذف بكثرة سواء أكان حذفاً للأداة وحدها أو مع أحد معموليها أو معمولها أيضاً. الأمر الذى يسوغ معه القول بأن الحذف هنا نتاج المقولات النحوية أكثر منه تصويرا لظواهر النصوص اللغوية.

* * *

مسائل ختامية

أولا — زيادة (كان) وأخواتها[1]:

تهدف زيادة كلمة أو أكثر فى التراكيب اللغوية فى تصور النحاة إلى إحداث أثر لفظى وآخر معنوى، أما التأثير اللفظى فيتمثل فى الكلمة المزيدة نفسها التى يراعى المتكلم أو الكاتب ضرورة اتساقها وعدم تنافرها مع سائر مكونات الجملة التى تقحم عليها. وأما التأثير المعنوى فيتجلى فيما يفيده الزائد من تأكيد للمعنى العام المستفاد من الجملة بناء على ما هو مقرر من أن كل زيادة فى المبنى - فى الصيغة أو فى التركيب - تتضمن زيادة فى المعنى[2].

ومن النحويين من أجاز زيادة (كان) وأخواتها جميعاً إذا لم ينتقض المعنى فى الجملة[3]، وهكذا يصح أن يقال: ما - أضحى - أحسن زيداً،

---

(١) انظر: شرح التصريح ١/١٩١، والهمع ١/١٢٠، وشرح المفصل ٧/٩٨، والأشمونى ١/٢٣٩، والدرر اللوامع ١/٨٩، والأصول فى النحو ١/١٠٦، وحاشية الخضرى على ابن عقيل ١/١١٥، وشرح الرضى ٢/٢٩٤

(٢) انظر: أصول التفكير النحوى ٣١٠ ومصادرها.

(٣) انظر: همع الهوامع ١/١٢٠، والأشمونى ١/٢٤٢.

بزيادة (أضحى) بين ما وفعل التعجب ، ونحوه : زيد ـ ظل ـ قائم ، بزيادة (ظل) بين المبتدأ والخبر . ولكن الشائع بين النحاة حصر ما يجوز زيادته من هذه الأدوات في عدد جد محدود منها : اتفق فيه على (كان) وأضاف بعضهم إليها (أصبح) و (أمسى)[1] ، جاعلين منه قولهم : ما ـ أصبح ـ أبردها ، وما ـ أمسى ـ أدفأها ، وقول الشاعر :

عدو عينيك وشانيهما ـ أصبح ـ مشغول بمشغول

فـ (عدو عينيك) مبتدأ ، و (شانيهما) معطوف عليه ، و (مشغول) الخبر ، و (أصبح) زائدة بينهما ، وقول الآخر :

أعاذل قولي ما هويت فإنني كثيرا أرى ـ أمسى ـ لديك ذنوبي

فقد وقعت (أمسى) زائدة بين (أرى) ومعموليها (ذنوبي) .

ولكن جمهور النحاة لا يجيز زيادة غير (كان) من هذه الأدوات . وهو لا يجيز زيادتها إلا بشرطين[2] :

الأول ـ أن تكون بلفظ الماضي ، ولذلك يحكمون بشذوذ قول أم عقيل بن أبي طالب :

أنت ـ تكون ـ ماجد نبيل إذا تهب شمأل بليل

والثاني ـ وقوعها بين أمرين متلازمين .

كوقوعها بين الصفة والموصوف ، نحو قول الشاعر :

في غرف الجنة العليا التي وجبت لهم هناك بسعي ـ كان ـ مشكور

وجعل منه سيبويه وبعض النحاة قول الفرزدق[3] :

---

(١) المصادر السابقة .

(٢) المصادر السابقة ، وشرح التصريح ١/١٩١ ، وانظر كتاب سيبويه ١/٧٣ .

(٣) مورد الخلاف في هذا البيت إلى أن (كان) قد رفعت ضميرا بعدها ، وذلك مخالف لشروط زيادتها . والبيت في ديوانه بتغيير طفيف لا يمس وجه الاستشهاد به (انظر : ٢/٨٣٥) .

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا - كانوا - كرام

أو بين العاطف والمعطوف ، نحو قول الشاعر :

فى جنة غمرت أباك بحورها فى الجاهلية - كان - والإسلام

أو بين (نعم) ومرفوعها نحو :

ولبست سربال الشباب أزورها ولنعم - كان - شبيبة المحتال

أو بين الموصول وصلته ، نحو قوله تعالى : (كيف نكلم من - كان - فى المهد صبياً)[1]

أو بين معمولى (إن) ، نحو : إن من أفضلهم - كان - زيدا

أو بين الفعل ومرفوعه ، نحو قول أعرابية تصف أولادها : لم يوجد - كان - أفضلهم منهم .

أو بين (ما) وفعل التعجب - وذلك كثير - نحو : ما - كان - أحسن خالدا .

وقد اختلف النحاة فى وقوعها بين الجار والمجرور ، فمنهم من أجاز ذلك استنادا إلى قول الشاعر :

سراة بنى بكر تساموا على - كان - المسومة العراب

ومنهم من رفض ذلك وحكم بشذوذ البيت .

ثانياً - دخول (الواو) على أخبارها[2]:

من النحويين من ذهب إلى أن من الجائز دخول الواو على خبر (كان) وأخواتها شريطة كون الخبر تركيباً إسنادياً ، وذلك تشبيهاً له بـ (الجملة)

(١) من الآية (٢٩) من سورة مريم

(٢) انظر تسهيل الفوائد ٥٥ ، والهمع ١١٦/١ ، والدرر اللوامع ٨٦/١.

الحالية ، قال ابن مالك فى « تسهيل الفوائد » : « وربما شبهت الجملة المخبر بها فى ذا الباب بالحالية فوليت الواو مطلقاً »[1] ومفهوم هذا الإطلاق جواز دخول الواو مع الأداة (كان) أو مع غيرها ، تقدم عليها نفى أو شبهه أو لم يتقدم ، وقع الخبر بعد أداة الاستثناء (إلا) أو لم يقع بعدها .

والنصوص اللغوية الواردة فى هذا المجال محدودة ، بحيث يظل هذا الإطلاق مجرد ادعاء لا سند له . فلم يرد نص لدخول الواو على خبر (كان) المثبتة ، وإن وردت داخلة على خبر (أصبح) فى قول الشاعر :

وكانوا أناسا ينفحون فأصبحوا   وأكثر ما يعطونه النظر الشزر

وعلى خبر (ظل) فى قول الآخر :

فظلوا ومنهم سابق دمعه له   وآخر يثنى دمعة العين بالمهل

كذلك لم ترد نصوص تشهد لدخول الواو على خبر (كان) وأخواتها المقترن بـ (إلا) إذا كانت منفية باستثناء (كان) و (ليس) فقط دون بقية الأدوات .

أما (كان) المنفية فقد ورد قول الشاعر :

ما كان من بشر إلا وميتته   محتومة لكن الآجال تختلف

وقوله :

إذا ما ستور البيت أرخين لم يكن   سراج لنا إلا ووجهك أنور

وأما مع (ليس) فقد ورد قول الآخر :

ليس شيء إلا وفيه إذا ما   قابلته عين البصير اعتبار

ولم ترد نصوص مطلقا لدخول الواو فى غير هذه المواضع ، الأمر الذى

---

(١) التسهيل ٥٥ .

رفض معه جمهور النحويين الاعتداد بما ادعاه ابن مالك من إطلاق الجواز. بل لقد رفض الجمهور الأخذ بمقتضى هذه النصوص المروية ذاتها ، متجها إلى تأويلها .

ثالثاً ـ زيادة الباء في أخبارها (١) :

أجاز النحويون زيادة الباء في أخبار هذه الأدوات . وجعلوا هذه الزيادة على نوعين : زيادة قليلة ، وأخرى كثيرة.

ومن القليل زيادة الباء مع غير (ليس) من الأدوات ، ومن ذلك قول الشنفرى : عمرو بن براق الأزدي (٢) :

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن ... بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل

فقد زيدت الباء على خبر (أكن) وهو قوله (أعجلهم).

ومن الكثير الشائع زيادتها في خبر (ليس)، وقد ورد في القرآن كثيرا، ومن ذلك قوله تعالى : (أليس الله بكاف عبده) (٣)، و (أليس الله بأحكم الحاكمين) (٤) ، و (لست عليكم بوكيل) (٥) و (لست عليهم بمسيطر) (٦).

والزيادة في غير هذه المواضع نادرة ، ومن ذلك زيادتها على الاسم إذا تقدم عليه الخبر ، كما في قراءة ابن مسعود : (ليس البر بأن تولوا

(١) انظر : همع الهوامع ١/١٢٧ ، والأصول لابن السراج ١/١٠٣ .

(٢) انظر : شرح شواهد المغني ٣٠٣ ، والدرر اللوامع .

(٣) من الآية (٣٦) من سورة الزمر .

(٤) » » (٨) » التين .

(٥) » » (٦٦) » الأنعام .

(٦) » » (٢٢) » الغاشية .

وجوهكم)(١) ، بنصب البر على أنه خبر مقدم و (بأن تولوا) اسمها مؤخر وقد اقترن بالباء الزائدة . وجعلوا منه قول الشاعر :

أليس عجيباً بأن الفتى ... يصاب ببعض الذى فى يديه

فقد نصب (عجيب) لوقوعه خبراً مقدماً ، وقرن الاسم بالباء الزائدة وقد جعل ابن هشام ذلك من الغريب(٢) . ومقتضى هذا الوقوف عندما ورد به السماع دون القياس عليه .

رابعاً نفى الخبر وإثباته(٣):

تستخدم المجموعة الأولى من هذه الأدوات (كان ، وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظل ، وبات ، وصار) مثبتة كما تستخدم منفية . ونفيها أو إثباتها منصب على اتصاف المبتدأ بالخبر ، فإذا قلت: أصبح خالد سعيداً، فقد أثبت لخالد السعادة فى فترة الصبح ، أما إذا قلت: ما أصبح خالد سعيداً فقد نفيتها عنه فى الفترة نفسها .

لكن ثمة أسلوب ثان لإفادة الإثبات المؤكد ذكره النحاة ، وذلك باستخدام « النفى والاستثناء » أى نفى الأداة (كان) أو إحدى أخواتها بـ (ما) أو نحوها ، وإثبات الخبر بـ (إلا) بعدها ، نحو : ما أصبح خالد إلا سعيداً . ويقتضى هذا التحديد عند النحاة أموراً ثلاثة :

١ — عدم جواز دخول أداة الاستثناء (إلا) على الخبر دون أن تسبق الأداة (كان) أو أخواتها بنفى . فلا يصح أن يقال : كان الطالب إلا مجتهداً .

---

(١) من الآية (١٧٧) من سورة البقرة .

(٢) انظر: مغنى اللبيب ١/ ١٦٠ .

(٣) انظر : همع الهوامع ١/ ١٢٠ ، وشرح الأشمونى ١/ ٢٤٥ .

٢ - عدم جواز استخدام أسلوب النفي والاستثناء إذا كان الخبر من الكلمات الملازمة للنفي، نحو: يعيج، بمعنى ينتفع، فلا يصح أن يقال: ما كان زيد إلا يعيج بالدواء.

٣ - عدم جواز استخدام أسلوب النفي والاستثناء في الأفعال الواجبة النفي (زال وأخواتها + ليس معها) وما ورد مخالفا لذلك مرفوض لا يعتد به. فلا يصح أن يقال: ما زال الرجل إلا طاغيا.

خامساً - من خصائص بعض الأدوات:

درس النحويون بعض خصائص (كان) وأخواتها مبينين ما لهذه الخصائص من تأثير في معانيها أو ألفاظها. وسنعرض هنا لأهم ما ذكروه في هذا المجال.

١ - (كان)[١]:

- ذكر النحاة أن من الخصائص الأسلوبية لكان إمكان استخدامها للدلالة على الدوام والاستمرار، فهي بذلك تشبه من حيث المعنى التركيب (لم يزل). ومقتضى هذا أنها تنتقل دلاليا من إفادة ارتباط مضمون الجملة بعدها بالزمان الماضي إلى إفادة امتداد هذا المضمون من الماضي إلى الحاضر واستمراره في المستقبل، وطبقا لذلك صح أن تدخل (كان) على الجمل التي تحمل صفات الله عز وجل. نحو قوله تعالى: (وكان الله سميعاً بصيراً)[٢]، و(كان الله عزيزاً حكيما)[٣]، و (كان الله قويا عزيزاً)[٤].

---

(١) انظر: التصريح ١/١٩٠، والهمع ١/١٢٠، والأشموني ١/٢٤٥، والتسهيل ٥٥، وشرح الرضي على الكافية ٢/٢٩٣.
(٢) من الآية (١٣٤) من سورة النساء.
(٣) من الآية (٥٦) من سورة النساء.
(٤) من الآية (٢٥) من سورة الأحزاب.

ـ كذلك ذكر النحاة أن من الخصائص اللفظية لكان جواز حذف لامها ـ أى النون ـ بشروط[1] :

١ ـ أن تكون بصيغة المضارع ، فلا يجوز حذف النون إذا كانت بلفظ الماضى أو الأمر .

٢ ـ أن تكون مجزومة وعلامة جزمها السكون ، فلا يجوز حذف النون إذا كانت مرفوعة أو منصوبة ، كذلك لا يجوز حذفها إذا كانت علامة الجزم حذف النون .

٣ ـ أن لا يتصل بها ضمير نصب ، فلا يجوز حذف النون إذا اتصل بها ضمير نصب .

٤ ـ أن يليها متحرك .

وقد شاع فى التراث اللغوى حذف النون عند توافر هذه الشروط سواء كانت (كان) تامة أو ناقصة ، وفى النص القرآنى نحو ثمانية عشر موضعا حذفت فيها النون ، ومن ذلك قوله تعالى : (وإن تك حسنة يضاعفها)(٢)، وقوله : (ولم أك بغياً)(٣)، وقوله : (ولم يك من المشركين)(٤)، وقوله : (فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا)(٥) وتعرب صيغة الفعل فى هذه الأمثلة ونحوها على أنها مجزومة وعلامة جزمها السكون على النون المحذوفة تخفيفا ، وحذفت الواو للتخلص من التقاء الساكنين .

---

(١) انظر : حاشية الخضرى على ابن عقيل ١/١١٧ ، وشرح الأشمونى ١/٢٤٥ ، والهمع ١/١٢٢ ، وشرح التصريح ١/١٩٦ .

(٢) من الآية (٤٠) من سورة النساء .

(٣) من الآية (٢٠) من سورة مريم .

(٤) من الآية (١٢٠) من سورة النحل .

(٥) من الآية (٨٥) من سورة غافر .

والنحاة متفقون على اشتراط الشروط الثلاثة الأول ، أما الشرط الرابع - وهو أن لا يليها ساكن - فمناط خلاف : إذ أجاز بعضهم حذف النون سواء وقع بعدها متحرك أو ساكن ، مستشهدا بعدد من النصوص المأثورة ، ومنها قول الخنجر بن صخر الأسدي (١) :

فإن لم تك المرآة أبدت وسامة ... فقدت أبدت المرآة جبهة ضيغم

وقول حسيل بن عرفطة الجاهلي(٢):

لم يك الحق سوى أن هاجه ... رسم دار تعفت بالسرر

وقول الآخر :

إذا لم تك الحاجات من همة الفتى ... فليس بمغن عنه عقد التمائم

ومن النحاة من رفض حذف النون إذا وليها ساكن ، جاعلا هذه الأبيات من قبيل الضرورة .

٢ - ليس(٣):

— إذا استخدمت (ليس) دون أن يكون فى الجملة ما يدل على زمن محدد أفادت النفى فى الحال ، نحو: (أليس الله بعزيز ذى انتقام)(٤)،و(ليس على الأعمى حرج)(٥) ، و (ليس منكم رجل رشيد) (٦) . أما إذا كان فى الجملة ما يفيد زمنا ما فإن النفى يرتبط بهذا الزمن : ماضيا ، وحالا ، ومستقبلا .

---

(١) انظر : الدرر اللوامع ٩٣/١ ، والصبان على الأشمونى ٢٤٥/١ .

(٢) المصدر السابق: الدرر ٩٣/١

(٣) انظر : المغنى وحاشية الدسوقى ٣٩٩/١ ، وشرح التصريح /١ ، وهمع الهوامع ١١٥/١ ، وتسهيل الفوائد ٥٥ وشرح الرضى ٢٩٦/٢ ، وكتاب سيبويه ٧٠/١،والصبان ٢٢٧/١ .

(٤) من الآية (٣٧) من سورة الزمر .

(٥) من الآية (٦١) من سورة النور .

(٦) من الآية (٧٨) من سورة هود .

مثال النفي في الماضي قولهم : ليس خلق الله مثله ، أي : لم يخلق الله مثله .
واسم (ليس) ضمير الشأن .

ومثال النفي في الحاضر قوله تعالى : (فليس له اليوم ههنا حميم)[١] .

ومثال النفي في المستقبل قوله سبحانه : (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم)[٢] ، وقول الأعشى :[٣]

له نافلات لا يغب نوالها   وليس عطاء اليوم مانعه غدا

وبهذا يتبين أن من الخصائص الدلالية لليس طواعيتها في التعبير عن النفي في الزمن المستفاد من الموقف أو السياق ، فإذا لم يكن ثمة زمن مستفاد انصب النفي على الحال دون سواه .

ـ كذلك تعددت الأساليب التي استخدمت فيها (ليس) بصورة ميزتها عن بقية أخواتها من الأدوات المقيدة للجملة الاسمية .

ونكتفي بالإشارة إلى أهم هذه الأساليب فيما يأتي :

(أ) وردت (ليس) داخلة على الجملة الفعلية ، نحو : ليس خلق الله مثله . وقد اعتبرها بعض النحاة في مثل هذا الموضع حرف نفي شبهها بـ (ما) النافية . ولكن الجمهور يرفض ذلك ، ويراها عاملة داخلة على الجملة الاسمية ، واسمها ضمير الشأن المحذوف ، وما بعدها خبرها .

(ب) ورد بعد (ليس) اسم مرفوع دون أن يليه منصوب ومن ذلك قول الشاعر[٤] :

---

(١) من الآية (٣٥) من سورة الحاقة .

(٢) من الآية (٨) من سورة هود .

(٣) المغنى وحاشية الدسوقي ٣٩٩/١ ، والبيت في ديوانه بتغيير طفيف لا يمنع الاستشهاد به .
انظر : شرح ديوان الأعشى ٤٨ .

(٤) المغنى وحاشية الدسوقي عليه ٤٠١/١ .

أين المفـــر والإله الطـــالب والأشرم المغلوب ليس الغالب

وقد اختلف النحاة فى توجيهها فى هذا الموضع ، فمنهم من ذهب إلى أنها حرف عطف بمعنى (لا) ، ومنهم من ذهب إلى أنها عاملة ، وقد دخلت على (الجملة) الاسمية ، والمرفوع بعدها اسمها ، والخبر ضمير يعود على ما يتسق مع المعنى ، فهو فى البيت يعود على (الأشرم) . بل إن ابن مالك قد ذهب إلى أن من خصائص ليس الاقتصار على ذكر الاسم وحده دون الخبر من غير قرينة تدل عليه أو تشير إليه إذا كان نكرة محضة [١] ، ومما نقل عن سيبويه أنه حكى عن العرب قولهم : ليس أحد ، أى بالاقتصار على ذكر اسم (ليس) . وخبرها محذوف تقديره (هنا) [٢] .

(جـ) يجوز أن يقترن خبر ليس بإلا ، وقد ورد فى المأثورات اللغوية قولهم : ليس الطيب إلا المسك [٣] ، وقد اختلف فى إعراب ما بعد (إلا) حينئذ : إذ إن لهجة تميم ترفعه ، ولهجة الحجاز تنصبه . وقد وجه النحاة النصب على أنه خبر ليس ، ووجهوا الرفع توجيهات شتى ، أشهرها أن (ليس) مهملة غير عاملة ، أو أنها عاملة اسمها ضمير الشأن المحذوف : و (الطيب المسك) خبرها ، أو أن (الطيب) اسمها وخبرها محذوف ، أى فى الحقيقة أو فى الواقع أو عندى ، وأما (المسك) فبدل من الاسم [٤] .

٣ — زال [٥] :

تختلف صيغة (زال) من حيث المادة والتصريف والوظيفة النحوية جميعاً :

---

(١) انظر : تسهيل الفوائد ٥٥ .

(٢) انظر : همع الهوامع ١/١١٦ .

(٣) انظر : مغنى اللبيب ١/ ٤٠٠ .

(٤) السابق ، وحاشية الدسوقى عليه .

(٥) الأشمونى وحاشية الصبان ١/٢٣٧ ، وهمع الهوامع ١/١١٢ ، وشرح التصريح ١/١٨٥ .

أما من حيث المادة فإنها يمكن أن تكون يائية العين كما يمكن أن تكون واويتها .

وأما من حيث التصريف فإن المضارع منها يمكن أن يكون على وزن (يفعل) بفتح العين، أو بضمها ، أو بكسرها . أي: يزال ، أو يزول، أو يزيل.

وأما من حيث الوظيفة فإنها قد تكون فعلا تاماً لازما ، أو فعلا تاماً متعدياً ، أو فعلا ناقصا من أخوات كان .

— فإذا كانت ألف (زال) منقلبة عن واو كانت (زال) فعلا تاماً لازما بمعنى ذهب وانتهى . وجاء مضارعها على (يزول) ، وكان مصدرها (الزوال) ومنه قول الله تعالى : (إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا) [1] .

— وإذا كانت ألفها منقلبة عن ياء جاز أن يكون مضارعها (يزيل) كما جاز أن يكون (يزال) .

فإذا كان المضارع (يزيل) كانت (زال) فعلا تاماً متعدياً بمعنى ميز . وكان مصدرها (الزيل) بفتح الياء ، ومنه قول العرب : زل ضأنك عن معزك ، أي ميزها بعضها عن بعض .

وإذا كان مضارعها (يزال) كانت فعلا ناقصاً من أخوات كان .

ومن ثم أوجب النحويون أن يلاحظ في الاعتداد بزال ضمن أخوات كان أنها التي مضارعها (يزال) لا التي مضارعها يزيل أو يزول .

---

(١) من الآية (٤١) من سورة فاطر .

ثانيا — الملحقات بليس

يلحق بعض النحويين بكان في العمل عددا من الحروف ، لأنها تعمل عملها من ناحية ، ولأنها تشبه إحدى أخواتها — وهي ليس — في دلالتها على النفي من ناحية أخرى . وهي بذلك تشبه (ليس) في الوظيفة النحوية والدلالة المعجمية معاً ، في حين يقتصر شبهها بكان على الوظيفة النحوية وحدها ، ولهذا آثرنا جعلها ملحقة بليس ، لما بينهما من تشابه وظيفي وتماثل دلالي .

والحروف الملحقة بليس أربعة ، هي : (ما) و (لا) و (لات) و (إن) وسنخص كل أداة منها بعرض موجز لما لها من أحكام .

الأداة الأولى (ما) النافية :[1]

يقرر النحويون وجود اختلاف في عمل (ما) عمل (ليس) ، ومرد هذا الاختلاف إلى أن الثابت أن لهجة تميم تهملها أما الحجازيون فيعملونها، وبذلك ورد القرآن ، قال تعالى : (ما هذا بشرا)[2] ، وقال : (ما هن أمهاتهم)[3] ، وقد أخذ جمهور البصريين بمقتضى لهجة الحجازيين فقرروا عملها بشروط سنفصلها ، أما الكوفيون فبرغم قبولهم للهجة الحجازيين أيضاً فإنهم رفضوا القول بإعمالها ، وذهبوا إلى أنها لا تعمل شيئا ، وأن المرفوع

---

(١) انظر : اللغة وحاشية الدسوقي عليه ١/ ١٠٤ ، وشرح الأشموني ١/ ٢٤٧ ، والهمع ١/ ١٢٣ ، وشرح التصريح ١/ ١٩٦ — ١٩٧ ، وكتاب سيبويه ١/ ٣١١ ، والأصول لابن السراج ١/ ١٠٦ ، والمقتضب ٤/ ١٨٨ والتسهيل ٥٦ ، وشرح الرضي على الكافية ١/ ١١٢ ، والمقرب ١/ ١٠٢ ، ورصف المباني ٣١٠ .

(٢) من الآية (٣١) من سورة يوسف .

(٣) من الآية (٨) من سورة المجادلة .

بعدها مبتدأ ، والمنصوب خبره قد نصب بإسقاط الخافض . وجلى أن فى هذا النمط من التوجيه إسرافا فى البعد عن الواقع اللغوى . الذى يقرر أن (ما) تعمل عمل (ليس) بشروط ، هى :

١ — أن لا يقترن اسمها بـ (إن) الزائدة . فإن اقترن بها بطل عملها ، ومن ذلك قول فروة بن مسيك المرادى الصحابى[١] :

فما إن طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا

وقول الآخر[٢] :

بنى غدانة ما إن أنتم ذهب ولا صريف ولكن أنتم الخزف

٢ — بقاء النفى وعدم انتقاضه ، ويقتضى ذلك أمورا ، أهمها :

(أ) أن لا يقترن خبرها بإلا ، فإن اقترن بها بطل عملها ، نحو قوله تعالى : (وما محمد إلا رسول)[٣] ، وقوله : (وما أمرنا إلا واحدة)[٤] .

وأما قول بعض العرب :

وما الدهر إلا منجنونا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذبا

وقولهم :

وما حق الذى يعثو نهارا ويسرق ليله إلا نكالا

فخالف للأصل ، وقد ذهب بعض النحاة إلى تأويله . ومنهم من رده ومنع الاحتجاج به[٥] .

---

(١) انظر : كتاب سيبويه ، والدرر اللوامع ١/٩٤ .

(٢) وفى البيت رواية أخرى بنصب (ذهب) وهى رواية ابن السكيت، وقد خرجها الكوفيون على أن (إن) زائدة لا كافة لها انظر : الدرر اللوامع ١/٩٥ ، وشرح التصريح ١/١٩٧ .

(٣) من الآية (١٤٤) من سورة آل عمران .

(٤) من الآية (٥٠) من سورة القمر .

(٥) الدرر اللوامع ١/٩٤ .

(ب) أن لا تتكرر (ما) ، إذ إن تكرارها قد يعني انتقاض النفي . فإذا تكررت بطل عملها ، نحو : ما ما زيد قائم ، فما الأولى مهملة لأنها كفت بما الثانية . وما ورد مخالفا لذلك شاذ ، نحو قول الشاعر :

لا ينسك الأسى تأسيا فما ما من حمام أحد معتصما

(ح) أن لا ينتقض النفي في تابع الخبر . فإن انتقض في عملها في المتبوع وحده دون التابع ، فنحو : ما زيد قائما بل قاعد ، أو لكن قاعد يجب فيه رفع المتبوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، ولا يصح نصبه . فلو لم ينتقض النفي في المتبوع نصب ، نحو : ما زيد قائما ومسترضا .

٣ — التزام الترتيب في الجملة ، ويقتضي ذلك أمورا أهمها :

(ا) أن لا يتقدم خبرها على اسمها ، فإن تقدم بطل عملها ، نحو : ما مسيء من أعتب ، وقول الشاعر [1] :

وما حسن أن يمدح المرء نفسه ولكن أخلاقا تذم وتحمد

وقول الآخر :

وما خذل قومي فأخضع للعدى ولكن إذا أدعوهم فهم هم

وما ورد مخالفا لذلك شاذ ، ومن ذلك قول الفرزدق [2] :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذا ما مثلهم بشر

(ب) أن لا يتقدم معمول الاسم على الاسم ، فإن تقدم بطل العمل ، نحو : ما زيدا ضارب قائم ، على أن زيدا معمول ضارب . فلا يصح أن يقال : ما زيدا ضارب قائما .

---

(١) همع الهوامع ١/١٢٣ .

(٢) أنظر : شرح التصريح ١/١٩٨ ، وشرح الأشموني ١/٢٤٨ ، وهمع الهوامع ١/١٢٤ ، والدرر اللوامع ١/٩٥ و ديوان الفرزدق ١/٢١٩ .

(حـ) أن لا يتقدم معمول الخبر عليه، أو على الاسم فإن تقدم بطل العمل، نحو: ما زيد طعامك آكل، وما طعامك زيد آكل. ومنه قول مزاحم بن الحارث العقيلي [1]:

وقالوا تعرفها المنازل من منى ... وما كل من وافى منى أنا عارف

ومن النحويين من أجاز تقدم المعمول فى الموضعين السابقين إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا نحو: ما على معتمد ضائعا، وما الليلة مسافر متأخرا، ونحو: ما بى أنت معنيا. وما الليلة سعد مسافرا، ومنه قول الشاعر:

بأهبة حزم لذ وإن كنت آمنا ... فما كل حين من توالى مواليا

الأداة الثانية - (لا) النافية: [2]

يلحق بعض النحويين بليس فى العمل (لا) النافية، استنادا إلى بعض النصوص التى وردت عاملة فيها، ومن ذلك قول الشاعر:

تعز فلا شىء على الأرض باقيا ... ولا وزر مما قضى الله واقيا

وهى لا تعمل عند هؤلاء النحاة إلا بشروط مماثلة لشروط (ما)، فيما عدا الشرط الأول لأنه لا حاجة إليه، لأن (إن) لا تدخل على اسمها؛ إذ لا تقع قط بعدها.

— ومن النحاة من أضاف إلى شروط عملها أن يكون معمولاها نكرتين نحو: لا عمل خيرا من الجهاد، ولا أحد أفضل من المجاهد، ولاشىء باقيا، ولا وزر واقيا - كما فى البيت السابق. وقد رفض هـذا الشرط آخرون أجازوا إعمالها فى المعارف. وبه ورد قول النابغة الجعدى: [3]

---

(١) انظر: كتاب سيبويه ٧٢/١، وشرح الأشمونى ٢٤٩/٢، وشرح شواهد المغنى ٣٢٨، وشرح الخضرى ١١٩/١.

(٢) انظر: شرح التصريح ١٩٩/١، وهمع الهوامع ١٢٥/١، والدرر ١/ ، وشرح الأشمونى ٢٥٣/١، والمغنى وحاشية الدسوقى عليه ٢٤٠/١، ورصف المبانى ٢٦٠، وشرح المفصل ١٠٨/١.

(٣) الدرر ٩٨/١، والأشمونى ٢٥٣/١، والهمع ١٢٥/١.

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا ... سواها ولا عن حبها متراخيا

وقول أبي الطيب المتنبي :[1]

إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى ... فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا

— وحذف خبر (لا) كثير، حتى لقد ذهب بعض النحويين إلى وجوبه، أخذا بنحو قول سعيد بن مالك :

من صد عن نيرانها ... فأنا ابن قيس لا براح

فقد اقتصر على ذكر اسم لا ، وهو (براح) ، وحذف خبرها . وهو رأى ضعيف، إذ ورد خبر (لا) في شواهد كثيرة، وفيما قدمناه منها غنى عما لم نقدمه .

الأداة الثالثة — « إن » النافية :[2]

يمكن أن تعد «إن» المكسورة الهمزة الساكنة النون من قبيل المشترك اللفظي، إذ إنها يمكن أن تكون أداة شرط ، كما يمكن أن تكون أداة نفي . و(إن) النافية قد تدخل على الجملة الفعلية نحو قوله تعالى: (إن أردنا إلا الحسنى)[3]، وقوله : (إن يدعون من دونه إلا إناثا)[4] ، وقوله : (إن أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون)[5]، و(إن أدرى لعله فتنة)[6] . وقد تدخل على الجملة

---

(١) ديوان أبي الطيب ٣٧٦ والبيت من قصيدته المشهورة التي مطلعها :

كفى بك داء أن ترى الموت شافيا ... وحسب المنايا أن يكن أمانيا

(٢) انظر المغني وحاشية الدسوقي عليه ١/ ٢٧ ، وشرح التصريح ١/ ٢٠١ ، وهمع الهوامع ١/ ١٢٤ — ١٢٥ ، والمقرب ١/ ١٠٥ ، وشرح المفصل ٨/ ١١٢ ، وشرح الأشموني ١/ ٢٥٥ ، وشرح القاكهي ٢/ ٢٠ .

(٣) من الآية (١٠٧) من سورة التوبة .

(٤) من الآية (١١٧) من سورة النساء .

(٥) من الآية (٥) من سورة الكهف .

(٦) من الآية (١٠٩) من سورة الأنبياء .

(٧) من الآية (١١١) من سورة الأنبياء .

الاسمية أو الظرفية نحو قوله سبحانه : (إن الكافرون إلا فى غرور)[1] ، و(إن أمهاتهم إلا اللائى ولدنهم)[2] و(إن منكم إلا واردها)[3] ، و(إن عندكم من سلطان بهذا)[4].

وتفيد (إن) هذه فى دخولها على الجملة النفى باتفاق النحويين . ولكنهم اختلفوا فى عملها عند دخولها على الجملة الاسمية ؛ إذ لم يرد فى التراث النحوى إلا عدد محدود من الشواهد التى يظهر فيها عمل «إن» النافية مماثلا لعمل « ليس » . ولذلك ألحقها بها بعض النحـــويين فحسب رعاية لهذه المأثورات ومنها قول أهل العالية :إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية ، وقولهم : إن ذلك نافعك ، بالنصب ، وبها وردت قراءة سعيد بن جبير : (إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم)[5] ، وقول الشاعر :

إن هو مستوليا على أحد   إلا على أضعف المجانين

وقول الآخر :

إن المرء ميتا بانقضاء حياته   ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا

وجلى أن هذه النصوص التى ظهر فيها عمل «إن» عمل «ليس» تتفق فى أنها قد التزمت الترتيب بين معموليها ، كما لم ينتقض النفى فيها ، كذلك لم تتكرر إن نفسها ولم تدخل على اسمها ، وهى الخصائص التى جعلت النحاة القائلين بعملها يشترطونها .

---

(١) من الآية (٣٠) من سورة الملك .
(٢) من الآية (٢) من سورة المجادلة .
(٣) من الآية (٧١) من سورة مريم .
(٤) من الآية (٦٨) من سورة يونس .
(٥) من الآية (١٩٤) من سورة الأعراف .

الأداة الرابعة - «لات» :[1]

لعل الشيء الوحيد الذى اتفق فيه النحاة عند تناولهم « لات » هو دلالتها ، فهى تفيد عندهم النفى باتفاق ، ثم إنهم اختلفوا بعد ذلك فى كل ما يتصل بها : فى لفظها وفى تصنيفها ، ، وفى وظيفتها ، وفى مدخولها جميعاً .

— أما لفظها فقد اختلف فيه هل هو بسيط أو مركب ، فمن النحاة من ذهب إلى أنه كلمة بسيطة ومنهم من ذهب إلى أنه لفظ مركب من أكثر من كلمة ، وهى : «لا» النافية و«التاء» التى اختلف فيها : أهى تاء التأنيث حركت للتخلص من الساكنين أو تاء زائدة .

— وأما تصنيفها فقد اختلفوا فيه أيضاً بين اعتبارها فعلا ، أو اعتبارها حرفا . كما اختلف القائلون بفعليتها بين اعتبارها فعلا تاما على وزن «فعل» بفتح العين ومضارعه «يليت» على وزن «يفعل» بكسرها . أو اعتبار أصله «ليس» بكسر الياء ثم قلبت ألفا وفقا للقاعدة ، ثم أبدلت السين تاء كما فى إبدالها فى لفظ (ست) إذ أصلها سدس .

— وأما وظيفتها النحوية فمختلف فيها كذلك :

فمن النحاة من ذهب إلى أنها لا تعمل شيئا ، فإن كان الاسم التالى لها مرفوعا كان مبتدأ حذف خبره ، وإن وقع منصوبا كان مفعولا لفعل محذوف ، وإن كان مجرورا فعلى إضمار الجار « من الاستغراقية » .

ومنهم من رأى أنها تعمل عمل «لا» النافية للجنس : تنصب الاسم وترفع الخبر ، فكأنها «لا» التى للتبرئة زادت عليها التاء .

ومنهم من رجح أنها تعمل عمل «ليس» - ترفع الاسم وتنصب الخبر - بشرطين :

---

(١) انظر : المغنى وحاشية الدسوقى عليه ٣٠٧/١ ، وشرح التصريح ١٩٩/١ - ٢٠٠ ، وهمع الهوامع ١٢٦/١ ، والخضرى على ابن عقيل ١٢١/١ ، وشرح الأشمونى ٢٥٥/١

١ ـ أن يكون معمولها لفظ «الحين» نحو : (ولات حين مناص)[1] .

٢ ـ الاكتفاء بأحد الركنين وعدم الجمع بينهما ، والغالب ذكر المنصوب وحذف المرفوع .

ـ وأما مدخولها فقد اختلف فيه أيضاً ، فهل تدخل على لفظ (حين) وحده ؟ أو يمكن أن تدخل على مرادفه ؟ كأوان ، وساعة . موقفان للنحاة : منهم من حصر مدخولها في كلمة (الحين) وحدها ، ومنهم من أجاز دخولها أيضاً على ما يرادفها مستشهداً بنحو قول الشاعر :

ندم البغاة ولات ساعة مندم　　والبغى مرتع مبتغيه وخيم

وقول الأعشى[2] :

لات هنا ذكرى جبيرة أو من　　جاء منها بطائف الأهوال

وقول الشاعر شبيب بن جعيل التغلبي[3] :

حنت نوار ولات هنا حنت　　وبدا الذى كانت نوار أجنت

وقول أبي زبيد الطائي :

طلبوا صلحنا ولات أوان　　فأجبنا أن ليس حين بقاء

وقول الآخر :

وذلك حين لات أوان حلم　　ولكن قبلها اجتنبوا أذاتى

بل إن من النحويين من أجاز دخولها على غير المرادف أيضاً ، كما فى بيت الأفوه الأودى[4] :

---

(١) من الآية (٣) من سورة (ص)

(٢) شرح التصريح ١/ ٢٠٠ ، والبيت من قصيدته المشهورة فى ديوانه (١٦٤) :

ما بكاء الكبير بالأطلال　　وسؤالى فما ترد سؤالى

(٣) الدرر اللوامع ١/ ٩٩

ترك الناس لنا أكتافهم   وتولوا لات لم يغن الفرار

وواضح من هذا العرض الموجز أن إلحاق (لات) بليس فى العمل هو قول فريق محدود من النحاة ، وأنه قول لا يستند إلا إلى عدد جد محدود من النصوص اللغوية التى لم يرد فيها طرفا الإسناد فى الجملة قط بل أحدهما فحسب. الأمر الذى فتح الباب للتأويلات النحوية. مما جعل إلحاقها بليس أقرب إلى أن يكون رأياً نحوياً منه إلى وصف الظاهرة اللغوية .

مسائل ختامية

أولا ـ دخول الباء على أخبارها :[1]

أجاز النحويون القائلون بإلحاق هذه الأدوات بليس جر خبر (ما) و (لا) بالباء الزائدة ، نحو قوله تعالى (وما ربك بظلام للعبيد) [2] .

وقول الشاعر [3] :

أما والله أن لو كنت حراً   وما بالحر أنت ولا القمين

وقول سواد بن قارب السدوسى فى مدح النبى [4] :

فكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعة   بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

ثانيا ـ دخول همزة الاستفهام عليها :

أجاز النحويون دخول همزة الاستفهام على (ما) الحجازية دون أخواتها

---

(١) انظر : همع الهوامع ١/١٢٧ ، وشرح التصريح ١/ ٢٠٢ ، وشرح الأشمونى ١/٢٥١ ، والمغنى ١/ ١٦٠ .

(٢) من الآية (٤٦) من سورة فصلت .

(٣) هذه رواية ابن عصفور فى المقرب ١/ ١٠٣ ، وقد وردت روايات متعددة لا تخرجه عن كونه شاهداً. انظر : شرح شواهد المغنى ١١١ ، والتصريح ١/ ٢٠٢ ، والأشمونى ١/ ٢٥١ .

(٤) همع الهوامع ١/ ١٢٧ ، والدرر اللوامع ١/ ١٠١

من بقية الملحقات بليس ، وإذا دخلت همزة الاستفهام على (ما) أثرت فيها من حيث المعنى ولكنها لاتغير من عملها ، فحين تقول : أماطالب حاضراً ، عملت (ما) مع إفادة الجملة الاستفهام عن النفى .

ثالثا ـ حذف بعض معمولاتها :

لا يجيز النحويون حذف معمولى أى أداة من الأدوات الأربع ، كذلك لا يجيزون حذف أحد معمولى (ما) و (لا) و (إن) . فى حين يوجبون حذف أحدهما مع (لات) كما ذكرنا .

* * *

ثالثا (كاد) وأخواتها

يجعل النحويون من بين الأدوات التي تدخل على الجملة الاسمية فتقيدها بما تضيفه إلى معناها من معان إضافية ، وما تضفيه على بنيتها من تغيير في في الحالة الإعرابية (كاد) وأخواتها .

أما المعاني التي تضيفها إلى (الحكم) المستفاد من الجملة الاسمية فيتجلى فيما تضيفه هذه الأدوات من الدلالة على الشروع في هذا الحكم ، أو مقاربته ، أو الرجاء فيه .

وأما التغيير في الحالة الإعرابية المقررة لطرفي الإسناد في الجملة الاسمية فيتمثل في المحل الإعرابي للخبر ، إذ هو النصب لا الرفع .

ويصنف النحويون هذه الأدوات في عداد الأفعال ، ولكنهم يقسمونها تقسيمات متعددة باعتبارات مختلفة .

* فهي تنقسم بحسب دلالاتها إلى ثلاثة أقسام: ما يفيد الشروع ، وما يفيد المقاربة ، وما يفيد الرجاء[1]:

- أما ما يفيد الشروع فمجموعة من الأدوات تعني شروع المسمى بالاسم في الخبر ، وهي :

١ — (طفق) — بكسر الفاء وفتحها ، والكسر أشهر — قال تعالى، (وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة)[2] .

---

(١) انظر : شرح التصريح ١/ ٢٠٣ ، وهمع الهوامع ١/ ١٢٨ ، وشرح الأشموني ١/٢٥٧ ، والمقرب ١/ ٩٨ ، والأصول لابن السراج ١/ ، وشرح المفصل ٧/١١٩ ، وتسهيل الفوائد ٥٩ ، والخضري على ابن عقيل ١/١٢٢

(٢) من الآية (٢٢) من سورة الأعراف .

٢ - (جعل)، نحو قول ابن أحمر الباهلي، أو أبي حية النمري [1]

وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني ثوبي فأنهض نهض الشارب السكر
وكنت أمشي على رجلين معتدلا فصرت أمشي على رجل من الشجر

٣ - (أخذ)، نحو قول الشاعر:

فأخذت أسأل والرسوم تجيبني إلا اعتبـــار إجابة وسؤال

٤ - (علق)، نحو قول الشاعر:

أراك علقت تظلم من أجرنا وظـــلم الجار إذلال المجـــير

٥ - (أنشأ)، نحو قول الشاعر:

لما تبين ميل الكاشحين لكم أنشأت أعرب عما كان مكنونا

٦ - (هبّ)، بتضعيف الباء، نحو قول الشاعر:

هببت ألوم القلب في طاعة الهوى فلج كأني كنت باللـــوم مغريا

- وأما ما يفيد المقاربة فأدوات تفيد قرب وقوع الخبر للمسمى بالاسم، وهي: [2]

١ - (كاد)، نحو قول ذي الرمة:

وأسقيه حتى كاد مما أبثه تكلمني أحجاره وملاعبه

٢ - (كرب)، بفتح الراء وكسرها، والفتح أفصح، نحو قول الكلحبة اليربوعي

كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة: هند غضوب

٣ - (أوشك)، نحو الشاعر:

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملوا فيمنعوا

---

(١) الدرر اللوامع ١/١٠٣.

(٢) المقرب ١/٩٥، والهمع ١/١٢٨، والتصريح ١/٢٠٣، وشرح المفصل ٧/١٢٦.

٤ ـ (هلهل)، نحو: قول الشاعر:

وطئنا بلاد المعتدين فهلهلت ... نفوسهم قبل الإماتة تزهق

٥ ـ (أولى)، نحو قول الشاعر:

فعادى بين هاديتين منها ... وأولى أن يزيد على الثلاث

٦ ـ (ألم)، نحو ما أثر في الحديث: إن مما ينبت الربيع يقتل أو يلم، أي يلم أن يقتل، وأيضا: لولا أنه شيء قضاه الله لألم أن يذهب بصره.

ـ وأما ما يفيد الرجاء فثلاث أدوات تدل على رجاء المتكلم في الخبر لحبه إياه، وهي[1]:

١ ـ (عسى)، نحو قوله تعالى: (فعسى الله أن يأتي بالفتح)[2]، وقول هدبة بن خشرم:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه ... يكون وراءه فرج قريب

٢ ـ (اخلولق)، نحو: اخلولقت السماء أن تمطر.

٣ ـ (حرى)، فيما ذكر ابن مالك، وأنكرها أبو حيان، نحو قول الأعشى[3]:

إن تقل هن من بني عبد شمس ... فحرى أن يكون ذاك وكانا

ـ وتنقسم بحسب التصرف والجمود إلى قسمين: أفعال جامدة لا تتصرف، وأفعال محدودة التصرف[4]:

ـ أما الأفعال الجامدة فهي: أخذ، وعلق، وأنشأ، وهب، ومن أفعال

---

(١) انظر: شرح التصريح ٢٠٣/١، وهمع الهوامع ١٣٠/١.

(٢) من الآية (٥٢) من سورة المائدة.

(٣) ليس البيت في ديوانه، انظر قافية النون ٢٠٦ وما بعدها، ونسبته للأعشى في الدرر اللوامع ١٠٣/١.

(٤) انظر: شرح الأشموني ٢٦٠/١، والهمع ١٢٩/١، وشرح التصريح ٢٠٧/١.

الشروع » ، وهلهل ، وأولى ، وألم « من أفعال المقاربة » ، وحرى ، واخلولق « من أفعال الرجاء » . فهذه الأفعال تلزم صيغة الماضي ، ولا يأتي منها مضارع ولا أمر ، ولا غيرهما من المشتقات الاسمية .

— وأما الأفعال المحدودة التصرف فباقيها ، وهي : كاد ، وأوشك ، وطفق ، وجعل ، وكرب ، وعسى . وهي تتفاوت فيما بينها فيما يمكن الإتيان به منها من مشتقات .

١ - فـ « كاد » يأتي منها المضارع ، وقد اختلف في صيغته ، فقيل يكاد كيخاف ، نحو قوله تعالى : (يكاد زيتها يضيء) [١] ، وقيل : يكود كيقول ، والأول أفصح لوروده في القرآن .

ويأتي منها اسم الفاعل « كائد » ، ومنه قول كثير عزة [٢] :

أموت أسى يوم الرجام وإنني   يقينا لرهن بالذى أنا كائد

ويأتي منها المصدر ، ونقل السيوطي في الهمع عن قطرب أن مصدر « كاد » كيدا ، وكيدودة [٣] ، ونقل عن غيره أن المصدر : كوادا . ومكادا ، وفي شرح التصريح أنه يأتي على كود كقول [٤] .

٢ - و « أوشك » يأتي منها المضارع وهو كثير ، حتى لقد ذهب بعضهم إلى أن استعمال صيغة المضارع أكثر شيوعا من استعمال الماضي ، نحو قول أمية بن أبي الصلت ، وقيل أحد الخوارج :

يوشك من فر من منيته   في بعض غراته يلاحقها

ويأتي منها اسم الفاعل بكثرة أيضا ، نحو قول أبي سهم الهذلي :

فموشكة أرضنا أن تعودا   خلاف الأنيس وحوشا يبابا

---

(١) من الآية (٣٥) من سورة النور
(٢) الأشموني ٢٠٥/١ .
(٣) انظر : همع الهوامع ١٢٩/١ .
(٤) شرح التصريح ٢٠٧/١ .

وقول كثير بن عبد الرحمن :

فإنك موشك أن لا تراها وتغدو دون غاضرة العوادى

وذهب بعض النحاة إلى إمكان استخدام الأمر ، والمصدر ، والتفضيل منها ، ولم يستندوا فى ذلك إلى نصوص قاطعة الدلالة ، الأمر الذى يجعل آراءهم مجرد دعوى لاسند لها .

٣ ـ بخصوص «طفق» ، فى الهمع مايفيد أن الجوهرى قد حكى لها مضارعا، وذكر لها فى شرح التصريح مصدرا على « فعول » بضم الفاء والعين ، و « فعل » بفتحهما .

٤ — أما «جعل» ، فقد حكى الكسائى لها مضارعاً ، إذ روى عنه قوله : إن البعير يهرم حتى يجعل إذا شرب الماء يمجه [١].

٥ — و «كرب» يأتى منها المضارع نحو : يكرب كينصر ، و اسم الفاعل كما فى قول عبد قيس بن خفاف [٢] :

أبنى إن أباك كارب يومه فإذا دعيت إلى المكارم فاعجل

فكارب اسم فاعل من كرب الناقصة ، واسمه مستتر فيه وخبره محذوف .

٦ — وأما «عسى» ، فقد نقل السيوطى أن عبد القاهر الجرجانى قد حكى لها مضارعاً واسم فاعل [٣] ، وقد اختلف فى مضارعها فقيل : يعسى بالياء ، وقيل يعسو بالواو [٤].

---

(١) انظر : همع الهوامع ١/١٢٩ .
(٢) انظر : شرح التصريح ١/٢٠٨ .
(٣) انظر : همع الهوامع ١/١٢٩ .
(٤) انظر : شرح التصريح ١/٢٠٨ .

ثم تنقسم بحسب اقتران خبرها بـ [أن] المصدرية إلى أربعة أقسام : واجبة الاقتران بها ، وواجبة التجرد منها ، وراجحة الاقتران بها ، وراجحة التجرد منها .

١ ـ أما واجبة الاقتران بها فأفعال ثـــلاثة ، هى : أولى ، وحرى ، واخلولق . تقول . أولى محمد أن يصمد فى وجه الطغيـان ، وحرى الصديق أن يقبل ، واخلولق العمل أن يتم .

٢ ـ وأما واجبة التجرد منها فأفعال ثمانية ، هى أفعال الشروع : طفق ، وجعل ، وأخذ ، وعلق ، وأنشأ ، وهب ، وقام ـ مضافا إليها : هلهل ، من أفعال المقاربة . وقد تقدمت شواهدها .

٣ ـ وأما راجحة الاقتران بها فكلمتان هما : (عسى) ، و (أوشك) . وقد وردت (عسى) فى القرآن ثلاثين مرة اقترنت فيها جميعـاً بأن ، ومن ذلك : (وعسى أن تـكرهوا شيئاً وهو خير لـكم ، وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لـكم)[١] ، و (عسى الله أن يكف بأس الذين كفروا)[٢] ، و (فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا فى الأرض)[٣] : ولم ترد مجردة من (أن) إلا فى عدد جد محـدود من الشواهد الشعرية ، ومن ذلك قول هدبة بن خشرم الذى جعله النحاة شاذاً :

عسى الـكرب الذى أمسيت فيه ... يـكون وراءه فرج قريب

الأمر الذى حدا ببعض النحاة إلى القول بأن اقتران خبرها بأن واجب وليس راجحاً فحسب[٤] .

---

(١) من الآية (٢١٦) من سورة البقرة .
(٢) من الآية (٨٤) من سورة النساء .
(٣) من الآية (٢٢) من سورة محمد .
(٤) تسهيل الفوائد ٥٩ ، والأشمونى ١/٢٦٠ .

ولم ترد (أوشك) فى النص القرآنى ولكن ماورد لها فى المأثورات التى حفظها النحاة يقطع بأن اقتران خبرها بـ (أن) داجح ، فقد اقترنت هى ومشتقاتها فى هذه النصوص بأن ، ولم ترد مجردة منها إلا فى بيتين ، أحدهما نسبه أبو حيان لزهير[1] وليس فى ديوانه، وهو قوله :

حتى إذا قبضت أولى أظافره منها وأوشك ما لم يلقه يقع

والآخر مختلف فى نسبته بين أمية بن أبى الصلت وأحد الخوارج وهو قوله[2] :

يوشك من فر من منيته فى بعض غراته يوافقها

٤ — وأما راجحة التجرد منها ففعلان ، هما : (كاد) ، و (كرب) . وقد وردت (كاد) فى القرآن هى ومضارعها فى أربعة وعشرين موضعاً تجرد خبرها فيها جميعاً من أن ، ومن ذلك : (وإن كادوا ليستفزونك من الأرض ليخرجوك منها)[3] ، و (يكاد سنا برقه يذهب بالأبصار)[4] ، و (تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الأرض)[5] ، ولم ترد مقترنة بأن إلا فى عدد محدود من الشواهد الشعرية ، التى وصفها النحاة بالندرة ، ومن ذلك قول شاعر مجهول[6] :

كادت النفس أن تفيظ عليه إذ غدا حشو ريطة وبرود

وقول آخر مجهول أيضاً[7] :

أبيتم قبول السلم منا فكدتمو لدى الحرب أن تغنوا السيوف عن السل

(١) انظر : الدرر اللوامع ١٠٤/١ .
(٢) المصدر السابق .
(٣) من الآية (٧٦) من سورة الإسراء .
(٤) من الآية (٤٣) من سورة النور
(٥) من الآية (٩٠) من سورة مريم .
(٦) انظر : الأشمونى ٢٦١/١ ، والخضرى ١٢٤/١ .
(٧) المصدران السابقان .

وبيت مشكوك فى نسبته إلى رؤبة . وهو[1] :

ربع عفـــاه الدهر طورا فامحا   قد كاد من طول البلا أن يمصحا

ممـا يجعل اقتران خبرها بأن مخالفا للشائع المطرد فى النصوص اللغوية .
ولم ترد (كرب) فى القرآن أيضـا ، شأنها شأن « أوشك » ، والنماذج الشعرية التى حفظها النحاة لها يطرد فيها تجرد خبرها من « أن » على عكس (أوشك) ، ولم يحفظ النحاة لها شواهد اقترن فيها خـــبرها بأن إلا عدداً محدوداً ، منه بيت أبى زيد الأسلمى[2] :

سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما   وقد كربت أعناقها أن تقطعا

وبيت العجاج :

قد برت أو كـــربت أن تبورا   لمـــا رأيت بيهسا مثبـــورا

ممـا يشير إلى أن تجرد خبرها من « أن » راجح إن لم يكن واجباً .

وتنقسم بحسب إمكان استخدامها تامة إلى قسمين : أفعال لازمة النقصان، وأخرى يمكن أن تكون تامة وأن تكون ناقصة .

١ — وكافة الأفعال ـ ما عدا عسى ، واخلولق ، وأوشك ـ من النوع الأول ، فإنها لا تستعمل إلا ناقصة ، أى داخلة على الجملة الاسمية ؛ ولا بد لها من اسم وخبر .

٢ ـ وأما « عسى » و « اخلولق » ، و « أوشك »[3] فقد تعددت أساليب استعمالها تماما ونقصانا ، فإذا كانت ناقصة دخلت على الجملة الاسمية كسائر الأفعال الناقصة ، وإذا وقعت تامة اكتفت بمرفوعها دون حاجـــة إلى منصوب بعدها .

---

(١) انظر الدرر اللوامع ١/ ١٠٥ ، والمقتضب ٣/ ٧٥ .
(٢) الدرر اللوامع ١/ ١٠٥
(٣) انظر : همع الهوامع ١/ ١٢٨ ، وشرح التصريح ١/ ٢١٤ ، وشرح الأشمونى وحاشية الصبان عليه ١/ ٢٦٧ ، وشرح الخضرى على ابن عقيل ١/ ١٢٦ .

وثمة حالات وقعت فيها ناقصة وجوبا ، وأخرى جاز اعتبارها فيها ناقصة وجاز اعتبارها تامة ، وثالثة يجب كونها فيها تامة .

— ويجمع الحالات الأولى عدم سبق هذه الأدوات بما يصلح أن يكون مفسراً لاسمها أو مرجعا له ووقوع المرفوع بعدها دون فصل بينهما ، نحو : (فعسى الله أن يأتى بالفتح)[1] ، فقد دخلت عسى ؛ على الجملة الاسمية عند النحاة دون أن تسبق بما يصلح أن يكون مرجعا لاسمها لأن اسمها ظاهر لا مضمر ، قد تلاما من غير فاصل بينهما ، ولذلك وجب أن تكون ناقصة ولفظ الجلالة اسمها ، والمصدر المؤول خبرها .

— وتتمثل الحالات الأخر فى موضعين :

الأول — إذا تقدمها ما يصلح أن يكون مفسراً لاسمها أو مرجعا له ، نحو : (ويقولون متى هو؟ قل : عسى أن يكون قريبا) (٢) ؛ فإن من الممكن أن تعد ناقصة . ويكون اسمها — عند النحاة — ضميراً يعود إلى مرجع الضمير السابق . والمصدر المؤول خبرها . كما أن من الممكن أن تعتبر تامة ، ولا تحتاج فى هذا الاعتبار إلا إلى مرفوع يقع فاعلا ، ويكون مرفوعها المصدر المؤول بعدها .

ويتضح الفارق بين التوجيهين فى غير حالة الإفراد والتذكير ، أى فى حالات التثنية والجمع والتأنيث ؛ لأنها إذا جعلت ناقصة وجب اتصالها بضمير مطابق لما قبلها يكون اسما لها ، نحو : الطالبة عست أن تنجح ، والطلاب عسوا أن ينجحوا ، والطالبات عسين أن ينجحن . أما إذا اعتبرت تامة فإنها تتجرد من الضمير وتلزم حالة الإفراد والتذكير . فيقال : الطالبة عسى أن تنجح ، والطلاب عسى أن ينجحوا ... الخ ، وبه ورد فى القرآن : (لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ، ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن) (٣) .

(١) من الآية (٥٢) من سورة المائدة .
(٢) من الآية (٥١) من سورة الإسراء .
(٣) من الآية (١١) من سورة الحجرات .

والثانى — إذا وقع بعدها المصدر المؤول يعقبه المرفوع ، نحو قوله تعالى (عسى أن يبعثك ربك مقاما محموداً)[1] فإنه يجوز اعتبارها تامة ، والمصدر المؤول بعـــدها مرفوعها ، كما يجوز أن تعد ناقصة ، ومرفوعها هو لفظ (ربك) أى الاسم المرفوع الواقع بعد الفعل ، وأما منصوبها فالمصدر المؤول. وعلى هذا التوجيه يكون الخبر قد فصل بين الأداة واسمها ، وهى مسألة خلافية بين النحاة .

ويتضح الفارق بين التوجيهين فى غير حالة الإفراد ، أى فى حالتى التثنية والجمع ، فلو اعتبرت تامة وجب تجريد الفعل التالى لها - الواقع بعد (أن) - من علاماتها لإسناده إلى الاسم المرفوع بعده ، ولو اعتبرت ناقصة وجب اتصاله بهذه العلامات لأن الاسم التالى له ليس مرفوعا به وإنما وقع اسما للأداة الناقصة قبله . ففى نحو : عسى أن ينجح الطالبان ، وقعت الأداة تامة، وفى نحو : عسى أن ينجحا الطالبان ، لا مناص من اعتبارها ناقصة .

— وأما الحالة الثالثة التى يجب كونها فيها تامة ، فهى خاصة بـ (عسى) وتكون حينئذ فعلا تاما لازما بمعنى . اشتد ، ويقع بعدها الاسم مرفوعا على أنه فاعل لها دون أن يصحبه الفعل ، كما فى قول عدى بن زيد[2]:

لولا الحياء وأن رأسى قد عسى فيه المشيب لزرت أم القاسم

فالمشيب فاعل لعسى ، بمعنى: اشتد المشيب.

* * *

---

(١) من الآية (٧٩) من سورة الإسراء .

(٢) انظر : شرح التصريح ٢١٤/١ .

خصائصها السياقية :

أولا : يرى النحويون أن هذه الأدوات إنما تنسخ — أي تقيد — نمطاً خاصا من الجملة الاسمية . هو الذي يتوافر فيه عندهم شروط ثلاثة [١] :

الأول — أن يكون خبرها تركيباً إسنادياً فعليا ، على نحو ما مثلنا من قبل . وشذ وقوعه مفرداً أو تركيباً إسنادياً إسمياً ، وقد ورد الخبر مفردا بعد (كاد) في قول ثابت بن جابر الملقب بـ : (تأبط شراً)[٢] :

فأبت إلى فهم وما كدت آيبا ... وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

فقد وقع (آيبا) خبراً لكاد ، وهو مفرد مشتق .

وكذلك ورد مفرداً بعد (عسى) في المثل : عسى الغوير أبؤسا [٣] ، فقد وقعت (أبؤسا) وهي جمع بؤس بمعنى العذاب والشدة خبرا لعسى ، وجعل منه بعضهم قول الشاعر [٤] :

أكثرت في العذل ملحا دائما ... لا تكثرن إني عسيت صائما

وبعد (أوشك) في قول حسان بن ثابت [٥] :

من خمر بيسان تخيرتها ... ترياقة توشك فتر العظام

ومن النحاة من جعل من بينها (طفق) في قوله تعالى : (فطفق مسحا بالسوق والأعناق [٦]) جاعلا كلمة (مسحا) خبرا لها ، وقد رفض ذلك

---

(١) انظر : شرح التصريح ١/٢٠٣ ، وهمع الهوامع ١/١٣٠ ، وتسهيل الفوائد ٥٩ ، وشرح الرضى على الكافية ١/٢٧٦ ، وشرح المفصل ٧/١١٩ .

(٢) انظر : الدرر اللوامع ١/١٠٧ .

(٣) انظر : شرح المفصل ٧/١١٩ .

(٤) انظر : شرح شواهد المغني ١/١٥٢ ، والدرر اللوامع ١/ . وشرح المفصل ٧/١٢٢ ، والمقرب ١/١٠٠ .

(٥) انظر : شرح التصريح ١/٢٠٤ ، والديوان ٣٨١ .

(٦) من الآية (٣٣) من سورة ص

كثير من النحاة ، وخرجوا الآية على أن (مسحا) ليست خبر (طفق) بل مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره : يمسح مسحا ، والفعل المحذوف وفاعله هو الخبر .

— كذلك ورد الخبر تركيبا إسناديا اسميا فى قول الحماسى [١] :

وقد جعلت قلوص بنى سهيل   من الأكوار مرتعها قريب

فـ (قلوص) اسم جعل ، و (مرتعها قريب) خبرها ، وذلك شاذ . ومن ثم ينبغى أن يحفظ باعتباره جزءا من المأثورات اللغوية دون أن يقاس عليه حتى لا تزداد دائرة الانفلات من الضوابط اللغوية اتساعا .

والثانى — أن يكون الفعل فى الخبر مضارعا ، فلا يصح أن يكون ماضيا أو أمراً ، ولم يرد أمراً قط ، وما ورد ماضيا شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، ومن ذلك عند بعضهم قول ابن عباس : « فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا » فأرسل خبر (جعل) وهو فعل ماض وتوجيهه عندهم أن (إذا) منصوبة بجوابها ، والمعمول مؤخر فى التقدير عن عامله ، فأول الجملة فى الحقيقة أرسل [٢] ، وهو توجيه لا يسلم من ضعف ؛ لأن لأداة الشرط الصدارة فى جملتها بغض النظر عن العامل فيها .

والثالث — أن يرفع الفعل الواقع فى الخبر ضميراً عائداً على الاسم ، نحو قوله تعالى : (وما كادوا يفعلون)[٣] ، وشذ رفعه اسما ظاهرا فى قول أبى حية النمرى [٤] :

وقد جعلت إذا ما قمت يثقلنى   ثوبى فأنهض نهض الشارب السكر

---

(١) الدرر ١/١٠٨ .
(٢) شرح التصريح ١/٢٠٣ .
(٣) من الآية (٧١) من سورة البقرة .
(٤) الدرر اللوامع ١/١٠٩ ، والمقرب ١/١٠٠ ، وشرح الرضى ٢/٣٠٧ .

وفى قول ذى الرمة (١):

وأسقيه حتى كاد مما أبثه ... تكلمنى أحجاره وملاعبه

وجعل منه أبو حيان قول الفرزدق(٢):

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده ... إذا نحن جاوزنا حفير زياد

برفع (جهده) على أنه فاعل (يبلغ) ، وخالفه فى ذلك بعض النحاة الذين انقسموا فريقين: فمنهم من ذهب إلى جواز أن يرفع الفعل بعد (عسى) اسما ظاهراً استثناء من القاعدة العامة التى تحظر ذلك ، ومنهم من رأى أن الصحيح رواية البيت بنصب (جهده) على أنه مفعول (يبلغ) جاعلا فاعله ضميرا وفقا للقاعدة العامة(٣) .

ثانيا : يوجب النحويون ضرورة أن يوجد رابط بين أخبار هذه الأدوات وأسمائها ، لأن الأخبار تراكيب إسنادية مغايرة للمبتدأ فى المعنى ، ويحتمون أن يكون هذا الرابط الضمير وحده دون غيره من بقية الروابط التى أجازوها للربط بين المبتدأ والخبر (٤) .

ثالثا : لم يجز النحاة زيادة أى من هذه الأدوات فى بنية أى جملة أخرى كما لم يجيزوا زيادة أى أداة أخرى فى بنية جملها .

وليس فى النصوص المحفوظة فى التراث النحوى ما يخالف هذا الأصل إلا عدد جد محدود من الأبيات التى اختلف النحاة فى توجيهها ، ومنه قول حسان(٥) :

وتكاد تكسل أن تجيء فراشها ... فى جسم خرعبة وحسن قوام

---

(١) الدرر ١/ ١٠٨ .

(٢) البيت فى ديوانه بتغيير طفيف لا يخرجه من أن يكون شاهداً ، انظر : ١/ ١٩ .

(٣) التصريح ١/ ٢٠٥ .

(٤) تسهيل الفوائد ٦٠ .

(٥) انظر : شرح [illegible] ٧/ ١٢٠ ، وديوان حسان .

وقول الآخر :

أعاذل توشكين بأن تريني صريعا لا أزور ولا أزار

فقد زيدت (الباء) فى خبر (توشك) شذوذا ، وقول قسام بن رواحة السنبسي الحماسي[1]:

عسى طيء من طيء بعد هذه ستطفىء غلات الكلى والجوانح

إذ زاد (السين) بعد (عسى) عوضا من (أن) شذوذا .

رابعا : أجاز النحـــاة استخدام (كاد) أو مشتقاتها – دون بقية أخواتها – فى سياق النفى للدلالة على تعسر وقوع الفعل الذى بعدها ، أو عدم وقوعه ، أو عدم مقاربته الوقوع ، فيكون أبلغ فى الدلالة على النفى من استخدام (كاد) مثبتة . وذلك لأن معنى (كاد) مثبتة الدلالة على مقاربة الفعل الذى بعدها . فإذا نفيت فقد نفيت هذه المقاربة .

ومن النحويين من رأى أن دلالة (كاد) المنفية على النفى غير صحيحة ، لأنها تدخل لإفادة معنى المقاربة كما دخلت (كان) لإفادة الزمن ، فإذا دخل النفى على كاد – سواء كان قبلها أم بعدها – لم يكن إلا لنفى الخبر . ومقتضى هذا أنها إذا استعملت موجبة دلت على أن الفعل بعدها لم يقع ، أما إذا استعملت منفية فإنها تدل على أن الفعـــل الذى بعدها قد وقع . حتى لقد شاع بين النحاة أن « نفى كاد إثبات ، وإثباتها نفى » ومن خلال ذلك قال بعضهم ملغزا[2] :

أنحوى هذا العصر ماهى لفظة جرت فى لسانى جرهم وثمود

إذا استعملت فى صورة الجحد أثبتت وإن أثبتت قامت مقام جحود

---

(١) الدرر اللوامع ١/١٠٧ .

(٢) انظر: همع الهوامع ١/١٣٠ ، والدرر اللوامع ١/١١٠ .

ورد مجيبا ابن مالك بقوله :

نعم هي (كاد) المرء أن يرد الحمى فتأتى لإثبات بنفى وورود

وفى عكسها (ما كاد) أن يرد الحمى فخذ نظمها ، فالعلم غير بعيد

وبناء على هذا الاختلاف اختلف تفسير النحاة قول الله تعالى : (إذا أخرج يده لم يكد يراها) بين الدلالة على نفى الرؤية وإثباتها [١] .

ونحسب نحن أن هذا الخلاف قد تأثر بالاتجاهات العقدية أكثر من استيحائه خصائص النصوص اللغوية ، فإن دلالة « كاد » النصية على المقاربة ، أى مقاربة اتصاف اسمها بخبرها . فنفيها دليل على انتفاء المقاربة . وهو أسلوب من أساليب النفى اللغوى لا الإثبات .

خامسا : ثمة اتفاق بين النحاة على عدم جواز تقدم أخبار هذه الأدوات عليها ، فلا يصح أن يقال : أن ينجح عسى محمد . وينجح كاد خالد [٢] . أما تقدم أخبارها على أسمائها فحسب — أى توسط الخبر بين الأداة واسمها — ففيه تفصيل [٣] .

فقد اتفق النحاة على جواز توسط الخبر بين الأداة واسمها إذا كان مجرداً من (أن) المصدرية ، سواء كان تجرده منها واجبا أو راجحا أو قليلا . « فيصح أن تقول : عسى أن يقوم زيد ، ويوشك أن يقوم عمرو . على أن يكون (زيد) اسم (عسى) و (عمرو) اسم (يوشك) وأن والفعل فى موضع الخبر » [٤] .

٢ — أما إذا اقترن الخبر بـ (أن) — سواء كان اقترانه بها واجبا أو راجحا أو قليلا — ففى توسطه بين الأداة والاسم خلاف : إذ من النحويين

---

(١) شرح المفصل ٧/ ١٢٥ ، وشرح الأشمونى ١/ ٢٦٨ .

(٢) همع الهوامع ١/ ١٣١

(٣) السابق ، وانظر : المقرب ١/ ١١١

(٤) المقرب ١/ ١٠٠ .

من يجيز ذلك ، وعلى رأسهم المبرد والسيرافي وابن عصفور ، ومنهم من يمنعه وهو اتجاه الشلوبين [١] .

سادسا : لم يجز النحاة حذف أي من هذه الأدوات لما يستلزمه هذا الحذف من إخلال بالمعنى ، أما حذف معموليها معا أو أحدهما فرهون بالموقف اللغوي ، فإذا كان ثمة ما يدل عليه ويشير إليه — في اللفظ أو في السياق — جاز حذفه عندهم [٢] . وجعلوا منه الحديث : من تأنى أصاب أو كاد . ومن عجل أخطأ أو كاد ، وقول الحطيئة[٣]:

ما كاد ذنبي في جار جعلت له   عيشا وقد ذاق طعم الموت أو كربا

وإذا لم يوجد دليل يدل على المحذوف لم يجز الحذف .

سابعا : وردت (عسى) في بعض المأثورات اللغوية وقد اتصل بها ضمير النصب لا الرفع ، نحو قول عمران بن حطان الخارجي [٤] :

ولي نفس أقول لها إذا ما   تنازعني لعلي أو عساني

وقول صخر بن جعد الخضري [٥]

فقلت عساها نار كأس وعلها   تشكى فآتي نحوها فأعودها

وقول رؤبة في أرجوزته [٦] :

تقول بنتي قد أنى إناكا   يا أبتا علك أو عساكا

وقد قيس عليه قولهم : عساك ، وعساه ، وعساها ، وقد اختلف في تخريج مثل هذه النصوص ، وأهم الآراء فيه ثلاثة :

---

(١) الهمع ١/١٣١ ، والبيت في ديوانه (١٣٥) بتغيير طفيف لا يغير وجه الاستشهاد به.

(٢) المصدر نفسه : الهمع.

(٣) انظر : الدرر ١/١٠٨ ، وليس في ديوانه .

(٤) المقرب ١/١٠١ .

(٥) شرح شواهد المغني ١٥٣ ، والدرر اللوامع ١/١١١.

(٦) شرح التصريح ١/٢١٣.

١ — من النحاة من ذهب إلى أن (عسى) باقية على فعليتها ولكنها أجريت في إعرابها مجرى (لعل) لاتصال ضمير النصب بها كما اتصل بلعل. وهكذا يكون عملها في مثل هذا الموضع عكس عملها الثابت لها ؛ إذ هي هنا تنصب الاسم وترفع الخبر. ونسب ابن هشام هذا الرأي إلى سيبويه [1]. وهو ظاهر كلام ابن عصفور [2].

٢ — ومنهم من رأى أنها باقية على فعليتها وعملها معا، ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع، وهو اتجاه الاخفش [3].

وقد رد بظهور الرفع في الخبر في بيت صخر السابق.

٣ — ومنهم من قال بأنها خرجت عن فعليتها في هذا الموضع، وأنها فيه حرف من أخوات (إن) شأنها شأن (لعل)، وهو رأي نسبه السيرافي إلى سيبويه [4].

---

(١) انظر: المغني وحاشية الدسوقي عليه ١/٢٢٥، وشرح التصريح ١/٢١٣.

(٢) المقرب ١/١٠١.

(٣) المغني ٢٢٥.

(٤) المغني ١/٢٢٢.

رابعاً: (إن) وأخواتها

من بين الأدوات التي لاحظ النحاة أنها تدخل على الجملة الاسمية فتحدث فيها تغييراً في اللفظ وفي المعنى (إن) وأخواتها.

أما التغيير في اللفظ فيتجلى في نصب الاسم، وأما التغيير في المعنى فيتمثل في تلك المعاني الخاصة بالأدوات التي تضفيها على مضمون الجملة الاسمية. وهي معان يحاول بها المتكلم مواءمة الموقف اللغوي وتلبية حاجاته من ناحية، أو تصوير رؤيته الخاصة إزاءه وشعوره تجاهه من ناحية أخرى.

ومن الثابت أن خمساً من الأدوات تشارك (إن) في هذا التغيير باتفاق، وقد أضاف إليها بعض النحاة أدوات أخر تشاركها عملها في بعض الأحيان مع اختلاف في شروط هذا العمل، الأمر الذي نميل معه إلى الاقتصار على الأدوات الست فحسب دون غيرها [1].

وهي أدوات تصنف على أنها حروف باتفاق النحاة.

وهذه الأدوات هي [2]

١ — (إن): بكسر الهمزة وتشديد النون، وهي لتوكيد النسبة بين طرفي الإسناد في الجملة الاسمية، ونفي الشك عنها، ودحض الإنكار لها، نحو قوله تعالى: (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلا) [3].

---

(١) انظر: شرح التصريح ١/٢١٠، وهمع الهوامع ١/١٣٢، والخضرى على ابن عقيل ١/١٢٧.

(٢) انظر: المصادر السابقة، وشرح المفصل ١/١٠٢، ٨/٥٤، والأشموني وحاشية الصبان عليه ١/٢٦١، والمغني وحاشية الدسوقي عليه ١/٥٠، ٢٧٧، ٣٩١، و٣٦٢، وكتاب سيبويه ٢/١٣١، ١/٢٣٣.

(٣) من الآية (١٠٧) من سورة الكهف.

٢ – (أن) . بفتح الهمزة وتشديد النون . وتعمد ما تفيده (إن) المكسورة الهمزة من المعانى ، وهى فى الحقيقة إنما تدخل على التركيب الإسنادى الاسمى أو الظرفى ، فى حين تدخل المكسورة على الجملة أيضاً على نحو ما سنعرض له فى الحديث عن مواضع كل منهما ، نحو قوله تعالى : (ولو أن قرآنا سيرت به الجبال أو قطعت به الأرض أو كلم به الموتى)(١).

٣ – (كأن)(٢) بفتح الكاف والهمزة وتشديد النون ، والمعنى الشائع لها هو الدلالة على التشبيه المؤكد ، ومقتضاه كون الخبر أرفع درجة فى وجه الشبه من الاسم ؛ لأنه المشبه به ، نحو قول المجنون :

كأن القلب ليلة قيل يغدى   بليلى العامرية أو يراح
قطاة عزها شرك فباتت   تجاذبه وقد علق الجناح

ومن النحويين من أجاز استخدامها للدلالة على التحقيق ، استناداً إلى قول الشاعر(٣):

فأصبح بطن مكة مقشعرا   كأن الأرض ليس بها هشام

كما أن منهم من أجاز استخدامها للدلالة على التقريب ، نحو : كأنك بالشتاء مقبل ، وكأنك بالفرج آت ، وكأنك بالدنيا ولم تكن .

ومنهم من أجاز استخدامها للنفى كما فى نحو : كأنك المسئول عنا ، أى لست المسئول عنا .

ومنهم من أجاز استخدامها للتعجب والإنكار ، نحو : فعلت ما فعلت

---

(١) من الآية (٣١) من سورة الرعد

(٢) انظر : همع الهوامع ١٣٣/١ ، والمغنى ٢٧٧/١ ، وشرح التصريح ٢١٢/١ ، وشرح المفصل ٨١/٨ .

(٣) انظر : شرح شواهد المغنى ١٧٤ ، وشرح التصريح ١١٢/١ ، والهمع ١٣٣/١ ، والدرر ١١١/١ .

كـأن الله لا يعلم ما تفعل ، ومنه قوله تعالى : (وى ، كـأنه لا يفلـح الكافرون) [١] .

ومنهم من رأى أنها تفيد الظن إذا كان الخبر تركيباً إسنادياً فعلياً ، أو ظرفاً ، أو وصفاً مشتقاً ، نحو : كأن محمداً نجحت جهوده ، أو كأنه عند خالد أو فى الـكلية ، أو ناجح .

٤ — (لـكن) ، بتشديد النون ، وتفيد الاستدراك ، وهو رفع ما قد يتوهم من الـكلام السابق عليها سلباً أو إيجاباً ، فهو يدل على مخالفة ما بعده لما قبله سواء لأنه نقيضه ، أو ضده ، أو غيرهما من وجوه الاختلاف ، نحو : مالون الـكتاب أحمر لـكنه أخضر ، والرجل شجاع لـكنه بخيل .

٥ — (ليت) [٢] ، وتفيد التمنى ، وهو طلب أمر محبوب غير متوقع الحدوث ، سواء أكان مستحيلا أم ممكناً . نحو قول الشاعر :

ألا ليت الشباب يعود يوماً ... فأخبره بما فعـل المشيب

ونحو : ليت الطلاب متفوقون جميعاً . وبهذا يتضح أنها لا تستعمل فيما كان متوقع الحصول . فلا يصح أن يقال : ليت المساء يقبل .

٦ — (لعل) [٣] ، والاستخدام الشائع لها الدلالة على توقع أمر ممكن الحدوث ، فإن كان محبوباً اصطلح عليه بالترجى ، نحو : لعل الحبيب عنا راض ، ونحو قوله تعالى : (لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً) [٤] ، وإن كان

---

(١) من الآية (٨٢) من سورة القصص .

(٢) انظر : شرح المفصل ٨ / ٨٤ ، والمغنى ١ / ٣٩١ .

(٣) انظر : شرح المفصل ٨ / ٨٥ ، وشرح التصريح ١ / ٢١٣ ، وهمع الهوامع ١ / ١٣٤ ، والمغنى ١ / ٣٩٢ .

(٤) من الآية (١) من سورة الطلاق .

غير محبوب سمى إشفاقاً ، ومنه قوله تعالى : (فلعلك باخع نفسك على آثارهم) (١) .

ومن النحاة من أجاز استعمالها للدلالة على التعليل ، أخذاً من قوله تعالى: (لعله يتذكر أو يخشى) (٢) .

كما أن منهم من أجاز استعمالها للدلالة على الاستفهام ، رعاية لقوله سبحانه: (وما يدريك لعله يزكى) (٣) .

وتدخل هذه الأدوات الست على بعض أنماط الجملة الاسمية ، وهى تلك التى استوفت شروطاً محددة فى كل من المبتدأ والخبر .

أما المبتدأ - الذى يصبح بعد دخولها اسماً لها - فيشترط فيه ما سبق أن اشترط فى اسم (كان) وأخواتها (٤) :

١ — أن لا يكون واجب الابتداء به .

٢ — وأن لا يكون واجب التصدر .

٣ — وأن لا يكون واجب الحذف

٤ — وأن لا يكون غير متصرف .

وأما الخبر فيشترط فيه ما سبق أن اشترط فى خبر (كان) أيضاً ، وهو أن لا يكون طلبياً ولا إنشائياً خلافاً لابن عصفور ، الذى استشهد ببيت لأبى مكعب بن مالك يقول فيه (٥) :

إن الذين قتلتم أمس سيدهم   لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

---

(١) من الآية (٦) من سورة الكهف .

(٢) من الآية (٤٤) من سورة طه .

(٣) من الآية (٣) من سورة عبس .

(٤) انظر ص٣٠٦ من هذه الدراسة .

(٥) انظر : همع الهوامع ١٣٥/١ ، والدرر اللوامع ١١٣/١

وإذا توافرت هذه الشروط فى الجملة الاسمية ـ ونحوها الظرفية ـ صح دخول (إن) وأخواتها عليها ، وأحدثت فيها الآثار اللفظية والمعنوية المرتبطة بها . ومن ثم شذ دخول أى من هذه الأدوات دون أن تحدث هذه الآثار ذاتها ومن ذلك قول عمر بن أبى ربيعة [1] :

إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا: إن حراسنا أسداً

فقد نصب بإن الخبر أيضاً .

ومثله قول الآخر [2] :

إن العجوز خبة جروزا تأكل فى مقعدها قفيزا

ونحوه قول العمانى أو أبى نخيلة [3] :

كأن أذنيه إذا تشوفا قادمة أو قلما محرفا

وقول الآخر :

ألا ياليتنى حجرا بواد أقام وليت أمى لم تلدنى

وقول غيره [4] : ياليت أيام الصبا رواجعاً

وهذه الأبيات ونحوها مخالفة لما استقر الأخذ به فى القواعد النحوية رعاية للمطرد فى النصوص اللغوية ـ من الاقتصار على نصب الاسم دون الخبر . وقد حاول النحاة تأويلها ليطرد لهم الحكم النحوى ، ولسنا بحاجة إلى هذا التأويل لأن القاعدة مرتبطة بما يطرد من الظواهر وليس بكل ما أثر من نصوص .

(١) الدرر اللوامع ١١١/١ — ١١٢ .
(٢) المصدر نفسه .
(٣) المصدر نفسه .
(٤) انظر : المغنى ، وحاشية الدسوقى عليه ٣٩/١ ، وكتاب سيبويه ٢٨٤/١ ، وشرح المفصل ١٠٣/١ ، و ٨٤/٨ .

ووفقاً لذلك نستبعد أيضاً ما أجازه بعض النحويين من جواز اعتبار (لعل) حرف جر أخذاً بما ورد لها في لهجة عقيل، من مثل قول كعب ابن سعد الغنوي[1] :

فقلت أدع أخرى وارفع الصوت جهرة

لعل أبي المغوار منك قريب

إذ إن في الأخذ بمثل هذا البيت خلطاً بين خصائص الفصحى واللهجات، الأمر الذي يجب أن يبرأ منه التقعيد النحوي.

وهكذا نخلص إلى أنه إذا توافرت الشروط في الجملة الاسمية صلحت لقبول (إن) وأخواتها فإذا دخلت عليها أحدثت فيها أثراً معنوياً يتمثل فيما تضفيه كل أداة من معنى خاص بها، وآخر لفظيا يتجلى في نصب اسمها ورفع خبرها أي بقاؤه على نحو ما كان قبل دخولها.

* * *

خصائصها السياقية :

القاعدة العامة أن كل ما ثبت لطرفي الإسناد في الجملة الاسمية من أحكام تتصل بعلاقاتهما من حيث: التطابق، والترتيب، والحذف والذكر، يثبت لهما بعد دخول (إن) وأخواتها عليهما، بيد أنه مع ذلك تتميز الجملة الاسمية - وكذلك الظرفية - المقيدة بهذه الأدوات بعدد من الخصائص التي نشير إلى أهمها فيما يأتي :

أولا - في الترتيب[2]:

- لا يجيز النحاة تقدم خبر أي من هذه الأدوات عليها مطلقا، فلا يصح

(١) انظر : حاشية الخضري على ابن عقيل ١/٢٢٠ وشرح التصريح ٢/٣١١.

(٢) انظر : همع الهوامع ١/١٣٥ ، وشرح التصريح ١/٢١٤ ، وحاشية الخضري على ابن عقيل ١/١٢٩ ، والمقتضب ٤/١٠٩ ، ١٩٠ .

أن يقال : ناجح إن محمداً ، كذلك لا يجيزون تقدم معمول أخبارها عليها أيضا ، سواء أكان ظرفا أو جاراً ومجروراً أم غيرهما ، فلا يصح أن يقال : فى الكلية إن محمداً حاضر ، ولا : الليلة لعل خالداً قادم ، ولا : الطعام إن محمداً آكل .

ـ أما توسط الخبر بين الأداة واسمها فقد أجازه النحاة فى الجملة الظرفية ـ على نحو ما سنذكره فى موضعه ـ شريطة أن لا تكون الأداة (عسى) ، ومنه قوله تعالى :(إن فى ذلك لعبرة)[1]، وقوله : (إن لدينا أنكالا)[2]، وقوله :(إن علينا للهدى)[3] ، وقوله : (إن لنا للآخرة والأولى)[4] .

بل قد يجب توسط الخبر إذا كان فى أحد المواضع التى يجب فيها أن يتقدم على المبتدأ فى الجملة الاسمية ، كأن يتصل بالاسم ضميره نحو لو قيل : إن فى الدار ساكنها ، وإن عند على صديقه .

ولا يجيز النحاة توسط معمول الخبر بين الأداة واسمها إلا إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا ، فلا يصح أن يقال : إن الطعام محمدا آكل ، أما إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا فقد جاز تقدمه على الاسم وحده على سبيل التوسع فيهما ، واستنادا إلى نحو قول الشاعر :

فلا تلحنى فيها فإن بحبها   أخاك مصاب القلب جم بلابله

* * *

ثانيا ـ فى الحذف والذكر[5] :

القاعدة العامة أنه لا سبيل إلى حذف ما لا دليل عليه ، أما ما يدل

---

(١) من الآية (٢٦) من سورة النازعات .

(٢) من الآية (١٢) من سورة المزمل .

(٣) من الآية (١٢) من سورة الليل .

(٤) من الآية (١٣) من سورة الليل .

(٥) انظر . همع الهوامع ١/١٣٦ ، والدرر اللوامع ١/١١٤ ، والمغنى وحاشية الدسوقى عليه ١/٣٩٧ .

عليه دليل من الموقف أو السياق من طرق الإسناد فى الجملة المقيدة بـ (إن) أو إحدى أخواتها ، ففى حذفه تفصيل .

ـ أما الاسم ففى حذفه اتجاهات :

١ — اتجاه سيبويه وهو الجواز مطلقا ، وحكى الخليل عن العرب : إن بك زيد مأخوذ ، وحكى الأخفش : إن بك مأخوذ أخواك ، بالرفع فيهما على أن الاسم محذوف وما بعده تركيب إسنادى وقع خبرا ، ومنه لرواية النحوية لقول الفرزدق[1] :

فلو كنت ضبيا عرفت قرابتى ولكن زنجى عظيم المشافر

برفع زنجى على أن الاسم ضمير المخاطب ، والتقدير : ولكنك . وقول الآخر :

فليت دفعت الهم عنى ساعة فبتنا على ما خيلت ناعمى بال

أى : فليتك .

٢ — اتجاه ابن عصفور وهو قصر حذف الاسم على الشعر دون النثر .

٣ — إجازة الحذف فى الشعر والنثر شريطة أن لا يؤدى حذف الاسم إلى أن يلى هذه الأدوات أفعال .

٤ — استحسان هذا الحذف إذا لم يؤد إلى أن يلى (إن) أو إحدى أخواتها اسم يصح عملها فيه ، وبذلك يترجح الحذف ويحسن إذا وليها جار ومجرور ، أو ظرف ، أو اسم ليس معمولا لها كما فى نحو : إن فى الدار قام زيد ، وقول الأخطل[2] :

إن من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء

---

(١) انظر : شرح المفصل ٨/٨٢ ، وهمع الهوامع ١/١٣٦ ، والدرر اللوامع ١/١١٤ ، والمغنى وحاشية الدسوقى عليه ١/٣٩٧ ، وشرح شواهد المغنى ٢٣٩ ، وكتاب سيبويه ٢/١٣٦ .

(٢) انظر : المقرب ١/١٠٩ ، وشرح المفصل ٣/١١٥ ، والدرر ١/١١٠ .

إذ إن (من) - بفتح الميم - لا يصح أن تعرب اسم (إن) لأنها أداة شرط لها الصدارة في تركيبها ، وقول الآخر :

كأن على عرنينه وجبينه أقام شعاع الشمس أو طلع البدر

ويقدر الاسم ضمير الشأن محذوفا في هذه الشواهد ونحوها .

- وأما الخبر فأبرز الاتجاهات في حذفه ثلاثة[1] :

١ — اتجاه سيبويه ومعه جمهور النحاة وهو الجواز مطلقاً ، سواء أكان الاسم معرفة أم نكرة ، وسواء تكررت (إن) وأخواتها أم لم تتكرر .

ومنه قول الأعشى[2] :

إن محلا وإن مرتحلا وإن في السفر إذ مضوا مهلا

بتقدير : إن لنا محـــلا وإن لنا مرتحـــلا .

وقول جميل[3] :

أتوني فقالوا يا جميل تبدلت بثينة إبدالا فقلت لعلها

والتقدير : لعلها تبدلت ، وبه يفسر قوله تعالى : (إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم)[4] ، والتقدير - والله أعلم - يعذبون .

بل إن حذف الخبر عند أصحاب هذا الاتجاه يتجاوز الجواز إلى الوجوب في مواضع ، أهمها[5] :

(أ) إذا سدت مسده واو المصاحبة ، نحو : إنك ما وخيراً ، بزيادة (ما)، والتقدير : إنك مع خير .

---

(١) انظر : همع الهوامع ١/١٣٦، والدرر اللوامع ١/١١٣، وشرح المفصل ١/١٠٣، وكتاب سيبويه ٢/١٤٦.

(٢) شرح المفصل ١/١٠٣، وكتاب سيبويه ٢/١٤١، والبيت في ديوان الأعشى (١٧١) بتغيير طفيف .

(٣) همع الهوامع ١/١٣٦ ، والدرر اللوامع ١/١١٣ .

(٤) من الآية (٤١) من سورة فصلت .

(٥) همع الهوامع ١/١٣٦ ، والدرر اللوامع ١/١١٤ .

(ب) إذا سدت الحال مسده نحو قول الشاعر :

إن اختيارك ما تبغيه ذا ثقة   بالله مستظهراً بالحزم والجلد

ومنه نحو : إن ضربي زيداً قائماً ، وإن أكثر تقديري الخطيب صريحاً .

(حـ) إذا وقع بعد تعبير (ليت شعري) تركيب استفهامي ، نحو قول امرئ القيس[1] :

ألا ليت شعري كيف جادت وصلها   وكيف تراعي وصلة المتغيب

والحق أن القول بالحذف في هذه المواضع يستند إلى تصور ذهني أكثر من امتداده عن النص اللغوي ؛ فإن سياق النصوص يوشك أن يحدد لفظ الخبر وقد أفاد بالفعل معناه ، الأمر الذي يحمل من القول بحذفه نوعاً من تجاوز النصوص لا داعي إليه .

٢ — اتجاه جمهور الكوفيين ، وهو يمنع حذف الخبر مطلقاً إلا إذا كان الاسم نكرة ، وهو اتجاه يضعفه السماع .

٣ — اتجاه الفراء ، وهو يحظر حذف الخبر مطلقاً إلا إذا تكررت الأداة ، كما في قول الأعشى السابق : إن محلا وإن مرتحلا . ويرده الجمهور بدعوى السماع أيضاً .

* * *

ثالثاً — اتصال (اللام) بجملتها[2] :

من الخصائص الأسلوبية لإن المكسورة الهمزة[3] جواز دخول اللام

(١) المصادر السابقة ، وانظر : الديوان .

(٢) انظر : الهمع ١٣٨/١ ، وشرح التصريح ٢٢١/١، والأشموني ٢٧٩/١، وشرح المفصل ٦٣/٨ .

(٣) من المقرر عند النحاة أنه لا يصح دخول هذه اللام إذا لم تكن الأداة (إن) المكسورة الهمزة .

وقد شذ دخولها على خبر المبتدأ في قول رؤبة :

أم الحليس لعجوز شهربه   ترضى من اللحم بعظم الرقبة

فى جملتها لإفادتها مزيداً من تأكيد معناها بناء على القاعدة العامة التى تقرر أن كل زيادة فى المبنى تفيد الزيادة فى المعنى . ويرى النحويون أن هذه اللام هى لام الابتداء التى كان حقها أن تدخل على المبتدأ فى بداية الجملة ، ولكنها لما كانت للتأكيد ، و (إن) للتأكيد فقد كره العرب اجتماعهما معاً لإفادة معنى واحد ، ورأوا تأخيرها ـ أو زحلقتها ـ إلى ثنايا الجملة . ومن ثم شاع الاصطلاح عليها عند المتأخرين باللام « المزحلقة » .

ومدخول « اللام المزحلقة » واحد من أربعة :

أولا ـ الخبر ، نحو : إن خالداً لناجح ، وقوله سبحانه: (إن ربى لسميع الدعاء)[1] . ولا تدخل هذه على خبر (إن) إلا بشروط ثلاثة :

١ ـ أن يكون الخبر مؤخرا عن الاسم ، فلا يصح دخول اللام إذا كان الخبر مقدما عليه .

٢ ـ أن يكون الخبر مثبتا، فلا يصح دخولها إذا كان منفيا، نحو قوله تعالى: (إن الله لا يظلم الناس شيئا)[2] ، وما ورد مخالفا لذلك شاذ، كما فى قول أبى حزام بن غالب العكلى :

وأعلم أن تسليما وتركا　　للامتشابهان ولا سواء

٣ ـ أن لا يكون الخبر ماضيا متصرفا غير مقرون بقد ، فلا يصح أن يقال : إن خالدا لرضى عن نفسه .

= كما شذ دخولها على خبر (أمسى) فى قول الشاعر :

مروا عجالا فقالوا كيف صاحبكم　　فقال من سألوا أمسى لمجهودا

وخبر (مازال) فى قول كثير عزة :

وما زلت من ليلى لدن أن عرفتها　　لكالهائم المقصى بكل مراد

وخبر (لكن) فيما رواه حميد بن يحيى :

(ولكننى من حبها لعميد)

(١) من الآية (٣٩) من سورة إبراهيم .

(٢) من الآية (٤٤) من سورة يونس .

ومقتضى ذلك جواز كون الخبر مفردا جامدا ، نحو : إن الجاهد لرجل عظيم ، ومنه قوله تعالى : (إن ربك لذو مغفرة)[1].

أو مفردا مشتقا نحو : إن الإنسان لمقاتل بالضرورة ، ومنه قوله تعالى : (إن الله لغنى حميد)[2].

أو تركيبا إسناديا فعليا فعله مضارع ، نحو : إن الرجل ليعمل يحدوه الأمل ، ومنه قوله سبحانه : (إن الإنسان ليطغى)[3].

أو فعله ماض جامد ، نحو : إن الصدق لنعم الخلق ، وإن الصبر لنعم السلاح ، وإن الاستكانة لبئس الوشاح .

أو فعله ماض متصرف مقترن بـ (قد) على الراجح عند النحاة ، نحو : إن محمدا لقد قام بواجبه .

أو تركيبا إسناديا اسميا نحو : إنا لنحن المقاتلون دفاعا عن المبادىء ، ومنه قوله تعالى : (وإنا لنحن الصافون)[4] ، وقول الشاعر :[5]

فإنك من حاربته لمحارب شقى ، ومن سالمته لسعيد

وكذلك إذا كان الخبر ظرفا ، أو جارا ومجرورا ، على ما سيأتى بيانه فى الجملة الظرفية .

ثانيا ـ معمول الخبر ، نحو : إن محمدا لفى العلا محلق ، وإن الإنسان لعند الشدائد يعرف معدنه . ولا تدخل اللام المزحلقة على معمول الخبر إلا بشروط ثلاثة أيضا :

١ ـ أن لا يكون معمول الخبر حالا ، فلا يصح أن يقال : إن المكافح لمبتسما يموت .

---

(١) من الآية (٦) من سورة الرعد .

(٢) من الآية (٨) من سورة إبراهيم .

(٣) من الآية (٦) من سورة العلق .

(٤) من الآية (١٦٥) من سورة الصافات .

(٥) انظر : الهمع ١/١٣٩ ، والدرر ١/١١٠ .

٢ ـ أن يتقدم معمول الخبر عليه ، فلا يصح أن تدخل اللام على المعمول إذا تأخر .

٣ ـ أن يكون الخبر صالحا لدخول اللام عليه ، وذلك بتوافر الشروط الثلاثة السابقة فيه .

فإذا توافرت هذه الشروط فى المعمول صح أنه تدخل عليه (اللام) وحده ، كما صح أن تدخل على (الخبر) أيضا ، تقول : إن الطالب لفى عمله مجد ، وتقول : إن الطالب فى عمله لمجد ، ومنه قوله تعالى : (إن ربهم بهم يومئذ لخبير)[1] ، لكن هل يجوز أن تدخل اللام عليهما معا ، فيقال : إن الطالب لفى عمله لمجد ؟ خلاف بين النحاة ، منهم من يأبى ذلك ومنهم من يجيزه استنادا إلى ماحكاه الكسائى والفراء أن من كلام العرب قولهم : إنى لبحمد الله لصالح ، إذ دخلت اللام على كل من الخبر (صالح) ومعموله (بحمد الله) .

ثالثاً ـ الاسم ، نحو : إن فى الكفاح لمجداً صادق . وشرط دخول اللام على الاسم كونه متاخرا فى الجملة ، وذلك بأن يسبقه الخبر ، نحو قوله تعالى : (إن فى ذلك لعبرة)[2] ، أو معموله ، نحو : إن عندك لزيدا مقيم .

رابعا ـ ضمير الفصل أو العماد ، وهو ضمير رفع منفصل بين طرفى الإسناد فى الجملة بغية رفع توهم كون الخبر بعده تابعا للمبتدأ ـ أو ماكان أصله المبتدأ ـ قبله . وتدخل اللام على هذا الضمير دون شروط ، ومن ذلك قوله تعالى : (إن هذا لهو القصص الحق)[3] .

* * *

---

(١) من الآية (١١) من سورة العاديات.
(٢) من الآية (٢٦) من سورة النازعات.
(٣) من الآية (٦٢) من سورة آل عمران.

رابعاً - زيادة (ما) عليها[1] :

من الممكن أن تلحق بـ (إن) وأخواتها «ما» الزائدة فتفيد التركيب خصائص لفظية ومعنوية لا تستفاد بدونها، وتتمثل الخصائص اللفظية أولا في إلغاء ما كان لها من أثر إعرابي، فالمبتدأ بعدها في أرجح الأقوال مرفوع كما كان قبل دخول «إن» وأخواتها عليه، وهو «مبتدأ» وليس «اسماً» للأداة التي سبقته، والخبر بدوره خبره لا خبر الأداة قبله، وثانيا في جعل هذه الأدوات - باستثناء «ليت» - صالحة للدخول على الجملة الفعلية دون أن تبقى مقصورة على الاسمية والظرفية وحدها.

ورعاية لهذين الأثرين اللفظيين يصطلح عليها جمهور النحاة بـ (ما) الكافة، لأنها تكف الأداة التي قبلها عن (العمل) فيما بعدها، كما تكفها عن الاختصاص بالدخول على الأسماء وحدها.

ولعل أهم الخصائص المعنوية تتمثل أولا فيما تفيده زيادة (ما) هذه من الدلالة على تأكيد المعنى العام المستفاد من الأداة التي تلحق بها: فهي تفيد مع (إن) و (أن) تقوية ما يستفاد منهما من التأكيد، ومع (كأن) تأكيد التشبيه، أو التقريب، أو النفي، أو الإنكار، وفق ما هو مستفاد من معنى الأداة في السياق. ومع (لكن) تأكيد الاستدراك، ومع (ليت) تأكيد التمني، ومع (لعل) تأكيد الترجي أو الإشفاق. وثانيا فيما يستفاد من تركيبها مع (إن) و (أن) بصورة خاصة من إفادة الحصر. أي قصر المتقدم بعدها على المتأخر، وهكذا حينما تقول: إنما عمر مجتهد. فقد دلت على حصر عمر في الاجتهاد وحصره فيه. أما حين تقول: إنما مجتهد عمر، فقد دلت على حصر الاجتهاد في عمر وقصره عليه، ومن الأول نحو قوله تعالى: (إنما

---

(١) انظر: شرح التصريح ١/ ٢٢٥، وهمع الهوامع ١/ ١٤٣، والدرر اللوامع ١/ ١٢١، وشرح المفصل ٨/ ٥٤، وكتاب سيبويه ٢/ ١٣٨، ٤/ ٢٢١، والمغني وحاشية الدسوقي عليه ١/ ٢٩١، ٢٩٤، وشرح شواهد المغني ٢٣٦، والأشموني وحاشية الصبان عليه ١/ ٢٨٢، وحاشية الخضري على ابن عقيل ١/ ١٣٥. والمقتضب ١/ ٥١، ٤/ ٢٠٥، ٣٦٣.

الله إله واحد)(١)، وقول الرسول : إنما الأعمال بالنيات . ومن الثاني نحو : إنما لكل امرىء ما نوى.

وإذا كفت الأداة بـ (ما) فالصحيح أنها تركب مع (ما) خطا حتى تشير صورتها إلى العلاقة الوثيقة بينهما. كما لم يعد ثمة داع لاعتبار الجملة مع هذه الأدوات المركبة منسوخة ، لانتفاء الأثر الإعرابي لها ، وإن ظلت — في تصنيفنا — مقيدة لما أضفته عليها هذه الأدوات — برغم تركيبها مع (ما) — من معان لا تستفاد بدونها .

ومثال « إن » المكسورة الهمزة وأختها المفتوحة قول الله تعالى : (قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلى أنما إلهكم إله واحد)(٢).

ومثال « كأن » قوله تعالى : (كأنما يساقون إلى الموت)(٣) .

ومثال « لكن » قول امرىء القيس(٤) :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة   كفاني ولم أطلب قليل من المال
ولكنما أسعى لمجد مؤثل   وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي

ومثال « لعل » قول الفرزدق(٥) :

أعد نظرا يا عبد قيس لعلما   أضاءت لك النار الحمار المقيدا

أما « ليت » فمن الثابت أنها تبقى على اختصاصها بالجملة الاسمية والظرفية وأنه لا يصح دخولها — إذا لحقت بها « ما » الزائدة — على الجملة الفعلية ، ولكن في إلغاء أثرها الإعرابي — وهو نصب المبتدأ بعدها — خلاف بين النحاة ،

---

(١) من الآية (١٧١) من سورة النساء.

(٢) من الآية (١١٠) من سورة الكهف.

(٣) من الآية (٦) من سورة الأنفال.

(٤) انظر : ديوانه، وشعراء النصرانية ١/ ٦٠.

(٥) رواية الديوان (١/ ٢١٣) : (أعد نظراً يا عبد قيس فربما) ، والبيت بهذه الرواية لا شاهد فيه .

فمنهم من رأى إهمالها حملا لها على أخواتها ، ومنهم من أجاز إبقاء أثرها رعاية لبقاء اختصاصها ، وبالوجهين معا ورد قول النابغة الذبياني[1] :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا   إلى حمامتنا ونصفه فقد

برفع (الحمام) ونصبه .

ووصف «ما» الكافة بالزائدة للاحتراز حتى لا تدخل أنواع أخر من «ما» لا تؤدي هذه الوظيفة في الجملة ولا تترك تلك الآثار اللفظية والمعنوية فيها ، ومن ذلك «ما» الموصولة ، والموصوفة ، والمصدرية ، ففي نحو : إن ما فعله خالد لكبير الأثر ، لا تعد «ما» زائدة ، ومن ثم لم تكف «إن» عن العمل ، إذ هي هنا الموصولة وقعت اسما لإن ، ومن ذلك قول الشاعر :

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم   ولكن ما يقضى فسوف يكون

«فـ «ما» اسم موصول لا زائدة ، في موضع نصب ، على أنها اسم «لكن» ، و «يقضى» صلتها ، وجملة «فسوف يكون» خبرها ، ودخلت الفاء في خبرها لأن «ما» الموصولة شبيهة باسم الشرط في الإبهام والعموم ولذلك دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب»[2] .

* * *

خامسا ـ العطف على أسمائها[3] :

من المتفق عليه عند النحويين جواز العطف على أسماء هذه الأدوات ، يستوى في ذلك وقوع المعطوف قبل الخبر أم بعده ، أي سواء أقحمت أداة العطف والمعطوف بها بين ركني الإسناد أو أخرت بعدهما . وهكذا يمكن أن يقال : إن المجاهدين والذين معهم أشداء على الأعداء من كل الأدعياء ، كما يمكن أن يقال : إن المقاتلين الصامدين قادرون على تحقيق النصر والذين يؤازرونهم .

(١) انظر : ديوانه ٢٤ .

(٢) شرح التصريح ١/٢٢٥ .

(٣) انظر : شرح التصريح ١/٢٢٦ ، وشرح المفصل ٨/٦٦ ، وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ١/٢٨٦ ، والخضري على ابن عقيل ١/١٣٦ ، والمقتضب ٤/١١١ ـ ١١٢ .

فإذا وقع العطف مقحما بين الاسم والخبر - كما في المثال الأول - وجب نصب المعطوف . ومن ذلك قول رؤبة(١) :

إن الربيع الجود والخريفا يدا أبي العباس والصيوفا

فقد عطف (الخريف) على (الربيع) الواقع اسماً لإن قبل ذكر خبرها : (يدا أبي العباس) ولذلك وقع منصوبا .

أما إذا وقع العطف بعد ركني الإسناد في الجملة : الاسم والخبر ، فالنصب جائز أيضا عطفا على لفظ الاسم كما في لفظ (الصيوفا) في بيت رؤبة السابق ، والرفع جائز أيضا عطفا على محل الاسم ، أو على أنه مبتدأ حذف خبره ، ويكون من قبيل عطف التراكيب الإسنادية لا المفردات ، شريطة كون الأداة (إن) أو (أن) أو (لكن) دون غيرها من بقية أخواتها ، ومن ذلك قوله تعالى : (أن الله بريء من المشركين ورسوله)(٢) ، وقول الشاعر :

فمن يك لم ينجب أبوه وأمه فإن لنا الأم النجيبة والأب

وقول الآخر :

وما قصرت بي في التسامي خؤولة ولكن عمي الطيب الأصل والخال

ومقتضى هذا أنه لا يجوز رفع المعطوف قبل استكمال طرفي الإسناد بذكر الخبر ، وقد أجاز ذلك بعض النحاة استنادا إلى نحو قوله تعالى : (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم)(٣) . فقد عطف (الصابئون) بالرفع

---

(١) شرح التصريح ١/٢٢٦ .

(٢) من الآية (٣) من سورة التوبة .

(٣) من الآية (٦٩) من سورة المائدة .

على محل اسم إن قبل ذكر الخبر — وهو التركيب الشرطى : من آمن بالله .. الآية — وأخذا بقراءة بعض القراء قوله تعالى : (إن الله وملائكته يصلون على النبى)[1] برفع (ملائكته) عطفا على محل اسم إن قبل ذكر الخبر . وبهذا ورد قول بشر بن أبى خازم[2] :

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا فى شقاق

حيث عطف (أنتم) وهو ضمير رفع على محل اسم (إن) قبل ذكر الخبر . وقول ضابىء بن الحارث البرجمى : [3]

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإنى وقيار بها لغريب

إذ عطف (قيار) على محل اسم (إن) قبل ذكر الخبر أيضا .

ونحسب أنه لا مانع من رفع المعطوف رعاية لهذه النصوص ونحوها ، طالما اتضحت علاقته بأطراف الإسناد فى الجملة التى يتخللها .

سادسا — كسر همزة (إن) وفتحها[4] :

وضع النحاة قاعدة عامة لضبط كسر همزة (إن) وفتحها ، خلاصتها أنه يتعين الكسر حيث لا يجوز أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها ، ويتعين الفتح حيث يجب أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها ، ويجوز الوجهان إذا تعددت الاعتبارات بحيث يصح تقدير وقوع المصدر موقعها مع معموليها ويصح عدم تقديره . وفى إطار هذه القاعدة العامة حدد النحاة

---

(١) من الآية (٥٦) من سورة الأحزاب .

(٢) انظر : كتاب سيبويه ١٥٦/٢ ، وشرح التصريح ٢٢٨/١ .

(٣) انظر : شرح المفصل ٦٨/٨ .

(٤) انظر : شرح المفصل ٨/ ٦٠ ، وشرح التصريح ٢١٤/١ ، وهمع الهوامع ١٣٦/١ ، وشرح الأشمونى ٢٧٣/١ وحاشية على شرح الفاكهى لقطر الندى ٣٨/٢ ، وحاشية الخضرى على ابن عقيل ١٣٠/١ ، ومواضع مختلفة من كتاب سيبويه فى الجزء الثالث ، وشرح الكافية للرضى ٣٤٨/٢ ، والمقتضب ٣٤٠/٢ ، ١٠٨/٤ .

أبرز المواضع التي تتناولها كل حالة من الحالات الثلاث ، وسنعرض لأهم هذه المواضع فيما يأتي :

(أ) كسر همزة (إن) :

تكسر همزة (إن) وجوبا في المواضع الآتية عند جمهور النحاة :

١ — أن تقع (إن) في ابتداء الكلام حقيقة ، نحو قوله تعالى : (إنا أنزلناه في ليلة القدر)(١) ، أو حكما نحو قوله تعالى : (ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم)(٢).

٢ — أن تقع بعد (حيث) ، نحو : جلست حيث إن محمدا جالس .

٣ — أن تقع بعد (إذا) ، نحو زرتك إذ إن الوالد قادم من السفر .

٤ — أن تقع في صدر الصلة ، نحو قوله تعالى : (وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة)(٣) .

٥ — أن تقع جواب قسم لم يذكر فعله نحو قوله تعالى : (والكتاب المبين إنا أنزلناه)(٤) ، أو ذكر الفعل واقترن الخبر باللام نحو أقسمت إن خالدا لموفق .

٦ — أن تقع محكية بالقول نحو قوله تعالى : (قال : إني عبد الله)(٥) .

٧ — أن تقع حالا ، نحو قوله تعالى : (كما أخرجك ربك من بيتك بالحق ، وإن فريقا من المؤمنين لكارهون)(٦) .

---

(١) من الآية (١) من سورة القدر .
(٢) من الآية (٦٢) من سورة يونس .
(٣) من الآية (٧٦) من سورة القصص .
(٤) من الآية (٢ — ٣) من سورة الدخان .
(٥) من الآية (٣٠) من سورة مريم .
(٦) من الآية (٥) من سورة الأنفال .

٨ — أن تقع لاصفة سم عين نحو : أعجبت برجل إنه جسور .

٩ — أن تقع قبل اللام المعلقة ، نحو قوله تعالى : (والله يعلم إنك لرسوله ، والله يشهد إن المنافقين لكاذبون)[1] .

١٠ ـ أن تقع خبرا عن اسم عين لم ينسخ ، نحو : خالد إنه جسور ، ومنه قوله تعالى .(. إن الذين آمنوا والذين هادوا و الصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم)[2] .

(ب) فتح الهمزة :

يتعين فتح همزة (إن) فى المواضع الآتية عند جمهور النحاة :

١ ـ إذا وقعت (أن) وما دخلت عليه فى تأويل مصدر وقع فاعلا ، نحو قوله تعالى : (أو لم يكفهم أنا أنزلنا)[3] .

٢ ـ إذا وقعت فى تأويل مصدر وقع مفعولا غير محكى بالقول ، نحو قوله تعالى : (ولا تخافون أنكم أشركتم)[4] .

٣ ـ إذا وقعت فى تأويل مصدر وقع نائبا عن الفاعل ، نحو قوله تعالى: (قل أوحى إلى أنه استمع نفر من الجن)[5] .

٤ ـ إذا وقعت فى تأويل مصدر وقع مبتدأ حالا أو أصلا ، نحو قوله تعالى : (ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة)[6] ، وقوله : (فلولا

---

(١) من الآية (١) من سورة المنافقون .
(٢) من الآية (١٧) من سورة الحج .
(٣) من الآية (٥١) من سورة العنكبوت .
(٤) من الآية (٨١) من سورة الأنعام .
(٥) من الآية (١) من سورة الجن.
(٦) من الآية (٣٩) من سورة فصلت .

أنه كان من المسبحين) (١) ، و (لو أنهم صبروا)(٢) .

٥ ـ إذا وقعت ومدخولها فى تأويل مصدر وقع خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه ، نحو : اعتقادى أن اليهودى غادر .

٦ ـ إذا وقعت ومدخولها بعد حرف جر ، نحو قوله تعالى : (ذلك بأن الله هو الحق)(٣) .

٧ ـ إذا وقعت ومدخولها فى محل جر بالإضافة ، نحو قوله تعالى : (إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون)(٤) .

٨ ـ إذا وقعت ومدخولها فى تأويل مصدر تابع لما قبلها ، سواء أكان معطوفاً نحو قوله تعالى : (اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وأنى فضلتكم)(٥) ، أو بدلا نحو قوله سبحانه : (وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم)(٦) .

(ج) جواز الكسر والفتح :

أجاز النحاة كسر همزة (إن) وفتحها فى عدد من المواضع التى اختلفوا فى توجيهها ، فمن ذهب منهم إلى أن الأصل فيها استخدام التركيب الإسنادى قال بكسر الهمزة فيها ، ومن قال منهم إن الأصل استخدام المفردات رأى فتحها . وأهم هذه المواضع ما يأتى :

١ ـ إذا وقعت بعد فاء الجزاء ، نحو قوله تعالى : (من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم)(٧) .

---

(١) من الآية (١٤٣) من سورة الصافات.
(٢) من الآية (٥) من سورة الحجرات.
(٣) من الآية (٦٢) من سورة الحج .
(٤) من الآية (٢٣) من سورة الذاريات.
(٥) من الآية (٤٧) من سورة البقرة.
(٦) من الآية (٧) من سورة الأنفال.
(٧) من الآية (٥٤) من سورة الأنعام.

٢ - إذا وقعت بعد (إذا) الفجائية ، نحو قول الشاعر :

وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا   إذا إنه عبد القفا واللهازم

٣ - إذا وقعت بعد (أما) بفتح الهمزة وتخفيف الميم ، نحو : أما إنك فاضل .

٤ - إذا وقعت بعد (لا جرم) نحو قوله تعالى : (لا جرم إن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون)(١) .

٥ - إذا وقعت بعد عاطف مسبوق بمفرد صالح للعطف عليه ، نحو قوله تعالى : (إن لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى ، وإنك لا تظمأ فيها ولا تضحى) (٢) .

٦ - إذا وقعت بعد فعل قسم وليس بعدها اللام ، نحو قول رؤبة:

لتقعدن مقعد القصى   منى ذى القاذورة المقلى

أو تحلفى بربك العلى   أنى أبو ذيالك الصبى

٧ - إذا وقعت فى سياق تفيد فيه مع مدخولها التعليل، نحو قوله تعالى: (إنا كنا من قبل ندعوه إنه هو البر الرحيم) (٣) ، وقوله : (وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم)(٤) ، ومنه فى التلبية : لبيك إن الحمد والنعمة لك .

٨ - إذا وقعت مع مدخولها خبرا عن قول ومخبرا عنها بقول وقائل القولين واحد ، نحو :خير القول أنى أحمد الله .

---

(١) من الآية (٢٣) من سورة النحل .
(٢) من الآية (١١٩) من سورة طه.
(٣) من الآية (٢٨) من سورة الطور .
(٤) من الآية (١٠٢) من سورة التوبة .

٩ - إذا وقعت بعد (حتى) ارتبط كسر الهمزة وفتحها بمعنى حتى في السياق:

فإذا كانت ابتدائية وجب كسر الهمزة ، نحو : مرض الرجل حتى إنهم لا يرجونه .

وإذا كانت جارة أو عاطفة وجب فتح الهمزة ، نحو : عرفت أمورك حتى أنك غني بنفسك .

وجلي أنه في كافة هذه المواضع يتغير التوجيه الإعرابي في حالة فتح الهمزة عنه في حال كسرها ، إذ إن الفتح يقتضي كون مدخولها مصدرا مؤولا وقع طرفا لعملية إسنادية أو متعلقا بأحد طرفيها ، أما الكسر فيستلزم اعتبارا ما بعدها قد استكمل مقومات التركيب الإسنادي من محكوم به ومحكوم عليه .

* * *

مسائل ختامية :

أولا — تخفيف الأدوات[1]:

لاحظ النحويون أن ثمة صلة ما تربط بين «إن» وأخواتها - ماعدا «ليت» - وبعض الأدوات التي تشبهها لفظيا شبها ناقصا . إذ تماثلها في مكوناتها الصوتية ماعدا الحرف الأخير منها الذي لا يوجد فيها ، ومن ثم ربطوا بينها متصورين أن الأصل هو «إن» المشددة وأخواتها وأن النماذج الأخرى التي لا تشديد للحرف الأخير فيها صور متطورة لها . ومن ثم نشأت فكرة أن من الممكن تخفيف هذه الأدوات - باستثناء ليت وحدها .

---

(١) انظر : شرح التصريح ١ / ٢٣ ، وهمع الهوامع ١ / ١٤١ ، والصبان ١ / ٢٨٨ ، وحاشية الفاكهي على القطر ٢ / ٣١ ، وحاشية الخضري على ابن عقيل ١ / ١٣٦ ، وشرح المفصل ٨ / ٧١ ، وكتاب سيبويه ٣ / ١٦٥ ، وارجع في تحليل فكرة «التخفيف» إلى كتابنا : أصول التفكير النحوي ٣٢٨ — ٣٣٣ .

ويرى النحويون أن القاعدة العامة أن يسلم تخفيف هذه الأدوات إلى زوال اختصاصها بالجملة الاسمية أو الظرفية ، وأن يبطل بالتالى عملها بيد أنه من الناحية العملية لم يجدوا مناصا من استعراض نماذج الأدوات المخففة ولحظ خصائصها فى المأثورات اللغوية الواردة لها حتى لا يظلوا أسرى الرؤية النظرية التجريدية وحدها . وقد أسلمهم ذلك إلى تقرير القواعد الآتية :

١ - بالنسبة لإن المكسورة الهمزة - قالوا بإمكان تخفيفها فتصبح «إن» المؤكدة الساكنة النون التى يصح أن يليها الجمل الاسمية كما يليها غيرها ، إذ يزول بالتخفيف اختصاصها ويندر إعمالها ، وهى إذا عملت - على ندرة ما ورد لها - لا تعمل فى الضمير بل لابد من أن يكون اسمها اسما ظاهرا بعدها .

أما إذا أهملت - على الشائع من آثارها - فإنه يجب أن تدخل اللام بعدها للتفرقة بينها وبين «إن» النافية حتى لا تلتبس بها فتؤدى إلى إنعكاس المعنى المقصود من الجملة ، نحو : إن خالد لناجح ، ومن ثم لا يجب دخول هذه اللام إذا كانت الأداة المخففة «إن» عاملة لعدم اللبس آنئذ ، وكذلك إذا وقعت الأداة فى سياق يستبعد النفى ، كما فى قول الطرماح بن حكيم :

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن

إذ المقام للمدح مما يقطع بكون «إن» فى البيت مؤكدة لا نافية .

والملحوظ أن كثيرا من النصوص التى وقعت فيها «إن» هذه قد وليها فيها فعل ناسخ متصرف ماض أو مضارع . نحو قوله تعالى : (وإن كانت لكبيرة)[1] وقوله : (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين)[2] ، وقوله : (وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم)[3] ، وقوله : (وإن نظنك لمن

(١) من الآية (١٤٣) من سورة البقرة

(٢) من الآية (١٠٢) من سورة الأعراف

(٣) من الآية (٥١) من سورة القلم

الكاذبين) [١] ، وقد ندر وقوع الفعل غير الناسخ بعدها ، ومنه فى القرآن (إن لبثتم إلا قليلا)[٢] ، وفى الشعر قول عاتكة بنت زيد الصحابية :

شلت يمينك إن قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد

٢ — بالنسبة لأن « المفتوحة الهمزة » ، أجازوا تخفيفها فتصبح « أن » الساكنة النون الدالة على التأكيد أيضا . ويرى جمهور النحاة أن تخفيف « أن » لا يستلزم إلغاء عملها خلافا للقاعدة العامة ، بيد أنه يجب أن يكون اسمها ضميرا مقدرا غير مذكور فى اللفظ ـ ويشيع كونه ضمير الشأن ـ وخبرها تركيبا إسناديا غير وصفى .

وإذا كان الخبر تركيبا إسناديا اسميا أو ظرفيا ، لم يحتج إلى فاصل بينه وبين « أن » المخففة سواء أكان مثبتا أو منفيا ، نحو قوله تعالى : (وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين)[٣] وقول الأعشى :[٤]

فى فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفى وينتعل

وقوله سبحانه : (أن لا إله إلا أنت سبحانك) [٥].

وكذلك إذا كان تركيبا إسناديا فعليا فعله جامد أو دعاء ، مثال ما فعله جامد قوله تعالى : (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) [٦] ، ومثال ما فعله دعاء قراءة قوله سبحانه : (والخامسة أن غضب الله عليها) بتخفيف « أن » وكسر ضاد « غضب » .

---

(١) من الآية (١٨٦) من سورة الشعراء .

(٢) من الآية (٥٢) من سورة الإسراء .

(٣) من الآية (١٠) من سورة يونس .

(٤) البيت من قصيدته المشهورة التى مطلعها :

ودع هريرة إن الركب مرتحل وهل تطيق وداعا أيها الرجل

(٥) من الآية (٨٧) من سورة الأنبياء .

(٦) من الآية (٣٩) من سورة النجم .

أما إذا وقع الخبر تركيبا إسناديا فعليا فعله متصرف وليس دالا على الدعاء فإنه يجب أن يفصل بينه وبين « أن » المخففة بفاصل حتى لا تلتبس بأن المصدرية فيضطرب المعنى .

وإذا كان هذا الفعل ماضيا مثبتا كان الفاصل « قد » ، نحو قوله تعالى: (ونعلم أن قد صدقتنا)(١)

وإذا كان ماضياً منفياً كان الفاصل (لا) نحو : حسبت أن لا حضر الطلاب .

وإذا كان مضارعاً مثبتاً كان الفاصل حرف التنفيس : نحو قوله سبحانه : (علم أن سيكون منكم مرضى)(٢) .

وإذا كان مضارعاً منفيا كان الفاصل أداة النفي نفسها ، ولا تكون إلا (لا) نحو : (وحسبوا أن لا تكون فتنة) (٣) أو (لن) نحو : (أيحسب أن لن يقدر عليه أحد) (٤) ، أو (لم) نحو : (أيحسب أن لم يره أحد) (٥) .

كذلك من الممكن أن يكون الخبر تركيباً شرطياً . شريطة كون أداة الشرط (لو) دون غيرها ، نحو قوله تعالى : (أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعا)(٦)، وقوله : (أن لو كانوا يعلمون الغيب)(٧) ، و (أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم)(٨)، و(وأن لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماء غدقا)(٩).

---

(١) من الآية (١١٣) من سورة المائدة .
(٢) من الآية (٢٠) من سورة المزمل .
(٣) من الآية (٧١) من سورة المائدة .
(٤) من الآية (٥) من سورة البلد .
(٥) من الآية (٧) من سورة البلد .
(٦) من الآية (٣١) من سورة الرعد.
(٧) من الآية (١٤) من سورة سبأ .
(٨) من الآية (١٠٠) من سورة الأعراف.
(٩) من الآية (١٦) من سورة الجن .

ويندر ورود التركيب اللغوى - مع (أن) المخففة - مخالفاً لهذه الضوابط ، ومن النادر قول الشاعرة (جنوب) أخت عمرو ذى الكلب[1] :

بأنك ربيع وغيث مريع ... وأنك هناك تكون الثمالا

فقد ظهر الضمير الواقع اسماً لها مخالفاً للأصل ، ونحوه قول الآخر[2] :

فلو أنك فى يوم الرخاء سألتنى ... طلاقك لم أبخل وأنت صديق

كذلك من النادر قول الشاعر[3] :

علموا أن يؤملون فجادوا ... قبل أن يسألوا بأعظم سؤل

إذ وقع الخبر تركيباً إسنادياً فعلياً ، فعله متصرف غير دال على الدعاء ، دون فصل .

٣ — بالنسبة لكأن ، أجاز النحاة تخفيفها فتصبح (كأن) الساكنة النون ، وقد اختلف فى بقاء عملها عند تخفيفها ، ولكن الرأى الشائع بين النحاة أنه يجوز بقاء عملها كما يجوز ثبوت اسمها وحذفه معاً ، وبذلك ورد قول الشاعر :

كأن وريديه رشاء خلب

بنصب (وريديه) على أنه اسم (كأن) المخففة .

كما أن الشائع بين النحاة جواز كون الخبر مفرداً وليس تركيباً إسناديا فحسب ، وبه ورد قول كعب بن أرقم اليشكرى[4] :

ويوما توافينا بوجه مقسم ... كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم

---

(١) انظر : شرح المفصل ٨/٧٥ .

(٢) السابق ٨/٢٣ ، والدرر اللوامع ١/١٢٠ .

(٣) الدرر ١/١٢٠ ، وشرح التصريح ١/٢٣٣

(٤) شرح التصريح ١/٢٣٤ ، والدرر ١/١٢١ ، وشرح الأشمونى ١/٢٩٣ .

فى رواية رفع (ظبية) على أنها خبر (كأن) المخففة .

ويرى النحويون أنه إذا حذف الاسم - أو قدر محذوفا - وكان الخبر تركيبا إسناديا اسميا أو ظرفيا لم يحتج لفاصل ، نحو قول الشاعر : (١)

وصدر مشرق النحر كأن ثدياه حقان

أما إذا كان تركيبا إسناديا فعليا فإن ما ورد له من النصوص اللغوية محدود فى مجموعتين :

فى إحداهما - وقع الفعل ماضيا مثبتا مفصولا بقد ، نحو قول الشاعر : (٢)

لا يهولنك اصطلاء لظى الحر ب فمحذورها كأن قد ألما

وفى الثانية - وقع الفعل مضارعا منفيا بلم ، نحو قوله تعالى : (كأن لم تغن بالأمس) (٣).

٤ - بالنسبة لـ (لكن) ، أجاز النحاة تخفيفها ، فتصبح (لكن) الساكنة النون ، ورأى النحاة - باستثناء يونس والأخفش - وجوب إلغاء ما لها من أثر إعرابى عند تخفيفها ، وبه وردت الآية : (لكن الله قتلهم) (٤) .

٥ - أما (لعل) فمن النحاة من قرر عدم جواز تخفيفها قط ؛ لأن التخفيف مبنى على تصور وجود أداة أخرى مماثلة للأداة المخففة تماثلا كاملا إلى درجة التطابق الصوتى بينهما ، مع اختلاف بين الأداتين المتماثلتين فى الوظيفة النحوية والدلالة المعجمية . وبما أنه لا يوجد مثيل لغوى لـ (لعل) المخففة فقد اضطر جمهور النحاة إلى القول بعدم جواز تخفيفها ، وإن ضم التراث النحوى - برغم ذلك - صوتا مفرداً معزواً لأبى على الفارسى يجيز تخفيفها وإعمالها مخففة فى ضمير الشأن المحذوف - أو المقدر - بعدها .

---

(١) كتاب سيبويه ١٣٥/٢ ، والهمع ١٤٣/١ ، وشرح المفصل ٨٢/٨ .

(٢) شرح التصريح ٢٣٥/١ .

(٣) من الآية (٢٤) من سورة يونس .

(٤) من الآية (١٧) من سورة الأنفال .

ونحسب نحن أن مسألة ، تخفيف (إن) وأخواتها ، من قبيل التصور النحوي أكثر من كونهـا من باب التحليل اللغوي ، فإن الأدوات قبل التخفيف ليست هي هي بعد التخفيف ، فإن بينهما خلافة صوتية دائما ، وسياقية ووظيفية أحيانا ، فالقطع بتطور هذه عن تلك مبنى على نمط من لمح قرابة افتراضي موقوت، وهو افتراض ذاتي أكثر منه موضوعي ، فهو بذلك يفتقد الأساس المنهجي [1] :

ثانيا ـ صور من الخصـائص السياقية لبعض الأدوات [2] :

١ ـ تختص (أن) المفتوحة الهمزة بجواز وقوعها ـ مع معموليها ـ اسما لإن وأخواتها ، شريطة (الفصل بينهما بالخبر) وقد مثل لذلك النحاة بنماذج من الجملة الظرفية ، نحو : إن عندي أنك فاضل ، وكأنّ في تقديري أنك جاد .

وقد أجاز هشام والكسائي ذلك دون فصل ومن غير قصر على الجملة الظرفية ، كما في نحو : إن أن زيدا منطلق حق ، فقد وقعت (أن) الثانية ومعمولاها اسما لإن الأولى ، ونحوها قول الشاعر :

وخبرتما أن إنما بين بيشة ونجران أحوى والجناب رطيب

٢ ـ كذلك تختص (أن) المفتوحة الهمزة بجواز وقوعها مع معموليها سادة مسد معمولي (ليت) عند جمهور النحويين نحو : ليت أنك ناجح . فأن ومعمولاها سدا مسد معمولي (ليت) .

وقد ألحق بعض النحاة بليت في جواز الاكتفاء بأن ومعموليها (لعل)، و (كأن)، و (لكن)، نحو : لعل أنك منطلق ، ولكن أنك منطلق، وكأن أنك منطلق ، فأن ومعمولاها في الأمثلة قد سدت مسد معمولي الأدوات السابقة عليها .

---

(١) انظر : أصول التفكير النحوي ٣٢٨ ـ ٣٣٣.
(٢) انظر همع الهوامع ١/١٣٥ ، والدرر اللوامع ١/١١٣ وكتاب سيبويه ٣/١٦٠ .

٣ — اختصت (لعل) بجواز اقتران خبرها بـ (أن) المصدرية المفتوحة الهمزة الساكنة النون، كما في الحديث: لعل أحدكم أن يكون ألحن بحجته. ونحوه قول عمر بن أبي ربيعة (١):

لعلهما أن يبغيا لك حيلة ... وأن يرحبا صدرا بما كنت أحصر

٤ — يجيز بعض النحاة - وعلى رأسهم سيبويه - استخدام (إن) حرف جواب بمعنى نعم، ومن ثم لا تكون مقيدة للجملة الاسمية أو الظرفية، وبهذا تكون صيغة (إن) عندهم من قبيل المشترك اللفظي. ومرد هذا الجواز إلى بعض المأثورات اللغوية، ومن بينها قول ابن الزبير لرجل قال له: لعن الله ناقة حملتني إليك - إذ أجابه: إن وراكبها، أي: نعم وراكبها. وإلى هذا الرأي استند الأخفش في تخريج (إن) في قوله تعالى: (إن هذان لساحران)(٢)

ثالثاً — (لا) النافية للجنس:

• يلحق النحويون بـ (إن) وأخواتها (لا) النافية للجنس لما يرونه من وجوه شبه تربط بينهما طردا وعكسا، وأهم وجوه الشبه هذه أربعة (٣):

١ — أن كلا من (إن) و (لا) يدخل على الجملة الاسمية أو الظرفية دون سواهما من بقية أنواع الجملة العربية.

٢ — أن كلا منهما تستعمل لإفادة التأكيد، فـ (لا) تفيد تأكيد النفي، و (إن) تفيد تأكيد الإثبات.

---

(١) البيت في ديوانه (١٨٨) بتغيير لا يخرجه عن كونه شاهدا.

(٢) انظر: كتاب سيبويه ٣/١٥١، ٤/١٦٢، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري ٢/١٢٣، والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ٢/١٤٤، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٢٤٢، والبحر المحيط ٦/٢٥٥. وقد درس أحمد الضاني هذه الآية دراسة مستفيضة في بحثه للماجستير: ظاهرة التثنية في اللغة العربية ٢٠ وما بعدها.

(٣) انظر: همع الهوامع ١/١٤٤.

٣ — أن من الممكن لمح ما بينهما من تناقض في المعنى ، وعلاقة التناقض تربط تلقائياً بين المتناقضين .

٤ — أن كلا منهما لها حق الصدارة في جملتها .

ه بيد أن (لا) هذه لا تعمل مطلقا عمل (إن) في كافة الجمل الاسمية الصالحة لدخول (إن) عليها [١]، بل لا بد من استيفاء شروط محددة بالاضافة إليها لا تعمل (لا) عمل (إن) بدونها ، وهذه الشروط هي [٢] :

١ — أن تستخدم (لا) لإفادة النفي . فلا تعمل إذا وقعت زائدة لتأكيد المعنى المستفاد من السياق . وشذ إعمالها زائدة في قول الفرزدق : [٣]

لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها　　إذاً للام ذوو أحسابها عمرا

٢ — أن يكون المنفي بها الجنس بأسره لا أحد أفراده ، فإن قصد نفي بعض أفراد الجنس عملت (لا) عمل (ليس) لا عمل (إن) . فترفع الاسم وتنصب الخبر ، نحو : لا مهمل ناجحا ، ولا رجل في المنزل بل رجلان ، برفع ما بعد (لا) في الموضعين .

٣ — أن لا تسبق بجار ، فإن سبقها حرف جر فإنها لا تعمل شيئا ويجر الاسم التالي لها ، نحو : حضرت بلا زاد . وشذ إعمالها إذا سبقت بجار كما في نحو : جئت بلا شيء . ببناء (شيء) على الفتح اسمالها شذوذا .

٤ — أن يكون اسمها نكرة وشذ إعمالها إذا كان اسمها معرفة عند جمهور النحويين .

---

(١) انظر ص ٢٧٦ من هذه الدراسة.

(٢) المصدر السابق ، وانظر أيضاً : شرح التصريح ١/ ٢٤٤ ، وشرح الأشموني ٣١٢ ، وتسهيل الفوائد ٦٧ ، وحاشية الخضري على ابن عقيل ١/ ١٤٠ ، وحاشية شرح الفاكهي لقطر الندى ٢/ ٤٤ ، وكتاب سيبويه ٢/ ٢٧٦ ، ٢٨٠ ، ٢٨٦ ، ورصف المباني ٢٦١ ، والأصول ١/ ٤٦٤ .

(٣) البيت في ديوانه ١/ ٢٨٣ بتغيير طفيف لا يخرجه عن كونه شاهدا .

وخالف الكوفيون في ذلك، إذ أجاز بعضهم إعمالها في العلم المفرد، نحو: لا زيد، والمضاف للكنية، نحو: لا أبا محمد، والمضاف للفظ (العزيز) أو (الرحمن) نحو: لاعبد الله، ولا عبد العزيز، ولا عبد الرحمن.

كذلك أجاز بعضهم إعمالها في ضمير الغائب واسم الإشارة، نحو: لاهو، ولا هي، ولا هذين، ولا هاتين.

وكل ذلك خطأ عند جمهور النحاة، وقد أولوا ما ورد من المأثورات اللغوية التي ظاهرها إعمال (لا) النافية للجنس في المعرفة، نحو قولهم في المثل: قضية ولا أبا حسن لها، وقول عبد الله بن الزبير (بفتح الزاي وكسر الباء)[1]:

أرى الحاجات عند أبي خبيب   نكدن ولا أمية في البلاد

وقول أحد شعراء بني دبير[2]:

لا هيثم الليلة للمطي   ولا فتى مثل ابن خيبري

وقول الآخر[3]:

تبكي على زيد ولا زيد مثله   بريء من الحمى سليم الجوانح

ولعل أبرز وجوه تأويل هذه النصوص القول بأن اسم (لا) فيها محذوف، تقديره (مثل).

ويوجب بعض النحويين - في حالة وقوع المعرفة بعدها - تكرارها، نحو: لا زيد في الدار ولا عمرو.

٥ — أن يكون خبرها نكرة أيضاً، وذلك مبني على أن الخبر لا يكون

---

(١) في نسبة هذا البيت إلى ابن الزبير خلاف؛ إذ نسبته بعض المصادر إلى فضالة بن شريك، أو إلى ... عبد الله بن فضالة. انظر تخريجه في ديوانه ١٤٦، والخزانة ٤/٦١.

(٢) انظر: الدرر اللوامع ١/١٢٤، وكتاب سيبويه ٢/٢٩٦.

(٣) الدرر ١/١٢٤، والمقرب ١/١٨٩.

أعرف من الاسم ، وما دام اسمها نكرة فقد وجب كون الخبر نكرة أيضاً .

٦ — عدم الفصل بين (لا) واسمها ، فإن فصل أهملت (لا) وتعين رفع الاسم بعدها عند جمهور النحويين ، نحو قوله تعالى : (لا فيها غول) [١] .

ويوجب بعض النحويين — في حال فصل (لا) عن اسمها — تكرارها، مستشهدين ببقيه الآية السابقة : (ولا هم عنها ينزفون)[٢] .

٧ — التزام الترتيب بين (لا) ومعموليها ، فلا يصح أن يتقدم عليها اسمها أو خبرها ، كما لا يجوز توسط الخبر بينها وبين اسمها مع بقاء عملها .

* ويرى النحويون أن القاعدة العامة أن تنصب (لا) اسمها تشبيها لها بإن ، بيد أنهم قد تناولوا بالتفصيل صور هذا النصب وفقاً لنوع الاسم نفسه . لأنه إما أن يكون (مفرداً) ، أي : ليس مضافاً ولا شبيها بالمضاف ، وإما أن يكون مضافا أو شبيها به .

فإذا وقع الاسم مفردا فإن الأصل أنه يبنى على ما ينصب به :

فهو يبنى على الفتح إذا كان دالا على واحد ، نحو : لا رجل ، أو جمع تكسير ، نحو : لا رجال .أو اسم جمع أو اسم جنس نحو : لا قوم ، ولا يهود ، ولا تمر .

ويبنى ع الكسر إذا كان مجموعا بالألف والتاء الزائدتين ، نحو : لا مؤمنات ،ويجوز فيه أن يبنى على الفتح أيضاً ،وقد ورد بهما ما قول سلامة ابن جندل :[٣]

(١، ٢) من الآية (٤٧) من سورة الصافات .

(٣) الهمع ١/١٤٦ ، والأشموني ٢/٨، وشرح التصريح ١/٣٢٨ ، والخزانة ٤/٢٧ والدرر اللوامع ١/١٢٧.

إن الشباب الذى مجد عواقبه   فيه نلذ ولا لذات للشيب

بكسر (تاء) لذات وفتحها ، وقول الشاعر :

لا سابغات ولا جأواء باسلة   تقى المنون لدى استيفاء آجال(١)

بكسر (سابغات) بلا تنوين ، وفتحها .

ويبنى على الياء إذا كان مثنى أو جمع مذكر سالما وما ألحق بهما نحو قول الشاعر(٢) :

تعز فلا إلفين بالعيش متعا   ولكن لوراد المنون تتابع

وقول الآخر(٣) :

يحشر الناس لا بنين ولا آ   باء إلا وقد عنتهم شئون

وقول الآخر(٤) :

أرى الربع لا أهلين فى عرصاته   ومن قبل عن أهليه كان يضيق

وإذا وقع الاسم مضافا - أو شبيها به - أعرب ولم يبن ، نحو : لا كلمة حق ضائعة ، ولا قبيحاً فعله مبكى عليه . ولا طالباً حقا مهزوم دائماً ، ولا محاصراً فكره صابر أبدا .

• بالإضافة إلى هذه القواعدالتى حدد فيها النحويون استعمالات (لا) النافية للجنس وبعض آثارها المعنوية واللفظية ، عرضوا لعدد من المسائل المتصلة بها بغية استكمال ضوابطها السياقية ، وأهم هذه المسائل ما يلى :

---

(١) الأشمونى ٢/٩ .
(٢) الدرر اللوامع ١/١٢٦ ، والأشمونى ٢/٧ .
(٣) الهمع ١/١٤٦ ، والدرر ١/١٢٦ ، والأشمونى ٢/٧ .
(٤) الهمع ١/١٤٦ ، والدرر ١/١٢٦ .

١ — وصف الاسم[١] :

من الممكن أن يكون الاسم الموصوف معرباً ، كما أن من الممكن أن يكون مبنياً . كذلك فإن الوصف يمكن أن يكون مفرداً - أى ليس مضافا ولا شبهه - كما يمكن أن يكون غير مفرد .

وفى جميع الأحوال يجيز النحويون نصب الوصف عطفا على لفظ اسم (لا) ، ورفعه عطفا على محل (لا) واسمها معا فإن محلهما معاً الرفع على الابتداء عندهم .

وقد أجاز النحويون بناء الوصف أيضا بشرطين :

(أ) أن يكون الاسم الموصوف مبنيا مع (لا) .

(ب) أن يكون الوصف مفرداً متصلا بالاسم .

نحو : لا عميل خائن جدير بالاحترام . بفتح نون (خائن) على الفتح بدون تنوين ، وبالتنوين على أنه منصوب ، وبضمه مع التنوين على أنه مرفوع .

وهكذا يجوز فى مثل هذا الوصف المستكمل الشروط ثلاثة أوجه إعرابية : بناؤه على الفتح ، ونصبه ، ورفعه ، جميعاً .

٢ — العطف على الاسم[٢] :

إذا عطف على اسم (لا) النافية للجنس التى لم تتكرر فى الجملة جاز فى المعطوف النصب والرفع ، كما فى الوصف . فالنصب عطفا على لفظ اسم لا ، والرفع عطفا على محل لا واسمها .

---

(١) انظر : همع الهوامع ١/١٤٦ ، وشرح التصريح ١/٢٣٩ ، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ٢/١٣ ، والخضرى على ابن عقيل ١/١٤٤ ، وكتاب سيبويه ٢/٢٨٨ ، وحاشية على شرح الفاكهى للقطر ٢/٤٠.

(٢) انظر كتاب سيبويه ٢/٣١٧ ، وشرح التصريح ١/٢٤٤ ، والأشمونى ٢/١٣ ، والخضرى ١/١٤٥.

أما إذا تكررت (لا) فإن يجوز فى المعطوف - بالإضافة إلى النصب والرفع - البناء متى استوفى الشروط . كما فى نحو : لا رجل ولا امرأة .

ومن الرفع قول الراعى عبيد بن حصين(1) :

فما هجرتك حتى قلت معلنة   لا ناقة لى فى هذا ولا جمل

ومن البناء قول أمية بن أبى الصلت :

فلا لغو ولا تأثيم فيها   وما فاهوا به أبداً مقيم

وقد أجاز النحاة أن تكون (لا) فى هذه المواضع لنفى الوحدة لا الجنس ، وبذلك تكون عاملة عمل (ليس) ، كما أجازوا كونها نافية للجنس ، أى عاملة عمل (إن) . وعلى ذلك يجوز فى حال إفرادها بصورة عامة وجهان : أن تكون عاملة عمل (إن) إذا كانت لنفى الجنس ، وأن تكون عاملة عمل (ليس) إذا كانت لنفى الوحدة . وفى حال تكرارها يجوز اعتبار المتكرر من نوع واحد : نافيين للوحدة أو نافيين للجنس ، كما يجوز كونهما من نوعين مختلفين : إحداهما لنفى الوحدة والأخرى لنفى الجنس . ورعاية لهذه الاعتبارات - التى لا يحددها إلا الموقف اللغوى — أجاز النحويون فى نحو : لا حول ولا قوة إلا بالله — الصور الآتية :

١ — لا حول ولا قوة إلا بالله - بفتح اسم (لا) فى الموضعين — على اعتبار « لا » نافية للجنس عاملة عمل (إن) فيهما .

٢ — لا حول ولا قوة . - بفتح اسم (لا) الأولى ونصب ما بعد (لا) الثانية - على اعتبار أن الأولى نافية للجنس والثانية زائدة والاسم منصوب بعدها عطفاً على اسم لا الأولى .

---

(١) انظر : الأشمونى وحاشية الصبان عليه ٢/١١ ، وكتاب سيبويه ٢/٢٩٥ .
(٢) المصدر السابق .

٣ - لا حول ولا قوة - بفتح اسم (لا) الأولى، ورفع اسم (لا) الثانية - على اعتبار أن الأولى لنفي الجنس والثانية لنفي الوحدة .

٤ - لا حول ولا قوة - برفع ما بعد (لا) في الموضعين - على أن (لا) فيهما نافية للوحدة عاملة عمل (ليس)

٥ - لا حول ولا قوة - برفع مابعد لا الأولى وفتح ما بعد لا الثانية - على أن (لا) الأولى نافية للوحدة عاملة عمل (ليس)، ولا الثانية نافية للجنس عاملة عمل (إن) .

٣ - دخول همزة الاستفهام على (لا)[1] :

أجاز النحويون دخول همزة الاستفهام على (لا) لإفادة عدد من المعاني التي لا سبيل إلى فهمها من السياق بدونها ، دون أن يغير دخولها من الوظيفة النحوية لها ، وهي نصب الاسم بعدها لفظا أو محلا .

وقد تدخل همزة الاستفهام على (لا) لإفادة الاستفهام عن الجملة المنفية بلا بعدها ، كقول قيس بن الملوح[2] :

ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي

وقد تفيد الاستفهام الإنكاري بما يتضمنه ذلك من توبيخ ولوم وتقريع، كقول الشاعر[3] :

ألا ارعواء لمن ولت شبيبته وآذنت بمشيب بعده هرم

وقول حسان بن ثابت ، وقول خداش بن زهير[4] :

ألا طعان ألا فرسان عادية إلا تجشؤكم حول التنانير

---

(١) انظر : الهمع ١/١٤٧ ، وشرح التصريح ١/٢٤٤ ، والأشموني ٢/١٠ ، والخضري ١/١٤٥ .

(٢) الدرر اللوامع ١/١٢٨ ، وشرح التصريح ١/٢٤٤ .

(٣) المصدران السابقان

(٤) انظر : الدرر اللوامع ١/١٢٨ .

كما قد تفيد التمني ، كقول الشاعر [١] :

ألا عمر ولى مستطاع رجوعه فيرأب ما أثأت يد الغفلات

وينبغي التفرقة بين هذه الأداة المركبة من همزة الاستفهام و (لا) النافية العاملة عمل (إن) ، وبين (ألا) التي تفيد التنبيه في حال دخولها على الجملة الاسمية أو الظرفية فلا تعمل فيها شيئا من الناحية الإعرابية ،نحو قوله تعالى : (ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون) [٢] وقوله : (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) [٣]. أو تفيد الحث والتحضيض عند دخولها على الجملة الفعلية، نحو قوله تعالى : (ألا تحبون أن يغفر الله لكم) [٤] وقوله : (ألا تقاتلون قوماً نكثوا أيمانهم) [٥] ، وبهذا يتضح أن (لا) من قبيل المشترك اللفظي الذي يتحدد مدلوله بحسب السياق والوظيفة .

٤ — حذف خبرها : [٦]

أجاز النحاة حذف خبر (لا) باطراد إذا دل عليه دليل من الموقف أو السياق . فإذا لم يدل عليه دليل لم يجز الحذف ووجب الذكر . نحو قولهم: لا أحد أغير من الله عز وجل، وقول حاتم الطائي ، أو أبي ذؤيب الهذلي [٧]:

---

(١) انظر : الخضري على ابن عقيل ١/١٤٥ ، والهمع ١/١٤٧ ، والأشموني ٢/١٥ ، وشرح التصريح ١/٢٤٥ .

(٢) من الآية (٦٢) من سورة يونس .

(٣) من الآية (٨) من سورة هود .

(٤) من الآية (٢٢) من سورة النور .

(٥) من الآية (١٣) من سورة التوبة .

(٦) انظر : الهمع ١/١٤٦ ، والأشموني ٢/١٧ ، وشرح التصريح ١/٢٤٦ ، وكتاب سيبويه ٢/٢٧٥ ، وشرح المفصل ١/١٠٧ .

(٧) انظر : شرح المفصل ١/١٠٧ ، والصبان على الأشموني ٢/١٨ ، وقد حقق الأستاذ هارون نسبته إلى حاتم ، انظر : كتاب سيبويه ٢/٢٩٩ .

هلا سألت هداك الله ما حسبى   عند الشتاء إذا ما هبت الريح
ورد جازرهم حرفا مصرمة   ولا كريم من الولدان مصبوح

وقد ورد فى المأثورات اللغوية كثير من النصوص التى حذف فيها الخبر، ومن ذلك عند بعضهم: لا إله إلا الله ، ولا ضرار ، ولا بأس ، ولا عدوى ولا طيرة .

٥ـ وجوب تكرارها[١]:

قرر بعض النحويين تكرار (لا) النافية ـ عاملة أو غير عاملة ـ وجوباً إذا اتصل بها خبر أو نعت أو حال ، نحو قوله تعالى : (لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون)[٢] ، وقوله : (يوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية)[٢] ، ونحوه : جاء خالد لا خائفاً ولا آسفاً ، وهى فى هذه المواضع حرف نفى ، ثم إنها تعرب ـ وظيفياً ـ فى كل موضع بحسبه .

ومقتضى وجوب تكرارها فى هذه المواضع أنها إذا لم تتكرر فيها وقع التركيب شاذاً ، وقد وردت بعض المأثورات اللغوية التى لم تتكرر فيها (لا) ومن ثم أوجب هؤلاء النحاة حفظها باعتبارها جزءاً من التراث اللغوى ، دون أن يجيزوا القياس عليها منعاً لتوسيع دائرة الاضطراب والشذوذ فى اللغة ، ومن ذلك قول الشاعر[٤]:

وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا   حياتك لا نفع وموتك فاجع

---

(١) انظر : كتاب سيبويه ٢/٢٩٥ ، والهمع ١/١٤٧ ، وشرح الأشمونى ٢/١٨ .
(٢) من الآية (٤٧) من سورة الصافات .
(٣) من الآية (٣٥) من سورة النور .
(٤) الهمع ١/١٤٨ ، والأشمونى ٢/١٨ ، والدرر ١/١٢٩ ، والخزانة ٤/٣٦ .

وقول الآخر[1] :

بكت جزعاً واسترجعت ثم آذنت ركائبها أن لا إلينا رجوعها

وقوله[2] :

قهرت العدا لا مستعيناً بعصبة ولكن بأنواع الخدائع والمكر

* * *

(١) كتاب سيبويه ٢/٢٩٨ ، ورصف المباني للمالقي ٢٦١، والدرر ١/١٢٩، المقرب ١٨٩/١ ، والخزانة ٤/٣٤ .

(٢) الأشموني ٢/١٨ ، والهمع ١/١٤٨ ، والدرر ١/١٢٩ .

خامساً : (ظن) وأخواتها

يدرس كثير من النحويين ضمن (نواسخ) الجمل الاسمية (ظن) وأخواتها. ومن الثابت عند النحاة أن هذه الأدوات تصنف صرفياً على أنها أفعال ، وأنها جميعاً ترفع فاعلا ، كما أنها أيضاً تحتاج إلى اسمين منصوبين لاستكمال معناها ، فهل هي أفعال تامة متعدية بنفسها إلى مفعول واحد صحبه فى الجملة حال ، أو هى أفعال ناقصة دخلت على ما أصله المبتدأ والخبر فنصبتهما مفعولين [1]؟.

من النحاة من ذهب إلى أنه لامفر من مراعاة التلازم بين هذه الأدوات ومنصوبيها فى كل الأحوال ، ولا مناص من لحظ عدم إمكان الاستغناء عن أى منهما دون خلل بالمعنى . فضلا عن أن الصياغة اللفظية تحول صناعة فى كثير من المواضع دون اعتبار ثانى المنصوبين حالا ، الأمر الذى لا بد معه من الاعتراف بأن ثانى الاسمين المنصوبين مفعول به أيضاً وليس حالا . فإذا وضعنا إلى جوار هذا كله أن من الممكن - غالبا - تحويل هذين المفعولين إلى جملة اسمية أو ظرفية ، وأنهما حال كونهما مفعولين لم يحدث فيهما تغيير يخالف ما هو مألوف فى النواسخ من تغيير فى اللفظ وفى المعنى ، جاز لنا أن نرى أن هذه الأدوات فى الحقيقة نواسخ ، شأنها شأن بقية النواسخ التى تتناول الجمل الاسمية أو الظرفية بالتقييد .

ومن النحاة من رأى أن اعتبار هذه الأفعال نواسخ ينقضه عدد من

---

(١) انظر : كتاب سيبويه ٣٦٦/٢ ، والمقتضب ٩٤/٣ ، ١٨٩ ، ٤٠٤/٤ ، وتسهيل الفوائد ٧٠ ، والأشمونى ١٨/٢ ، وحاشية الشيخ يس على شرح الفاكهى للقطر ٤٠/٢ ، وشرح الرضى على الكافية ٢٧٦/٢ ، وشرح التصريح ٢٤٦/١ ، والهمع ١٥١/١ .

الحقائق التى لا مجال لإغفالها ، فى طليعتها أن اعتبار المنصوبين مفعولين أصلهما المبتدأ أو الخبر ليس مطرداً فى كل المواضع ، فإنه يصح أن يقال مثلا : ظننت محمداً خالداً ، ولا يتصور أن أصل التركيب : محمد خالد ، إلا على سبيل التشبيه وذلك غير مقصود ، ثم إن هذه الكلمات أفعال باتفاق . وهى تؤدى وظائف الأفعال المتعدية باتفاق أيضاً إذ يقترن فيها الزمن والحدث معاً دون أن تتجرد من أحدهما ، ثم إنها ترفع فاعلا وتنصب مفعولا واحداً على الأقل . وأخيراً فإن اعتبارها نواسخ قد يسلم إلى الخلط بين أنواع الجملة العربية ، بما يقتضيه من تصنيف البنية الأساسية فى عداد (الاسمية) ، فى الوقت الذى لا مفر من تصنيف الجملة بعد القول بالنسخ فى نطاق (الفعلية) ، فى حين أن من المقرر أن النسخ لا يغير من نوع الجملة وأن التغيير به وفيه محصور فى معنى الجملة ومبناها فحسب .

وبرغم ما لهذه الحجج من وجاهة ، فإن جمهور النحاة يرفض الأخذ بها ، جاعلا هذه الأدوات من قبيل النواسخ الداخلة على كل ما تصلح (كان) الناقصة للدخول عليه من الجمل الاسمية والظرفية ، مضافاً إليها ما كان المبتدأ فيها اسم استفهام أو مضافاً إليه فإنه يجوز أن تدخل عليه ، شريطة أن يتقدم اسم الاستفهام أو ما أضيف إليه على الفعل الناسخ ، نحو : أيهم ظننت أفضل ؟

ولهذه الأدوات الناسخة عند جمهور النحاة تقسيمات متعددة باعتبارات مختلفة .

أولا : التقسيم بحسب الدلالة ، وتنقسم بهذا الاعتبار إلى مجموعتين :

الأولى « أفعال القلوب » . أى الأفعال التى تدل على معان تتصل بالدلالة على الموقف النفسى أو العقلى إزاء علاقة الإسناد التى تربط - أو التى كانت تربط - بين المفعولين . والثانية « أفعال التحويل » ، أى الأفعال التى تدل

على تحويل أحد المفعولين إلى الآخر وصيرورته إليه دون صلة ما بالموقف العقلي أو النفسي .

ولأفعال القلوب الناسخة تقسيمات مختلفة ، أهمها تقسيمها بحسب دلالتها على اليقين ، أو الشك . وتنقسم بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام : أفعال دالة على اليقين ، وأفعال دالة على الشك ، وثالثة تستعمل في كليهما[(١)] .

* والأفعال الدالة على اليقين هي :

١ — علم . ومعناها : تيقن ، نحو قوله تعالى : (فإن علمتموهن مؤمنات)[(٢)] ، وقول الشاعر[(٣)] :

علمتك الباذل المعروف فانبعثت ... إليك بي واجفات الشوق والأمل

وقوله[(٤)] :

علمتك منانا فلست بآمل ... نداك ولو ظمآن غرثان عاريا

٢ — وجد ، ومعناها : علم ، نحو قوله تعالى : (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين)[(٥)] ، وقوله : (تجدوه عند الله هو خيراً)[(٦)] .

٣ — ألفى ، ومعناها : وجد ، ولا تستعمل إلا مزيدة بالهمزة ، نحو

---

(١) من النحاة من يلجأ إلى تقسيم ثنائي لهذه الأفعال ، إذ يجعلها دالة على اليقين أو الشك ، ومنهم من يلجأ إلى تقسيم رباعي فيدرس الأفعال الصالحة لكليهما من خلال رجحان اليقين فيها أو الشك عليها .

انظر : شرح التصريح ١/٢٤٧ ، وهمع الهوامع ١/١٤٨ ، والخضرى على ابن عقيل ١/٢٤٧ ، وحاشية على شرح الفاكهى لقطر ٢/٥١ ، وشرح المفصل ٧/٧٨ ، والتسهيل ٧٠ .

(٢) من الآية (١٠) من سورة الممتحنة .

(٣) ابن عقيل ١/١٤٧ ، وشرح الأشمونى ٢/٢٠ .

(٤) شرح الأشمونى ٢/٢١ .

(٥) من الآية (١٠٢) من سورة الأعراف .

(٦) من الآية (٢٠) من سورة المزمل .

قوله تعالى : (إنهم ألفوا آباءهم ضالين)[١]، ومنه قول الشاعر :[٢]

قد جربوه فألفوه المغيث إذا ما الروع عم فلا يلوى على أحد

٣ – درى ، ومعناه : علم ، نحو قول الشاعر[٣] :

دريت الوفى العهد يا عرو فاغتبط فإن اغتباطا بالوفاء حميد

٥ — تعلم ، بصيغة الأمر ، بمعنى : اعلم[٤] ، نحو قول زياد بن سيار :

تعلم شفاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطف فى التحيل والمكر

* والأفعال الدالة على الشك هى :

١ – حجا ، بمعنى : ظن ، ومضارعه : يحجو ، نحو قول تميم بن مقبل ، أو أبى شبل الأعرابى[٥]:

قد كنت أحجوا أبا عمرو أخاثقة حتى ألمت بنا يوما ملمات

٢ – جعل ، ومعناها اعتقاد كون الشىء على صفة اعتقاداً غير مطابق للواقع ، نحو قوله تعالى : (وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا)[٦].

٣ – عد ، وهى كجعل فى إفادة اعتقاد غير صحيح ، نحو قول النعمان ابن بشير الأنصارى :[٧] :

فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى ولكنما المولى شريكك فى الفقر

---

(١) من الآية (٦٩) من سورة الصافات .

(٢) انظر : الدرر اللوامع ١/١٣٢ ، والهمع ١/١٤٩ .

(٣) انظر : المصدرين السابقين ، وأيضاً : شرح التصريح ١/٢٤٧ ، والأشمونى ٢/١٣ ، وابن عقيل ١/١٤٧ ، وشرح الفاكهى ٢/٥٣ .

(٤) انظر : ابن عقيل ١/١٤٨ ، والدرر ١/١٣٢ ، والأشمونى ٢/٢٤ ، وشرح التصريح ١/٢٤٧ ، والهمع ١/١٤٩ .

(٥) انظر : الهمع ١/١٤٨ ، وشرح التصريح ١/٢٤٨ ، والدرر ١/ ١٣ ، والأشمونى ٢/٢٣ .

(٦) من الآية (١٩) من سورة الزخرف .

(٧) انظر : الهمع ١/١٤٨ ، والدرر ١/١٣١ ، وشرح التصريح ١/٢٤٨ ، والأشمونى ٢/٢٢ .

وقول أبي دؤاد الإيادي (١) :

لا أعد الإقتار عدما ولكن فقد من قد رزئته الإعدام

٤ ـ زعم ، وتفيد تقرير حكم ما دون سند(٢) ، نحو قول أبي أمية الحنفي :

زعمتني شيخا ولست بشيخ إنما الشيخ من يدب دبيبا

وقول أبي ذؤيب الهذلي :

فإن تزعميني كنت أجهل فيكم فإني شريت الحلم بعدك بالجهل

٥ ـ هب ، بصيغة الأمر ، من وهب ، بمعنى ظن ، نحو قول ابن همام السلولي(٣):

فقلت أجرني أبا خالد وإلا فهبني أمرأ هالكا

وقول عقبة بن هبيرة الأسدي (٤):

فيها أمة ذهبت ضياعا يزيد أميرها وأبو يزيد

• والأفعال التي وردت في المأثورات اللغوية مستعملة للدلالة على المعنيين: اليقين والشك ، هي :

١ ـ رأى ، نحو قوله تعالى : (إنهم يرونه بعيداً ، ونراه قريبا) (٥) فالأولى للشك ، والثانية لليقين ، ومن ورودها دالة على اليقين ـ وهو أكثر شيوعا من دلالتها على الشك ـ قول خداش بن زهير(٦):

---

(١) انظر : الهمع ١/١٤٨ ، والدرر ١/١٣٠ .

(٢) انظر : شرح المفصل ٧/٧٨ ، والأشموني وحاشية الصبان عليه ٢/٢٢ ، والهمع ١/١٥٠ ، وشرح التصريح ١/٢٤٨ .

(٣) ديوان الهذليين ١/٣٦ .

(٤) انظر : الهمع ١/١٤٩ ، والدرر ١/١٣١ ، والأشموني ٢/٢٤ ، وابن عقيل ١/١٤٩ .

(٥) من الآية (٦) من سورة المعارج .

(٦) انظر . الأشموني ٢/١٩ والمقتضب ٤/٩٧ .

رأيت الله أكبر كل شيء محاولة وأكثرهم جنودا

٢ — ظن، نحو قوله تعالى: (الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم)[1]، أي: تيقنوا، وهو قليل فيها، والكثير استخدامها دالة على الشك، نحو قول الشاعر:

ظننتك إن شبت لظى الحرب صاليا فعردت فيمن كان عنها معردا

٣ — حسب، نحو قوله تعالى: (يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف)[2]، بمعنى: يظنهم، وهو كثير، ومنه قوله سبحانه: (وتحسبهم أيقاظا وهم رقود)[3]. ومن استخدامها دالة على اليقين — وهو قليل فيها — قول لبيد بن ربيعة[4]:

حسبت التقى والجود خير تجارة رباحا إذا ما المرء أصبح ثاقلا

٤ — خال، نحو قول النمر بن تولب[5]:

دعاني الغواني عمهن وخلتني لي اسم فلا أدعى به وهو أول

وتفيد في البيت اليقين، وهو قليل فيها، والكثير استخدامها دالة على الظن والشك، نحو قول الشاعر[6]:

إخالك إن لم تغضض الطرف ذا هوى يسومك ما لا يستطاع من الوجد

وأما أفعال التحويل: فتلتقي جميعها في الدلالة على التحول والصيرورة، وهي:

---

(١) من الآية (٤٦) من سورة البقرة.
(٢) من الآية (٢٧٣) من سورة البقرة.
(٣) من الآية (١٨) من سورة الكهف.
(٤) البيت في ديوانه (١١٦) بتغيير طفيف لا يغير وجه الاستشهاد به.
(٥) البيت في ديوانه (٨٨) بتغيير طفيف لا يغير وجه الاستشهاد به.
(٦) انظر: الدرر ١٣٢/١، والهمع ١٥٠/١، وشرح التصريح ٢٤٩/١، والأشموني ٢٠/٢.

١ ـ جعل ، نحو قوله تعالى : (فجعلناه هباء منثوراً)[١] . وبهذا يتضح أن (جعل) ـ من قبيل المشترك اللفظي ؛ إذ تفيد الاعتقاد ، كما تفيد الصيرورة والتحويل .

٢ ـ صير ، بتضعيف الياء، نحو قول رؤبة[٢]:

ولعبت طير بهم أبابيل   فصيروا مثل كعصف مأكول

٣ ـ رد ، نحو قوله تعالى : (ود كثير من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد إيمانكم كفاراً)[٣] وقول عبد الله بن الزبير ـ بفتح الزاي وكسر الباء ـ[٤]:

رمى الحدثان نسوة آل حرب   بمقدار سمدن له سمودا
فرد شعورهن السود بيضا   ورد وجوههن البيض سودا

٤ ـ ترك ، نحو قوله تعالى : (وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض)[٥]، وقول فرعان بن الأعرف[٦]:

وربيته حتى إذا ما تركته   أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه

٥ ـ تخذ ، ومثلها : اتخذ، نحو قوله تعالى : (واتخذ الله إبراهيم خليلا)[٧]، وقوله : (لتخذت عليه أجرا)[٨] ، في قراءة ، وقول أبي جندب بن مرة الهذلي[٩] :

---

(١) من الآية (٢٣) من سورة الفرقان .

(٢) انظر : الهمع ١/١٥٠ ، والدرر ١/١٣٣ ، والأشموني ٢/٢٥ وشرح التصريح ١/٢٥٢ والبيت في المقتضب ٤/١٤١ وكتاب سيبويه ١/٤٠٨ .

(٣) من الآية (١٠٩) من سورة البقرة .

(٤) انظر : شعر عبد الله بن الزبير الأسدي ١٤٣ — ١٤٤ .

(٥) من الآية (٩٩) من سورة الكهف .

(٦) انظر : الدرر ١/١٣٤ والهمع ١/١٥٠ والأشموني ٢/٢٥ .

(٧) من الآية (١٢٥) من سورة النساء .

(٨) من الآية (٧٧) من سورة الكهف .

(٩) انظر : ديوان الهذليين ، القسم الثالث ٩٠ .

تخذت غراز إثرهم دليلا وفروا فى الحجاز ليعجزونى

٦ - وهب ، بصيغة المضى ، وهى ملازمة له ، نحو : وهبنى الله فداءك ، أى : جعلنى وصيرنى .

ومن النحاة من أضاف إلى هذه الأفعال أفعالا أخرى تفيد معناها ، وتعمل - عندهم - عملها ، أهمها :

١ - نبذ ، بمعنى : صير وجعل ، نحو قوله تعالى : (نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم)[١] .

٢ - ضرب ، بمعناها أيضاً ، نحو : ضربنا النحاس وساما ، وضربنا الرصاص نقودا .

٣ - خلق ، بمعناها كذلك ، ومنه عندهم قوله تعالى : (وخلق الإنسان ضعيفاً)[٢] . بالنصب فيهما على أنه جعله كذلك ، أى صيره .

بل إن من النحاة من أجاز تضمين الفعل المتعدى إلى واحد معنى (صير) ومن ثم يعمله عمله فى تقييد الجملة الاسمية ، ونسخها إعرابيا ،[٣] ومن ذلك : حفرت وسط المزرعة بئراً ، وبنينا الأرض مسجدا ، وقطعنا القماش قمصانا ، وصنعنا الخشب كراسى .

بيد أن جمهور النحاة يأبى هذا التوسع فى الإلحاق وفى التضمين معا ، نظراً لعدم ورود نصوص لغوية كافية لإجازتهما .

* * *

ثانياً - التقسيم بحسب النقصان والتمام . وتنقسم هذه الأفعال عند جمهور النحويين بهذا الاعتبار إلى قسمين : أفعال ناقصة دائما ولا تستعمل قط تامة ، وهى

---

(١) من الآية (١٠١) من سورة البقرة .
(٢) من الآية (٢٨) من سورة النساء .
(٣) انظر : همع الهوامع ١/١٥١ .

أفعال التصيير ، و(ألفى) ، و(هب) من أفعال القلوب وأفعال يمكن أن تستعمل تامة كما يمكن أن تستعمل ناقصة ، وهى بقية أفعال القلوب ، فهى حين تكون تعبيراً عن الموقف النفسى أو العقلى إزاء الحكم المستفاد من الإسناد فى الجملة الاسمية — ومثلها كما سنذكر الظرفية — تكون ناقصة ، ناسخة . وإذا لم تستعمل لأداء هذه المعانى النفسية والعقلية المتصلة بالعلاقة من طرفى الإسناد فى الجملة الاسمية ، وإنما تستخدم للتعبير عن معان أخرى تستفاد من الموقف أو السياق ، لم تعد ناقصة ، وإنما صارت تامة ، وتغيرت بالضرورة وظيفتها فى الجملة ؛ إذ إنها حينئذ ليست قيداً فى غيرها وإنما مؤسسة بذاتها . ومن ذلك استخدام هذا القسم من الأفعال — التى لا تعد والحال كذلك أفعالا قلبية — للدلالة على المعانى الآتية[1] :

— علم ، وتستعمل بمعنى : عرف ، فتتعدى لمفعول به واحد ، نحو قوله تعالى : (والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لاتعلمون شيئاً)[2] . كما تستعمل بمعنى علم علامة ، أى شقت شفته العليا ، فتكون لازمة .

— وجد ، وتستعمل بمعنى : أصاب ، فتتعدى لمفعول به واحد نحو : وجد فلان ضالته ، أى أصابها وعثر عليها . وتستعمل بمعنى : استغنى ، نحو : وجد فلان ، أى : استغنى ، كما تستعمل بمعنى : حزن ، وبمعنى : حقد ، وهى فى ثلاثتها لازمة .

— درى ، وتستعمل بمعنى : ختل وخدع ، فتتعدى لمفعول به واحد ، نحو : درى الذئب الفريسة ، إذا استخفى لها .

---

(١) انظر : كتاب سيبويه ١/٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ؛ ٤٦ ، ٣/١٣ وشرح التصريح ١/٢٤٩ ، وهمع الهوامع ١/١٤٨ ، وشرح المفصل ٧/٨١ وشرح الأشمونى ٢/٢٣ وحاشية الشيخ يس على شرح الفاكهى للقطر ٢/٥١ ، وانظر (مواد) هذه الأفعال فى المعاجم العربية .

(٢) من الآية (٧٨) من سورة النحل .

— حجا ، وتستعمل بمعنى : غلبه فى المحاجاة ، فتتعدى إلى مفعول به واحد ، نحو : حجا المثقف الجاهل ، أى : غلبه فى الحجاج . وتستعمل أيضاً بمعنى : رد ، نحو : حجا البخيل السائل ، اى : رده ، وبمعنى : ساق ، نحو : حجا الراعى الإبل ، أى : ساقها ، وبمعنى : حفظ وكتم ، نحو : حجا الصديق الحديث ، أى : كتمه ، وهى فيها جميعا متعدية إلى مفعول به واحد . وترد أيضاً بمعنى : بخل ، نحو : حجا الرجل بماله ، أى : بخل به . وبمعنى : أقام ، نحو : حجا الحاج بمكة ، أى : أقام بها . وهى فيهما لازمة لا تتعدى بنفسها .

— جعل ، وتستعمل بمعنى : خلق وأوجد ، فتتعدى إلى مفعول به واحد ، نحو قوله تعالى : (وجعل الظلمات والنور)(١) ، أى : خلقهما . كما تستعمل بمعنى : أوجب وفرض ، نحو : جعلت للعامل خمسة جنيهات ، وبمعنى : ألقى ، نحو : جعلت بعض المتاع على بعض ، وهى فيهما متعدية إلى مفعول به واحد .

— عد ، وتستعمل بمعنى : حسب ، فتتعدى إلى مفعول به واحد ، نحو : عددت الكتب ، أى حسبتها .

— زعم ، وتستعمل بمعنى : كفل ، فتتعدى لمفعول به واحد ، نحو : زعمت المتهم ، أى كفلته وضمنته ، وفى القرآن : (وأنا به زعيم)(٢) ، أى : كفيل وضامن ، وتستعمل بمعنى : رأس فتتعدى تارة إلى مفعول به واحد ، وتارة بحرف الجر ، وتستعمل بمعنى : قال ، نحو قول أبى زبيد :(٣)

يا لهف نفسى إن كان الذى زعموا　　حقا وماذا يرد القوم تلهيفى

---

(١) من الآية (١) من سورة الأنعام .
(٢) من الآية (٧٢) من سورة يوسف .
(٣) شرح التصريح ١/ ٢٥٠ .

وبمعنى: سمن، أو هزل، نحو: زعمت الشاة، أى: سمنت أو هزلت ـ وفق ما يفيده الموقف أو السياق ـ وهى فيهما لازمة.

ــ رأى، وتستعمل بمعنى: أبصر، نحو: رأيت الجانى، أى: أبصرته، وبمعنى: ضرب، نحو: رأى الصياد الفريسة، أى: ضرب رئتها، وبمعنى: ذهب إلى، نحو: رأى المشرع تحريم الخمر، أى: ذهب إلى ذلك. وهى فيها جميعا تتعدى لمفعول به واحد.

ــ ظن، وتستعمل بمعنى: اتهم، فتتعدى لمفعول به واحد، نحو: ظننت الرجل. أى: اتهمته.

ــ حسب، وتستعمل بمعنى: احمر لونه وابيض، وتكون لازمة، نحو: حسب الرجل، إذا احمر لونه وابيض كالبرص.

ــ خال، وتستعمل بمعنى: العجب والكبرياء والتكبر والخيلاء، وتكون لازمة. نحو: خال الرجل زهوا، إذا أعجب بنفسه وتكبر، وبمعنى: ظلع، أى: غمز فى مشيته، نحو: خال الفرس ـ إذا كانت فى مشيته غمزة ـ وتكون لازمة أيضاً.

وجلى أن استعمال هذه الأفعال للدلالة على هذه المعانى وما ماثلها ينأى بها عن كونها «أفعال قلوب»، ومن ثم يحول دون اعتبارها نواسخ، وهكذا تختلف وظائفها عن تلك التى ثبتت لها وهى تؤدى معانيها القلبية.

* * *

ثالثاً: التقسيم بحسب التصرف والجمود، وتعد هذه الأفعال جميعاً متصرفة، يأتى منها المضارع والأمر، ماعدا أفعالا ثلاثة حين تستخدم ناسخة لاتتصرف، بل تلزم حالة واحدة، وهى: (تعلم) و(هب) من أفعال القلوب، وهما يلزمان صيغة الأمر، ولا يأتى منهما ـ حال كونهما فعلين قلبيين ناسخين ـ ماض ولا مضارع. و(وهب) من أفعال التصيير، فإنها تلزم ـ حال كونها فعلا ناسخاً دالا على التحول ـ صيغة الماضى.

رابعاً : التقسيم بحسب إمكان الإلغاء والتعليق . و(الإلغاء) و (التعليق) أسلوبان يكشفان عن مدى ما تتسم به هذه الأفعال وظيفياً من مرونة فى الاستعمال اللغوى . وليست (ظن) وأخواتها جميعاً سواء فى الاتصاف بهذه المرونة ، ومن ثم لا تتساوى فى موقفها من إمكان إلغائها وتعليقها ، بل من الممكن - بصورة عامة - تقسيم هذه الأفعال بهذا الاعتبار إلى مجموعتين[١] :

الأولى : أفعال لا يجوز فى الراجح من أقوال النحاة إلغاء عملها ولا تعليقها ، وهى :

١ — الأفعال الدالة على التصيير .

٢ — الأفعال الجامدة .

والثانية : أفعال يجوز إلغاء عملها وتعليقها ، وهى باقى أفعال القلوب المتصرفة[٢] .

و (الإلغاء) مصطلح يقصد به الدلالة على أن الفعل القلبى يؤدى فى الاستعمال معناه المعجمى دون تأثيره الوظيفى ، أى أنه يفيد فى التركيب الدلالة على اليقين أو الشك دون أن يؤثر إعرابياً فى أطراف الإسناد فى الجملة . وهو بذلك يحتاج إلى فاعل فحسب .

ويعرفه النحويون بأنه : «ترك العمل لغير مانع لفظاً أو محلاً» ونحسب أن تعبير (لغير مانع) لا يتسم بالدقة ، فإن النحويين يريدون به الإشارة إلى عدم وجود «موانع لفظية» تتضمنها الجملة تحول دون العمل . وإذا صح أنه لا يوجد فى الجملة موانع لفظية فى صورة (أدوات) تمنع إعمال هذه

---

(٢٠١) انظر: كتاب سيبويه ١/١١٩ ، ١٤٩ ، ٢٣٦ ، ٣/١٤٩ ، والمقتضب ٢/ ١ ، ٣٣٤ ، ٣/٢٩٧ ، والأصول لابن السراج ١/٢١٨ ، والمفصل وشرحه ٧/٨٤ ، وتسهيل الفوائد ٧١ ، وشرح الكافية ٢/٢٨١ ، ، وهمع الهوامع ١/١٠٣ ، وشرح التصريح ١/٢٠٣ ، وحاشية الشيخ يس على شرح الفاكهى ٢/٥٣ ، وشرح الأشمونى ٢/٢٦ ، والخضرى على ابن عقيل ١/١٥٠ .

الأفعال ، وتحول دون تأثيرها الإعرابي . فإن من الواضح أن (الموقع) الذى تحتله الأفعال يقوم بدور هذا المانع اللفظي . وبذلك يكون فى نفى الموانع جملة قدر من التجوز تأباه دقة التحديد والتحليل معاً .

ذلك أن الأصل فى الإلغاء أنه ينتج عن وضع هذه الأفعال فى غير المواضع التى يطرد فيها تأثيرها اللفظى فى الجملة ، وذلك إذا لم تتصدر مبناها ، ولعدم تصدرها صور ثلاث [1] :

١ — أن تتوسط بين ركنى الإسناد فى الجملة الاسمية أو الظرفية ، أى تقع بين المبتدأ والخبر ، نحو قول منازل بن ربيعة المنقرى [2] :

أبا لأراجيز يا ابن اللؤم توعدنى
وفى الأراجيز — خلت — اللؤم والفشل

٢ — أن تتأخر عن ركنى الإسناد فى الجملة ، نحو قول أبى أسيدة الدبيرى [3] :

إن لنا شيخين لا ينفعاننا غنيين لا يجرى علينا غناهما
هما سيدانا — يزعمان — وإنما يسوداننا إن يسرت غنماهما

٣ — أن تقحم بين الأجزاء المترابطة للجملة بغية إبراز ما تتضمنه من معنى قلبى يخالف المعنى المستفاد من الإسناد فيها ، ومن ذلك :

(ا) أن تقع بين معمولى (إن) ، نحو قول الشاعر [4] :

إن المحب — علمت — مصطبر ولديه ذنب الحب مغتفر

---

(١) المصادر السابقة .

(٢) انظر : الدرر اللوامع ١/١٣٠ ، وفى البيت رواية أخرى : (وفى الأراجيز رأس اللؤم والفشل) ، وعليها لا شاهد فيه .

(٣) المصدر السابق .

(٤) انظر : حاشية الشيخ يس على التوضيح ١/٢٠٣ ، والهمع ١/١٠٣ والدرر ١/١٣٦ .

(ب) أن تقع بين المتعاطفين ، نحو قول الشاعر [1]:

فما جنة الفردوس أقبلت تبتغي ولكن دعاك الخبز - أحسب - والتمر

(ج) أن تقع بين حرف التنفيس (سوف) والفعل ، نحو قول زهير [2]:

وما أدري وسوف - إخال - أدري أقوم آل حصن أم نساء

(د) أن تقحم بين الفعل ومرفوعه عند الكوفيين ، وإن خالفهم في ذلك البصريون ، نحو قول الشاعر :

شجاك - أظن - ربع الظاعنينا ولم تعبأ بعذل العاذلينا

ووفقا لذلك إذا تصدرت هذه الأفعال جملها لا ينبغي إهمالها بل يجب إعمالها ، وهو ما أخذ به البصريون الذين أولوا ما ورد من نصوص تشعر صورتها أن هذه الأفعال قد ألغيت برغم تقدمها ، كما في نحو قول الحماسي :

كذاك أدبت حتى صار من خلقي أني رأيت ملاك الشيمة الأدب

برفع (ملاك) على أنه مبتدأ و (الأدب) خبره ، وبذلك تكون (رأى) ملغاة برغم تقدمها ، وقد أوله البصريون متجهين إلى أن المبتدأ والخبر تركيب إسنادي وقع مفعولا ثانيا ، والمفعول الأول ضمير الشأن المحذوف ، وبذلك لا تكون (رأى) ملغاة بل عاملة .

ومنه قول كعب بن زهير :

أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما - إخال - لدينا منك تنويل

أما (التعليق) فيعني به النحويون وجود بعض الأسباب اللفظية التي

---

(١) المصادر السابقة.

(٢) المصادر نفسها ، وانظر : شعراء النصرانية ٥٦٢ .

تحول دون ظهور الأثر الإعرابى للأفعال القلبية (١) فتعلق عن العمل فى اللفظ ، ولكنها لا تمنع من لحظ هذا الأثر فى المحل ، وتتمثل هذه الأسباب فى وقوع ما حقه الصدارة بعد الأفعال المعلقة ، ولذلك يعرفه النحويون بأنه « إبطال العمل لفظاً لا محلا لمجىء ماله صدر الكلام بعده » . ويفصل النحاة مواضع (التعليق) فيما يأتى (٢) :

١ — أن يقع بعد الفعل القلبى أداة استفهام ، يستوى فى ذلك أن

---

(١) من النحويين من أجاز التعليق فى غير الأفعال القلبية ، مع الاستفهام خاصة ، ويمكن أن نميز بينهم ثلاثة إتجاهات :

أولها — يضيق فلا يلحق إلا عدداً محدوداً من الكلمات ، منها :

— (أبصر) ، نحو قوله تعالى : (فستبصر ويبصرون بأيكم المفتون) .

— (تفكر) ، نحو قول الشاعر :

وخرق إذا ما القوم أبدوا فكاهة ... تفكر أ إياه يعنون أم قردا

— (سأل) ، نحو قوله تعالى : (يسألون أيان يوم الدين) .

— (نظر) ، نحو قوله تعالى : (أفلا ينظرون الى الإبل كيف خلقت) .

— (نسى) — عند ابن مالك خاصة — نحو قول زياد الأعجم :

ومن أنتم إنا نسينا من أنتم ... وريحكم من أى ريح الأعاصر

وثانيها — يتوسع فيجيز تعليق جميع الأفعال إذا وقع بعدها أداة استفهام نحو : ضربت أيهم فى المنزل ، وقتلت أيهم فى البيت . ذاهبا إلى عدم الإعمال فى اللفظ ، جاعلا التركيب المصدر بالاستفهام المفعول المعمول معنى .

وثالثها — يتوسط ، فيجيز التعليق إذا وقع الاستفهام بعد أنماط من الأفعال ، هى :

— الأفعال الدالة على الشك ، نحو شك ، وتردد .

— الأفعال الدالة على العلم ، نحو : تبين ، وتحقق .

— الأفعال الدالة على طلب العلم ، نحو : تفكر ، وامتحن ، وبلا .

— أفعال الحواس الخمس ، نحو لمس ، وأبصر ، ونظر ، وتذوق ، وشم .

انظر : همع الهوامع ١/١٥٥ ، وشرح الكافية ٢/٢٨٤ ، والدرر اللوامع ١/١٣٧ ، وحاشية الشيخ يس على التصريح ١/٢٥٢ .

(٢) انظر : كتاب سيبويه ١/١٤٩ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٣/١٤٩ ، والمقتضب ٢/٢٣٤ ، ٣/٢٩٧ ، والتسهيل ٧٢ ، وشرح الكافية ٢/٢٨١ ، وشرح التصريح ١/٢٥٧ ، والهمع ١/١٥٤ ، والشذور ٣٦٤ ، والأشمونى وحاشية الصبان عليه .

تكون اسماً نحو قوله تعالى : (لنعلم أى الحزبين أحصى لما لبثوا أمداً)(١) ، وقوله : (وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون)(٢) ، أو حرفاً نحو قوله سبحانه : (وإن أدرى أقريب أم بعيد ماتوعدون)(٣). وسواء أكانت أداة الاستفهام تالية للفعل مباشرة كما فى الأمثلة السابقة ، أو وقعت مضافة إلى ما ولى الفعل ، نحو : علمت أبو من زيد ؟ .

٢ — أن يلى الفعل (ما) النافية ، نحو قوله تعالى : (لقد علمت ماهؤلاء ينطقون)(٤) ، وقوله : (وظنوا مالهم من محيص)(٥).

٣ — أن يلى الفعل (لام) الابتداء ، نحو قوله تعالى : (ولقد علموا لمن اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق)(٦) .

٤ — أن يلى الفعل (إن) النافية ، نحو : علمت إن زيد قائم .

٥ — أن يلى الفعل (لا) النافية ، نحو : علمت لا رجل قادر على مواصلة الأكاذيب . ومن النحويين من اشترط فى (إن) و (لا) وقوعهما فى جواب قسم ، سواء أكان ملفوظاً به أم مقدراً . نحو : علمت والله لا زيد مسافر ولا عمرو ، و : علمت والله إن زيد قائم . بناء على أن (لا) ومثلها (إن) ليس لها حق التصدر دائماً ، وإنما إذا وقعت فى صدر جواب القسم لحلولها حينئذ محل أدوات الصدر .

---

(١) من الآية (١٢) من سورة الكهف .
(٢) من الآية (٢٢٧) من سورة الشعراء .
(٣) من الآية (١٠٩) من سورة الأنبياء .
(٤) من الآية (٦٥) من سورة الأنبياء .
(٥) من الآية (٤٨) من سورة فصلت .
(٦) من الآية (١٠٢) من سورة البقرة .

٦ — أن يلى الفعل لام القسم ، على الرأى الراجح بين النحاة ، كما فى قول لبيد بن ربيعة[1] :

ولقد علمت لتأتين منيتى   إن المنايا لا تطيش سهامها

٧ — أن يلى الفعل (لو) الشرطية ، على خلاف فى ذلك بين النحاة . كما فى قول حاتم الطائى[2]:

لقد علم الأقوام لو أن حاتماً   أراد ثراء المال كان له وفر

٨ — أن يلى الفعل (لعل) ، على خلاف فى الاعتداد بها بين المعلقات ، ومن ورودها معلقة للفعل قوله تعالى : (وما يدريك لعله يزكى)[3] ، وقوله (وما يدريك لعل الساعة قريب)[4].

وقد أضاف ابن هشام إلى هذه المواضع موضعين آخرين[5] :

أحدهما : إذا وقع بعد الفعل (إن) المشددة التى فى خبرها اللام ، نحو : علمت إن زيدا لقائم . ونقل عن ابن الخباز جواز التعليق مع عدم وجود اللام أيضاً .

والثانى : إذا وقع بعده (كم) الخبرية ، وحمل عليه قوله تعالى : (ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون أنهم إليهم لا يرجعون)[6] ، حيث يجوز تقدير (كم) خبرية منصوبة بأهلكنا ، والجملة سادة مسد مفعولى (يروا) ، و (أنهم) بتقدير : (بأنهم) ، وكأنه قيل : أهلكناهم بالاستئصال .

---

(١) انظر : الدرر ١/١٣٧ ، والشذور ٣٦٥ ، وليس البيت فى معلقته وديوانه .
(٢) انظر : الدرر ١/١٣٧ ، وشذور الذهب ٣٦٦ .
(٣) من الآية (٣) من سورة عبس .
(٤) من الآية (١٧) من سورة الشورى .
(٥) انظر : شذور الذهب ٣٦٧ .
(٦) من الآية (٣١) من سورة يس .

وإذا كان مقتضى التعليق -كما هو ثابت من الأمثلة السابقة - أن لايكون للفعل القلبي أثر إعرابي فيما يليه ، فإن هذا الأثر ليس منعدما جملة بل إنه مقدر محلا ، ومن الممكن أن يظهر في التابع إذا كان مفردا فيه معنى الجملة ، كما في قول كثير عزة(١) :

وما كنت أدرى قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت

فعطف (موجعات) بالنصب بالكسرة على محل قوله : (ما البكا) الذى علق الفعل (أدرى) عن العمل فيه لفظاً لا محلا .

وجلي — بعد هذا العرض - أن الفارق الأساسي بين (الإلغاء) و (التعليق) يتمثل في كون (الفعل الملغى) لا تأثير له من حيث النصب لا لفظا ولا محلا ، في حين كان (للمعلق) تأثيره من هذه الناحية محلا وإن لم يظهر لفظا

الخصائص السياقية لـ (ظن) وأخواتها :

تتميز (ظن) وأخواتها من أفعال القلوب والتصيير بعدد من الخصائص المتميزة وظيفيا في الاستعمالات اللغوية ، وأهم هذه الخصائص ما يأتى :

أولا — في مجال التأثير الإعرابي تحتاج هذه الأفعال إلى مرفوع بعدها ، يعرب فاعلا لها . كما تحتاج حين استخدامها ناقصة - إلى طرفين إسناديين منصوبين يعربان - في الراجح من أقوال النحاة - مفعولين لها . وهذان الطرفان المنصوبان هما - في الحقيقة (النواة) التي صيغت الجملة حولها ، بنيت من أجلها ، وليس بقية التركيب إلا الإطار الذى يبين ما يحيط بها من حيث الموقف النفسي أو الفكرى منها ، أو دور الفاعل في مضمونها . ومن ثم قرر النحاة أن هذه الأفعال ليست إلا نواسخ لها، فضلا عن أن من الممكن إعادة تكوينها من العناصر ذاتها لو استقلت عن الأفعال الداخلة عليها ومرفوعاتها، الأمر الذى يعني حينئذ استقلال (النواة) بلفظها ومضمونها .

(١) انظر : شرح التصريح ١/٢٥٢ .

وقد قرر النحاة في مجال تحديد العلاقة بين هذه الأفعال الناسخة و(النواة) بعدها إمكان انفصالهما معنويا دون أن يكون للأفعال تأثير لفظي فيها ، ويتمثل ذلك عند النحاة جميعاً فيما أسموه بـ(الإلغاء) و(التعليق)، وهما في جوهرهما إلغاء للآثار اللفظية دائما والمحلية أحياناً في حال توسط هذه الأفعال أو تأخرها ، أو وقوع بعض الأدوات ذات الطابع الخاص بعدها ، كما يتجلى ذلك أيضاً في إمكان إلغاء هذا التأثير ورفع الاسمين اللذين يكونان (النواة) بعدها دون أن يقعا في مواقع الإلغاء والتعليق كلها . وهو قول فريق من النحاة أجاز باطراد إلغاء الأفعال مع تقدمها ، استنادا إلى ورود بعض نصوص يختلف في تخريجها(١) .

ثانيا — في مجال تنوع الأساليب الواردة لها . قد أجاز النحاة في هذه الناحيه إمكان دخولها على المصدر المؤول من (أن) المشددة ومعموليها أو (أن) المصدرية ومدخولها. وقد قرر النحاة اطراد استخدام هذا الأسلوب

---

(١) يجيز الكوفيون — باطراد — إلغاء أفعال القلوب المتقدمة ، مستندين إلى عدد من النصوص التي ورد فيها الطرفان المسكونان (الجملة) التي يدخلان عليها مرفوعين ، ومن ذلك قول شاعر الحماسة :

كذاك أدبت حتى صار من خلقي ... إني رأيت ملاك الشيمة الأدب

وقول كعب بن زهير:

أرجو وآمل أن تدنو مودتها ... وما إخال لدينا منك تنويل

وقول أبي ذؤيب :

أودى بني وأعقبوني حسرة ... عند الرقاد وعبرة لا تقلع

فلبثت بعدهم بعيش ناصب ... وإخال أني لاحق مستتبع

وقد رفض جمهور النحويين ذلك ، وخرجوا هذه النصوص بأساليب شتى . أهمها :

أ — أن الفعل ليس ملغى بل عامل، ومفعوله الأول ضمير الشأن المحذوف، والتركيب الإسنادي بعدها المفعول الثاني .

ب — أن الفعل ملغى لتوسطه ، لأن المقصود بالتقدم التصدر في الجملة ، وذلك غير متحقق في الأبيات .

جـ — أن الفعل معلق لا عامل ولا ملغى ، وأداة التعليق محذوفة يجب تقديرها .

انظر : همع الهوامع ١/١٥٣ ، والدرر اللوامع ١/١٣٦ .

في بعض الأدوات ، ومنها :(١)

- تعلم - نحو قول زهير بن أبي سلمى(٢) :

فقلت تعلم أن للصيد غرة وإلا تضيعها فإنك قاتله

فقـد دخلت (تعلم) على (أن) المشددة المؤولة مع معموليها بمصدر سد مسد مفعوليها .

- زعم - نحو قوله تعالى : (زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا) (٣) ، فقد دخلت على (أن) المصدرية فاكتفت بالمصدر المؤول . ونحو قوله سبحانه : (ما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء)(٤) ، فدخلت على (أن) المشددة ومعموليها فاكتفت بالمصدر المؤول أيضاً ، ونحوها قوله سبحانه:(إن زعمتم أنكم أولياء لله من دون الناس فتمنوا الموت)(٥) وقوله: (ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك)(٦) ، ومن ذلك قول كثير:

وقد زعمت أني تغيرت بعدها ومن ذا الذي يا عز لا يتغير

- ظن - نحو قوله تعالى : (يظنون أنهم ملاقوا ربهم)(٧)،فدخلت على (أن) المشددة ومعموليها فاكتفت بهما ، ونحوه قوله سبحانه : (ظن أهلها أنهم قادرون عليها)(٨) ، وقوله : (إني ظننت أني ملاق حسابيه)(٩) ومن ذلك قوله سبحانه:(وذا النون إذ ذهب مغاضبا فظن أن لن نقدر عليه)(١٠)، فدخلت على (أن) المصدرية ومدخولها ، ونحوه قوله : (إنه ظن أن لن

---

(١) انظر : كتاب سيبويه ١/ ٤٥٩ ، ١٢٠ .

(٢) انظر : البيت في ديوانه (١٣٤) بتغيير طفيف لا يغير وجه الاستشهاد به .

(٣) من الآية (٧) من سورة التغابن.

(٤) من الآية (٩٤) من سورة الأنعام.

(٥) من الآية (٦) من سورة الجمعة.

(٦) من الآية (٦٠) من سورة النساء.

(٧) من الآية (٤٦) من سورة البقرة .

(٨) من الآية (٢٤) من سورة يونس .

(٩) من الآية (٢٠) من سورة الحاقة .

(١٠) من الآية (٨٧) من سورة الأنبياء .

يحور)(١)، وقد ورد الأسلوبان معاً في قوله تعالى : (ماظننتم أن يخرجوا وظنوا أنهم ما نعتهم حصونهم من الله)(٢).

ـ حسب ـ نحو قوله تعالى : (أم حسب الذين في قلوبهم مرض أن لن يخرج الله أضغانهم)(٣) . فدخلت على (أن) المصدرية ومدخولها واكتفت بها ونحوه قوله سبحانه : (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم)،(٤) . وقوله : (أيحسب أن لن يقدر عليه أحد) (٥) ، و (أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه)(٦) ، و(أم حسب الذين يعملون السيئات أن يسبقونا)(٧) ، ومن ذلك قوله سبحانه: (أم حسبت أن أصحاب الكهف والرقيم كانوا من آياتنا عجبا) (٨) ، فقد دخل الفعل على (أن) المشددة ومعموليها ، ونحوه قوله : (انهم اتخذوا الشياطين أولياء من دون الله ويحسبون أنهم مهتدون) (٩) ، وقوله : (يحسب أن ماله أخلده)(١٠).

ثالثاً — في مجال حذف بعض معمولاتها(١١). أجاز بعض النحاة حذف أحد المفعولين ، أو حذفهما معاً ، عند وجود دليل من الموقف أو السياق، يدل على المحذوف مستدلين ببعض النصوص المأثورة ، ومنها قول عنترة(١٢):

ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم

(١) من الاية (١٤) من سورة الانشقاق.
(٢) من الآية (٢) من سورة الحشر .
(٣) من الآية (٢٩) من سورة محمد .
(٤) من الآية (١٤٢) من سورة آل عمران.
(٥) من الاية (٥) من سورة البلد.
(٦) من الآية (٣) من سورة القيامة .
(٧) من الآية (٤) من سورة العنكبوت.
(٨) من الاية (٣٠) من سورة الكهف
(٩) من الاية (٣٠) من سورة الأعراف
(١٠) من الآية (٣) من سورة الهمزة.
(١١) انظر : شرح المفصل ٨٢/٧ ، وهمع الهوامع ١٥٢/١ وشرح التصريح ٢٥٨/١ ، والدرر اللوامع ١٣٤/١ ، وشرح الأشموني ٣٠/٢ ، والخضري على ابن عقيل ١٥٣/١ .
(١٢) البيت من معلقته .

أي : لا تظن غيره واقعاً مني، فحذف المفعول الثاني. ونحو قول الكميت ابن زيد (١):

بأي كتاب أو بأية سنة ترى حبهم عاراً علي وتحسب

أي : وتحسب حبهم عاراً علي ، فحذف المفعولين معاً.

وقد رفض كثير من النحويين حذف أحد المفعولين وإن وجد دليل على المحذوف ، معللين ذلك أن المفعولين متلازمان لافتقار كل منهما إلى صاحبه ، إذ هما مبتدأ وخبر في الأصل فلم يجز حذف أحدهما دون الآخر ، إذ إن أحدهما معتمد البيان والآخر معتمد الفائدة ، وفرق بينهما وبين المبتدأ والخبر حيث يجوز حذف أحدهما بأن الحذف هنالك لا يؤدي إلى لبس ، أما هنا فإنه يسلم إليه ، إذ قد يوهم التباس ما تعدى إلى اثنين من الأفعال بما يتعدى إلى واحد

في حين أجازوا حذفهما معاً عند وجود دليل يدل على المحذوف ، إذ لا لبس حينئذ بل لقد تجاوز بعض النحويين ذلك إلى القول بجواز حذفهما معاً حتى مع عدم وجود دليل يدل عليهما ، وهو أمر تأباه الضوابط العامة للغة التي تجعل الحذف مشروطاً بفهم المحذوف من الموقف أو السياق .

رابعاً - في مجال علاقتها بالضمائر (٢). يرى النحويون أن الأصل أن الأفعال المتعدية لا يوقعها الفاعل بنفسه بل بغيره ، فإذا أريد الدلالة على أن الفاعل قد أوقع الفعل بنفسه لم يجز أن يتعدى الفعل إلى ضميرين متصلين مرجعهما واحد ، فلا يقال : ضربتني - بضم التاء - لأن الضميرين للمتكلم ولا أكرمتك - بفتح التاء والكاف - لأن الضميرين للمخاطب . بل يجب أن يستخدم المتكلم بدلا من ضمير النصب المتصل كلمة (نفس) فيقال : ضربت نفسي ، وأكرمت نفسك - بفتح التاء والسين . وهكذا . .

---

(١) انظر : شرح الأشموني ٣٥/٢ ، والهمع ١٥٢/١ ، والدرر ١٣٤/١ ، وشرح التصريح ٢٥٩/٢

(٢) انظر : همع الهوامع ١٥٦/١ ، والدرر ١٣٢/١ ، وشرح المفصل ٨٨/٧ .

ولكن النحاة أجازوا - استثناء من هذا الأصل - إمكان عمل الأفعال القلبية المتصرفة في ضميرين متصلين لمسمى واحد. أي يرجعان لشخص واحد، وأحدهما فاعل والآخر أول المفعولين، مستندين إلى نحو قوله تعالى: (إني أراني أعصر خمرا)(١)، فقد وقع الضميران العائدان على المتكلم المفرد فاعلا ومفعولا. وقوله سبحانه: (أن رآه استغنى)(٢) فقد وقع كل من الفاعل والمفعول الأول ضميرا عائدا على المفرد الغائب، وكالآية الأولى قول ابن نوفل(٣):

دعاني الغواني عمهن وخلتني ... لي اسم فلا ادعى به وهو أول

وقول مويلك المرزوم(٤):

فحملتها وحفرت عندك قبرها ... جزعا. وكنت إخالني لا أجزع

وقول أبي محجن الثقفي (٥):

قد كنت أحسبني كأغنى واحد ... نزل المدينة عن زراعة فوم

وقول قطري بن الفجاءة(٦):

ولقد أراني للرماح دريئة ... من عن يميني تارة وأمامي

وقول الآخر(٧):

لسان السوء تهديه إلينا ... وحنت وما حسبتك أن تحينا

وكالآية الثانية قول طرفة(٨):

وجاشت إليه النفس خوفا وخاله ... مصابا ولو أمسى على غير مرصد

---

(١) من الآية (٣٦) من سورة يوسف .

(٢) من الآية (٧) من سورة العلق .

(٣) انظر : الهمع ١/١٠٦ ، والدرر ١/١٣٧ ، والأشموني ٢/٢٠ .

(٤) انظر : الهمع ١/١٠٦ ، والدرر ١/١٣٨ .

(٥) المصدران السابقان .

(٦) المصدران السابقان ، وأيضاً شرح المفصل ٨/٤٠ .

(٧) الهمع ١/١٠٦ ، والدرر ١/١٣٨ .

(٨) البيت من معلقته المشهورة (لخولة أطلال ببرقة ثهمد) .

ووفقا لذلك يصح أن يقال : ظننتني قادرا على مواجهة الصعاب، بالإسناد إلى المتكلم. وأحقا ظننتك غير مستطيع القيام بالواجب، بالإسناد إلى المخاطب. وزيد يظنه ناجحا ، بالإسناد إلى الغائب(١).

* * *

مسائل ختامية :

أولا : تنوع أساليب استعمال هذه الأفعال(٢).

أجاز النحاة استخدام الأفعال السابقة فى سياق الاستفهام ، وقرروا أنه إذا دخل الاستفهام على أى فعل منها لا يؤثر فى علاقته بماله من معمولات ، سواء أكان بالحرف نحو : أترى زيدا ذاهبا ؟ ، وهل تظن خالدا ناجحاً ، أم بالاسم نحو : أين ترى عبد الله ذاهبا ؟ .

وهكذا يمكن القول بأن هذه الأفعال يصح أن تستعمل فى بعض الأساليب الإنشائية ، كما تستعمل فى الأساليب الخبرية نفياً وإثباتاً.

ثانياً : جواز التعليق عن المفعول الثانى وحده(٣).

أجاز كثير من النحاة - وعلى رأسهم سيبويه - التعليق عن المفعول الثانى وحده مع ظهور الأثر الإعرابى للفعل فى المفعول الأول . وذلك إذا وقع المفعول الثانى بعد أداة من أدوات التعليق التى سبقت الإشارة إليها(٤).

---

(١) ألحق بعض النحويين بأفعال القلوب المتصرفة فى جواز عملها فى ضميرين متصلين لمسمى واحد بعض الأفعال غير القلبية ، ومنها :

— (عدم) ، نحو قول جران العود :

لقد كان لى عن ضرتين عدمتنى وعما ألاقى منهما متزحزح

— (فقد) ، نحو قولهم فى الدعاء : فقدتنى

بالإسناد إلى تاء المتكلم فى الفعلين .

(٢) انظر : كتاب سيبويه ١/١٢١ ، والهمع ١/١٥٧ .

(٣) انظر : كتاب سيبويه ١/١٢١ .

(٤) انظر ص ٤٢٦ من هذه الدراسة.

ومما مثل به سيبويه لهذه الصورة من صور التعليق قوله : قد عرفت زيداً أبو من هو ؟ وقد دريت عبد الله أبو من هو ؟ وفيما ذكره من أمثلة علقت الأفعال : (عرف) و (علم) و (ظن) و (درى) عن العمل لفظاً في المفعول الثاني لوقوعه بعد الاستفهام ، وقد ظهر النصب في المفعول الأول لعدم دخول المعلق – وهو في الأمثلة السابقة الاستفهام – عليه .

على أنه في جميع الأمثلة التي ذكرها يجوز أن يمتد التعليق فيتناول المفعول الأول أيضاً إذ كان المعلق مما يصح أن يدخل عليه . وهكذا يصح أن يقال : قد علمت زيد أبو من هو ؟ برفع (زيد) ، على تقدير تعليق (علم) عن التأثير فيه أيضاً للاستفهام الذي بعده وجواز وقوعه عليه .

ثالثاً : الإلحاق بهذه الأفعال .

ألحق كثير من النحويين بهذه الأفعال في الاستعمال عدداً من الأفعال ، منها :

١ – إلحاق (رأى) الحلمية بالعلمية[1] :

الأصل في (رأى) الدالة على الحلم أن تتعدى إلى مفعول به واحد ، فإذا وقع بعده منصوب آخر كان حالا . ولكن كثيراً من النحاة أجاز استعمال (رأى) هذه استعمال (رأى) الدالة على العلم من حيث دخولها على ما أصله تركيب إسنادي اسمي يجمع ما بين الدلالتين من إدراك باطني استناداً إلى نحو قول عمرو بن أحمر الباهلي :

أبو حنش يؤرقني وطلق وعمار وآونة أثالا
أراهم رفقتي حتى إذا ما تجافى الليل وانخزل انخزالا
إذا أنا كالذي يجرى لورد إلى آل فلم يدرك بلالا

---

(١) انظر : المقتضب ٢/٣٤٩ ، وشرح التصريح ١/٢٥٠ ، وشرح الأشموني ٢/٣٣ ، وابن عقيل وحاشية الخضري عليه ١/١٥٢ ، والهمع ١/١٥٦ .

فقد وقع الضمير (م) المفعول الأول ا (أرى)، و(رفقى) مفعولا ثانياً. وجلى أن (رأى) فى النص حلمية لا علمية .

كذلك أجاز هؤلاء النحاة إعمال (رأى) هذه فى ضميرين متصلين لمسمى واحد، مستشهدين بقول الله تعالى: (إنى أرانى أعصر خمراً) : و (إنى أرانى أحمل فوق رأسى خبزا)(١) .

ولكن هؤلاء النحاة قد اتفقوا على عدم جواز تعليق (رأى) الحلمية أو إلغائها، خلافا للشاطبى(٢).

٢ — إلحاق (قال) بظن(٣) .

تتعدد الأساليب الواردة لمادة القول ومشتقاتها فى العربية . ويمكن التمييز فيها بين أساليب ثلاثة :

الأول - أن يحكى بها الجمل أو التراكيب الإسنادية ، نحو قوله تعالى : (يقولون : ربنا إننا آمنا)(٤)، وقوله : (وإن تعجب فعجب قولهم : أإذا كنا ترابا أإنا لفى خلق جديد)(٥) ، و (وقالوا : أإذا كنا عظاما ورفاتا أإنا لمبعوثون خلقاً جديداً)(٦)، ولا يؤثر لفظ القول أو مشتقاته فى لفظ التركيب الذى وقع مفعولا له ، ومن ثم لا يصح أن ينصب طرفا الإسناد

---

(١) من الآية (٣٦) من سورة يوسف .

(٢) انظر : شرح التصريح ١/ ٢٥٠ .

(٣) انظر : كتاب سيبويه ٣/ ١٤٢ ، والمقتضب ٢/ ٣٤٩ ، وشرح الكافية ١/ ٢٨٧ ، وتسهيل الفوائد ٧٣ ، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٦ ، وحاشية على شرح الفاكهى للقطر ٢/ ٥٦ ، وشرح التصريح ١/ ٢٦١ ، والهمع ١/ ١٥٦ .

(٤) من الآية (١٦) من سورة آل عمران .

(٥) من الآية (٥) من سورة الرعد .

(٦) من الآية (٤٩) من سورة الإسراء .

في هذا التركيب بل يبقى حكمها الإعرابي الثابت لهما قبل دخول أي لفظ من مادة القول عليهما .

والثاني : أن يقع بعدها لفظ مفرد ، وهو ينصب في موضعين : أحدهما إذا كان يؤدي معنى الجملة ، كألفاظ : الحديث ، والشعر ، والخطبة ، والكلام ، والثاني إذا كان مقصودا في ذاته ، نحو لو قلت كلاما فحرف ناقل كلمة منه فصححتها بذكر لفظها . وينصب مفعول القول في هذين الموضعين لفظا ، تقول : قلت حديثا ، وقال شعرا ، ويقول خطبة ، ونحوه لو تحدثت عن (محمد) مثلا فحرفه مستمع إلى غيره فصححته بقولك : قلت محمدا .

ولا يجوز في غير هذين الموضعين نصب اللفظ المفرد على أنه مفعول للقول بل يجب حكايته على نحو ما ورد على أنه جزء من تركيب دخل عليه لفظ القول ، كما في قول امرىء القيس(١) :

إذا ذقت فاها قلت : طعم مدامة ... معتقة مما تجيء به التجر

برفع كلمة (طعم) على أنها خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : طعمه طعم مدامة .

والثالث : أن تلحق بـ (ظن) فتنصب مفعوليها لفظا ، وقد ورد ذلك باطرادفي لهجة بني سليم ، بغض النظر عن كون معناها دالا على الشك أو غير دال عليه ، بلفظ المضارع أو بغيره ، تقدمها استفهام أو لم يتقدم ، وعلى هذه اللهجة ورد قول الشاعر (٢):

قالت وكنت رجلا فطينا ... هـذا لعمر الله اسرائينا

---

(١) انظر : الهمع ١/١٥٧ ، والدرر ١/١٣٨ ، والبيت في ديوانه.

(٢) انظر : الهمع ١/١٥٧ ، والدرر ١/١٣٩ ، وشرح التصريح ١/٢٦٤ .

وقول امرىء القيس[1] :

إذا ما جرى شأوين وابتل عطفه ... تقول هزيز الريح مرت بأثأب

وقول الحطيئة[2] :

إذا قلت أنى آيب أهل بلدة ... وضعت بها عنه الولية بالهجر

ولكن جمهور النحويين يأبى هذا الإلحاق المطلق ، ويقيده بقيود من حيث المعنى واللفظ معا .

أما من حيث المعنى فإنه يجب أن يكون (القول) بمعنى (الظن) في الدلالة على الشك ، فإذا لم يكن دالا عليه لم يجز أن ينصب المفعولين .

وأما من حيث اللفظ فإنه لابد من استيفاء عدد من الشروط ، أهمها :

١ — أن يكون بلفظ المضارع ، خلافا للسيرافى الذى أجاز إلحاق صيغة الماضى ، والكوفيين الذين أجازوا إلحاق صيغة الأمر .

٢ — أن يكون مسندا إلى ضمير المخاطب ، فلا يصح الإلحاق إذا كان مسندا إلى ضمير المتكلم أو ضمير الغائب . فلا يجوز : أقول محمدا ناجحا ، ولا : يقول محمدا ناجحا .

٣ — أن يسبق المضارع المسند إلى ضمير المخاطب بأداة استفهام . سواء أكانت حرفا نحو ما حكاه الكسائى : أتقول للعميان عقلا ؟ أى : أتظن ، أو اسما نحو قول عمرو بن معد يكرب[3] :

علام تقول الرمح يثقل عاتقى ؟ .·. إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرت .

وقول هدبة بن خشرم[4] :

---

(١) انظر : شرح التصريح ٢٦٢/١ ، والبيت فى ديوانه .

(٢) انظر : شرح التصريح ٢٦٢/١ ، والبيت فى ديوانه (ضمن المقطوعة ١٠٠) ص٣٦٦ .

(٣) انظر : الهمع ١٥٧/١ ، والدرر ١٣٩/١ ، والأشمونى ٣٦/٢ .

(٤) انظر : الهمع ١٥٧/١ ، والدرر ١٣٩/١ .

متى تقول القلص الرواسما يدنين أم قاسم وقاسما

وقول عمر بن أبي ربيعة[1] :

أما الرحيل فدون بعد غد فتى تقول الدار تجمعنا

٤ — أن تتصل أداة الاستفهام بالفعل دون فاصل بينهما بأجنبي ، أما غير الأجنبي فقد أجيز الإلحاق مع الفصل به .

ومن ذلك الفصل بالجار والمجرور ، نحو : أفي الدار تقول خالدا ؟ .

أو الفصل بظرف المكان ، نحو : أعند محمد تقول سعدا ؟.

أو الفصل بظرف الزمان ، نحو قول الشاعر[2]:

أبعد بعد تقول الدار جامعة شملي بهم أم تقول البعد محتوما

أو الفصل بالمفعول ، نحو قول الكميت بن زيد[3]:

أجهالا تقول بني لؤي لعمر أبيك أم متجاهلينا

٥ — أن لا يعدى الفعل باللام ، فلا يصح أن يقال : أتقول لزيد عمرا منطلقا ؟ بل يجب الرفع فيهما .

فإذا توافرت هذه الشروط جاز إلحاق (القول) بالظن في نصب المفعولين . ومعنى هذا أن الإلحاق — مع استيفاء الشروط — جائز لا واجب إذ من الممكن عدم النصب وإن توافرت الشروط كلها ، بل من النحاة من يرى أنه الأصل الذي لا يجوز العدول عنه إلا لسبب بلاغي .

---

(١) انظر : كتاب سيبويه ١/١٢٤ ، وشرح التصريح ١/٢٦٢ ، والبيت في ديوانه ٥٠٤ .

(٢) انظر : الأشموني ٢/٣٦ ، والهمع ١/١٥٧ ، والدرر ١/١٤٠ .

(٣) انظر : الأشموني ٢/٣٧ ، والهمع ١/١٥٧ ، والدرر ١/١٤٠ ، وشرح التصريح ١/٢٦٣ ، والمقتضب ٢/٣٤٩ ، وكتاب سيبويه ١/١٢٣ .

سادساً : (أعلم) و (أرى)

لحظ النحاة أن كلا من (أعلم) و (أرى) فعل يتعدى إلى مفعولات ثلاثة ، وأن بين ثانى هـذه المفعولات وثالثها علاقة خاصة من حيث صلاحيتهما - إذا حررا من التقييد بأعلم وأرى - لتكوين جملة اسمية مطلقة، كما أن كلا من الفعلين على علاقة من حيث المبنى بعلم ورأى اللذين يدخلان على الجملة الاسمية فينصبان طرفيها على أنهما مفعولان لهما، شأنهما فى ذلك شأن باقى الأفعال القلبية المتصرفة . ومعنى هذا أن (أعلم) هى (علم) لفظا ومعنى ، ووظيفة ، لم يتغير فيها إلا زيادة الهمزة عليها . وما اقتضته هذه الزيادة من ضرورة زيادة مفعول آخر إلى مفعوليها . والأمر كذلك فيما بين (أرى) و (رأى) من وجوه شبه تربط بينهما فى اللفظ والمعنى والاستعمال جميعا .

لهذه الاعتبارات رأى كثير من النحاة الاعتداد بأعلم وأرى ضمن نواسخ الجملة الاسمية . مقررين أن دخول أى منهما عليها ينصب طرفيها على أنها مفعولان ، كما ينصبان معهما مفعولا آخر هو الذى كان فاعلا لهما قبل زيادة الهمزة عليهما . إنك حين تقول مثلا : أعلمت محمدا خالدا ناجحاً . وأريت سعداً سعيداً منتصراً ، سوف تجد فى كل من الجملتين ثلاثة من المفعولات . أولها فاعل العلم والرؤية ، والآخران هما اللذان يكونان مضمون القضية موضوع العلم ومناط الرؤية . يقول ابن يعيش : « هذان الفعلان منقولان من علمت ورأيت ، وهما من الأفعال المتعدية إلى مفعولين ... كان الأصل قبل النقل : علم زيد عمرا قائما ، ورأى بكر محمدا

ذا مال . فلما نقلته من (فعل) إلى (أفعل) صار الفاعل مفعولا فاجتمع معك ثلاثة مفاعيل »[1].

هل يصح أن يلحق بهذين الفعلين ـ فى صورتهما التى ينصبان فيها المفاعيل الثلاثة ـ غيرهما من الأفعال ؟ .

من النحاة من ذهب إلى أن من الممكن تعدية باقى الأفعال القلبية المتصرفة من أخوات (ظن) ، وذلك بزيادة الهمزة عليها قياسا على زيادتها فى (أعلم) و (أرى) . وهو قول الأخفش وابن السراج اللذين يجيزان : أظن زيدا عمراً أخاك قائماً ، وأزعم بكر محمدا جعفراً منطلقاً[2]. وقد رفض ذلك جمهور النحويين ذاهبين إلى ضرورة الاقتصار على ما ورد به السماع .

ومن النحاة من ذهب إلى أن ثمة مسموعات لغوية مأثورة عن عصر الاستشهاد تجيز إلحاق عدد آخر من الأفعال بأعلم وأرى ، سواء كانت من أفعال القلوب المتصرفة أو من غيرها ، ومن ذلك[3]:

ـ أضاف سيبويه : (نبأ) ، بتضعيف الباء .

ـ وزاد الكوفيون : (حدث) ، بتضعيف الدال .

ـ وذكر الفراء : (خبر) بتضعيف الباء،و (أخبر) بزيادة الهمزة.

ـ وألحق الجرجانى : (استعطى) .

ـ وذكر الحريرى : (علم) بتضعيف اللام .

وزاد ابن مالك : (أرى) ، الحلمية .

---

(١) انظر : شرح المفصل ٧/٦٦ ، وأيضاً : المقتضب ٣/١٨٩ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) انظر : همع الهوامع ١/١٥٩،وشرح المفصل ٧/٦٦.

- وزاد ابن هشام : « أنبأ » ، و « أشعر » ، و « أدرى » بزيادة الهمزة فيهن ، و « عرف » بتضعيفها .

- وألحق آخرون من النحاة : « أكمى » .

ولقد رفض كثير من النحاة الاعتداد ببعض هذه الأفعال ضمن أخوات « أعلم » و « أرى » ، وخرج ما ورد لها من نصوص عن طريق القول بالتضمين ، أو حذف الجار ، أو اعتبار ما يظن أنه المفعول الثالث بعدها حالا . ومن ثم استقر فى التراث النحوى أن هذا النمط من النواسخ المقيدة للجملة الاسمية محصور فى الأفعال التالية (١) :

١ — (أعلم) وهى أم هذا الباب ، والأصل الذى يلحق به غيره ، وهى - وإن لم تذكر لها المأثورات اللغوية شواهد - تنصب المفاعيل الثلاثة باتفاق النحاة.

٢ — (أرى) وهى أخت أعلم فى المعنى والعمل باتفاق النحاة، والأصل فيها الدلالة على (العلم) و (اليقين) ، نحو قوله تعالى : (كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم)(٢) « فيرى - بضم الياء - مضارع (أرى) والهاء والميم مفعول أول ، و (الله) فاعل ، و (أعمالهم) مفعول ثان، و (حسرات) مفعول ثالث »(٣).

وألحق بها الدالة على الأحلام فى المنام ، نحو قوله تعالى : (إذ يريكهم

---

(١) المصدران السابقان : وأيضاً « تسهيل الفوائد : ٧ ، وابن عقيل وحاشية الخضرى عليه ١/١٥٤ ، واللمع لابن جنى ١٣٧، وشرح التصريح ١/٢٦٤ ، وشرح الأشمونى ٢/٣٩ ، وكتاب سيبويه ١/٤١ ، والمقتضب ٣/١٢١ ، ٤/٣٣٨ .

(٢) من الآية (١٩٧) من سورة البقرة .

(٣) انظر : شرح التصريح ١/٢٦٥.

الله فى منامك قليلا ولو أراكم كثيرا لفشلتم)(١) ، « فالكاف فيهما مفعول أول . والهاء والميم مفعول ثان ، و (قليلا) فى الأول و (كثيرا) فى الثانى مفعول ثالث » (٢).

- (نبأ) وبها ورد قول النابغة الذبيانى (٣) :

نبئت زرعة - والسفاهة كاسمها - يهدى إلى غرائب الأشعار

« فالتاء نائب فاعل ، وهو المفعول الأول ، و (زرعة) مفعول ثان، و(يهدى إلى) مفعول ثالث »(٤).

- (أنبأ) نحو قول الأعشى ميمون بن قيس (٥) :

وأنبئت قيساً - ولم أبـــله كما زعموا - خير أهل اليمن

« فالتاء مفعوله الأول ، و (قيساً) الثانى ، و (خيرا) الثالث » (٦) :

- (خبر) - بتضعيف الباء - نحو قول العوام بن عتبة بن كعب بن زهير (٧):

وخبرت سوداء الغميم مريضة فأقبلت من أهلى بمصر أعودها

---

(١) من الآية (٤٣) من سورة الأنفال .

(٢) شرح التصريح ١/٢٦٥.

(٣) انظر: المصدر السابق ، وشرح الأشمونى ٢/٤١ ، والخضرى على ابن عقيل ١/١٠٦ ، والبيت فى ديوانه : ٥٤.

(٤) انظر : شرح التصريح ١/٢٦٥.

(٥) هذه رواية التصريح ١/٢٦٥ ، والأشمونى ٢/٤١ ، والخضرى على ابن عقيل ١/١٥٩ ، ورواية الديوان ٢١٣ « نبئت » بالتضعيف لا بالهمز ، وهى رواية الهمع ١/١٥٩ ، والدرر ١/١٣٩ ، وعلى هذه الرواية لا تكون شاهدا لأنبأ بل لنبأ .

(٦) شرح التصريح ١/٢٦٥ .

(٧) انظر : المصدر السابق وأيضاً : همع الهوامع ١/١٥٩ ، والدرر اللوامع ١/١٤١ ، وشرح الأشمونى ٢/٤١ ، والخضرى على ابن عقيل ١/١٠٦ .

« والتاء مفعوله الأول ، و (سوداء) الثانى ، و (مريضة) الثالث »[1].

- (أخبر) ، بزيادة همزة النقل ، نحو قول رجل من بنى كلاب[2] :

وما عليك إذا أخبرتنى دنفاً   وغاب بعلك يوماً أن تعودينى

و « (التاء) المكسورة مفعول أول ، و (ياء) المتكلم الثانى ، و (دنفا) الثالث »[3].

- (حدث) - بتضعيف الدال - نحو قول الحارث بن حلزة اليشكرى فى معلقته[4] :

أو منعتم ما تسألون فمن حـد   دثتموه له علينا الولاء

و « الضمير (المرفوع) مفعول أول ، و (المنصوب) مفعول ثان ، و (الجملة) بعده مفعول ثالث »[5].

* * *

ويقرر النحويون أن القاعدة العامة أن تخضع هذه الأفعال فى علاقتها بمفعوليها الثانى والثالث للقواعد المقررة فى أفعال القلوب المتصرفة فى

---

(١) شرح التصريح ١/٢٦٥.

(٢) هذه رواية التصريح ١/٢٦٥ ، والأشمونى ٢/٤١ ، والخضرى ١/١٥٦ وفى الهمع ١/١٥٩ ، والدرر ١/١٤١ رواية أخرى ، هى (خبرتنى) بالتضعيف لا بالهمزة ، فتكون شاهدا لخبر لا لأخبر .

(٣) شرح التصريح ١/٢٦٥

(٤) البيت من معلقته التى مطلعها :

آذنتنــا ببينها أسماء   رب ثاو يمل منه الثواء

وقد ورد للبيت روايات تختلف اختلافا طفيفاً لا تمنع كونه شاهدا لحدث بالتضعيف . انظر : الهمع ١/١٥٩ ، والدرر ١/١٤١ ، والخضرى ١/١٥٦ ، والأشمونى ٢/٤١ وشرح المفصل ٧/٦٦ .

(٥) شرح التصريح ١/٢٦٥ .

باب (ظن) . بيد أن ثمة عددا من القضايا التى دار فيها خلاف فى مدى تطبيق قواعد أفعال القلوب عليها ، على رأسها قضيتان :

الأولى — إمكان إلغاء هذه الأفعال أو تعليقها .

والثانية — جواز حذف مفعوليها أو أحدهما .

ونشير إلى أهم مقومات هذا الخلاف فيما يأتى .

أولا — الإلغاء والتعليق :

اختلفت الأقوال المأثورة فى التراث النحوى فى جواز إلغاء (أعلم) وأخواتها عن العمل فى مفعوليها الثانى والثالث أو تعليقها عن العمل فيهما لفظاً لا محلا . ويمكن التمييز بين اتجاهات ثلاثة فيها :

• الاتجاه الأول يمنع الإلغاء والتعليق مطلقا . مفرقا بين (علم) ومثيلاتها — التى يجوز إلغاؤها وتعليقها — وبين (أعلم) وما جرى مجراها التى يمتنع عنده إلغاؤها وتعليقها بأن المعنى الخاص بينهما مختلف ، والوظيفة الخاصة أيضاً تختلف ، لأنك إذا قلت : (علمت) أو (ظننت) ونحوهما فهى أفعال ليست واصلة ولا مؤثرة ، إنما ذلك شىء وقع فى نفسك لا شىء فعلته . وإذا قلت : (أعلمت) فقد أثرت أثرا أوقعته فى نفس غيرك . ومع ذلك فإن (علمت) و (ظننت) من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، فإذا ألغيته عاد الكلام ، إلى أصله من المبتدأ والخبر ؛ لأن الملغى نظير المحذوف ، فلا يجوز أن يلغى من الكلام ما إذا حذفته بقى الكلام غير تام وأنت إذا قلت : زيد ظننت منطلق ، بإلغاء (ظننت) ، كان التقدير : زيد منطلق ، فدخل (ظن) والكلام تام ، ولو أخذت تلغى (أعلمت) و (أريت) ونحوهما فى قولك : أعلمت بشرا خالدا خير الناس ، لبقى : بشر خالد خير الناس ، وهو كلام غير تام ولا منتظم[1] .

---

(١) شرح المفصل ٧/٦٧—٦٨ .

* والاتجاه الثانى يحظر الإلغاء والتعليق إذا كانت هذه الأفعال مبنية للفاعل ، ويجيزها إذا كانت مبنية للمفعول ، ووجه التفرقة بين الحالتين أن الفعل إذا بنى للمفعول صار مشابها — معنى ووظيفة — لعلم وأخواتها «لصيرورته بالبناء للمفعول ورفع نائب الفاعل كصورته فى التعدى لاثنين»[1]، أما المبنى للفاعل فإن إلغاءه وتعليقه يؤدى إلى تناقض ، « لأن الفعل إذ ذاك يكون معملا ملغى فى حالة واحدة ، وذلك تناقض». [2]

* والاتجاه الثالث — يجيز الإلغاء والتعليق مطلقا ، سواء بنى الفعل للفاعل أو للمفعول . وذلك إذا وقع فى موضع من مواضع الإلغاء أو التعليق التى سبق ذكرها[3] ، مستندا فى ذلك إلى ماورد من نصوص لغوية تشهد لجواز إلغاء هذه الأفعال وتعليقها .

ومن شواهد الإلغاء قول الشاعر[4] :

وأنت - أرانى الله - أمنع عاصم   وأرأف مستلقى وأسمح واهب

« فأنت مبتدأ ، و (أمنع) خبره ، و (أرى) ملغاة لتوسطها بين المبتدأ وخبره »[5] .

ومن شواهد التعليق قوله تعالى : (ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق إنكم لفى خلق جديد) (٦) « فالكاف والميم مفعول أول ، و (جملة) : (إنكم لفى

---

(١) شرح التصريح ١/٢٦٦

(٢) المصدر السابق

(٣) انظر : ٤٢٣ من هذه الدراسة ومصادرها.

(٤) انظر: شرح الأشمونى ٣٩/٢ ، وشرح التصريح ٢٦٦/١ ، وهمع الهوامع ١٥٨/١ ، والدرر اللوامع ١٤٠/١ .

(٥) شرح التصريح ٢٦٦/١ .

(٦) من الآية (٧) من سورة سبأ .

بخلق جديد) فى محل نصب سدت مسد المفعولين الثانى والثالث ، والفعل معلق عن الجملة أمرها باللام ولذلك كسرت (إن) »[1] . ومن ذلك أيضا قول الشاعر [2]:

حذار فقد نبئت أنك للذى ستجزى بما تسعى فتسعد أو تشقى

فنبئت — « بالبناء للمفعول — فعل ماض ، والتاء نائب فاعل وهو المفعول الأول ، و (جملة) : (إنك للذى) فى موضع نصب سدت مسد المفعولين ، ولذلك كسرت (إن)[3].

وجلى أن الإلغاء والتعليق عند المجيزين لهما يتناول علاقة هذه الأفعال بطرفى الإسناد فى الجملة الاسمية التى تدخل عليها ، وهما المفعولان الثانى والثالث ، أما بقية العلاقات التى تربط هذه الأفعال فى الجملة فلا سبيل إلى القول بإلغائها أو تعليقها ، يستوى فى ذلك المرفوع منها ، كالفاعل ونائبه، والمنصوب كالمفعول الأول . الأمر الذى يشير إلى أن هذه الأفعال تؤدى وظيفتها العملية ـ كما لو كانت أفعالا تامة ـ فى كل الأحوال . حتى مع القول بإلغائها أو تعليقها .

ثانيا — حذف أحد المفعولين أو كليهما :

يمكن التفرقة بادىء بدء بين الحذف لدليل يدل على المحذوف من الموقف أو السياق ، والحذف لغير دليل ، ويوشك أن يكون ثمة اتفاق بين النحاة على جواز الحذف لدليل [4] ، إذ هو فى الحقيقة نوع من الاختصار الذى يتفق وطبيعة اللغة ويفى باحتياجات الموقف . وهكذا يمكن إذا سألك

(١) شرح التصريح ١/٢٦٦ .
(٢) انظر : همع الهوامع ١/١٥٨ ، والدرر اللوامع ١/١٤٠ ، والتصريح ١/٢٦٦ .
(٣) شرح التصريح ١/٢٦٦ .
(٤) انظر : شرح الأشمونى ٢/٣٩ .

سائل : هل أعلمت الطلاب الأستاذ حاضراً ؟ أن تقول : أعلمت ، دون ذكر أي من المفاعيل الثلاثة ، أو أعلمت الطلاب دون حاجة إلى ذكر المفعولين الأخيرين ، أو : أعلمت الأستاذ حاضراً ، دون النص على المفعول الأول .

أما الحذف لغير دليل من الموقف أو السياق - ويصطلح عليه النحويون بالحذف اقتصارا - فقد تعددت آراء النحاة فيه ، بين المنع المطلق والإباحة المطلقة ، والمنع في بعض الأحوال والإباحة في بعض الأحوال ، ويمكن أن نميز في المأثور من هذه الأقوال الاتجاهات الآتية :(١)

الاتجاه الأول — يمنع الحذف مطلقاً ، سواء بالنسبة للمفعول الأول أو المفعولين الثاني والثالث - وحجة أصحاب هذا الاتجاه أن المفعول الأول كالفاعل فلا يصح حذفه ، والمفعولين الآخرين كمفعولي (ظن) ولا يصح عند أصحاب هذا الاتجاه حذفهما لغير دليل لأنهما كانا مبتدأ وخبرا ، يقول المبرد : « ولا يجوز الاقتصار على بعض مفعولاتها دون بعض ، لأن المعنى يبطل العبارة عنه ، لأن المفعولين ابتداء وخبر ، والمفعول الأول كان فاعلا » (٢).

والاتجاه الثاني - يمنع حذف المفعول الأول ويجيز حذف المفعولين الثاني والثالث ، إذ الأول في حكم الفاعل ، أما الأخيران ففي حكم المفعول ، يقول ابن يعيش : « يجوز الاقتصار في هذه الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفعولين على المفعول الأول وأن لا يذكر الثاني ولا الثالث ، لأن

---

(١) انظر : المصدر السابق ، وكتاب سيبويه ١/٤٣ ، والمقتضب ٣/١٢٢ ، وشرح المفصل ٧/٩٨ ، وشرح التصريح ١/٢٦٢ . والهمع ١/١٥٨ .

(٢) المقتضب ٣/١٢٢ .

المفعول الأول كان فاعلا فى باب (علمت) قبل النقل ، فكما يجوز الاقتصار على الفاعل فى باب (علمت) كذلك يجوز الاقتصار على المفعول الأول فى باب (أعلمت) ، ولا يجوز على الثانى ولا الثالث كما لا يجوز الاقتصار على المفعول الأول دون الثانى وعلى الثانى دون الأول فى باب (علمت) ، و(رأيت) . وهذا لا خلاف فيه »[1] . والحق أن دعوى عدم وجود خلاف فى هذا الموضوع تفتقر إلى الدقة ، فإن الآراء النحوية تختلف اختلافا بينا نرجو أن يتضح من الوقوف على بقية الاتجاهات .

والاتجاه الثالث يعكس ما يقرره الاتجاه الثانى، إذ يجيز حذف المفعول الأول وحده دون المفعولين الثانى والثالث . ويعزى هذا الرأى للشلوبين[2]. وذلك لتحقق الفائدة بذكر المفعولين . ومن ثم لا يجوز حذفهما أو أحدهما بحال ، سواء وحدهما أو مع الأول . وهكذا لا يجوز حذف الثلاثة ، ولا الثانى والثالث ، ولا الأول والثانى ، ولا الأول والثالث ، ولا الثانى وحده ، ولا الثالث وحده . ويجب ذكرها معا ، ويجوز الاقتصار عليهما .

أما رابع الاتجاهات فيجيز حذف المفاعيل الثلاثة على التبادل . أى أنه يقسمها إلى مجموعتين إذا حذفت إحداهما ذكرت الأخرى ، وتتمثل المجموعة الأولى فى المفعول الأول ، وتشمل المجموعة الثانية المفعولين الثانى والثالث ، ومن ثم يجيزون حذف المفعول الأول شريطة ذكر المفعولين الأخيرين ، وحذف المفعولين إذا ذكر المفعول الأول ، « لأن الفائدة لا تنعدم فى الاستغناء عن الأول ولا فى الاقتصار عليه ، إذ يراد الاخبار بمجرد العلم به ، وبمجرد إعلام الشخص المذكور »[3].

---

(١) شرح المفصل ٧/٦٨ .

(٢) همع الهوامع ١/١٠٨ ، وشرح التصريح ١/٢٦٥ .

(٣) شرح التصريح ١/٢٦٥ .

وخلاصة هذه الآراء جميعاً أن حذف المفعولين الثاني والثالث ـ وهما اللذان كانا طرفي الإسناد في الجملة الاسمية قبل تقييدها بأعلم ومثيلاتها ـ أو أحدهما جائز إذا وجد دليل يدل على المحذوف .

أما عند عدم وجود دليل فإنه يمتنع حذف أحد المفعولين باتفاق . وأما حذفهما معا فموضع خلاف ؛ إذ إن جمهرة النحاة تمنعه ، ولا يجيزه منهم إلا عدد محدد وبشروط خاصة أهمها ذكر المفعول الأول ـ الأمر الذي يشير إلى أن مثل هذا الحذف مخالف للأصل المطرد ـ فإذا أضيف إلى ذلك عدم وجود نصوص تشهد له، لم يكن ثمة مفر من القول بأن الحذف في هذا الموضع يصدر عن التقسيمات الذهنية والافتراضات العقلية دون أن يبدأ من تحليل ظواهر النصوص اللغوية . ومن ثم نميل إلى ما تقرر في التراث النحوى منسوبا إلى سيبويه والمبرد من ضرورة ذكر مفاعيل هذه المفعولات بأسرها، بما في ذلك ما كان طرفا إسناديا في الجملة الاسمية قبل نسخها .

* * *

نحسب أنه لا مانع ـ فى ختام هذا العرض لقواعد الجملة الاسمية فى التراث النحوى ـ من أن نشير ـ بإيجاز شديد ـ إلى عدد من الظواهر التى تجدر الإشارة إليها :

أولها ـ أن الجملة الاسمية يمكن أن تكون بسيطة ويمكن أن تكون مركبة . والذى يحدد موقفها من حيث البساطة والتركيب نوع المسند فيها ، ثم موقفها من النسخ ونوع الناسخ لها .

فإن نوع المسند ينتج عنه باطراد حالات تتسم بالبساطة وذلك إذا كان « الخبر » مفردا ، جامدا كان أو مشتقا . كما ينتج عنه باطراد أيضاً حالات تتصف بالتركيب وذلك إذا كان « الخبر » تركيبا إسناديا .

والجملة الاسمية المطلقة لا تركيب فيها إلا إذا كان المسند من النوع الثانى ، أى وقع « الخبر » تركيبا إسناديا . أما الجملة المقيدة فيمكن أن تتحول من بسيطة الإسناد إلى مركبة وذلك إذا كان الناسخ من باب (ظن) أو من باب (أعلم) ، باعتبار أن كلا من هذين النوعين من « الأفعال » الناسخة يمثل فى مبنى الجملة طرفا إسناديا فى حين يمثل مرفوعه الطرف الإسنادى الآخر ، وبهذا يقدمان معا عملية إسنادية أخرى غير العملية الإسنادية الأساسية الرابطة بين طرفى الإسناد فى الجملة الاسمية المطلقة .

وهكذا يمكن حصر الحالات التى تكون الجملة الاسمية فيها بسيطة الإسناد فى ثلاث :

١ ــ إذا كانت الجملة مطلقة وقد وقع خبرها مفردا جامدا أو مشتقا .

٢ ــ إذا كانت الجملة مقيدة بناسخ حرفى .

٣ ــ إذا كانت مقيدة بناسخ فعلى من باب (كان) أو (كاد) .

كما يمكن حصر الحالات التى تقع فيها الجملة مركبة فى أربع :

١ ــ إذا كانت الجملة مطلقة وقد وقع خبرها تركيبا إسناديا اسميا .

٢ — إذا كانت الجملة مطلقة وقد وقع خبرها تركيبا إسناديا فعليا رافعة لاسم ظاهر .

٣ — إذا كانت الجملة مطلقة وقد وقع خبرها تركيبا إسناديا شرطيا .

٤ — إذا كانت الجملة مقيدة بناسخ فعلى من باب (ظن) أو (أعلم) .

* * *

ثانياً : أن الجملة الاسمية صالحة للامتداد ، بيد أن العناصر الممتدة القابلة للدخول فى إطار الجملة الاسمية يمكن تقسيمها إلى مجموعتين : مجموعة ترتبط وجودا وعدما بالأفعال ، أو المشتقات الاسمية المماثلة للأفعال فى المادة . وأخرى لا ترتبط بها . والنوع الثانى من العناصر الممتدة يمكن أن يوجد فى كافة الأشكال النمطية للجملة الاسمية مقيدة ومطلقة ، كما فى الامتداد بالإضافة ، أو بالوصف ، أو بالتوكيد ، أو بالعطف ، أو بالقسم . أما النوع الأول فإنه لا يوجد إلا فى الجملة الاسمية المطلقة إذا كان خبرها مفردا مشتقا أو تركيبا إسناديا فعليا أو شرطيا ، أو المقيدة إذا كان الناسخ فيها فعلا . وذلك كما فى الامتداد بالظرف ، والجار والمجرور ، والحال فى أرجح الأقوال .

* * *

ثالثاً : أن الفروق الوظيفية والدلالية بين الجملتين : «المطلقة» و«المقيدة» تتجلى فى : المكونات ، وشروطها ، والحالة الإعرابية ، ودلالة الجملة بأسرها .

أما فى المكونات فيتمثل الفارق فى وجود عنصر ثالث غير ركنى الإسناد فى الجملة ، هو الأداة الناسخة أو المقيدة لها . وهو عنصر له صفة « الوجود الدائم » فيها ؛ إذ لا يمكن حذفه منها إلا فى مواضع محددة يفسرها الموقف أو يدل عليها السياق .

وقد يقتضى هذا العنصر الثالث عنصراً رابعاً هو المرفوع بالأداة الناسخة أو المقيدة إذا كانت من باب (ظن) أو (أعلم) .

كذلك قد يقتضى هذا العنصر عنصراً خامساً ، هو المفعول الأول فى باب (أعلم) .

ومقتضى هذا أنه إذا كانت عناصر الجملة المطلقة ـ فى حدها الأدنى ـ تتمثل فى ركنى الإسناد ، فإن هذه العناصر فى الجملة المقيدة تزيد عنصراً أو اثنين أو ثلاثا على حسب نوع الأداة الناسخة المستخدمة فى الجملة المقيدة .

وأما فى مجال تحديد شروط هذه المكونات ، فإن الجملة المقيدة ـ برغم احتفاظها بشكل عام بكثير من أحكام الجملة المطلقة ـ فإنها تخالفها فى بعض خصائصها ، وأهم هذه الخصائص ما يتعلق بتعيين الدلالة ، إذ يشترط هذا التعيين فى المحكوم عليه ـ وهو المبتدأ ـ فى الجملة المطلقة ، فى حين لا يشترط ذلك فى الاسم ـ وهو المحكوم عليه فى الجملة المقيدة[1] . بل إن فى التراث اللغوى ما يتجاوز ذلك إلى ما يوشك أن يكون عكس ما فى الجملة المطلقة ، حين يتضمن ما فى ظاهره أن المحكوم به أعرف من المحكوم عليه ، أو وفق ما يقرر النحاة فى هذه المسألة : أن من الممكن أن يكون «الخبر» أعرف من «الاسم»[2] .

وأما فيما يتصل بالحالة الإعرابية لطرفى الإسناد فى الجملة الاسمية «المطلقة» و «المقيدة» ، فإن الفروق بينهما من الظهور بحيث لا تحتاج إلى بيان ؛ إذ إن تغيير الحالة الإعرابية مسألة ثابتة لأحد الطرفين على الأقل ، وقد يمتد هذا التغيير فيشمل الطرفين كليهما . بل إن كثيرا من النحاة يذهبون إلى أن الطرف الإسنادى الذى لا تتغير حالته بعد النسخ ـ لبقائه مرفوعا ـ يتأثر إعرابياً أيضاً بالأداة الناسخة من حيث عامل الرفع فيه . ومعنى هذا أن التغيير الإعرابى لطرفى الإسناد معا فى الجملة الاسمية مسألة مقررة سواء تغيرت الحالة الإعرابية لأحدهما أو لكليهما .

وأما فى مجال التغيير الدلالى فإن الفارق بين الجملتين يمتد ـ تلقائياً ـ عن وجود الأداة الناسخة وما تفيده فى الجملة من معان . وهى معان تختلف بحسب

(١) انظر (٣١٩) من هذه الدراسة .

(٢) انظر (٣٢٠) من هذه الدراسة .

الأدوات نفسها من ناحية ، وبحسب أساليب استخدامها فيها من ناحية أخرى: إن (كان) مثلا يمكن أن تدل على ارتباط الحكم المستفاد من طرفى الإسناد بعدما بالزمن الماضى ، كما يمكن أن تفيد الاستمرار . وإن (كأن) مثلا يمكن أن تفيد التشبيه كما يمكن أن تدل على غيره . كالتحقيق ، والتقريب ، والتعجب والنفى ، والإنكار[1] .

رابعاً : أنه برغم هذه الفروق فإن ثمة عناصر تشابه كثيرة تربط بين الجملتين « المطلقة » و« المقيدة » بحيث يمكن القول بأن الجملتين تتماثلان إلا فيما ينتج عن أدوات النسخ من اختلاف .

فهما تتفقان فى احتوائهما على طرفى الإسناد الأساسيين ، بأنواعهما وحالاتهما .

كما تتفقان فى العلاقات الرابطة بين هذين الطرفين ، سواء فيما يتصل بضوابط التطابق العددى ، أو النوعى ، أو الترتيب ، أو الحذف .

وهكذا يمكن القول بأن الاتفاق بين الجملتين هو الأصل ، والاختلاف ـ بالنسخ أو التقييد ـ هو الاستثناء .

خامساً : أن من الممكن تصنيف « النواسخ » المقيدة للجملة الاسمية نوعيا فى مجموعتين متميزتين : أولاهما الحرفية ، والثانية الفعلية . وبرغم ما بين المجموعتين من عناصر اتفاق فى جوانب من الوظيفة النحوية باعتبارهما قيودا للجملة الاسمية ـ فإنهما تختلفان فى أمور ، أبرزها :

١ ـ أن النواسخ الحرفية لا تغير إعرابيا إلا أحد طرفى الإسناد فى الجملة الاسمية . أما الفعلية فإنها قد تغير أحدهما ، وقد تتناول بالتغيير كليهما .

٢ ـ أن النواسخ الحرفية تغير كميا الجملة الاسمية بإضافة عنصر ثالث لحسب إلى طرفى الإسناد فيها . أما الفعلية فمنها ما يضيف عنصراً ثالثاً

---

(١) انظر: (٣٣٩) من هذه الدراسة .

كالحرفية مثل (كان) ، ومنها ما يضيف عنصراً رابعاً ، هو المرفوع فى (ظن) و (أعلم) ، ومنها ما يضيف أيضاً خامساً فى (أعلم) ومثيلاتها .

٣ ـ أن وجود « الفعل » فى الجملة المقيدة ـ حتى وإن كان ناسخا ـ فإنه يحدث نوعيا شكلا من أشكال التشابه مع الجملة الفعلية . حتى إن كثيراً من النحاة يصنفون بعض هذه النواسخ ـ (كظن) و (أعلم) وأخواتهما ـ فى إطار الجملة الفعلية . رعاية لوجود « الفعل » ـ المزدوج الدلالة كالأفعال التامة ، لاشتماله على الحدث والزمن ، المتسق الوظيفة مع الأفعال المتعدية ، لحاجته إلى مرفوع ومنصوب ـ فيها .

وليس شيء من ذلك قائماً فى الجملة المقيدة بالحرف ، بالرغم من أن الحروف إنما أثرت فى الجملة الاسمية ـ عند النحاة ـ لشبهها بالأفعال .

* * *

سادساً : كذلك من المستطاع تصنيف « النواسخ الفعلية » وظيفيا فى فى مجموعتين : تضم الأولى (كان) و (كاد) وأخواتهما . وتضم الثانية (ظن) و (أعلم) ومثيلاتهما . وأهم ما يميز كلا منهما ما يأتى :

١ ـ أن المجموعة الأولى لاينتج عن وجودها فى الجملة إلا تغير الحالة الإعرابية المقررة لأحد طرفى الإسناد ، بل إن هذا التغير قد يكون أمراً تقديرياً بحتاً كما فى (كاد) وأخواتها ، نظرا لأن الطرف الواجب التغير ليس مفرداً ، بل يكون إما مصدراً مؤولا ، أو تركيبا إسناديا . وفى كليهما لاتظهر العلامة الإعرابية بل تقدر .

أما المجموعة الثانية فإنها تتناول بالتغيير طرفى الإسناد كليهما .

٢ ـ أن المجموعة الأولى ـ حال استخدامها قيودا فى الجملة الاسمية ـ لا تكتفى بحال بمرفوعها ، بل لابد من المنصوب معها . إذ إن المرفوع

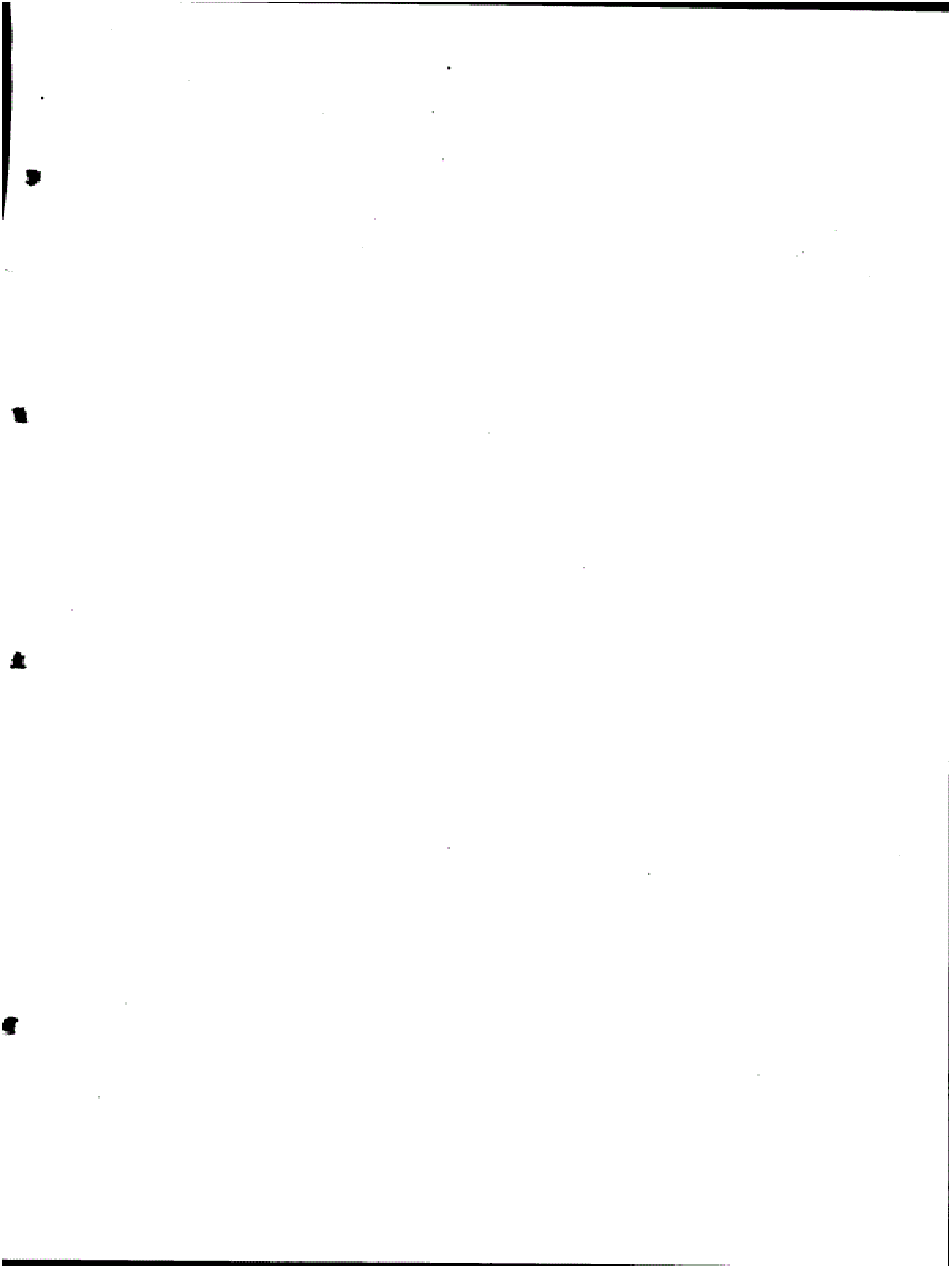
ليس إلا المحكوم عليه ولا بد من اقترانه بالحكم أو بالمحكوم به ، أى : المنصوب ، إذ هو الطرف الثانى لها.

أما المجموعة الثانية فإن من الممكن — فى حالات بعينها — أن تكتفى الجملة بمرفوعها دون ذكر منصوبها ، إذ المرفوع فيها طرف إسنادى الأداة ذاتها دون علاقة مباشرة بطرفى الإسناد فى الجملة الاسمية الأصلية ، المنصوبين بعدها .

* * *

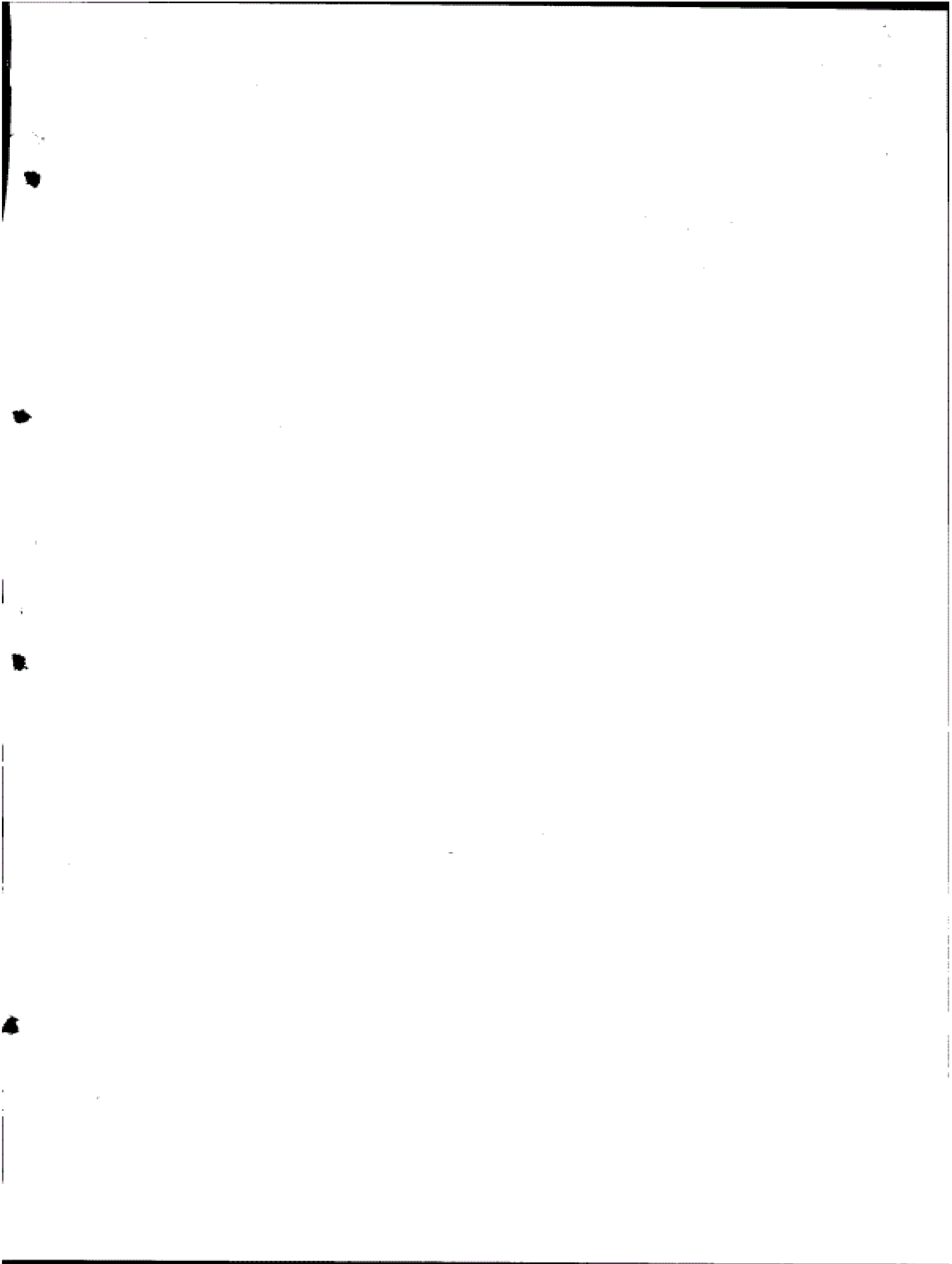
سابعاً : أن من الميسور تصنيف « النواسخ الفعلية » دلاليا من حيث المعانى التى تفيدها إلى مجموعتين أيضاً : الأولى تعبر عن التصور الداخلى : الذهنى أو الشعورى ، والثانية تصور علاقات خارجية ، وتضم المجموعة الأولى أفعال الرجاء ، وأفعال القلوب ، وتتمثل الثانية فى (كان) وأخواتها ، و (أعلم) ومثيلاتها ، وأفعال المقاربة والشروع ، وأفعال التحول والصيرورة .

* * *



الفصل الثاني

الجملة الظرفية



لعل أول من استخدم مصطلح « الجملة الظرفية » فى التراث النحوى كان الزمخشرى : جار الله أبا القاسم محمود بن عمر ، المتوفى سنه ٥٣٨ هـ ، الذى مثل لها بنحو : خالد فى الدار[1] ، أى أنها مكونة عنده من مبتدأ وخبر وقع ظرفا أو جارا ومجرورا . ولعل آخر من استخدم هذا المصطلح فى هذا التراث كان ابن هشام ، أبا محمد عبد الله جمال الدين يوسف ، المتوفى سنة ٧٦١هـ ، حين أطلقه على الجملة «المصدرة بظرف أو مجرور . نحو : أعندك زيد ؟ و : أفى الدار زيد ؟ ، إذا قدرت (زيدا) فاعلا بالظرف والجار والمجرور ، لا بالاستقرار المحذوف ، ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما»[2].

ورغم وحدة المصطلح بين المتقدم والمتأخر فإن بينهما فى تحديد مفهومه بونا شاسعا ، فإن الزمخشرى – كما ترى – يحدد الجملة الظرفية من خلال مقابلة نماذجها اللغوية ببقية النماذج الواردة للجملة العربية . وهو بذلك يقف عندما يميزها من خصائص لغوية . أما ابن هشام فإنه لم يعن برصد هذه الخصائص بقدر ما التفت إلى لحظ الاعتبارات الذهنية ورعاية الأسس المذهبية . فنحو : أعندك زيد ؟ يمكن أن يكون من قبيل الجملة الظرفية . ويمكن أن يكون من قبيل الفعلية ، كما يمكن أن يكون من قبيل الاسمية ، ولا يفرق بين أى منها إلا الاعتبارات المذهبية التى تتحكم فى التوجيه النحوى : فإذا اعتبرت (زيدا) فيها فاعلا للظرف نفسه كانت ظرفية ، وإذا اعتبرته فاعلا لمتعلق الظرف كانت فعلية ، وإذا اعتبرته خبرا لما بعده كانت اسمية . فالنموذج اللغوى واحد ، وخصائصه اللغوية واحدة ، بل التوجيه النحوى واحد أيضاً ، والخلاف كله يرتد إلى اعتبارات التوجيه فحسب .

---

(١) انظر : المفصل ، وشرحه لابن يعيش ١/٨٨ .
(٢) انظر : مغنى اللبيب ٢/٤٧ .

ونتيجة لهذه الاختلافات مزقت الاعتبارات النحوية الجملة التي يكون المسند فيها ظرفا أو جارا مجرورا فلم تتناولها تناولا واحدا ، ولم تلتمس ما بين نماذجها من صلات وما هو مشترك فيها من خصائص ، بل شتتت هذه النماذج وأغفلت روابطها وأهملت خصائصها ، أليس أدل على ذلك من أن النحاة يضعون الجملة التي يتقدم فيها المسند إليه على المسند ـ الظرف أو الجار والمجرور ـ في إطار الجملة الاسمية ، ومثله بعض النماذج التي يتأخر فيها المسند إليه عن المسند . في حين يضعون بعضا آخر من النماذج التي تتوافر فيها الشروط ذاتها والخصائص نفسها في نطاق الفعلية . في الوقت الذي يجيزون فيه في بعض النماذج اللغوية أن تكون الجملة من النوعين كليهما لا يفرق بينهما إلا ما نعتبره من أسس مذهبية .

ولكن اعترافنا بوجود « الجملة الظرفية » وإقرارنا بها نوعا مستقلا من أنواع الجملة العربية ، لا يعتد عن رعاية الاعتبارات الذهنية ولا يستند إلى لحظ الأسس المذهبية ، وإنما يستند إلى طبيعة المقومات التي تتوافر في هذه الجملة والخصائص التي تميزها ، وهي مقومات وخصائص تنتهي إلى ضرورة الإقرار بأن « الجملة التي يقع فيها المسند ظرفا أو جارا ومجرورا » نوع متميز من أنواع الجملة العربية ، بغض النظر عن الموقع الذي يحتله المسند في الجملة تقديما أو تأخيرا ، وعن السياق الذي يستعمل فيه خبرا أو إنشاء .

ومن قبيل تقدم المسند فيها قوله تعالى : (متى نصر الله)[1] ، وقوله : (لكم في القصاص حياة)[2] وقوله : (لله المشرق والمغرب)[3] ، وقوله :

(١) من الآية (٢١٤) من سورة البقرة .
(٢) من الآية (١٧٩) من سورة البقرة .
(٣) من الآية (١٤٢) من سورة البقرة .

(ولله الأسماء الحسنى)[1]، وقوله: (كان في المدينة تسعة رهط)[2]، وقوله: (إن فيها لوطا)[3]، وقوله: (لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون)[4]، وقوله: (وعنده مفاتيح الغيب)[5].

ومن قبيل تأخر المسند قوله سبحانه: (إن الله مع الصابرين)[6]، وقوله: (إنا لله)[7]، وقوله: (الحر بالحر، والعبد بالعبد، والأنثى بالأنثى)[8]، وقوله: (إن الصفا والمروة من شعائر الله)[9].

وبالرغم من وجود صور من التشابه تربط بين «الجملة الظرفية» و«الجملة الاسمية» — على نحو ما سنفصل القول فيه بعد قليل — فإن الجملة الظرفية تتميز بعدد من الخصائص التي تميزها عن الجملة الاسمية، وأهم هذه الخصائص[10]:

١ — أن الجملة الظرفية لا تقبل التطابق بحال، عدديا كان أو نوعياً، مباشراً كان أو غير مباشر.

٢ — أن الظرفية بسيطة دائماً ولا تقبل التركيب بحال.

ونرجو أن نعرض لهذه الخصائص بالتحليل بعد قليل.

ولقد آثرنا استخدام مصطلح «الجملة الظرفية» المشير — منذ البداية — إلى ارتباط الخصائص المميزة لهذه الجملة بنوع المسند فيها، وهي خصائص تدور مع «الظرف» و«الجار والمجرور» وجوداً وعدما إذا وقع أي منهما مسنداً.

(١) من الآية (١٨٠) من سورة الأعراف.
(٢) من الآية (٤٨) من سورة النمل.
(٣) من الآية (٣٢) من سورة العنكبوت.
(٤) من الآية (٤٧) من سورة الصافات.
(٥) من الآية (٥٩) من سورة الأنعام.
(٦) من الآية (١٥٣) من سورة البقرة.
(٧) من الآية (١٥٦) من سورة البقرة.
(٨) من الآية (١٧٨) من سورة البقرة.
(٩) من الآية (١٥٨) من سورة البقرة.
(١٠) انظر ص (١٦١ — ١٦٢) من هذه الدراسة.

و « الظرف » في هذا العنوان مصطلح يشمل مايصطلح عليه جمهور النحاة بالظرف ، وهو ما يطلق عليه الكسائي «الصفة» ، ويطلق عليه الفراء « المحل »[1] ، كما يشمل ما يعرف بالجار والمجرور ، أو حروف الصفات، أي يتناول ما شاع التعبير عنه لدى المتأخرين بشبه الجملة .

وقد عدلنا عن هذه المصطلحات جميعاً : « شبه الجملة » و « الصفة » و « المحل » في اختيار المصطلح الدال على هذا النوع من الجمل لأسباب عديدة ، أهمها :

أولا — أن تعبير « شبه الجملة » برغم كونه أكثر شمولا في ظاهر اللفظ من مصطلح « الظرف » ، فإنه لايعتمد على أسس ثابتة من حيث المضمون ، ذلك أنه يقوم على دعوى وجود تشابه بين « الظرف» و«الجار والمجرور » من ناحية،و«الجملة» من ناحية أخرى، وهو تشابه يخرجهما أو ينبغي أن يخرجهما من دائرة المفردات إلى إطار المركبات . بيد أن هذه الدعوى غير مسلمة المقدمات[2] . ومن ثم فإن اختيار مصطلح غير مشكوك في مقوماته يكون أكثر رعاية للضوابط الموضوعية من إيثار تعبير مشكوك في طبيعته وأسبابه ونتائجه .

ثانياً — أن استخدام « الصفة » أو « المحل » عنوانا على هذا النوع من الجمل بدلا من مصطلح«الظرف» قد يسلم إلى شيء من اللبس لتعدد استخدام هذين المصطلحين في التراث النحوي ، فالصفة تستعمل أيضاً بمعنى « النعت » أي التابع الموضح متبوعه ببيان صفة من صفاته أو من صفات ما تعلق به. والمحل يستعمل في مجال تحديد الموقع الإعرابي للكلمات والجمل وجودا

---

(١) انظر : الأصول لابن السراج ١/٢٤٥ — ٢٤٦ ، والصبان على الأشموني ٢/١٢٥ .

(٢) انظر ص (١٤٨) من هذه الدراسة.

وعدما . الأمر الذى يصبح معه استخدام مصطلح « الظرفية » أكثر ملاءمة واتساقا لتجنبه مايصحب هذه المصطلحات من لبس ومايشوبها من غموض.

* * *

ولقد أدرك النحاة منذ عصر مبكر (١) وجود ما يمكن التعبير عنه بأنه « علاقة خاصة » تجمع بين « الظرف » و « الجار والمجرور » ، وهى علاقة تمتد من وجود بعض الخصائص المشتركة بينهما فى اللفظ وفى الوظيفة معا ، فكل منهما يفيد نوعا من العلاقة التى تحتاج إلى مايوضحها حتى تفيد معناها فى التركيب اللغوى ، فحين تقول : الليلة ، أو مع الطلاب ، أو فى الكلية ، تظل الكلمات قاصرة عن تحديد طبيعة العلاقة حتى « تتعلق » بمتعلق تفيد به ومن خلاله ، وكل منهما يقع مواقع لغوية خاصة بهما لايجوز وقوع غيرهما فيها ، حتى لقد شاع فى التراث النحوى ذلك التعبير المأثور الذى يقول : « إنه يتوسع فى الظرف والجار والمجرور مالا يتوسع فى غيرهما » ، ومن هذا المنطلق نفسه كان حرص متأخرى النحاة على أن يخصصوا فى بعض مؤلفاتهم مواضع للحديث عن « شبه الجملة » ، يتناولون فيها الأحكام اللفظية والوظيفية المشتركة بين « الظرف » و « الجار والمجرور » معا (٢) .

تمييز الجملة التى يقع خبرها « ظرفا » أو « جارا ومجرورا » عن غيرها من بقية أنواع الجملة العربية لا يبدأ إذا من فراغ ، ولا يقوم على وهم ؛ فإن وراءه يقين تميز « الوظيفة النحوية » للظرف والجار والمجرور ، واعتراف بوجود خصائص لغوية متميزة لكليهما ، ثم - وهذا هو الأهم - أنه نتاج ضرورى لمجموعة الأسس والمقومات التى سبق أن عرضنا لها فى الفصل

---

(١) انظر مثلا : كتاب سيبويه ١/٨٠٤ - ٤٠٩ ، وشرح الرضى على الكافية ١/٩٢ . حيث ينص الرضى صراحة على أن من النحاة من أطلق على « الجار والمجرور » مصطلح « الظرف » « لجريه مجراه فى جميع أحكامه » .

(٢) انظر مثلا : مغنى اللبيب ، وحاشية الدسوقى عليه ، وحاشية الأمير عليه ، وهمع الهوامع .

الخاص بتقسيمات الجملة[١]. وقبل أن نعرض للخصائص المميزة للجملة الظرفية لا بد أن نتوقف أولا عند مكوناتها.

مكونات الجملة الظرفية:

تتكون الجملة الظرفية — كالجملة الاسمية — من مبتدأ وخبر، والمبتدأ فيها هو المسند إليه، والخبر المسند، ويشارك المبتدأ هنا المبتدأ فى الجملة الاسمية فى كثير من أنواعه وأحكامه كالاسمية، والرفع، وتعيين الدلالة، والإسناد إليه، بيد أنه يخالفه فى بعض ماله من أحكام: فهو لا يكون إلا اسما حقيقيا، أما الاسم الحكمى — كلفظ الفعل أو الحرف أو نحوهما — فلا يقع مبتدأ إلا فى نماذج محدودة فى الجملة الظرفية، وهو لا يكون إلا صريحا، أما الاسم المؤول فلا يقع مبتدأ هنا إلا فى حالات جد محدودة، ورغم أن الأصل فى المبتدأ تعيين الدلالة، بما يقتضيه ذلك من عدم وقوع النكرة مبتدأ إلا بمسوغ، فإن مسوغات الابتداء بالنكرة فى الجملة الظرفية أكثر تنوعا وأبعد توسعا، الأمر الذى يمكن أن يسوغ معه القول بأن وقوع «النكرة» مبتدأ فى الجملة الظرفية مطرد دون وجود أى مسوغ من المسوغات، إذا تقدم الخبر على المبتدأ[٢]، إذ إن هذا التقدم — وحده — يعد مسوغا، ومن ذلك قوله تعالى: (ولدينا مزيد)[٣]، وقوله: (وعلى أبصارهم غشاوة)[٤].

أما «الخبر» فى الجملة الظرفية فمختلف، ذلك أنه لا يكون إلا «ظرفا» أو «جاراً ومجرورا» بيد أن جميع الظروف ليست صالحة لوقوعها خبرا

---

(١) انظر (١٣٨ — ١٥٤) من هذه الدراسة.

(٢) انظر: همع الهوامع ١/١٠١، والخضرى على ابن عقيل ١/٩٧، والأشمونى ١/٢٠٤، وشرح التصريح ١/١٦٨. وحاشية على شرح الفاكهى ١/٢٣٥.

(٣) من الآية (٣٥) من سورة ق.

(٤) من الآية (٧) من سورة البقرة.

فى الجملة الظرفية ، كما أن حروف الجر ليست كلها صالحة لوقوعها مع مجروراتها فى هذا الموقع ، وإنما الذى يصلح منها له ويقع منها موقعه أنواع خاصة ، لابد أن تستوفى شروطا خاصة . ويتطلب تحديد هذه الأنواع والشروط الوقوف على بعض ما أثر من تقسيمات للظرف والجار والمجرور فى التراث النحوى . ونرجو أن نلم بشىء منها بإيجاز فيما يأتى .

أولا — تقسيمات الظرف :

تتعدد تقسيمات الظرف بتعدد اعتبارات كل تقسيم ، على النحو الآتى :

* التقسيم الأول بحسب المعنى : والشائع بين النحاة تقسيم الظروف بهذا الاعتبار إلى قسمين : ظروف دالة على الزمان ، وأخرى دالة على المكان[1] . والأصل فى ظروف الزمان أن تكون أسماء أزمنة ، ولكن العرب أقامت أسماء ليست بأزمنة مقـــام الأزمنة اتساعا واختصارا . وهى أنواع .

(أ) « المصدر » النائب عن الزمان ، وذلك بأن يكون أصل الكلام إضافة أسماء الزمان إلى المصدر فحذف اسم الزمان اتساعا ، نحو : مقدم الحاج ، وخفوق النجم ، و: رياسة فلان ، و: صلاة العصر . والأصل فى كل هذا : وقت مقدم الحاج ، ووقت خفوق النجم ... الخ .

(ب) « الوصف » النائب عن الزمان ، وذلك بأن يكون اسم الزمان موصوفا فحذف اتساعا وأقيم الوصف مقام الموصوف ، نحو : طويل ، و : حديث ، و : كثير ، و : قليل .

---

(١) هذا التقسيم الثنائى للظروف ليس مسلما به ؛ إذ ثمة نوع ثالث من الكلمات التى يمكن اعتبارها قسما ثالثا لصلاحيتها للدلالة على الزمان والمكان معاً ، كما فى مثل : قبل ، وبعد ، وعند ، وبين ، ولدى ، ومع .

(ح) «العدد» المميز بالزمان، نحو: عشرين يوما، و: ثلاثين ساعة.

(ء) اللفظ الدال على «كلية» الزمان أو «جزئيته»، نحو: كل الوقت، و: طول الليل، و: نصف الساعة.

والأصل أيضاً في ظروف المكان أن تكون أسماء دالة على المكان، ولكن العرب توسعت فيها أيضاً على سبيل التشبيه أو التقريب[1].

«فمن ذلك قولك: زيد دون الدار، وفوق الدار، إنما تريد: مكانا دون الدار ومكانا فوق الدار، ثم يتسع ذلك فتقول: زيد دون عمرو، وأنت تريد في الشرف أو العلم أو المال أو نحو ذلك، وإنما الأصل المكان. ومما اتسعوا فيه قولهم: هو مني بمنزلة الولد. إنما أخبرت أنه في أقرب المواضع وإن لم ترد البقعة من الأرض. وهو مني منزلة الشغاف، ومزجر الكلب، ومقعد القابلة، ومناط الثريا[2]».

ويطرد إقامة الأنواع الأربعة الآتية مقام ظروف المكان:

(ا) «العدد» المميز بالمكان، نحو: خمسة عشر ميلا، و: ستين ذراعا. و: سبعين متراً.

(ب) اللفظ الدال على «كلية» المكان أو «جزئيته»، نحو: كل الطريق، و: بعض المسافة. و: نصف الشارع.

(ح) «الوصف» القائم مقام المكان، نحو: قريب، و: بعيد، و: شرقي، و: غربي، و: شمالي، و: جنوبي.

(د) «المصدر» النائب عن المكان، نحو: الجلوس قرب المدرج، أي

---

(١) انظر الأصول لابن السراج ١/٢٤٠.

(٢) المصدر السابق

فى مكان قريب منه، ونحوه ما اشتق من المصدر للدلالة على المكان مثل: مقعد، و: مرقد، و: مصلى، و: معتكف.

ويرى النحويون أن ظروف الزمان شبيهة بالأحداث، إذ هى مثلها فى ارتباطها بالزمن ماضيا وحاضرا ومستقبلا، أما ظروف المكان فبالذوات من الناس والأشياء أشبه، «فالأماكن إلى الأناسى ونحوهم أقرب، ألا ترى أنهم يخصونها بأسماء كزيد وعمرو فى قولهم: مكة، وعمان، ونحوهما، ويكون منها خلق لا تكون لكل مكان ولا فيه، كالجبل والوادى والبحر، والدهر ليس كذلك، والأماكن جثة، وإنما الدهر مضى الليل والنهار فهو إلى الفعل أقرب»[1]. وقد تأكدت هذه المقولة فى التراث النحوى حتى لقد قرر المبرد أن «الزمان - خاصه وعامه - يتصل به الفعل، وذلك أن الفعل إنما بنى لما مضى من الزمان ولما لم يمض ... والمكان لا يكون فيه مثل ذلك، فالفعل ينقضى كالزمان. لأن الزمان مرور الأيام والليالى، فالفعل على سننه يمضى بمضيه. وليست الأمكنة كذلك، إنما هى جثث ثابتة تفصل بينها بالعين، وتعرف بعضها من بعض، كما تعرف زيدا من عمرو»[2]. ومن بعده قرر ابن السراج: «أن الأماكن ليست كالأزمنة التى يعمل فيها كل فعل فينصبها نصب الظروف، لأن الأمكنة أشخاص لها خلق وصور تعرف بها كالجبل والوادى وما أشبه ذلك، وهى بالناس أشبه من الأزمنة لذلك»[3].

ومقتضى هذه التفرقة بين ظرف الزمان والمكان أن ظروف الزمان لا تسع دلالتها إلا الأحداث، لأنها التى ترتبط بالأزمنة. وأنه لا سبيل لها

---

(١) انظر: كتاب سيبويه ١/٣٦ — ٣٧.
(٢) انظر: المقتضب ٢/٢٧٥.
(٣) الأصول ١/٢٣٢.

إلى أن تتناول الذوات من أشخاص وأشياء إلا من حيث ما قد يكون لها من صلة بالأحداث . ذلك « أن الأحداث أفعال وحركات وغيرهما ، فلا بد لكل حدث من زمان يختص به ، بخلاف الذوات فإن نسبتها إلى الأزمنة على السواء ، فلا فائدة في الإخبار بالزمان عنها »(١) . أما ظروف المكان فأكثر إحاطة وأعظم شمولا ، إذ تسع الأحداث والأشخاص والأشياء جميعاً ، لأنها بأسرها في حاجة إلى (مكان) تقع فيه وحيز تشغله ، فتحديد المكان لها مفيد سواء أكان محدودا أم غير محدود ، ومن ثم يقرر النحويون « أن جميع ظروف الزمان لا تكون ظروفا للجثث »(٢) أي للأجسام ، و « أن الظروف من المكان تقع للأسماء والأفعال ، فأما وقوعها للأسماء فلأن فيها معنى الاستقرار ، تقول : زيد خلفك ، وزيد أمامك ، وعبد الله عندكم ، لأن فيه معنى : استقر عبد الله عندك ، فأما الظروف من الزمان فإنها لا تتضمن الجثث ، لأن الاستقرار فيها لا معنى له »(٣) .

وهكذا تسلم هذه التفرقة عند جمهور النحويين إلى القول بصلاحية ظرف المكان — متى استوفى سائر الشروط التي سنشير إليها للإخبار به — عن نوعي المبتدأ : ما كان منه اسم ذات ، وما كان منه اسم معنى . أما ظروف الزمان فإنها لا يخبر بها إلا عن أسماء المعاني أو الأحداث دون غيرها من أسماء الذوات . ومن ثم فإن بوسعك أن تقول : الصلح يوم الجمعة ، والقتال يوم السبت . لكن لا يصح أن تقول : خالد يوم الجمعة(٤) . وإلى هذه التفرقة في استخدام نوعي الظرف في الخبر يشير السيرافي بقوله : وظروف الزمان تكون أخبارا للمصادر ولا تكون أخبارا للجثث ، وأما ظروف

(١) شرح التصريح ١/١٦٧ .
(٢) كتاب سيبويه ١/١٣٦ .
(٣) المقتضب ٤/٣٣٩ .
(٤) انظر : أسرار العربية ، لابن الأنباري ٣٣ .

المكان فتكون أخبارا للمصادر والجثث، وإنما كانت ظروف المكان كذلك لأن الجثة الموجودة قد تكون فى بعض الأمكنة دون بعض، مع وجودها، أعنى الأماكن: ألا ترى أنك إذا قلت زيد خلفك، علم أنه ليس قدامه، ولا تحته، ولا فوقه، ويمنته، ويسرته، مع وجود هذه الأماكن. ففى إفراد الجثة بمكان فائدة، وأما ظروف الزمان فإن مايوجد منها فليس شيء من الموجودات أولى به من شيء»(١).

ونتيجة لذلك ذهب هؤلاء النحويون إلى حظر الإخبار ظرف الزمان عن الذوات أو الأعيان، أى الأسماء التى تعنى أمورا مادية لا معنوية، بيد أنهم لاحظوا أن فى التراث اللغوى شيئا من ذلك وإن كان قليلا، كما فى نحو قول امرىء القيس: اليوم خمر وغدا أمر، ونحو: الليلة الهلال، والرطب شهرى ربيع، والبلح شهران، فإن الخمر شيء مادى وقد أخبر عنه بالظرف، وكذلك الأمر فى الأمثلة الأخرى. وقد اضطر هؤلاء النحويون إلى تأويل هذه النصوص حتى يسلم لهم ما قرروه من عدم جواز الإخبار بالزمان عن الذوات. وكان أهم الوسائل التى لجئوا إليها فى هذا التأويل تقدير مضاف محذوف يصح معه المعنى، وهكذا انتهوا إلى أن أصل التركيب فى هذه الأمثلة: اليوم شرب خمر، والليلة رؤية الهلال، وظهور الرطب شهرا ربيع، ومدة البلح شهران.

ولكن فريقا آخر من النحويين رفض القول بامتناع الإخبار بظرف الزمان عن أسماء الذوات فى كل الأحوال. ورأى أن الامتناع رهن بعدم تحقق الفائدة فيه، أما إذا تحققت الفائدة به فإنه لا مانع منه. وإلى هذا الرأى مال ابن مالك حين قال:

ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة، وإن يفد فأخبرا

(١) انظر: كتاب سيبويه ١/٤١٨ هامش (١).

وقد حاول هؤلاء النحاة ضبط حالات الإفادة حتى لا تترك للاجتهاد الشخصي فتضطرب أمورها ، وكان أهم ما انتهت إليه محاولاتهم جواز الإخبار عن الذوات أو الأعيان في المواضع الآتية[1] :

١ - إذا شابه اسم العين أو الذات اسم المعنى أو الحدث في الحدوث المتجدد ، أي في بعض الأوقات دون بعض ، نحو : الليلة الهلال .

٢ - إذا كان المبتدأ عاما وتخصص الزمان بوصف مع جره بفي ، نحو : نحن في يوم طيب ، فإن (نحن) عامة في كل جماعة متكلمة .

٣ - إذا كان المبتدأ عاما ، وتخصص الزمان بالإضافة مع جره بفي ، نحو : أنتم في ساعة الجد ، فإن (أنتم) عامة في كل جماعة ذكور مخاطبة .

٤ - إذا صلح المعنى مع تقدير مضاف محذوف هو اسم معنى ، نحو : اليوم خمر ، أي ، شرب خمر .

التقسيم الثاني بحسب الدلالة - والشائع بين النحاة تقسيم الظروف بهذا الاعتبار إلى قسمين أيضاً : ظروف مختصة ، وأخرى غير مختصة .

أما المختص من ظرف الزمان فما دل على مقدار من الزمن معلوم ، نحو : اليوم ، والليلة ، والصيف ، والشتاء ، والشهر ، والسنة ، ويوم الجمعة ، وشهر رمضان[2]

وينقسم ظرف الزمان المختص عند جمهور النحاة إلى قسمين[3] :

---

(١) انظر : همع الهوامع ١/٩٩ ، والصبان على الأشموني ١/٢٠٣ ، وشرح الرضي على الكافية ١/٩٤ .

(٢) انظر : همع الهوامع ١/١٩٦ ، وشرح التصريح ١/٣٤١ ، وشرح الرضي ١/ والصبان على الأشموني ٣/٢٢٨ ، والجملة الفعلية :

(٣) انظر : همع الهوامع ١/١٩٧ ، والمغني ١/٢٢٧ .

(أ) الظرف المعدود، وهو ما يصلح للوقوع فى جواب (كم)؟، نحو: يومين، وستة شهور، وثلاث سنوات.

(ب) ظرف غير المعدود، وهو ما يصلح للوقوع فى جواب (متى)؟ نحو: أسماء الأيام، كالسبت والأحد، وما اختص بالإضافة، كيوم الجمل ويوم صفين، ويوم الغفران، وما اختص بأل المعرفة، كاليوم، والليلة، وما اختص بالوصف، نحو: كانت الزيارة يوما زارك فيه خالد.

وأما المختص من ظرف المكان فهو ما دل على حيز من المكان معلوم له اسم يدل عليه، وحدود تحيط بأبعاده، مثـــل: الدار، والمسجد، والطريق[1]. ومن النحويين من يرى أن هذا النوع من أسماء المكان المختصة ليس بظرف. ومن هؤلاء ابن السراج الذى يقرر صراحة أن نحو «مكة والمدينة والمسجد والدار والبيت لا يجوز أن يكون ظروفا؛ لأن لها أقطاراً محدودة معلومة. تقول: قمت أمامك، وصليت وراءك. ولا يجوز أن تقول: قمت المسجد، ولا قعدت المدينة. ولا ما أشبه ذلك»[2].

ولكن الرأى الشائع بين جمهور النحاة أن من الممكن فى أسماء المكان المختصة أن تكون ظروفا، وأنها إذا أريد بهـا معنى الظرفية وجب اتصالها بفى[3].

وأما غير المختص من ظرف الزمان فهو مادل على قدر من الزمان غير معين، أى دون تحديد، نحو: حين، ووقت، وساعة، وزمان. ولا يصلح جوابا لمتى ولا لكم. ومن ثم يرى فريق من النحويين أنه

---

(١) انظر: همع الهوامع ١/٢٠٠، وشرح ابن عقيل ١/ ، والأشمونى ٢/١٢٩، والجملة الفعلية.

(٢) الأصول فى النحو ١/٢٣٧.

(٣) انظر: شرح التصريح ١/٣٤١، والهمع ١/٢٠٠ والمقتضب ٤/٦٠.

لا يفيد غير تأكيد الزمان الموجود فى الفعل ، ولذلك لا يستعمل إلا معه، ولا ينصب إلا به [1].

وأما غير المختص من ظرف المكان فهو ما لا يدل على مكان بعينه أى : وليست له حدود معلومة تحصره ، وهو يلى الإسم من أقطاره ، نحو : خلف وقدام، وأمام، ووراء، وما أشبه ذلك، ألا ترى أنك إذا قلت: قمت خلف المسجد، لم يكن لذلك الخلف نهاية تقف عندها، وكذلك إذا قلت : قدام زيد . لم يكن لذلك حد ينتهى إليه»[2]

— ولا خلاف فى وقوع المختص من ظرف الزمان خبراً ، لكن هل يكون حينئذ مرفوعاً باعتبار أن الرفع حكم من أحكام الخبر ؟ أو منصوبا باعتبار أن الأصل فى الظرف أن ينصب ؟ ، أو مجروراً بفى لأن الأصل فى الظروف أن تتضمن معنى (فى) باطراد؟ ، أقوال متعددة حاول بعض النحاة وضع الأسس للترجيح بينها — مع الاعتراف سلفاً بجوازها — فقال [3] :

« إن استغرق ذلك المعنى (الذى وقع الظرف خبراً عنه) جميع الزمان أو أكثره ، وكان الزمان نكرة رفع غالباً ، نحو: الصوم يوم ، والسير شهر ، إذا كان السير فى أكثره لأنه باستغراقه إياه كأنه هو ، ولاسيما مع التنكير المناسب للخبرية .

ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بفى ، نحو : الصوم فى يوم ، أو يوما ، خلافا للكوفيين ، وذلك أن (فى) عندهم توجب التبعيض ،

---

(١) الهمع ١/١٩٧، والمغنى ١/٢٦٧.

(٢) الأصول ١/٢٣٧.

(٣) شرح الرضى على الكافية ١/٩٤، وأيضاً: شرح التصريح ١/١٦٧، وهمع الهوامع ١/١٩٩.

فلا يجيزون : صمت فى يوم الجمعة ، بل يوجبون النصب . والأولى جوازه كما هو مذهب البصريين ، ولا يعلم إفادة (فى) التبعيض .

وإن كان الزمان معرفة نحو : الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالباً كما فى الأول عند البصريين . وأوجب الكوفيون النصب .

فإن وقع الفعل لا فى أكثر الزمان — سواء كان الزمان معرفا أو منكراً — فالأغلب نصبه أو جره بفى اتفاقا . نحو : الخروج يوما ، أو فى يوم ، والسير يوم الجمعة ، أو فى يوم الجمعة » .

وبرغم ما فى هذا النص من تردد فى القطع بأولوية الحالة الإعرابية ، نظراً لاختلاف الآراء النحوية ، فإن من الممكن — استنادا إليه — أن ننتهى إلى أمرين :

الأول — جواز الأوجه الثلاثة : الرفع ، والنصب ، والجر بفى ، فى ظرف الزمان الواقع خبراً .

والثانى — أن من الممكن الترجيح بين حالتى الرفع والنصب فحسب اعتمادا على مؤشرين :

١ — استغراق الحدث المخبر عنه الزمان الذى يحمله الظرف كله أو معظمه .

٢ — تعريف الظرف نفسه أو تنكيره .

فإذا كان الحدث لا يستغرق إلا جانباً من زمان الظرف ترجح النصب دون تفرقة بين كون الظرف معرفة أو نكرة .

وإذا كان الحدث يستغرق زمن الظرف كله أو معظمه ترجح النصب أيضاً إذا كان الظرف معرفة .

وترجح الرفع إذا كان الظرف نكرة .

كذلك لا خلاف فى وقوع المختص من ظرف المكان خبرا عن المعانى والأعيان ، شريطة أن يقترن اسم المكان بفى نحو : الصلاة فى المسجد ، والقتال فى الطريق ، وخالد فى الدار .

ولا يصح وقوع ظرف الزمان المختص خبراً ، لانعدام الفائدة من مثل هذا الإخبار ، إذ لا معنى لنحو : القتال زمانا ، أو زمان ، أو فى زمان ، ومقتضى ذلك أنه إذا أفاد فى موقف جاز وقوعه خبراً : كما لو قيل : القتال ساعة بعد ساعة .

أما ظرف المكان غير المختص فلا خلاف فى جواز وقوعه خبرا ، نحو زيد خلفك ، ودارى أمامك ، ولكن الخلاف دار بين النحاة حول نصبه أو رفعه ، ويمكن استخلاص الضوابط الآتية مما هو مأثور من آراء النحاة [١]:

أولا — أن ظرف المكان غير المختص إذا كان غير متصرف — وسنشرح معنى المتصرف وغير المتصرف فيما بعد — يجب نصبه ويمتنع رفعه عند جمهور النحويين ، نحو زيد عندك .

ثانياً — أن ظرف المكان غير المختص إذا كان متصرفا ، فإما أن يكون نكرة أو معرفة :

فإن وقع نكرة جاز فيه الرفع والنصب ، نحو : المخلصون جانب أو جانبا ، والمتسلقون جانب أو جانباً ، ومن النحويين من رجح الرفع .

وإن وقع معرفة جاز الوجهان أيضا ، نحو : زيد خلفك بالرفع وخلفك بالنصب . مع رجحان النصب فيه . حتى لقد أوجبه الكوفيون ، ولم يجيزوا الرفع إلا فى الشعر ، فكأنهم جعلوه من قبيل الضرورة [٢].

---

(١) انظر : المصادر السابقة.

(٢) همع الهوامع ١/٩٩.

ومقتضى هذه الضابط أن النصب واجب والرفع ممتنع فى حالة واحدة، حتى إذا كان ظرف المكان غير متصرف. وأما فى غير هذه الحالة فإنه يجوز الوجهان: الرفع والنصب معاً، على تفاوت فى الراجح منهما:

* التقسيم الثالث بحسب الاستعمال، وتنقسم الظروف - زمانية ومكانية - بهذا الاعتبار إلى قسمين: ظروف متصرفة، وأخرى غير متصرفة[1].

أما الظرف المتصرف فهو الذى يمكن أن يفارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها، ومن ثم يصح وقوعه ظرفاً حيناً، وغير ظرف حيناً آخر: فيصح وقوعه - مثلاً - فاعلاً، أو مبتدأ، أو خبراً، أو مفعولاً به، أو مجروراً بمن، أو مجروراً بغير (من)، أو مضافاً إليه.

ومثال ذلك من ظروف الزمان: (اليوم)، فقد وقعت منصوبة على الظرفية فى قوله تعالى: (اليوم أكملت لكم دينكم)[2]، ووقعت مرفوعة على الفاعلية فى مثل: يسرنى يوم لقائك، وعلى الابتداء والخبر فى نحو: يوم الجمعة يوم مبارك، واليوم يوم عمل، ومنصوبة على المفعولية فى نحو: أحببت يوم نلتقى فيه، وعلى الجر بالحرف فى قوله تعالى: (ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين)[3].

ومثال ذلك من ظروف المكان كلمتا: يمين، وشمال، فقد وقعتا ظرفاً فى نحو: جلست يمين المنصة، شمال المتحدث. ورفعتا على الفاعلية فى نحو:

---

(١) انظر: همع الهوامع ١/٢٠١، وشرح التصريح ١/٢٤٢، والأصول ١/٢٣١، ٢٣٧، وشرح الرضى ١/١٨٧، والمقتضب ٢/٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٨، ٣/١٠٢، ١٠٣، ٣٧٨، ٤/٣٣٤، ٣٤٩، ٣٥٣، وكتاب سيبويه ١/٢١٦، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٥، ٤١٦.

(٢) من الآية (٣) من سورة المائدة.

(٣) من الآية (٨) من سورة البقرة.

استقامت يمين الطريق ، والنيابة عنها فى نحو : وصفت شمالها، ونصبتا اسمين للأداة فى نحو : إن يمين الطريق أقرب لكن شماله أسهل ، وجرتا بالحرف فى قوله تعالى : (عن اليمين وعن الشمال قعيد)[١] .

وأما الظرف غير المتصرف : فهو ما لا يجوز استعماله إلا ظرفاً ، ومن ثم لم يرد إلا منصوباً — لفظاً أو محلاً — على الظرفية ، أو مجروراً بمن خاصة[٢] .

مثال ما لزم النصب محلا على الظرفية ولم يفارقها أصلا لفظ : (قط) فى استغراق الماضى ، و(عوض) فى استغراق المستقبل ، ولا يستعملان إلا بعد نفى ، تقول : ما فعلته قط، ولا أفعله عوض : والمعنى فعلته فى الزمان الماضى ولا أفعله فى ازمان المستقبل[٣] .

ومثال ما تردد بين النصب على الظرفية أو الجر بمن : (قبل) و (بعد) من أسماء الزمان ، و (لدن) و (عند) من أسماء المكان ، فيحكم عليهن بعدم التصرف مع أن (من) تدخل عليهن ، نحو قوله تعالى : (لله الأمر من قبل ومن بعد)[٤] ، وقوله : (آتيناه رحمة من عندنا)[٥] ، (وعلمناه من لدنا علما)[٦] .

وظرف الزمان غير المتصرف أنواع[٧]:

---

(١) من الآية (١٧) من سورة ق .

(٢) انظر : شرح التصريح ١/ ٣٤٢، وهمع الهوامع ١/ ١٩٥، وشرح الرضى ١/ ١٨٧ .

(٣) انظر : شرح المفصل ٤/ ١٠٧، وهمع الهوامع ١/ ٢١٣، وشرح التصريح ١/ ٣٤٢، وشرح الكافية ، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ٢/ ١٣١ .

(٤) من الآية (٤) من سورة الروم .

(٥) من الآية (٦٥) من سورة الكهف .

(٦) من الآية (٦٥) من سورة الكهف .

(٧) انظر : كتاب سيبويه ١/ ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧ ، والمقتضب ٣/ ١٠٣ - ٤/ ٣٣٣ - ٣٠٣ .

١ — الظرف المتصرف ، نحو : ليل ، ونهار ، وصباح ، ومساء ، وعتمة ، وعشاء ، وعشية ، وبكرة ، وسحير ، فهذه النكرات أريد بها أزمان معينة فوضعت موضع المعارف وإن كانت نكرة، ولذلك لا تتصرف، وتوصف بالنكرة[1] .

٢ — الظرف غير المتصرف ، نحو : (ذا) ، أو (ذات) مضافة إلى الزمان عند جمهور النحاة ، تقول : ذا صباح ، وذا مساء، وذات ليلة، ونحو كلمة (سحر) إذا أريد بها سحر يوم بعينه ، أو عرفت بأل ، أو بالإضافة ، ونحو ما ركب من ظروف الزمان كصباح مساء ، وليل نهار ، ويوم يوم .

٣ — ومن قبيل الظرف غير المتصرف أيضاً ما كان مبنيا من ظروف الزمان ، نحو : إذ ، وإذا ، وأمس ، ومذ ، ومنذ ، وريث ، وعوض ، وقط ، وبعد .

أما ظرف المكان غير المتصرف فنوعان :

١ — ظرف معرب ، نحو : حول ، وحوالى ، وأحوالى ، وحوال ، وأحوال ـ وهي جميعا بمعنى واحد ـ وشطر بمعنى: جهة، وسوى وسواء ـ وهما بمعنى ـ و بدل شريطة أن لا يكون بمعنى بديل ، وعند ، ولدى .

٢ — ظرف مبنى ، نحو : حيث ، ودون ، وبين ـ إذا لم تلحقها (ما) أو (الألف) ـ فإذا لحقتها إحداهما صارت ظرف زمان واجب الإضافة إلى الجمل .

ولا خلاف بين النحاة فى جواز استخدام الظرف المتصرف خبرا ، سواء أكان ظرف زمان أم ظرف مكان . أما وقوع الظرف غير المتصرف خبرا ففيه — عند بعض النحاة ـ نظر ، مرده إلى أن عدم التصرف بما

---

(١) انظر: همع الهوامع ١/١٩٦.

يستلزمه من وجوب النصب على الظرفية أو الجر بمن يقتضى القول بعدم جواز وقوع هذا النوع من الظروف خبرا ، لما يتطلبه الإخبار من تغير فى الحالة الإعرابية ، وهو تغير يرفضه ما تتصف به هذه الظروف من ثبات .

وفى مثل هذا النظر نظر ، لأنه يقوم على الخلط بين « حالة » الكلمة باعتبارها وحدة مستقلة قائمة بنفسها ، و « وظيفة » الكلمة باعتبارها لبنة فى إطار كلى بضمها إلى غيرها ، وربطها بسواها ، وما ينتج عن هذا الضم من علائق وصلات : ولزوم الظروف غير المتصرفة النصب على الظرفية لا تتعداه إلا إلى الجر بمن شكل من أشكال « الحالة » ، أما تحليل ما تقوم به هذه الظروف فى مبنى الجملة ومعناها — وما يقتضيه هذا التحليل من تحديد لدورها بالنسبة لأطراف الإسناد فيها — فإنه نتاج الوقوف على الوظيفة النحوية لها . ومن ثم فإنه لا مانع لدينا من وقوع الظروف غير المتصرفة أيضا ركنا إسناديا فى الجملة ، طالما قدمت مع المبتدأ ، وله ، الفائدة التى يحسن الوقوف عليها . إنك حين تقول : التوفيق من عند الله ، والنجاح من لدنه ، فإن ظرفى المكان قد وقعا ركنا إسناديا فى الجملة مع عدم تصرفهما ، ومثلهما لو قلت : الصبر قبل اليأس ، والعمل بعد الأمل ، فإن ظرفى الزمان قد أفادا كذلك مع المبتدأ معنى تاماً ، مما يعنى وقوعهما ركنا إسناديا برغم عدم تصرفهما أيضاً .

* * *

ثانياً : تقسيمات حروف الجر :

ليس كل جار ومجرور صالحاً للوقوع ركنا إسناديا فى الجملة ، بل أنواع منه خاصة هى التى أجاز النحاة وقوعها خبرا لاستيفائها خصائص بعينها تعد شروطاً فيها ويتطلب تحديد هذه الأنواع والخصائص إلقاء نظرة على التقسيمات الواردة لحروف الجر فى التراث النحوى . ونرجو أن نعرض لها بإيجاز شديد فيما يأتى :

* التقسيم الأول: بحسب التصنيف النحوى . وتنقسم حروف الجر بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام :

١ — حروف محضة .

٢ — كلمات مشتركة بين الحرفية والاسمية ، وهى : مذ ، ومنذ ، ومتى ، والكاف ، وعن وعلى المسبوقتين بمن الجارة .

٣ — كلمات مشتركة بين الحرفية والفعلية ، وهى : خلا ، وعدا ، وحاشا .

ومعنى الاشتراك هنا أن الكلمة تؤدى وظيفتها النحوية بأحد اعتبارين مختلفين طبقاً لموقعها فى الجملة ، فالكلمة المشتركة بين الاسمية والحرفية لا تعمل الجر ويعمل فيها غيرها فى آن واحد ، بل تعمل الجر إذا وقعت حرفاً فى تركيب لغوى دون أن يعمل فيها غيرها ، وفى تركيب آخر يعمل فيها غيرها إذا وقعت اسما دون أن تعمل هى فى غيرها وكذلك الأمر فى الكلمات المشتركة بين الحرفية والفعلية ، فإنها لا تعمل النصب والجر معا فى آن واحد فى تركيب واحد ، بل تعمل النصب إذا كانت فعلا والجر إذا وقعت حرفا .

ومعنى هذا أن استخدام أى أداة من الأدوات جارة يقتضى اعتبارها فى حالة الجر حروفا .

والكلمات المشتركة بين الحرفية والفعلية لا تقع أخباراً ، سواء فى حال تصنيفها حروفا أو فى حال وقوعها أفعالا ، لما يترتب على ذلك من فساد المعنى وعدم اتساقه، أو قصور فائدته، فلا يصح أن يقال : الناجحون خلا المهملين . ولا المسافرون عدا المتخلفين ، ولا المزعجون حاشا المجدين .

أما الكلمات المشتركة بين الحرفية والاسمية ـ باستثناء (متى) ـ فإنها تصلح لوقوعها أخبارا حال استعمالها حروفا فيصح أن تقول : الإقامة منذ أسبوعين ، وكان السفر مذ ثلاثة أسابيع ، والأمل كالعمل كلاهما يشحذ الطاقة ويقوى العزيمة[1] .

وأما بقية الحروف فمنها ما يصلح لوقوعه مع مجروره خبرا ، ومنها ما لا يصلح لذلك ، رعاية لمقتضيات بقية التقسيمات .

• التقسيم الثانى : بحسب مجال العمل، وتنقسم بهذا الاعتبار إلى قسمين :

١ ـ حروف مطردة العمل فى مستوى اللغة الفصحى .

٢ ـ حروف محدودة فى نطاق لهجى . فهى تعمل الجر شذوذاً ، أو فى «لغة» ، وهو التعبير النحوى التقليدى عن كون العمل خصيصة لبعض اللهجات العربية القبلية .

والذى يعمل الجر شذوذاً ، أو فى لغة ، من حروف الجر الكلمات الآتية :

ـ (متى) ، والجر بها لغة هذيل[2] ، وهى عندهم بمعنى (من) الابتدائية ، وسمع من كلامهم : أخرجها متى كمه ، أى من كمه .

وقال شاعرهم أبو ذؤيب الهذلى[3] :

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج

---

(١) الحق أنه لا سبيل إلى التفرقة اللغوية بين استعمال هذه الأدوات حروفا واستعمالها أسماء ؛ إذ إن التفرقة بين حالتى الاسمية والحرفية ليست أسلوبية ، وإنما ترتد إلى بعض الاعتبارات النحوية .

(٢) انظر : همع الهوامع ٢/٣٤ ، والخضرى على ابن عقيل ١/٢٢٥ .

(٣) انظر : مغنى اللبيب ١/٤٤٦ ، والهمع ٢/٣٤ ، وابن عقيل ١/٢٢٥ وشرح الرضى ٢/١١٦ ، وديوان الهذليين ١/٥١ ، وشرح الشواهد للعينى ٢/٢٠٥ . ورواية الديوان : « تروت بماء البحر » وعليها لا شاهد فى البيت .

بجر (لجج) أي من لجج .

- (لعل) ، والجر بها لغة عقيل[1] ، قال شاعرهم[2] :

لعل الله فضلكم علينـــا بشيء أن أمكم شريم

وقال كعب بن سعد الغنوي[3] :

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة لعل أبي المغوار منك قريب

بجر لفظ الجلالة وأبي المغوار .

- (لولا) ، وهي حرف امتناع لوجود ، وهي حرف جر عند سيبويه[4] ، وتختص بالضمير عنده ، فيقال : لولاي ، ولولاك ، ولولاه فالياء والكاف والهاء في موضع جر بلولا .

قال يزيد بن الحكم[5] :

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قنة النيق منهوي

وقال عمرو بن العاص[6] :

أتطمع فينا من أراق دماءنا ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن

وقال العرجي ، وقيل عمر بن أبي ربيعة[7] :

---

(١) انظر : المغني ١/٣٩٢ ، والهمع ٢/٣٤ ، والدرر ٢/٣٤ وابن عقيل ١/٢٢٥ .

(٢) ابن عقيل ١/٢٢٥ ، وشرح جمل الزجاجي ١/٤٢٧ ، ٤٧١ .

(٣) المغني ١/٣٩٢ ، وشرح شواهد المغني ٢٢٦ ، والهمع ٢/٣٣ ، والدرر ٢/٣٣ . وابن عقيل ١/٢٢٥ .

(٤) انظر : كتاب سيبويه ٢/٣٧٣ . والهمع ٢/٣٣ ، والإنصاف ٤٠١ .

(٥) انظر : كتاب سيبويه ٢/٣٧٤ . وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٧٣ والهمع ٢/٣٣ ، والدرر ٢/٣٣ ، وابن عقيل ١/٢٢٥ .

(٦) انظر : ابن عقيل ١/٢٢٥ ، وشرح جمل الزجاجي ١/٤٧٣ ، والإنصاف ٤٠٥ .

(٧) انظر : الإنصاف ٤٠٥ ، وشرح جمل الزجاجي ١/٤٧٣ ، والهمع ٢/٣٣ ، والدرر ٢/٣٣ ، والبيت في ديوان عمر ١٢٢ .

أومت بعينيها من الهودج لولاك فى ذا العام لم أحجج

وقال الآخر[١] :

أسمعتكم يوم ادعونى مرنأة لولاكم ساغ لحمى عندها ودمى

وقد رفض كثير من النحاة أن تكون (لولا) حرف جر ، وأن يكون الضمير بعدها مجرورا بها[٢] . فرأى الأخفش أنه فى موضع رفع بالابتداء، وأنه قد استعير ضمير الجر موضع ضمير الرفع ، وذهب المبرد ومن وافقه إلى أن هذا التركيب (لولا الداخلة على ضمير الجر) غير مسموع والمسموع الجائز عندهم وقوع الاسم الظاهر أو الضمير المنفصل المرفوع بعد (لولا) ، نحو : لولا أنت ، ومنه قوله تعالى : (لولا أنتم لكنا مؤمنين) ، وقول المتنبى[٣] :

لولا العقول لكان أدنى ضيغم أدنى إلى شرف من الإنسان

وقول الراجز :

والله لولا الله ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا

وحروف الجر المحدودة الأثر بلهجة من اللهجات لم تستعمل مع مجرورتها أخبارا فى المستوى اللهجى الذى تنسب إليه ، أما فى غير هذا المستوى فإنها ليست حروفا للجر ومن ثم فإنها تؤدى وظائفها وفقا لأساليب تصرفها فى نطاق اللغة الفصحى ، بما فى ذلك إمكان استخدامها ركنا إسناديا فى الجملة. فتى ـ مثلا ـ لا تقع خبرا مع مجرورها حين استعمالها جارة ، أما حين

---

(١) انظر : الهمع ٢/٣٣ ، والدرر ٢/٣٣ .

(٢) المصدران السابقان ، وأيضا : شرح جمل الزجاجى ١/٤٧١ ، الانصاف ٤٠١ـ٤٠٥ ، والكامل للمبرد

(٣) البيت فى ديوانه ٣٤١ .

تستعمل اسم استفهام وفقاً لأساليبها فى اللغة الفصحى فإنه لا مانع من وقوعها خبراً، تقول: متى السفر؟ وفى الكتاب الكريم: (متى نصر الله)[1]؟

ولا مناص من أن نشير إلى أن من بين النحاة من يرى أن من الأدوات الجارة اسماً باقياً على اسميته، وهؤلاء هم الكوفيون، الذين يجرون بـ «رب» كما يجر البصريون، بيد أنهم يصنفونها على أنها اسم لا حرف وقد بنى لإفادته التقليل غالبا أو التكثير قليلا، وأشبه الحرف لأن الإنشاء بالحرف أغلب، ثم إنها نظير (كم) وهى اسم، فكما أن معنى: كم رجل: كثير من هذا الجنس فإن معنى: رب رجل: قليل من هذا الجنس، فضلا عن أنه قد أخبر عنها فى قول ثابت بن قطنة بن كعب العتكى[2]:

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عارا عليك، ورب قتل عار

فقد وقعت (عار) خبر لرب، ولا يخبر إلا عن الأسماء.

وقد رد جمهور النحاة القول باسمية (رب) وقرروا حرفيتها، إذ لا تدخل عليها علامات الأسماء، بخلاف (كم) فإنها تقبل بعض علاماتها، كالجر بالحرف نحو: بكم درهم، وبالإضافة فى نحو: كتاب كم متخصص. كذلك ردوا كون (رب) مبتدأ فى البيت، وذهبوا إلى أن (عار) قد وقعت خبراً لمبتدأ محذوف، والتركيب الإسنادى من المبتدأ المحذوف وخبره خبر المجرور برب، والمسوغ للابتداء بالنكرة الوصف المقدر المستفاد من السياق، أى: رب قتل ذميم، بقرينة قوله: عار. ومن الممكن أن يعد التركيب الإسنادى صفة للمجرور برب والخبر محذوف، والتقدير: رب قتل هو عار موجود أو واقع[3].

---

(١) من الآية (٢١٤) من سورة البقرة.

(٢) شرح شواهد المغنى ٣٣٤،٢٣.

(٣) انظر: حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب ١/١٩٩.

وبرغم ما فى هذا التخريج من شطط فإن الشائع فى التراث النحوى اعتبار (رب) حرفا استنادا إلى الاعتبارات التى أخذ بها جمهور النحاة[1] . ولكن ابن الأنبارى فصل فى « أسرار العربية » وجوه الاختلاف بين « رب » وحروف الجر فذكر أنها أربعة أوجه :

الوجه الأول أنها تقع فى صدر الكلام ، وحروف الجر لا تقع فى صدر الكلام .

والوجه الثانى أنها لا تعمل إلا فى نكرة[2]، وحروف الجر تعمل فى المعرفة والنكرة .

---

(١) انظر : مغنى اللبيب ١/١٩٨ ، وشرح المفصل ٨/٢٦ ، ورصف المبانى ١٨٨ ، وهمع الهوامع ٢/٢٥ ، والصبان على الأشمونى ٢/٢٠٣ .

(٢) يرى بعض النحاة أن ما بعد (رب) نكرة دائما ، فإن كان ما بعدها يوهم التعريف فليس معرفة . كقول أبى محجن الثقفى :

يارب مثلك فى النساء غريرة   بيضاء قد متعتها بطلاق

فإن (مثل) نكرة برغم إضافته إلى الضمير . لأن كلمة (مثل) ونحوها (شبه) و (غير) و (نحو) تعطى العموم برغم إضافتها فهى من الكلمات المتوغلة فى الإبهام .

كذلك لو قيل : ربه رجلا ، فإن مدخول (رب) برغم كونه ضميرا فإنه نكرة ، بدليل تفسيره بالنكرة ، قال المالقى : « ولا التفات فيه لكونه مضمرا، إذ من المضمرات مايعود على نكرة ، ومنها ما يعود على معرفة، إلا أن ما عاد على نكرة نحو: رأيت رجلا فكلمته فتعريفه إنما هو بالعودة خاصة لا بالعلم » رصف المبانى ١٩٠ .

ويقول ابن هشام فى الشذور (١٣٣ — ١٣٤) فإن قلت : فإنك تقول : ربه رجلا . وقال الشاعر :

ربه فتية دعوت إلى ما   يورث المجد دائما فأجابوا

والضمير معرفة ، وقد دخلت عليه (رب) ... قلت : لا نسلم أن الضمير فيما أوردته معرفة ، بل هو نكرة ، وذلك لأن الضمير فى المثال والبيت راجع إلى ما بعده : من قولك (رجلا) وقول الشاعر (فتية) وهما نكرتان ، ثم يحكى اختلاف النحاة فى الضمير الراجع إلى النكرة ، ذاكرا أن فيه مذاهب ثلاثة ، منتهيا إلى أن الضمير فى هذا الموضع نكرة وليس معرفة .

والوجه الثالث أنه يلزم مجرورها الصفة ، وحروف الجر لا يلزم مجرورها الصفة .

والوجه الرابع أنها يلزم معها حذف الفعل الذى أوصلته إلى ما بعدها ، وهذا لا يلزم الحرف»(١) .

ونحسب نحن أن هذه الوجوه التى عرض فيها ابن الأنبارى للفروق الأسلوبية بين استعمالات (رب) وغيرها من حروف الجر ، بالإضافة إلى تلك المقابلات المعنوية التى حملت فيها (رب) على نقيضها ، والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره ، ترجح اتجاه الكوفيين فى اعتبار (رب) اسما لا حرفا ، وقد يؤيد ذلك أن منع الإسناد إلى (رب) فى بيت العتكى ـ الذى سبقت الإشارة إليه ـ قد اعتمد على القول بالحذف المركب فى بعض صوره ، وهو نمط من التقدير الذى لا تدعو إليه حاجة عند اعتبار (رب) اسماً ، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه .

* التقسيم الثالث بحسب الأصالة والزيادة ، والشائع فى التراث النحوى تقسيمها بهذا الاعتبار إلى قسمين (٢) :

---

(١) أسرار العربية ٢١٠ .

(٢) حروف الجر جميعاً ـ سواء كانت أصلية أو زائدة ـ تجر ما بعدها . ثم إن الحرف الزائد يختلف عن الحرف الأصلى ـ كما قرر جمهور النحاة ـ فى أمرين :

١ — أن الحرف الأصلى يفيد معنى خاصا به ، كإفادة (من) الابتداء . وإلى الانتهاء وعن المجاوزة .. الخ ، أما الحرف الزائد فإنه لا يفيد معنى خاصا به — عند الجمهور — بل يؤكد المعنى العام المستفاد من السياق

٢ — أن الحرف الأصلى يحتاج مع مجروره إلى متعلق (بفتح اللام) أما الحرف الزائد فلا يحتاج مع مجروره إلى متعلق ، يقول ابن جنى فى سر الصناعة (١٤١) إنه ليس فى الكلام حرف جر غير زائد .. إلا هو متعلق بالفعل و اللفظ أو المعنى » ، ويقول ابن عصفور فى الجمل (٢٨٢) : « وحروف الجر لابد لها من متعلق به ظاهراً او مضمراً =

١ - حروف جر غير قابلة لوقوعها زائدة.

٢ - حروف جر تصلح لوقوعها زائدة فى مواضع بعينها.

وبرغم تعدد الاتجاهات النحوية فى تحديد معنى « الزيادة » فى التراكيب اللغوية ، فإن أرجح الأقوال أن المقصود بالزيادة الإشارة إلى تضمن مبنى الجملة أو التركيب بعض الأدوات التى لا تؤدى وظائفها الأساسية نظراً لإلغاء بعض مالها من تأثير ، فى المعنى ، أو فى العمل ، أو فيهما معاً [1].

وتهدف الزيادة - بهذا المعنى - إلى أحد أمرين أو كليهما : إذ إنها إما أن تؤدى إلى تأكيد المعنى وتقويته ، بناء على القاعدة التى استوحاها من التراث النحوى ، وبلورها من بعد ابن جنى ، تلك التى تقرر أن تكثير اللفظ يفيد

= ومن النحويين من ذهب إلى القول بقسم ثالث من الحروف ، وهو الحروف التى تشبه الزائدة من وجه والأصلية من وجه . فهى تشبه الزائدة فى عدم حاجتها ومجرورها إلى متعلق ، وتشبه الأصلية فى إفادة معانيها الخاصة بها وعدم التخلى عنها ، وهذا القسم يتمثل فى :

١ — رب ، إذ تفيد دائماً التقليل أو التكثير .

٢ — لعل ، إذ تفيد حين تستعمل جارة فى لهجة عقيل الترجى

٣ — لولا ، إذ تفيد حين تستعمل جارة عند سيبويه الامتناع .

انظر فى دراسة حروف الجر الزائدة :

كتاب سيبويه ١/٣٢، ٣٨، ٦٦، ٦٨، ٩٢، ٨٠، ٢/٢٦، ١٧٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٣٣، ٢٧٨، ٢٩٣، ٣١٥، ٣١٦، ٤/٢٢٥ والمقتضب ١/٣٩، ٤٥، ١٤، ٢/٣٧، ٤/٥٢، ١٤٠، ٤٢٠، ٤٢١، والأصول لابن السراج ١/٤٩٨، ٥٠٠، ٥٠٣، وسر الصناعة ١/ ١٥٠، ١٥٢، ١٥٤، ٢٨٣، ٢٩١، ٣٠٢، والخصائص ٣/٢٦٤، وشرح المفصل ٨/١٣، ٢٣، ٢٥، ٤٣، ١٣٧، ١٣٨، وشرح الرضى ٢/٣٢٢، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٤٣، والمغنى وحاشية الدسوقى عليه ١/١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ٢٦١، ٢٦٢، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ورصف المبانى ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٣٢٤، ٣٢٥ والأشباه والنظائر ١/٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤ — ٢١٢، وهمع الهوامع ٢/٢٠، ٢١، ٢٢، ٣٠، ٣٥، وشرح التصريح ٢/٨، ٩، ١١، ١٣، ١٧، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ٢/٢١٢، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢٢٣، ٢٢٤ .

(١) انظر شرح الرضى ١/٩٤ ، والهمع ١/٩٩، والصبان ١/٢٠٣ ، وأصول التفكير النحوى ٣٠٨ — ٣١٣ .

تقوية المعنى (١) . وإما أن يقصد بها طلب فصاحة الألفاظ وإضفاء نوع من الاتساق بين الصيغ في مبنى الجملة أو التركيب ، « إذ ربما لم يتمكن دون الزيادة للنظم والسجع وغيرهما من الأمور اللفظية ، فإذا زيد شيء من هذه الزوائد تأتى له وصلح » (٢) . وربما تحقق الزيادة هذين الهدفين معاً (٣) .

وتستوى حروف الجر - ما كانت منها زائدة ، وما كانت منها غير زائدة - في أنها جميعاً تجر ما بعدها من الأسماء ، ولا خلاف بين النحاة في ذلك ، يقول ابن السراج : « الحرف الزائد يجر » (٤) ويقول ابن جنى : « حروف الجر وإن وقعن زوائد فلابد أن يجررن ما بعدهن » (٥) ، ولكن الخلاف بين الحروف الزائدة - أو بتعبير أكثر دقة : في حال زيادتها - والحروف في حال عدم زيادتها يتمثل في أمرين :

أولهما : أن الحروف في حال زيادتها تتخلص من معانيها الخاصة بها فلا تحتفظ بشيء منها ، مكتفية بتأكيد المعنى العام المستفاد من السياق (٦) .

وثانيهما : أن الحروف في حال زيادتها لا تحتاج مع مجرورها في الراجح عند النحاة إلى متعلق . في حين تحتاج - في حال وقوعها أصلية غير زائدة -

(١) انظر: الخصائص ٣/٢٦٤. والأشباه والنظائر ١/٢٠٥ .

(٢) انظر : الأشباه والنظائر ١/٢٠٥ . وأصول التفكير النحوى .

(٣) المصدران السابقان ، وأيضا : المغنى ١/٤٧ .

(٤) الأصول : لابن السراج ١/٥٠٠ .

(٥) سر الصناعة ، لابن جنى ١/١٥٣ .

(٦) انظر : سر الصناعة ١/٢٧١ ، وشرح المفصل ٨/١٣٧ ، والأشباه والنظائر ١/٢٠٥، ٢٠٦ . وخلو الحروف الزائدة من معانيها الخاصة وتجردها للتأكيد اتجاه جمهور النحاة ، وقد ضم التراث النحوى بعض الآراء الخاصة المخالفة ، كالفراء ، الذى يرى أن الحروف تحتفظ بمعانيها التى تستعمل فيها ، وأن استخدامها فيما يطلق عليه (حالات الزيادة) ليس إلا من قبيل التأكيد اللفظى ، ويبطل هذا الاتجاه — في جملته — مخالفته للواقع اللغوى ونصوصه .

إلى متعلق لها عند جمهور النحاة .

حروف الجر القابلة لوقوعها زائدة أربعة هي :

* الحرف الأول : (الباء) ويزاد في ستة مواضع ، هي [١] :

— في المبتدأ - إذا كان لفظ (حسب) ، نحو قولك : بحسبك أن تقوم ، أي : حسبك ، ومنه قول أشعر الرقبان الأسدي [٢] :

تجانف رضوان عن ضيفه ألم يأت رضوان عنى النذر
بحسبك في القوم أن يعلموا بأنك فيهم غني مضر

وقول الحماسي [٣] :

بحسبك أن قد سدت أخزم كلها لكل أناس سادة ودعائم

أي : حسبك علمهم ، وحسبك سيادتك .

— وفي خبر المبتدأ ، نحو قوله تعالى : (والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلة)[٤] ، إذ المعنى عند الأخفش : جزاء سيئة مثلها . بدليل قوله تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) [٥] ، ومنه قول الشاعر [٦] :

ما أنت من بيت يلذ دخوله وظلك لو يستطاع بالبارد السهل

---

(١) انظر : كتاب سيبويه ١/٣٨، ٤١، ٩٢، ٢/٣٠٢، ١٧٥، ٤/٢٢٠، والمقتضب ٤/٤٢١ ، وسر الصناعة ١/١٥٠، ١٥٢ ، وشرح ابن عصفور ١/٤٩٢، وشرح الرضي ٢/٣٢٨ ، وابن يعيش ٨/٢٣، ١٣٨، والمغني ١/١٠٤، والرصف ١٤٧ ، والهمع ٢/٢٠، ٢١، ٢٢، وشرح التصريح ٢/١٣، والصبان على الأشموني ٢/٢٢٢.

(٢) انظر : نوادر أبي زيد ٢٨٩، وسر الصناعة ١/١٥٤، والخصائص ٣/٢٨٢، وشرح المفصل ٨/٢٣، ١٣٩، ورصف المباني ١٤٧، والإنصاف ١١٠.

(٣) انظر: الإنصاف ١١٠، ٤٠٣، ورصف المباني ١٤٨.

(٤) من الآية (٢٧) من سورة يونس.

(٥) من الآية (٤٠) من سورة الشورى .

(٦) رصف المباني ١٥٠.

وقول عبيدة بن ربيعة بن قحفان ، وهو رجل من تميم [١] :

فلا تطمع أبيت اللعن فيها   فمنعكها بشيء يستطاع

— وفى خبر (ليس) ، وزيادتها فيه قياسية ، نحو قوله تعالى : (أليس الله بكاف عبده) [٢] ، وقوله : (ألست بربكم) [٣] ، وقوله : (ليسوا بها بكافرين) [٤] ، وقول عقيبة بن هبيرة الأسدى [٥] :

معاوى إننا بشر فأسجح   فلسنا بالجبال ولا الحديدا

— وفى خبر (ما) ، وزيادتها فيه قياسية أيضاً ، نحو قوله تعالى : (وما ربك بظلام للعبيد) [٦] ، وقوله : (وماهم منها بمخرجين ، وماهم عنها بغائبين) [٧] ، وقوله : (وما أنت بمؤمن لنا) [٨] .

— وفى الفاعل ، وزيادتها فيه قياسية إذا كان الفعل (كفى) ، نحو قوله تعالى : (وكفى بالله شهيدا) [٩] ، (وكفى بالله وكيلا) [١٠] ، (وكفى بالله حسيبا) [١١] ، ولا تدخل هذه الباء فى فاعل (كفى) إلا إذا كانت غير

---

(١) انظر : رصف المبانى ٢٠٠ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٢١١ ، والصبان على الأشمونى ٢/٢٣٣ ، والمغنى ٣/ ١٦٠ ، وشرح شواهد المغنى ١١٦ .

(٢) من الآية (٣٦) من سورة الزمر

(٣) من الآية (١٧٢) من سورة الأعراف

(٤) من الآية (٨٩) من سورة الأنعام .

(٥) كتاب سيبويه ١/٦٧، ٢/٢٩٢، ٣٤٤، ٣/٩١ ، والمقتضب ٢/٣٣٨، ٣/٢٨١ ، ٤/١١٢، ٢/٢٨ ، وسر الصناعة ١/١٤٧ ، وخزانة الأدب ٢/٢٦٩ ، والإنصاف ٢٠٧ .

(٦) من الآية (٤٦) من سورة فصلت .

(٧) من الآية (٤٨) من سورة الحجر .

(٨) من الآية (١٧) من سورة يوسف .

(٩) من الآية (٧٩) من سورة النساء

(١٠) من الآية (٨١) من سورة النساء .

(١١) من الآية (٣٩) من سورة الأحزاب .

متعدية بمعنى : اكتف (١) ، فإن كانت متعدية إلى مفعولين فلا تدخل الباء في فاعلها ، كقوله تعالى : (وكفى الله المؤمنين القتال) (٢)، و (إنا كفيناك المستهزئين)(٣) ، ومنه قول العربي : يا إياك قد كفيتك ، والمفعول الثاني هنا محذوف اقتصاراً ، (٤) .

وأما زيادتها مع فاعل غير (كفى) فضرورة ، كقول قيس بن زهير :(٥)

ألم يأتيك والأنباء تنمى   بما لاقت لبون بنى زياد

— وفي المفعول به نحو قوله تعالى :(ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة)(٦) إذ الفعل متعد بنفسه ، بدليل قوله سبحانه :(ألقى في الأرض رواسي)(٧)،

---

(١) ذكر المالقي في الرصف أن (كفى) تكون بمعنى (اكتفى) والصحيح مانقلناه عن ابن هشام في المغني من أنها بمعنى: اكتف ، وضيف : أو لتكتف بصيغة الطلب فيهما .
انظر : رصف المباني ١٤٩ ، والمغني ١/١٥٥ .
والخلاصة أن لكفى عددا من المعاني والاستعمالات:
أ — فقد تكون بمعنى (اكتف) وهي فيه لازمة ، وهي التي يجوز أن يزاد في فاعلها الباء
ب — وقد تكون بمعنى : أجزأ ، وأغنى ، فتتعدى لمفعول به واحد ، نحو قول شاعر :
قليل منك يكفيني ولكن   قليلك لا يقال له قليل
والصحيح عدم جواز دخول الباء في فاعلها ، وقد أخذ على المتنبي قوله :
كفى ثعلا فخراً بأنك منهم   ودهر لأن أمسيت من أهله أهل
جـ — أن تكون بمعنى (وقى) وتتعدى إلى مفعولين ، نحو قوله تعالى : (وكفى الله المؤمنين القتال)، وقوله : فسيكفيكهم الله) . ولا تدخل الباء في فاعلها أيضا .

(٢) من الآية (٢٥) من سورة الأحزاب .

(٣) من الآية (٢٥) من سورة الحجر .

(٤) انظر : رصف المباني، ١٤٩، والمغني ١/١٥٥

(٥) انظر النوادر لأبي زيد ٥٢٣ ، وكتاب سيبويه ٣/٣١٦ ، والإيضاح في علل النحو ١٠٤ ، والخصائص ١/٣٣٣ ، وسر الصناعة ١/٨٨ ، وشرح المفصل ٨/٢٤ ، والمغني ١/١٥٧ . ورصف المباني ١٤٩ ، وشرح جمل الزجاجي ٤٩٣ .

(٦) من الآية (١٩٥) من سورة البقرة

(٧) من الآية (١٥) من سورة النحل .

وقوله : (وألقينا فيها رواسى)[١] ومن زيادتها فى المفعول قول أبى ذؤيب الهذلى (٢) :

شربن بماء البحر ثم ترفعت ... متى لجج خضر لهن نئيج

فالباء زائدة : إذا المعنى : « شربن ماء البحر » هذا هو الظاهر من الحال ، والعدول عنه تعسف ، كما قال ابن جنى (٣) . وقد جعل المالقى الباء فى هذا الموضع تحتمل الزيادة وعدمها ، كقوله تعالى : (تنبت بالدهن) (٤) ، « فيحتمل أن تكون الباء زائدة ، ويكون التقدير : تنبت الدهن ، أى تخرجه ، ويحتمل أن تكون الباء باء الحال وكأنه قال : تنبت شجرها والدهن فيها »(٥) .

وكقول عنترة فى معلقته (٦) :

شربت بماء الدحرضين فأصبحت ... زوراء تنفر عن حياض الديلم

والحق أن زيادة الباء مع المفعول به كثيرة ، حتى لقد صرح ابن جنى بأن « فيه معظم زيادة الباء »(٧) . وقد أضاف ابن جنى إلى هذه المواضع الست سابعا ، هو زيادتها فى خبر (لكنّ)(٨) مستشهدا بقول الشاعر (٩) :

---

(١) من الآية (١٩) من سورة الحجر .

(٢) انظر : سر الصناعة ١/١٠٢ ، وديوان الهذليين ١/٥١ ، ورصف المبانى ١٥١ ، ومغنى اللبيب ١/١٠٣ ، وشرح شواهد المغنى ١٠٩ ، والأشمونى ٢/٢٢١ . ويرى ابن هشام أنها فى البيت ليست زائدة ، بل بمعنى (من) ويوافقه الأشمونى . ورواية الديوان : تروت بماء البحر . وعليه فلا شاهد فى البيت .

(٣) سر صناعة الإعراب ١/١٠٢ . (٤) من الآية (٢٠) من سورة المؤمنون .

(٥) رصف المبانى ١٥١ .

(٦) البيت من معلقة عنترة . وقد شاع الاستشهاد به فى كتب النحو . انظر مثلا : سر الصناعة ١/١٠٠ ، وشرح المفصل ٢/١١٥ ، ورصف المبانى ١٥١ .

(٧) سر الصناعة ١/١٠٣ . (٨) المصدر السابق ١/١٠٧ .

(٩) المصدر نفسه ، وأيضاً : شرح المفصل ٨/١٣٠ ، والهمع ١/ والدرر ١/١٠١ ، والأشمونى ١/٢٠٢ .

ولكن أجراً لو فعلت بهين .
وهل ينكر المعروف في الناس والأجر

أراد : ولكن أجراً لو فعلت هين (١) .

* الحرف الثاني : (الكاف) . من النحاة من قال بزيادة الكاف في عدد من المواضع ، أهمها :(٢)

— في خبر (ليس) عند جمهور النحاة ، نحو قوله تعالى : (ليس كمثله شيء) (٣) : قال الأكثرون : التقدير : ليس مثله شيء ، إذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى ، ليس شيء مثل مثله ، فيلزم المحال وهو إثبات المثل ، وإنما زيدت لإثبات نفي المثل ، لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيا كما قال ابن جني ولأنهم إذا بالغوا في نفي الفعل عن أحد قالوا : مثلك لا يفعل كذا ، ومرادهم إنما هو النفي عن ذاته ، ولكنهم إذا نفوه عمن هو أخص أوصافه فقد نفوه عنه (٤) .

ومن النحاة من ذهب إلى أن الكاف ليست زائدة في هذا الموضع(٥) .

— بين المتضايفين ، نحو قول حميد الأرقط (٦):

---

(١) سر الصناعة ١٥٧/١ .
(٢) انظر كتاب سيبويه ٣٢/١ ، ٤٠٨ والمقتضب ٣٩/١ ، ١٤٠/٤ ، وسر الصناعة ٢٩١ ، ٢٠٣ . وشرح الرضي ٣٤٣/٢ ، وابن يعيش ٤٢/٨ . والمغني ٢٦١/١ ، ٢٦٢ ، والرصف ٢٠١ والهمع ٣٠/٢ ، وشرح التصريح ١٧/٢ ، والأشموني والصبان ١٢٤/٢ ، والخضري على ابن عقيل ٢٣٠/١ .
(٣) من الآية (١١) من سورة الشورى .
(٤) المغني ١٦١/١ — ١٦٢ .
(٥) انظر : المصدر السابق ، وأيضاً : رصف المباني ٢٠١ .
(٦) انظر : سر الصناعة ٢٩٦/١ ، والمغني ٢٦٣/١ ، وشرح شواهد المغني ١٧١ ، والهمع ١/ ١٥ ، والدرر ١٣٣/١ ، وكتاب سيبويه ٣٢/١ ، ٤٠٨ والخزانة .

ولعبت طير بهم أبابيل فصيروا مثل كعصف مأكول

أى : مثل عصف مأكول، والكاف زائدة بين المضاف والمضاف إليه.

ومن النحاة من ذهب إلى أن الكاف ليست زائدة فى هذا الموضع ، وأنها اسم بمعنى (مثل) وقع مؤكدا (لمثل) السابقة ، ومنهم من ذهب إلى أنها زائدة ، ولكنها جارة أيضاً ، وما بعدها مجرور بها ، وأما لفظ مثل فإنه مقطوع عن الإضافة لفظا لوقوع الكاف الزائدة بعده ، وإلى هذا الرأى ذهب ابن جنى فى سر الصناعة(١)

— بين الكاف الجارة ومجرورها، ومن ذلك قول خطام المجاشعى(٢):

لم يبق من آى بها يحلين
غير رماد وحطام كنفين
وغير ود جازل أو ودين
وصاليات ككما يؤثفين

ومن النحاة من ذهب إلى أن إحدى الكافين زائدة لا على التعيين ، فتحتمل أن تكون الأولى وأن تكون الثانية ، والأحسن أن تكون الأولى

---

(١) يقول ابن جنى : « فإن قال قائل : بماذا جر عصف ؟ أبا الكاف التى تجاوره ؟ أم بإضافة (مثل) إليه على أنه فصل بالكاف بين المضاف والمضاف إليه؟

فالجواب : أن « العصف » فى البيت لا يجوز أن يكون مجرورا إلا بالكاف . وإن كانت زائدة . يدلك على ذلك أن الكاف فى كل موضع تقع فيه زائدة لا تكون إلا جارة . كما أن (من) وجميع حروف الجر فى أى موضع وقعن فيه زوائد فلا بد من أن يجررن ما بعدهن، كقولك : ما جاءنى من أحد ، ولست بقائم . فكذلك الكاف فى مثل « كعصف » هى الجارة للعصف . وإن كانت زائدة على ما تقدم.

فإن قيل : فإذا جررت العصف بالكاف فبلام أضيفت (مثلا) وما الذى جررت به ؟ فالجواب أن (مثلا) وإن لم تكن مضافة فى اللفظ فإنها مضافة فى المعنى . وجارة لما هى مضافة إليه فى التقدير » سر صناعة الإعراب ١/٢٩٦—٢٩٧.

(٢) انظر : سر صناعة الإعراب ٢٨٢ ، ورصف المبانى ١٩٧، ٢٠١ ، والخصائص ٢/٣٦٨ ، وشرح المفصل ٨/٤٢ ، والمغنى ١/٢٦٣، وشرح شواهد المغنى ١٧٢ .

لأن الثانية هي العاملة التي تلي المعمول فقويت في الثبوت »[1].

كما أن من النحاة من قال بعدم زيادة أي منهما في مثل هذا الموضع ، إذ الأولى عنده جارة،فهي حرف جر أصلي ، والثانية اسم بمعنى(مثل) لسبقها بحرف الجر . ومن ثم لا زيادة لإحداهما ، وإلى هذا الرأي مال ابن جني في سر الصناعة[2]

ـ في المستثنى ، نحو قول عنز بن دجاجة المازني[3] :

من كان أسرع في تفرق فالج
فلبونه جربت معا وأغدت

إلا كناشرة الذي ضيعتم
كالغصن في غلوائه المتنبت

والتقدير : إلا ناشرة ، والكاف زائدة ، ومن زيادتها أيضاً قول النابغة الجعدي[4]:

لولا ابن حارثة الأمير لقد
أغضيت من شتمي على رغم

إلا كمعرض المحسر بكره
عمدا يسببني على ظلم

فالكاف زائدة ، والتقدير إلا معرضا ، ونحوه قول الأعشى[5] :

---

(١) وصف المباني ٢٠٢.

(٢) سر الصناعة ١/٢٨٣ .

(٣) انظر : كتاب سيبويه ٢/٣٢٨ ، وسر الصناعة ١/٣٠١ ، ووصف المباني ٣ ٢٠ .

(٤) انظر : سيبويه ٢/٣٣٨،٣٢٩ ، وسر الصناعة ١/٣٠١ ، ووصف المباني ٢٠٣، والمقتضب ٤/٤١٧.

(٥) انظر : المقتضب ٤/٤١٨ ، وسر الصناعة ١/٣٠٢ ، ووصف المباني ٢٠٣ ، وفي الأبيات روايات متعددة وقد آثرنا رواية الديوان ٨ .

آليت لا نعطيه من أبنائنا
رهنا فيفسدهم كمن أفسدا
حتى يفيدك من بنيه رهينة
نعش ورهنك السماك الفرقدا
إلا كخارجة المكلف نفسه
وابني قبيصة أن أغيب ويشهدا

أي : إلا خارجة ، والكاف زائدة.

— مع اسم الإشارة للفرد المذكر القريب ، نحو : (كذا) وهي زيادة لازمة ومن ثم تحولت الكلمتان : الكاف واسم الإشارة إلى مركب واحد يكنى به عن عدد مجهول. قال ابن جني : « ومن زيادة الكاف أيضاً قولنا : لي عليه كذا وكذا ، فالكاف هنا زائدة ، لأنه لا معنى للتشبيه في هذا الكلام ، إنما معناه : لي عليه عدد ما ، فلا معنى للتشبيه هنا ، وإذا لم يكن هنا تشبيه فالكاف زائدة ، إلا أنها زائدة لازمة »[1].

— مع لفظ (أي) ، نحو: (كأي) =(كأين) تقول : كأين من رجل عندك ؟ ،ومنه قوله تعالى: (وكأين من دابة لا تحمل رزقها) [2] وهي مركبة من الكاف وأي الاستفهامية تركيباً لازما ، وقد صار التركيب كلمة واحدة يكنى بها عن عدد مبهم واقع على جميع المعدودات . ومعناها التكثير[3].

وقد حدث شيء من التطور اللغوي للفظ (كأين) صارت معه (كا.) — بتنوين الهمزة مكسورة — أو (كائن) في قول زهير[4]:

(١) سر صناعة الإعراب ١/ ٣٠٢ .
(٢) من الآية (٦٠) من سورة العنكبوت .
(٣) انظر : رصف المباني ٢٠٥ .
(٤) المصدر السابق ، وأيضاً : سر الصناعة ١/ ٣٠٦ . وليس البيت في ديوانه .

وكائن ترى من صامت لك معجب
زيادته أو نقصه فى التكلم

وقول جرير[١]:

وكائن بالأباطح من صديق يرانى لو أصبت هو المصابا

وقد حاول ابن جنى أن يفسر مسار هذا التطور اللغوى من (كأين) إلى (كاء) = (كائن) فقال: «إن سأل سائل فقال: ما تقول فى (كاء) هذه، وكيف حالها؟ وهل هى مركبة أو بسيطة؟ فالجواب أنها مركبة، وأن أصلها (كأى) كقوله عز اسمه: (وكأى من قرية)[٢]، ثم إن العرب تصرفت فى هذه اللفظة لكثرة استعمالها إياها، فقدمت الياء المشددة، وأخرت الهمزة، كما فعلت ذلك فى عدة مواضع. فصار التقدير فيما بعد: (كيء) - بكسرة الياء المشددة - ثم إنهم حذفوا الياء الثانية تخفيفاً: كما حذفوها فى نحو: ميت وهين ولين، فقالوا: ميت، وهين، ولين، فصار التقدير: كىء، ثم إنهم قلبوا الياء ألفاً لانفتاح ما قبلها... فصارت: كاء»[٣].

والحق أن القول بزيادة الكاف فى هذين الموضعين الأخيرين محاولة لتفسير بعض الأدوات من خلال المنهج التاريخى. وهى محاولة - برغم طرافتها - تنقصها الأسانيد النصية والقوانين الصوتية معاً.

* الحرف الثالث: (اللام) وأهم صور زيادتها ثلاث (٤):

- أولها أن تقع بين الفعل المتعدى ومفعوله، وتسمى (اللام المعترضة)

---

(١) انظر: الرصف ٢٠٥، ١٣، والهمع ١/٦٨، والدرر ١/٤٦. والبيت فى ديوانه ٢١.

(٢) من الآية (٤٨) من سورة الحج.

(٣) سر الصناعة ١/٣٠٦.

(٤) انظر: كتاب سيبويه ٢/٣٠٦، ٢٠٧، ٢١٣، ٢٧٨، والمقتضب ٢/٣٧، وشرح الرضى ٢/٣٢٩، وشرح المفصل ٨/٢٥، والمغنى ١/٣١٠، والرصف ٢٤٤، والهمع ٢/٣٣، وشرح التصريح ٢/١١.

نحو : ضربت لزيد ، فاللام زائدة بين الفعل (ضرب) ومفعوله لأن الفعل يتعدى بنفسه ، ومنه قول نصيب الأسود :(١)

ومن يبق مالا عدة وصيانة
فلا الدهر مبقيه ، ولا الشح وافره

ومن يك ذا عظم صليب رجا به
ليكسر عود الدهر فالدهر كاسره

فاللام فى (ليكسر) زائدة ، والأصل : رجا كسر عود الدهر .

وقول ابن ميادة فى مدح عبدالله بن سليمان بن عبدالملك بن مروان(٢):

وملكت ما بين العراق ويثرب ✻ ملكا أجار لمسلم ومعاهد

ماليهما ودميهما من بعد ما غشى الضعيف شعاع سيف المارد

فاللام فى (لمسلم) زائدة ، والأصل : أجار مسلما ومعاهدا .

— وثانيها أن تقطع بين المتضايفين ، ويصطلح عليها (باللام المقحمة)، نحو : ياويح لزيد ، ويابؤس للحرب ، والأصل : ياويح زيد ، ويا بؤس الحرب ، ثم زيدت اللام توكيدا . ومن ذلك قول سعد بن مالك بن ضبيعة ، جد طرفة(٣) :

يـــا بؤس للحرب التى وضعت أراهط فاستراحوا
والحرب لا يبق لجـــا حمها التخيل والمراح

---

(١) اختلف فى نسب هذا البيت بين نصيب ونوبة بن الحمير، انظر: المغنى ١/ ٣١٠ ، وشرح شواهد المغنى ١٩٧ ، والبيان والتبيين ٣/ ٧٠ ، والمؤتلف المختلف للامدى ٩١.

(٢) انظر : الهمع ٢/ ٣٣ ، والدرر ٢/ ٣٢ ، والمغنى ١/ ٣١٠ ، وشرح شواهده ١٩٧.

(٣) انظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٥٠٠ ، والمغنى ١/ ٣١١ ، وشرح شواهد المغنى ١٩٨ ، وكتاب سيبويه ٨/ ٢٠٧ ، وشرح المفصل ٢/ ١٠.

وقول النابغة الذبياني[١].

قالت بنو عامر خالوا بني أسد … يا بؤس للجهل ضرارا لأقوام

وجعل منه المبرد نحو : لا أبالك ، « والعرب تستعملها عند الحث على أخذ الحق والإغراء ، وربما استعملتها الجفاة من الأعراب عند المسألة والطلب ، فيقول القائل للأمير والخليفة : انظر في أمر رعيتك لا أبالك »[٢] ، وقد استشهد بعدد من النصوص التي ورد فيها هذا الأسلوب فنقل عن أبي زيد قول رجل من طيء[٣] :

يا قرط قرط حيي لا أبالكم … يا قرط إني عليكم خائف حذر

وقول جرير[٤] :

ياتيم تيم عدى لا أبا لكم … لا يلقينكم في سوأة عمر

وقول رجل من الأعراب[٥] :

رب العباد ما لنا ومالكا

قد كنت تسقينا فما بدا لكا

أنزل علينا الغيث لا أبالكا

وحلل المالقي هذه النصوص فذهب إلى أن ثمة قدرا من التطور اللغوي الذي أصاب استخدام (لا) النافية للجنس مع اسمها حتى وصلت إلى هذا الأسلوب : لا أبالك ، ولا أخا لزيد قال : « والأصل : لا أباك ، ولا أخا زيد ،

---

(١) انظر : كتاب سيبويه ٢/٢٧٨ ، والخصائص ٣/١٠٦ ، ورصف المباني ١٦٨ ، ٢٤٤ ، وهمع الهوامع ١/١٧٣ ، والدرر اللوامع ١/١٤٨ ، والبيت في ديوانه ٨٢ .

(٢) انظر : الكامل للمبرد ٢/١٣٦–١٣٧ .

(٣) المصدر السابق ، وأيضاً : النوادر لأبي زيد ٢٦٥ .

(٤) الكامل ٢/١٣٧ ، والرصف ٢٤٥ ، والبيت في ديوانه بتغيير طفيف ٢١٩ .

(٥) الكامل ٢/١٣٧ .

لأن (لا) التى للتبرئة تنصب المضاف . وكانت الحقيقة فيه : لا أب لك ، ولا أخ لزيد ، فلما أضيف انتصب ، فصار : لا أباك ولا أخا زيد ، ثم أقحمت اللام توكيدا للتخصيص أيضاً وأبقيت الإضافة على حكمها »[١] . بيد أنه لا يلبث أن يعترف بأن « اللام ، مع زيادتها عاملة الجر فيما بعدها ، وأن ما بعدها مجرور بها وليس بالإضافة ؛ « لأن الإضافة معنوية واللام عامل لفظى ، والعامل اللفظى أقوى من المعنوى »[٢] .

— والصورة الثالثة من صور زيادة اللام تلك التى تدخل فيها على بعض المعمولات تقوية لعواملها ، ويعبر عنها (باللام المقوية) ، وهى تدخل على المعمول فى حالتين[٣] :

إحداهما — إذا تأخر العامل ، لأن تأخر العامل يضعفه ، فكأنه لازم ، وكأن اللام معدية له إلى معموله . ومقتضى ذلك أن فى هذه اللام شبها باللام الأصلية من جهة ، وبالزائدة من جهة أخرى : فهى تشبه الأصلية من حيث كانت لتقوية العامل وتوصيل عمله إلى معموله ، وتشبه الزائدة من حيث صحة سقوطها ، وعدم حاجتها مع مجرورها إلى متعلق .

مثال اللام المقوية لتأخر العامل قوله تعالى : (هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون)[٤] ، وقوله : (يأيها الملأ أفتونى فى رؤياى إن كنتم للرؤيا تعبرون)[٥] .

---

(١) الرصف ٢٤٥

(٢) المصدر نفسه .

(٣) انظر : المقتضب ٢/٣٨ وشرح المفصل ٨/٢٥ ، وشرح الرضى ٢/٣٢٩ ، والمغنى وحاشية الدسوقى عليه ١/٣١١ ، ورصف المبانى ٢٤٤ ، وهمع الهوامع ٢/٣٣ ، وشرح التصريح ٢/١١ ، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ٢/٢١٦ ، وحاشية الخضرى على ابن عقيل ١/٢٢٩ ، والسجاعى على ابن عقيل ١٣٧ .

(٤) من الآية (١٥٤) من سورة الأعراف .

(٥) من الآية (٤٣) من سورة يوسف .

والأخرى - إذا كان العامل فرعا فى العمل عن غيره ، بأن كان اسما من الأسماء التى تعمل عمل الفعل ، كالمصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، وصيغة المبالغة . ومرد جواز دخول (اللام المقوية) على ما لهذه الأسماء من معمولات إلى أن الأصل فى العمل للأفعال والحروف المختصة ، وعمل الأسماء فرع عن أفعالها . الأمر الذى يسبب - عند النحاة - ضعف هذه الأسماء عن وصولها وإفضائها إلى معمولاتها ، مما يستوجب لديهم تقويتها باللام .

مثال تقوية المصدر باللام نحو : «ضربك لزيد حسن ، فضربك مصدر ، والأصل : اضرب زيدا ، فأخذ منه ضربا - أى صيغة المصدر - فضعف عمله ، لأن الفرع ليس كالأصل فى القوة ، فأعطى اللام لكى تقويه »(١) .

ومثال تقوية اسم الفاعل قوله تعالى : (وآمنوا بما أنزلت مصدقا لما معكم)(٢) . فمصدق اسم فاعل من صدق ، والأصل : يصدق ما معهم ، فلما أخذ منه (مصدق) ضعف فقوى باللام » .

ومثال تقوية صيغة المبالغة قوله تعالى : (كلا إنها لظى ، نزاعة للشوى)(٣) . وقوله : (إن ربك فعال لما يريد)(٤) ، إذ إن صيغة (فعال) وما ماثلها من صيغ المبالغة محولة عن اسم الفاعل فهى ملحقة به فى العمل عند جمهور النحاة ، وهو بدوره فرع فى العمل عن الفعل ، مما يضعف صيغة المبالغة فتحتاج إلى التقوية باللام .

ومن الممكن أن تجتمع هاتان الصورتان من صور الضعف معا ، مما جعل

---

(١) انظر : حاشية الدسوقى على المغنى ١/٣١٢ .

(٢) من الآية (٤١) من سورة البقرة .

(٣) من الآية (١٦) من سورة المعارج .

(٤) من الآية (١٠٧) من سورة هود .

التقوية باللام أكثر إلحاحا، وقد مثل لذلك ابن هشام[1] بقول الله تعالى : (وكنا لحكمهم شاهدين)[2]، فقد تأخر اسم الفاعل العامل مما تطلب تقوية عمله بدخول اللام على المعمول المتقدم .

وقد ذهب المبرد وابن خروف إلى أن اللام الزائدة صورة رابعة، وهي اللام الداخلة على المستغاث به، نحو : يالزيد لعمرو . فإن اللام الداخلة على (زيد) يجوز إسقاطها، إذ يمكن أن يقال : يازيد لعمرو، وكل ماصح إسقاطه فهو زائد[3] وقد رفض القول بزيادة هذه اللام كثير من النحويين، وقرروا أصالتها، وحاجتها مع مجرورها إلى متعلق كسائر حروف الجر الأصلية . وإن اختلفوا في متعلقها[4] .

* الحرف الرابع :(من)، وهي تزاد بقصد الدلالة على العموم، نحو : ما جاءني من رجل، والمعنى: ماجاء رجل، ثم زيدت (من) بقصد الدلالة على نفي الجنس . أو بهدف النص على توكيد العموم، نحو : ماجاءني من أحد، لأن المعنى بدون (من) يفيد العموم، فهي لذلك لاتدل عليه وإنما تؤكده[5].
ومحور التفرقة بين (من) الزائدة الدالة على العموم، والزائدة بقصد توكيده، أن الدالة على العموم يحتمل مدخولها ـ عند عدم وجودها ـ إرادة المفرد، وإرادة الجنس، ولذلك حين تزاد تكون قاطعة في النص على أن المقصود إفادة الجنس وتناوله بالحكم، أي الدلالة على العموم . أما الدالة على توكيد العموم فإن مدخولها ـ في حالة عدم وجودها ـ لايحتمل إلا الجنس فحسب،

(١) انظر : مغني اللبيب ١/٣١٣.

(٢) من الآية (٧٨) من سورة الأنبياء

(٣) من تقرير الشيخ الدردير، نظر : حاشية الدسوقي على المغني ١/٣١٤.

(٤) ذهب ابن جني إلى أن لام المستغاث به مع مجرورها تتعلق بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل، وذهب غيره الى أنها تتعلق بفعل النداء المحذوف .
انظر: المغني ١/٣١٤.

(٥) انظر: مغني اللبيب ١/٣٢٤، ورصف المباني ٣٢٤.

فهو عام بطبيعة السياق ، الأمر الذى يعنى أنّ (من) لا تفيد إلا توكيد العموم[١] .

والشائع بين جمهور النحويين أن (من) لا تزاد قياسا إلا إذا توافرت فى جملتها شروط ثلاثة ، هى[٢]:

١ — أن يكون مجرورها نكرة .

٢ — أن تكون عامة : فى فاعل ، أو فى مفعول به ، أو فى مبتدأ .

٣ — أن تكون فى غير الموجب ، أى مسبوقة بنفى أو شبهه من النهى والاستفهام .

وأجاز الأخفش — كما سنذكر بعد قليل — زيادة (من) دون توافر الشرطين الأول والثالث، مستشهداً بقوله تعالى:(ولقد جاءك من نبأ المرسلين)[٣]، وقوله سبحانه:(يكفر عنكم من سيئاتكم)[٤]، وقوله:(يغفر لكم من ذنوبكم)[٥]، فقد وقعت (من) فى الآيات زائدة بالرغم من وقوعها فى سياق موجب ، ومع أن مجرورها معرفة بالإضافة .

وقد رد جمهور النحاة القول بزيادة (من) فى هذه الآيات . وجعلها فيها أصلية تفيد التبعيض .

---

(١) انظر: رصف المبانى ، ٣٢٤ .

(٢) انظر : كتاب سيبويه ٢/٣١٥ ، ٤/٢٢٥ والمقتضب ١/١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، والأصول لابن السراج ١/٥٠٠ ، وشرح المفصل ٨/١٣ ، ١٣٧ ، ورصف المبانى : ٣٢٣ ، والصبان على الأشمونى ٢/٢١٣ ، والمغنى وحاشية الدسوقى عليه ١/٤٣٤ ، وهمع الهوامع ٢/٣٥ ، وشرح التصريح ٢/٨ ، وشرح الرضى ٢/٣٢٢ ، والخضرى على ابن عقيل ١/٢٢٨ ، وشرح ابن عصفور ١/٤٨٤ .

(٣) من الآية (٣٤) من سورة الأنعام .

(٤) من الآية (٢٧١) من سورة البقرة .

(٥) من الآية (٣١) من سورة الأحقاف .

وقد وافق الكوفيون على جواز زيادتها فى الموجب ، كما فى قوله تعالى: (يحلون فيها من أساور) ، وقول عمر بن أبى ربيعة:(١)

وينمى لهـــا حبها عندنا   فما قال من كاشح لم يضر

وخرج عليه الكسائى قول النبى صلوات الله عليه: (إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون) .

مثال زيادة(من) مع الفاعل نحو: ما سافر من طالب،وما حضر من أحد ، وهل قرأت من كتاب ؟ولا يغادر الفصل من أحد ،ومنه قوله تعالى: (ماتسقط من ورقة إلا يعلمها)(٢) .

ومثال زيادتها مع المفعول به نحو : ما رأيت من طالب ، وما استقبلت الليلة من أحد ، وهل ألقيت من خطبة؟ ولا تقرأ الليلة من صحف؟ ومنه قوله سبحانه:(ما ترى فى خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل ترى من فطور)(٣).

ومثال زيادتها مع المبتدأ نحو : مالى من حول ولا قوة ، وهل لديك من طاقة ؟ ، ومنه قوله جل شأنه : (مالكم من إله غيره) (٤) ، وقول النابغة الذبيانى(٥) :

وقفت فيها أصيلانا أسائلها   عيت جوابا وما بالربع من أحد

والقول المنسوب إلى سيرين أخت مارية القبطية(٦) :

---

(١) انظر : المغنى ٤٣٦/١ ، وشرح شواهده ٢٠١ والبيت فى ديوانه ٢٩٩ .

(٢) من الآية (٩٥) من سورة الأنعام.

(٣) من الآية (٣) من سورة الملك.

(٤) من الآية (٥٩) من سورة الأعراف .

(٥) انظر : شرح المفصل ١٢/٨ ، ورصف المبانى ٢٣٤ ، والبيت فى ديوانه (١٤) من قصيدته المشهورة

يا دار مية بالعلياء فالسند   أقوت وطال عليها سالف الأمد

(٦) هذه رواية رصف المبانى ٣٢٥ ، ورواية الوافى للتبريزى ١٦٨ ، والأغانى للأصفهانى ٦٧/١٢ :

هل على ويحكما   إن لهوت من حرج

ونسبة البيت فى الأغانى فحسب .

هل على ويحكما ... إن عشقت من حرج

وليست هذه الشروط مناط اتفاق بين النحاة . فإنها — فى مجموعها — مثار خلاف .

فمن النحاة من أجاز دخول (من) الزائدة على المعرفة ، كما أن منهم من ذهب إلى جواز دخولها فى غير الفاعل والمفعول به والمبتدأ ، وأيضاً فإن بينهم من أباح زيادتها فى السياق الموجب الذى لايسبقه نفى أو شبهه من النهى والاستفهام .

ومن ذلك ما أثر من أن الأخفش أباح زيادة (من) فى الأسلوب الموجب كما لم يشترط كون مجرورها نكرة ،[1] مستشهداً بقوله تعالى : (ولقد جاءك من نبأ المرسلين)[2] ، وقوله : (ويكفر عنكم من سيئاتكم) ،[3] وقوله : (يغفر لكم من ذنوبكم)[4] ، إذ وقعت (من) فى الآيات زائدة بالرغم من وقوعها فى سياق موجب ، ومع كون مجروراتها معرفة .

وقد وافقه الكوفيون على جواز زيادتها فى الموجب فحسب ، مع اشتراطهم تنكير مجرورها ، مستندين إلى قول الله تعالى : (فكلوا مما أمسكن عليكم)[5] ، وقوله : (يحلون فيها من أساور)[6] .

وقول عمر بن أبى ربيعة[7] :

(١) انظر المغنى ٤٣٦/١ ، وابن يعيش ١٣/٨ ، والهمع ٣٥/٢ .

(٢) من الآية (٣٤) من سورة الأنعام .

(٣) من الآية (٢٧١) من سورة البقرة .

(٤) من الآية (٣١) من سورة الأحقاف .

(٥) من الآية (٤) من سورة المائدة .

(٦) من الآية (٣١) من سورة الكهف .

(٧) ديوان عمر ابن أبى ربيعة ٢٩٩ .

وينمى لها حبها عندنا فما قال من كاشح لم يضر

وخرج عليه الكسائى ـ كما سبق أن ذكرنا ـ قول النبى ﷺ : إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون(١) .

ومن ذلك ما نقل عن أبى على الفارسى من جواز زيادتها فى أسلوب الشرط(٢)، مستدلا بقول زهير(٣) :

ومهما تكن عند امرىء من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم

ومن النحاة من قال بزيادتها فى غير الفاعل والمفعول به والمبتدأ ، وقد نص ابن هشام فى « المغنى » على جواز زيادتها فى « المفعول المطلق » مقررا أن منع زيادتها فيه لا وجه له ، قال : « لا يظهر للمنع فى المفعول المطلق وجه . وقد خرج عليه — أى على القول بزيادتها فيه — أبو البقاء : (ما فرطنا فى الكتاب من شيء)(٤)، فقال:(من) زائدة ، و(شيء)فى موضع المصدر أى : تفريطاً ... قال : ولا يكون مفعولا به ؛ لأن (فرط) إنما يتعدى إليه بفى ، وقد عدى بها إلى الكتاب »(٥) .

كذلك نقل ابن هشام ما يشير إلى إمكان زيادة (من) فى المفعول الثانى لظن ، والمفعول الثالث لأعلم ، عند بعض النحاة ، استناداً إلى بعض القراءات ، وإن قطع بمخالفته للقياس(٦) .

* هذه الحروف الأربعة : (الباء) و (الكاف) و (اللام) و (من) هى الحروف الصالحة لوقوعها مزيدة . وهى فى حال زيادتها لا تصلح للوقوع

---

(١) الهمع ١/٣٥ ، والمغنى ١/٤٣٦ .
(٢) المصدران السابقان
(٣) البيت فى ديوانه .
(٤) من الآية (٣٨) من سورة الأنعام
(٥) مغنى اللبيب ١/٤٣٥ .
(٦) المصدر السابق .

مع مجروراتها عنصراً إسناديا في الجملة الظرفية ، أي لا تصلح أن تقع أخبارا للمبتدأ في الجملة المطلقة ، أو للأداة في الجملة المقيدة بكان أو كاد أو إن ونحوها ، أو أحد المفاعيل في ظن أو أعلم ومثيلاتها .

أما ما عدا هذه الحروف الأربعة فإن من الممكن تقسيمه - من حيث الأصالة والزيادة - إلى قسمين :

أولهما - قسم خارج دائرة التقسيم ، لا مجال لتناوله فيه ، لأنه خارج دائرة « الحروف » الجارة في اللغة الفصحى عند جمهور النحاة ، ويتمثل هذا القسم في الأدوات التسع : (رب) ، (وخلا) و (عدا) و (حاشا) ، و (مذ) و (منذ) و (لولا) ، و (متى) و (لعل) . وجلي أن استبعاد هذه الأدوات ناتج عن رعاية خصائص استعمالاتها ، متأثر بالهامن وظائف وطرق أدائها ، مرتبط باعتبارات تحليلها والنتائج المترتبة على تصنيفها .

وثانيهما - قسم غير قابل للزيادة ، فلا يستعمل إلا حرف جر أصلي يدل على « معنى خاص » به في الموقف والسياق ، لا يتخلى قط عنه ولا يتخلص في كافة المواقع منه ، وهو الأحرف السبعة : (إلى) و (عن) و(على) و (في) و (حتى) و (الواو) و (التاء) . وهي حروف تتصف بالأصالة الدائمة .

* * *

التقسيم الرابع : بحسب مرونة الاستعمال وجموده ، وتنقسم بهذا الاعتبار إلى قسمين :

أولهما - كلمات جامدة الاستعمال في التراكيب اللغوية ، أو بتعبير أدق ، جامدة الوظيفة ، فهي تلزم فيها حالة واحدة لا تتغير ولا تتبدل ، هي كونها حرفا جارا لما بعدها ، فلا تفارق هذه الحالة إلى غيرها ، وهذه الكلمات هي : من ، وإلى ، وعن ، وعلى ، والباء ، والتاء ، واللام ، والكاف ، وفي .

وهذه الكلمات وإن اتسمت بالجمود من حيث لزومها حالة واحدة فى الاستعمالات اللغوية فإنها برغم ذلك اتصفت بالمرونة من حيث ماتستطيع أن تقدمه فى التراكيب من فوائد دلالية ، حتى إنه ليمكن القول إنه برغم جمودها وظيفياً فإنها مرنة دلالياً ، ولقد كانت هذه المرونة الدلالية التى تقسم بها سبباً فى تلك المقولة النحوية الشائعة التى تقرر أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض . وهى مقولة - برغم ما فيها من تعميم وإطلاق - تستند إلى أساس صحيح من لحظ الخصائص الدلالية لحروف الجر فى الأساليب اللغوية (١).

وثانيهما - كلمات مرنة الاستعمال فى النشاط اللغوى ، أى من الممكن أن تفارق حالة كونها «حرف جر» إلى حالة أخرى ومن ثم تؤدى وظائف مخالفة لوظيفتها التى تؤديها فى حال كونها جارة ، وتتمثل هذه الكلمات فى مجموعات :

١ - الكلمات المشتركة بين الفعلية والحرفية .

---

(١) من الثابت أن لحروف الجر هذه نوعا من المرونة فى الاستعمال فى التراكيب المختلفة ، وقد اختلف النحاة فى تفسير هذه المرونة اختلافا بينا : فمنهم من قال بأن مردها إلى أن ما تستعمل معه من الكلمات من أسماء أو أفعال يضمن معنى آخر غير معناه الأصلى . ومن ثم يستعمل معه حرف ملائم لهذا التضمين ، يقول ابن جنى : « اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل فى معنى ذلك الآخر » ويقول ابن إياز « معنى تضمن الاسم معنى الحرف معه أن يؤدى ما يؤديه الحرف من المعنى » : ويقول الزمخشرى : « من عادتهم أنهم يضمنون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه ، ويستعملونه استعماله .

ومنهم من ذهب إلى أن سبب هذه المرونة أن «الحرف» نفسه يتحمل معنى فى السياق غير معناه الأصلى : (فمن) مثلا تدل أصلا على ابتداء الغاية لكنها تخرج عن ذلك لتدل على معان شتى ، مثل : التبعيض ، والانتهاء ، والفصل ، والبدلية ، والتوكيد ، ونحوها : وكذلك (على) فإن الأصل فيها أن تدل على الاستعلاء . ولكنها قد تدل فى السياق اللغوى على معان أخرى ، مثل : التعليل . والظرفية . والمجاورة ، والابتداء . والاستدراك والمصاحبة ، والتوكيد وهكذا .

٢ ـ الكلمات المشتركة بين الاسمية والحرفية .

٣ ـ بعض الحروف التي تتصف بالمرونة في الاستعمالات اللغوية ، وتتمثل في حرفين هما : (حتى) و (الواو)(١) .

وبما أننا قد استبعدنا منذ البداية الكلمات المشتركة من نطاق حروف الجر ، باعتبارها ذات وضع خاص ينأى بها في التحليل عن الخضوع للأنظمة التي تخضع لها الحروف الخالصة الحرفية . لذلك لم يبق من الأدوات التي تتصف بالمرونة الموقعية إلا (حتى) و (الواو) .

• أما (حتى) فمرونتها في الاستعمالات اللغوية أوضح من أن يشار إليها ، فهي تصلح للوقوع في مواقع مختلفة ، وتؤدى فيها وظائف متعددة ، ويمكن أن تدخل على الأسماء كما يمكن أن تدخل على الأفعال ، وقد يليها الفعل الماضي كما يليها الفعل المضارع ، وكذلك تقع بعدها (الجمل) كما تقع بعدها المفردات ، ويمكن التمييز بين استعمالات ثلاثة أساسية لها(٢) :

أولها ـ استخدامها ابتدائية ، أي : حرفا دالا على الابتداء ، وتليها (الجملة) الاسمية والفعلية من غير عمل ، نحو : قام القوم حتى يخرج عمرو ـ بالرفع ـ ، وقام القوم حتى عمرو خارج . قال الله تعالى : (وزلزلوا حتى

---

(١) ثمة حرف ثالث يرى كثير من النحاة أنه يتسم بالمرونة لتنوع استعمالاته اللغوية ، وهو (التاء) ومرد هذا التنوع عندهم إلى أن التاء يمكن أن تقع لاصقة أمامية للدلالة على المضارعة في الفعل ، أو لاصقة خلفية للدلالة على التأنيث أو المبالغة في الاسم ، بالإضافة إلى استعمالها جارة في القسم .

ونحسب أن التحليل العلمي لا يؤيد هذا النحو من التصور إلا مع قدر كبير من التجوز الذي يغفل مقومات المادة موضوع التحليل نفسه .

(٢) انظر : كتاب سيبويه ١/٦٩، ٩٧، ٢/٢٨٣ ، ٣/١٧، ١٨، ٢٢، ٢٥، ٢٨٣، ٤/٢٣١، والمقتضب ٢/٣٨، ٣٩ ، ٣، ٤١، ٤٢، ٤/١٣٩ ، وشرح المفصل ٨/١٥، ١٦، ١٧، ٩٦، ٩٧ ، والأصول لابن السراج ١/٥١٦، ٥٢٠ ، وشرح الرضي ٢/٣٢٤، ٣٦٩ ، وهمع الهوامع ٢/٢٢، ٢٣، ١٣٦ ، ومغني اللبيب ١/١٨١، ١٨٢، ١٨٣ ، ورصف المباني ١٨٠ ـ ١٨١ :

يقول الرسول)(١) ، على قراءة من رفع » (٢). ومن قبيل الابتدائية قول أمرىء القيس(٣) :

سريت بهم حتى تكل مطيهم … وحتى الجياد ما يقدن بأرسان

برفع (تكل) و (جياد) ، وقول سحيم عبد بني الحسحاس(٤) :

إذا شق برد شق بالبرد مثله … دواليك حتى كلنا غير لابس

برفع (كل) ، وقول حسان بن ثابت(٥) :

يغشون حتى ما تهر كلابهم … لا يسألون عن السواد المقبل

برفع (تهر) ، وقول جرير(٦) :

فما زالت القتلى تمج دماءها … بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

برفع (ماء) ، وقول الفرزدق(٧) :

فيا عجبا حتى كليب تسبني … كأن أباها نهشل أو مجاشع

برفع (كليب) .

وثانيها ـ استعمالها عاطفة بمعنى الواو ، أى أنها تفيد اشتراك ما بعدها وما قبلها فى حكم واحد دون ترتيب ، وهى صالحة لعطف المفردات باتفاق

---

(١) من الآية (٢١٤) من سورة البقرة .

(٢) رصف المبانى ١٨٠ ، وانظر الأشمونى ٣/٣٠١ .

(٣) مغنى اللبيب ١/١٨٨ ، وشرح شواهد المغنى ١٢٩ ، والبيت فى ديوانه

(٤) الرصف ١٨١ ، والبيت فى ديوانه ١٦

(٥) الأشمونى ٣/٣٠٠ ، والمغنى ١/١٩١ ، وشرح شواهد المغنى ١٣٠ ، والبيت فى ديوانه .

(٦) المغنى ١/١٩٠ ، وشرح شواهده ١٣٠ ، والأشمونى ٣/٣٠٠ ، وهو فى ديوانه ٣٦٧ بتغيير لا يمس وجه الاستشهاد به .

(٧) كتاب سيبويه ٣/١٨ ، والأصول لابن السراج ١/٥١٨ ، والمقتضب ٢/٤١ ومغنى اللبيب ١/١٩٠ ، وشرح شواهد المغنى ٣ ، ١٣٠ ، والبيت فى ديوانه ٥١٨ ،

البصريين[١]، ولعطف التراكيب الإسنادية أو الجمل على خلاف بينهم، ولكن المعطوف بها - من المفردات - لابد أن تتوافر فيه شروط ثلاثة[٢].

١ — أن يكون اسما ظاهراً، فلا تعطف (حتى) المضمرات على الراجح من أقوال النحاة.

٢ — أن يكون المعطوف بها جزءاً مما قبلها أو كالجزء منه فى مناسبته له.

٣ — أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها فى قوة أو فى ضعف، فى جمال أو فى قبح، فى عظمة أو فى حقارة.

نحو: سافر الطلاب حتى خالد - بالرفع - واستقبلت الطالبات حتى هندا، ومررت بالزملاء حتى محمد - بالجر - فما بعد (حتى) فى الأمثلة يشارك ماقبلها فى المعنى وفى الإعراب أيضاً: رفعاً، ونصباً، وجراً.

وأما ثالثها - فاستعمالها حرف جر كإلى. بيد أنها تخالف (إلى) فى أمور ثلاثة كما ذكر ابن هشام[٣]:

١ — أن المجرور بها لا يكون إلا مفرداً ظاهراً فى الراجح من أقوال النحاة، فهى لا تجر الضمائر، وما ورد مخالفاً لذلك شاذ، أو ضرورة. أما (إلى) فصالحة لجر الأسماء الظاهرة والمضمرات معاً.

٢ — أن ما قبلها إذا كان ذا أجزاء وجب أن يكون المجرور بها بعدها آخر هذه الأجزاء أو ملاقياً لآخرها، وما ورد مخالفاً لذلك شاذ أيضاً.

---

(١) انظر: المغنى ١/ ١٩٠.

(٢) انظر: المغنى وحاشية الدسوقى عليه ١/ ١٨٨، ورصف المبانى ١٨١، وإعراب الأفعال.

(٣) المغنى ١/ ١٨٨.

أما (إلى) فلا يشترط فيها ذلك . تقول مثلا : سهرت الليلة حتى مطلع الفجر ، ولا يجوز أن تقول : سهرت حتى منتصف الليل . في حين يجوز أن تقول : سهرت إلى منتصف الليل .

٣ — أن من الممكن أن يقع المضارع بعدها منصوباً ، تقول : حضرت حتى أفهم[١] ، ولا يصح أن يقع المضارع بعد (إلى) منصوباً ، فلا يجوز أن يقال : حضرت إلى أفهم .

• وأما (الواو) فإن مظاهر مرونتها عديدة ، يشير إليها تنوع أساليب استعمالها واختلاف معانيها فيها ، ويقطع بها تعدد وظائفها بها وتفاوت آثارها معها . وسنكتفي بأن نشير — في إيجاز — إلى أهم هذه الأساليب فيما يأتي[٢] :

أولا ـ أسلوب العطف ، ويصطلح على الواو فيه « بالواو العاطفة » ، وهي فيه تشرك ما بعدها فيما قبلها ، وتصلح لعطف المفردات وعطف التراكيب

---

(١) في ناصب الفعل المضارع بعد حتى خلاف بين النحاة :

— فمنهم من ذهب إلى أنه منصوب بحتّى نفسها ، على القول بأنها حرف مختص بالأفعال ومن ثم يوجب تقدير جار إذا وقع بعدها الاسم مجرورا .

— ومنهم من ذهب إلى أن الناصب (أن) مضمرة بعدها ، لأنها عندهم مختصة بالأسماء فوجب تقدير ناصب للأفعال ، وتقدر (أن) دون غيرها من أخواتها لأنها أم الباب .

— ومنهم من ذهب إلى أن الناصب معنوي لا لفظي « وهو الخلاف » أي مخالفة ما بعدها لما قبلها من حيث لم يكن شريكاله في المعنى ولا معطوفا عليه ، وذلك خلاصا من القول بعامل غير مختص .

— وقد سبق أن ذكرنا في إعراب الأفعال أن (حتى) تعمل النصب في الأفعال والجر في الأسماء دون اعتبار لفكرة الاختصاص لعدم استنادها إلى أساس صحيح من استقراء الظواهر اللغوية .

(٢) كتاب سيبويه ٢٩٨/١ ، ٣٠٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٩ ، ٤٢٩ ، ٤١/٣ ، ٤٢ ، ١٢٦/٤ ، والمقتضب ١٠/١ ، ٢٣/٢ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٤ ، ٤٦ ، ٢٥٦/٣ ، والأصول ٥٢٣/١ ، ٥٢٤ ، وشرح المفصل ٣٢/٨ ، ٣٤ ، ٩٠ ، ٩٤ ، ورصف المباني ٤١٠ وما بعدها ، والمغني ٢١/٢ وما بعدها ، وهمع الهوامع ٣٩/٢ ، ١٢٨ .

الإسنادية أيضاً، ولها خصائص مميزة لا يشركها فيها غيرها من سائر حروف العطف[١] . والشائع بين جمهور النحاة أن العطف بالواو يفيد مطلق الجمع دون ترتيب . فيمكن أن يكون ما بعدها مصاحباً لما قبلها ، أو لاحقاً له ، أو سابقاً عليه ، وعن الأول قوله تعالى : (فأنجيناه وأصحاب السفينة)[٢]، فإن أصحاب السفينة مصاحبون لنوح ، ومن الثاني قوله سبحانه : (ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم)[٣] فقد عطف إبراهيم الذى هو لاحق على نوح الذى هو سابق ، ومن الثالث قوله : (كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك)[٤] فقد عطف على الضمير وهو المتأخر بالنسبة لمن من الرسل السابقين عليه .

ولكن الكوفيين يرفضون وقوعها للمعية ، أو عكس الترتيب ، ويرون أنها لاتكون إلا للترتيب ، كالفاء عند الجمهور ، مستشهدين بقوله تعالى : (إذا زلزلت الأرض زلزالها ، وأخرجت الأرض أثقالها)[٥]، وقوله : (يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم)[٦] ، ، ومعلوم أن إخراج الأثقال إنما هو بعد الزلزال ، والسجود فى الشرع لايكون إلا بعد الركوع ، [٧] وقد استخلص من ذلك الكوفيون أن الواو تفيد الترتيب وحده ضرورة ، وهكذا منعوا إفادتها المصاحبة أو دلالتها على عكس الترتيب .

---

(١) شرح المفصل ٨/٩٠–٩٤ ، وسيبويه ٣/٤٢ وشرح التصريح ٢/١٣٥ ، ١٥٣، والهمع ٢/١٢٨، ١٤٠ ، وحاشية الفاكهى على شرح القطر ٢/٢٣٤، وحاشية السجاعى على القطر ١٨٤ ، وحاشية الخضرى على ابن عقيل ٢/٦١ ، والمغنى ٢/٢٢ والرصف، ٤١٠ .

(٢) من الآية (١٥) من سورة العنكبوت .

(٣) من الآية (٢٦) من سورة الحديد .

(٤) من الآية (٣) من سورة الشورى .

(٥) الآيتان (١–٢) من سورة الزلزال .

(٦) من الآية (٧٧) من سورة الحج .

(٧) رصف المبانى ٤١١ .

وليس هذا الإستنتاج صحيحاً ، فإن إفادة الواو الترتيب فى هذا الموضع أمر مسلم ، ولكن القول بإفادتها إياه فى كافة المواضع غير مقبول. لما فيه من تعميم الأحكام من ناحية ، ومخالفة النصوص اللغوية من ناحية أخرى .

ثانياً ـ أسلوب الاستئناف أو الابتداء ، ويصطلح على الواو فيه «بالواو الاستئنافية» ، وهى تفيد فيه أن ما بعدها مستأنف ولا صلة له بما قبلها . وهى بذلك تدل على بتر الصلة المعنوية ـ ومن ثم العلاقة الإعرابية ـ بين ما بعدها وما قبلها . ولا يصلح أن يليها فى هذا الأسلوب المفردات ، بل يجب أن يقع بعدها التراكيب الإسنادية . ومن ذلك قوله تعالى : (واتقوا الله ويعلمكم الله)[1] ، وقوله : (ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين ومن الأنعام حمولة وفرشا)[2] ، وقوله : (لنبين لكم ونقر فى الأرحام ما نشاء)[3] ، وقوله : (هل تعلم له سميا ، ويقول الإنسان إذا مامت لسوف أخرج حيا)[4] .

ثالثاً ـ أسلوب المصاحبة ، وله صور متعددة يجمعها إفادة الواو فيها مصاحبة ما بعدها لما قبلها فى زمن الوقوع ، وأهم هذه الصور اثنتان :

الأولى أن يليها تركيب إسنادى ، ويصطلح عليها بالواو الحالية ، وقد يكون هذا التركيب الإسنادى اسمياً أو ظرفياً أو فعلياً مقرونا بقد، نحو قوله تعالى:(يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم)[5] ، وقول النابغة :[6]

---

(١) من الآية (٢٨٢) من سورة البقرة .

(٢) من الآية (١٤١-١٤٢) من سورة الأنعام .

(٣) من الآية (٥) من سورة الحج .

(٤) من الآية (٦٥) من سورة مريم .

(٥) من الآية (١٥٤) من سورة آل عمرن

(٦) انظر العقد الفريد ١/ ٩٥ ، ورصف المبانى ٤١٨ ، وشعراء النصرانية ٧١١ . والبيت فى ديوانه ٧٣ من قصيدته التى مطلعها :

قالت بنو عامر خالوا بنى أسد　　　يا بؤس للجهل ضرارا لأقوام

تبدو كواكبه والشمس طالعة   لا النور نور ولا الإظلام إظلام

ومثله قولك : حضر الوالد وقد سافر الولد .

والثانية - أن يقع بعدها المضارع منصوباً ، ويصطلح على الواو حينئذ بـ « واو المعية » نحو قول أبي الأسود الدؤلي(١) :

لا تنه عن خلق وتأتي مثله   عار عليك إذا فعلت عظيم

ويطرد ذلك في عشرة مواضع ، ثمانية منها إذا وقعت الواو في جواب الطلب في المواضع الثمانية : الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والاستفهام ، والعرض ، والتحضيض ، والتمني ، والرجاء ، واثنان إذا وقعت في سياق الشرط : بين الفعل والجواب ، أو بعدهما .

رابعاً - أسلوب القسم ، وهي الجارة ، ويصطلح عليها « بواو القسم » ، ولا يكون مجرورها إلا اسما ظاهراً ، فلا يقع ضميراً وهو مجرور بها نحو قوله تعالى : (والشمس وضحاها) (٢) ، وقوله : (والعصر ، إن الانسان لفي خسر)(٣) ، وقوله : (والنازعات غرقا ، والناشطات ، نشطاً والسابحات سبحاً)(٤) .

ومن النحاة من يرى أن « واو القسم » هذه نائبة عن « باء القسم » ، لأن الباء أصل الأدوات المستعملة فيه ، ومرد أصالتها عند هؤلاء النحاة إلى وجود بعض الخصائص التي تميز « باء القسم » عن بقية أخواتها الدالة عليه ، ومن ذلك أن من الممكن أن يظهر فعل القسم مع الباء ، في حين لا سبيل إلى

---

(١) في نسب هذا البيت خلاف طويل ، فقد نسب إلى الأخطل ، وإلى المتوكل الليثي ، كما نسب لأبي الأسود أيضاً : انظر : شذور الذهب ٢٣٨ ، والأشموني ٣/٢٠٧ ، ومنار المسالك ٢/٢٠٥ ، وكتاب سيبويه ٣/٤٢ ، والعقد الفريد ٢/٣١١ .

(٢) من الآية (١) من سورة الشمس .

(٣) الآيتان (١-٢) من سورة العصر .

(٤) الآيات (١-٣) من سورة النازعات .

إظهاره مع بقية الأدوات. كما أن مجرور باء القسم يمكن أن يكون ظاهراً وأن يكون مضمرا فى حين يجب فى غيرها من الأدوات أن يكون ظاهراً ويمتنع كونه مضمرا .

* * *

وبضميمة معطيات هذه التقسيمات معاً يتضح أن من الممكن تقسيم حروف الجر ـ بصفة عامة ـ إلى مجموعتين : الأولى صالحة لوقوعها مع مجروراتها عنصراً إسنادياً فى الجملة الظرفية مطلقة ومقيدة . والأخرى غير صالحة لوقوعها ركناً إسنادياً فى الجملة الظرفية مطلقة ومقيدة أيضاً .

وتتمثل المجموعة الأولى فى حروف تسعة ، هى : الباء ، والكاف ، واللام ، ومن ـ فى حال عدم زيادتها ـ وإلى ، وعن ، وعلى ، وفى ، وحتى ، من بين الحروف التى تتصف بالأصالة الدائمة . وأهم الصفات المشتركة بين هذه الحروف أنها جميعاً ظروف محضة ، وتعمل فى اللغة الفصحى ، وليست زائدة .

وتضم المجموعة الثانية ما تبقى من حروف الجر وأدواته التى ضمتها كتب النحو ، وهى : خلا ، وعدا ، وحاشا ، ومذ ، ومنذ ، ولولا ، ومتى ، ولعل ، والواو ، والتاء (١) والملحوظ أن فيها أكثر من صفة من صفات أربع :

---

(١) ينبغى أن نفرق هنا بين اعتبار هذه الأدوات حروفا وأنها بهذا الاعتبار لا تقع عنصراً إسنادياً فى الجملة الظرفية، وبين وقوع بعضها أسماء يصح أن تقع ـ فى بعض الحالات ـ عنصراً إسنادياً فيها .

فبالنسبة لمذ ، ومنذ يستعملان فى اللغة الفصحى ظرف زمان ، وهما يصلحان — بهذا الاعتبار — للوقوع عنصراً إسنادياً فى الجملة الظرفية ، شأنهما فى ذلك شأن أخواتهما من ظروف الزمان الصالحة للاخبار بها عن أسماء المعانى باطراد

وبالنسبة لمتى فإنها تستعمل فى اللغة الفصحى اسم استفهام ، واسم شرط . وهى صالحة لوقوعها عنصرا إسناديا فى كليهما .

١ – الاشتراك بين الحرفية وغيرها .

٢ – انحصار العمل فى لهجة دون وجوده فى اللغة الفصحى .

٣ – مرونة الاستعمال فى الأساليب اللغوية .

٤ – عدم صلاحية الكلمة لوقوعها زائدة .

* * *

وهكذا لا يقع طرفا إسناديا فى الجملة « الظرفية » إلا أنواع معينة من « الظرف » و « الجار والمجرور » ، وهى أنواع يتوقع أن تتحق بها ومنها الفائدة التى لا بد من تحققها حتى تصلح للإخبار بها . ومعنى هذا أن « الفائدة » غاية لا بد من تحريها فى استخدامها أخبارا ، فإذا لم تتحقق هذه الغاية لم يصلح الظرف والجار والمجرور – وإن توافرت فيه بقية الشروط – لوقوعه طرفا إسنادياً فى الجملة . وهو ما عبر عنه النحـــاة باشتراط كون كل من الظرف والجار والمجرور تاما ، إذ إن التمام عندهم رهن بتحقق الفائدة من استخدام كل منهما خبراً ، وهكذا لا يجوز أن يقال مثلا : زيد مكان ، ولا زيد بك ، لعدم الفائدة [١] بالرغم من أن كلا من الظرف (عنـد) والجار (الباء) يتسم بكل الشروط .

فإذا تحققت الفائدة من الإخبار بالظرف والجار والمجرور صلح كل منهما – عمليا – للوقوع طرفا إسنادياً فى الجملة الظرفية . باتفاق النحاة ، لكن ثمة عددا من المسائل المتفرعة عن هذا الوقوع دار حولها الخلاف وأهم هذه المسائل ثلاث :

الأولى – هل كل من الظرف أو الجار والمجرور هو الخبر نفسه ، أو أن الخبر شىء غيره ؟ .

---

(١) انظر : همع الهوامع ١/٩٨ ، وشرح التصريح ١/١٦٦ .

والثانية — ما العامل الذي يعمل في الظرف والجار والمجرور الواقع خبراً ؟.

والثالثة — هل يتحمل كل من الظرف والجار والمجرور الواقع خبرا ضمير المبتدأ أو لا يتحمل ؟.

• أما فيما يتصل بالمسألة الأولى فإن بين النحاة خلافا كبيرا ، يمكن أن نميز فيه اتجاهات ثلاثة :

الاتجاه الأول : أن الظرف والجار والمجرور هو الخبر نفسه ، فإذا قلت : زيد عندك ، أو : عمرو في الدار ، كان لفظ (عندك) و (في الدار) هو الخبر (١) . وذلك لتضمنه معنى صادقا على المبتدأ ، صالحا لذلك للإخبار به عنه (٢) .

والاتجاه الثاني : أن لفظ الظرف والجار والمجرور ليس وحده الخبر وإنما الخبر مجموع الظرف — أو الجار والمجرور — ومتعلق محذوف . ذلك أن هذا المتعلق المحذوف جزء من الخبر لا يصح إغفاله (٣) .

والاتجاه الثالث : أن الظرف والجار والمجرور ليس خبراً ، ولا جزءا من الخبر ، وإنما الخبر في الحقيقة متعلق محذوف يجب تقديره . وهكذا يكون تسمية « الظرف » و « الجار والمجرور » خبرا على سبيل المجاز (٤) .

وقد اختلف أصحاب هذا الاتجاه في تقدير هذا المتعلق المحذوف (٥)

---

(١) انظر : المغني وحاشية الدسوقي عليه ٢/١١٣ ، وهمع الهوامع ١/٩٩ .

(٢) انظر : شرح التصريح ١/١٦٦ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) انظر : همع الهوامع ١/٩٩ .

(٥) انظر : همع الهوامع ١/٩٨ . وشرح التصريح ١/ ، وشرح الرضي ١/٩٢ ، والمغني وحاشية الدسوقي عليه ٢/١٢٩ ، والصبان على الأشموني ١/٢٠١ ، وشرح المفصل ١/٩٠ .

فنهم من ذهب إلى وجوب تقديره فعلا مثل : كان ، أو : استقر ، أو : وجد ـ بالبناء للمفعول ـ لسببين :

أولهما — أن الفعل هو الأصل فى العمل ، والموضع موضع تقدير عامل لحاجة الظرف والجار والمجرور إليه .

وثانيهما — أن الفعل يتعين تقديره فى مواضع ، كالصلة ، والأولى طرد الباب على وتيرة واحدة .

ومنهم من قدر المتعلق مشتقا اسماً يدل على الكينونة والوجود والاستقرار ، فيكون اسم فاعل من (كان) أو (استقر) أو اسم مفعول من (وجد) بالبناء للمفعول . وقد استند هذا الفريق إلى عدد من الأمور[1]:

أولها — أن المحذوف — هو الخبر فى الحقيقة ، والأصل فى الخبر أن يكون مفرداً .

وثانيها — أنه يتعين تقديره مفرداً فى عدد من المواضع التى لا يجوز تقدير الفعل فيها ، وذلك بعد (أما) فى نحو : أما عندك فزيد ، وبعد (إذا) الفجائية فى نحو : حضرت فإذا فى المنزل خالد . والأولى طرد الباب على وتيرة واحدة ، وأما القياس على تقديره فى الصلة - كما فعل أصحاب الاتجاه الأول - فإنه قياس مع الفارق ، لأنه يغفل ما بين الخبر والصلة من فروق ، أهمها أن الصلة لا تكون إلا (جملة) أو نحوها ، أما الخبر فقد يقع مفردا .

وثالثها — أنه قد صرح به فى بعض المأثورات اللغوية ، نحو قول الشاعر[2] :

---

(١) انظر : شرح الرضى على الكافية ١/٩٢ ، وشرح الأشمونى وحاشية الصبان عليه ١/٢٠٠ . وهمع الهوامع ١/٩٨ ، وشرح التصريح ١/١٦٦ ، والخضرى على ابن عقيل ١/٩٥ ، وحاشية السجاعى على ابن عقيل ١/٥٠٢ .

(٢) انظر : همع الهوامع ١/٩٨ ، والدرر اللوامع ١/٧٥ ، وشرح الأشمونى ١/٢٠١ ، والمغنى ٢/١٢٧ ، وشرح شواهد المغ

لك العز إن مولاك عز وإن يهن   فأنت لدى بحبوحة الهون كائن

ورابعها — أن تقدير المشتق الاسمي لا يحوج إلى تقدير آخر ، لأنه واف بما يحتاج إليه المحل من تقدير خبر مرفوع، في حين أن تقدير الفعل يحوج إلى تقدير اسم فاعل ، إذ لا بد من الحكم على محل الفعل إذا ظهر في موضع الخبر . والرفع المحكوم عليه به لا يظهر إلا في اسم الفاعل . والتقدير ضرورة ينبغي أن لا نتوسع فيها ، فما لا يحتاج إلا إلى تقدير واحد أولى مما يحتاج إلى تقديرين .

والحق أنه وفقاً لهذه المقولة نفسها لانجد مسوغا للقول بهذا التقدير أصلا ، فهو — كما ترى — لا حاجة إليه إلا لتفسير « العمل » على نحو ما سنذكر في المسألة الثانية ، وأما من حيث المعنى فإن تقديره لا يضيف شيئا ، وإذا قلنا بأن لفظ الظرف أو الجار والمجرور هو نفس الخبر لم نحتج إلى مثل هذا التقدير . وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه كما يقرر علماء الأصول .

وأما فيما يتعلق بالمسألة الثانية فثمة خلاف يمكن التمييز فيه بين اتجاهين رئيسين :(١) :

أولهما — أن العامل في الخبر معنوى هو « المخالفة » للمبتدأ ، وتفسير ذلك أن « الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو : زيد قائم ، أو كأنه هو في نحو : (وأزواجه أمهاتهم)(٢) ، ارتفع ارتفاعه، ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ — فلا يقال في نحو : زيد عندك : إن زيداً عنده — خالفه في الإعراب ، فيكون العامل عندهم معنويا(٣) ويوضحه السيوطى

(١) انظر : همع الهوامع ١/٩٨، وشرح الرضى ١/٩٢ ، وشرح التصريح ١/١٦٦ ، والصبان على الأشمونى ١/٢٠٠

(٢) من الآية (٩) من سورة الأحزاب .

(٣) شرح الرضى ١/٩٢ .

بأنه « إذا قلت : زيد أخوك،فالأخ هو زيد ، أو زيد خلفك فالخلف ليس بزيد ، فمخالفته له عملت النصب[١] » .

وثانيهما - أن العامل فى الخبر لفظى ، هو المتعلق المحذوف ، « فالظرف منصوب على أنه مفعول فيه ، كما أنه كذلك اتفاقا فى نحو : جلست أمامك ، وخرجت يوم الجمعة . والجار والمجرور منصوب المحل على أنه مفعول به ، كما أنه كذلك اتفاقا فى نحو : مررت بزيد ، إلا أن العامل ههنا مقدر »[٢] .

وردوا القول بأن المخالفة هى العاملة بأنه يترتب على القول بها نوع من الاضطراب والتناقض ؛ « لأنه لو كان الخلاف يوجب النصب لانتصب الأول كما ينتصب الثانى ؛ لأن الثانى إذا خالف الأول فقد خالف الأول الثانى أيضاً ، لأن الخلاف عدم المماثلة ، فكل واحد قد فعل بصاحبه مثل ما فعل صاحبه به »[٣] .

وأما فيما يخص المسألة الثالثة ففيها أقوال ثلاثة[٤] .

أولها - أن « الظرف » أو « الجار والمجرور » الواقع خبر لا يتحمل ضميراً . وهو قول السيرافى الذى يرى أن الضمير قد حذف مع المتعلق عند حذفه ، فخلا الظرف والجار والمجرور منه[٥] ، وهو اتجاه يتوامم مع مذهب الكوفيين القائلين بعدم الحاجة إلى تقدير المتعلق أصلا .

وثانيهما - أن « الظرف » أو « الجار والمجرور » الواقع خبرا يتحمل ضميرا ، شأنه فى ذلك شأن المفرد المشتق ، إذ الضمير الذى كان فى المتعلق

---

(١) همع الهوامع ١/ ٩٨

(٢) شرح الرضى ١/ ٩٣ .

(٣) شرح المفصل ١/ ٩١

(٤) انظر : همع الهوامع ١/ ٩٨ ، والرضى على الكافية ١/ ٩٢ ، وشرح التصريح ١/ ١٦٦ ، والصبان على الأشمونى ١/ ٢٠٠ .

(٥) شرح الرضى على الكافية ١/ ٩٣ وانظر أيضاً : شرح التصريح ١/ ١٦٦ .

المحذوف قد انتقل إليه بعد الحذف يستوى فى ذلك أن يتقدم الظرف أو الجار والمجرور على المبتدأ أو أن يتأخر وهو قول أبى على الفارسى[١]. وذلك لصلاحيته للإتباع عليه ، فقد ورد معطوفا عليه فى قول الشاعر[٢] :

ألا يانخلة من ذات عرق عليك - ورحمة الله - السلام

وورد مؤكدا فى قول جميل[٣] :

فإن يك جثمانى بأرض سواكم فإن فؤادى عندك الدهر أجمع

وثالثها - أن « الظرف » أو « الجار والمجرور » الواقع خبرا لا يتحمل ضميرا إلا إذا تأخر ، وهو قول منسوب للفراء وسيبويه[٤] . واستدل على ذلك بأنه لو كان فيه ضمير إذا تقدم لجاز أن يؤكد و أن يعطف عليه ، وأن يبدل منه ، كما يفعل ذلك مع المتأخر »[٥] ، ورد ذلك بأن امتناع الإتباع — على فرض صحته — للفصل بأجنبى ، فلا يلزم منه عدم وجود المتبوع .

ورغم ما حاوله بعض النحاة[٦] من تقرير أن الخلاف فى هذه المسائل جوهرى يعتمد على مقومات من الأصول النحوية ، وليس لفظيا يستند إلى اختلاف فى زوايا الرؤية الشخصية ، فإن مما لا يحتاج إلى بيان أن القيمة الحقيقية لهذا الخلاف محصورة فى تأكيد ما يتمتع به أولئك النحاة من قدرات عقلية ، دون أن تكون له فائدة عملية. ويغنينا عن التطرف إلى هذه

---

(١) انظر : شرح الرضى على الكافية ٩٣/١ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر نفسه ، وانظر أيضاً : مغنى اللبيب ١٢٤/٢ ، وشرح شواهد المغنى ٢٨٦ ، وشرح التصريح ١٦٦/١ ، وهمع الهوامع ٩٩/٤ ، والدرر اللوامع ٨٥/١ ، والبيت فى ديوانه ١١٨ .

(٤) همع الهوامع ٩٠/١ ، وشرح التصريح ١٦٧/١ .

(٥) شرح التصريح ١٦٧/١ .

(٦) انظر : الصبان على الأشمونى ٢٠٠/١ .

المسائل جملة الوقوف عند الحقيقة القائلة بأن « لفظ الظرف والجار المجرور » يقع ركناً إسنادياً في الجملة ، من غير حاجة إلى بحث متعلق محذوف مختلف في تقديره ، فضلا عن أن من المقرر نحوياً عدم جواز ذكر هذا المتعلق ما دام كونا عاما ، ولا يكون في الجملة الظرفية إلا كذلك[1] ، وأما ما ورد من قول الشاعر : « فأنت لدى بحبوحة الهون كائن » فإنه جدير بأن يوضع في المتحف التاريخي ، الذي يعبر عن بعض مراحل التطور اللغوي .

* * *

العلاقة بين طرفي الإسناد في الجملة الظرفية :

محور الجملة الظرفية — كما رأينا — وجود أنواع بعينها من « الظرف » و « الجار والمجرور » تقع ركنا إسناديا فيها ، وتشكل — مع المسند إليه — جملة يتوافر فيها عنصرا : الإسناد والإفادة ، بغض النظر عن ترتيب هذين الركنين بها . ولكن النحويين يفرقون بين عدد من النماذج النطقية لوقوع « الظرف » و « الجار والمجرور » ركنا إسناديا ، وأهم صور هذه التفرقة اثنتان[2] :

في الصورة الأولى يتوافر شرطان : أن يعتمد الظرف والجار والمجرور على نفي أو استفهام[3] ، وأن يتأخر المسند إليه عن الظرف والجار والمجرور المعتمد ، نحو : ما في الكلية أحد ، وهل لديك كتاب جديد ، وقد أجاز النحاة في هذه الصورة وجهين إعرابيين :

---

(١) المغني ٢/١٢٢ .

(٢) انظر : المغني ٢/١٢٤ ، والهمع ٢/١٠٧ ، وشرح المفصل .

(٣) أجاز النحاة الاعتماد أيضاً على موصوف ، أو صاحب حال ، أو صاحب خبر ، أو موصول . وجلي أن الظرف والجار المعتمد على شيء منها لا يقع ركناً إسنادياً في « الجملة » الظرفية ، بل يكون مجرد تركيب إسنادي ظرفي .

١ - أن يكون المسند إليه المتأخر مبتدأ مؤخرا تقدمه خبره ، وهو الظرف أو الجار والمجرور .

٢ — أن يكون المسند إليه المتأخر فاعلا للظرف أو الجار والمجرور نفسه ، أو لمتعلقهما المحذوف .

ومن ثم يرى النحويون[١] أن هذه الصورة يمكن أن تعد ضمن الجملة الاسمية إذا أخذت بالوجه الإعرابي الأول . بناء على عدم التفرقة بين الجملتين الاسمية والظرفية . كما يمكن أن تعد ضمن الجملة الفعلية إذا أخذت بالوجه الإعرابي الثاني اعتماداً على كون الظرف والجار والمجرور فيهما قد عمل عمل الفعل بنفسه ، أو لنيابته عن الفعل .

وفي الصورة الثانية لا يتوافر هذان الشرطان معا ، ولعدم توافرهما صور ثلاث: فقد يتنفي أحد الشرطين كما قد ينتفيان معا، ومن قبيل انتفاء الشرط الأول وحده نحو قوله تعالى : (لله العزة)[٢] وقوله : (ولكم في القصاص حياة)[٣] ، وقوله : (ولدينا مزيد)[٤] ومن انتفاء الشرط الثاني وحده قولك : هل الأستاذ عندك ؟ و ما الوالد في المنزل ، ومنه قول جرير[٥] :

ما أسيد حين ندبت خالك منهم كبني الأشد ولا بني الغزال

وقوله أيضاً[٦] :

ما نظرة لك يوم تجمل دونها فضل الرداء وتتقي بالمعصم

---

(١) من النحويين من يوجب كون الجملة المذكورة فعلية ، انظر المغني ٢/١٢٤ .

(٢) من الآية (٨) من سورة المنافقون .

(٣) من الآية (١٧٩) من سورة البقرة .

(٤) من الآية (٣٥) من سورة ق .

(٥) ديوان جرير ٣٧٨ .

(٦) المصدر السابق ٣٩٥ .

ومن انتفائهما معا قوله سبحانه : (إن الصفا والمروة من شعائر الله)[١]، وقوله : (إن الله مع الصابرين)[٢] ، ونحوه قول جرير[٣] :

لعلك فى شك من البين بعد ما   رأيت الحمام الورق فى الدار وقعا
كأن غماما فى الخدور التى غدت   دنا ثم هزته الصبا فترفعا

ويوجب جمهور النحاة فى هذه الصورة كون الجملة مكونة من مبتدأ وخبر ، ويرفضون أن يعرب المسند إليه فيها فاعلا ، وإن أجاز بعضهم فيما يلتقى فيه الشرط الأول وحده — وهو الاعتماد دون غيره — أن يعرب فاعلا أيضاً[٤] .

والخلاصة أن التراث النحوى يجعل للظرف والجار والمجرور الواقعين ركناً إسنادياً فى الجملة أحوالا وأحكاماً متعددة ، بيد أن من الممكن التوصل من الركام الذى يحتويه إلى حقيقة واضحة ، وهى جواز إعراب «الظرف» و «الجار والمجرور» فى كل الحالات خبراً ، تقدم أو تأخر ، اعتمد أو لم يعتمد . يقول الرضى : «ويجوز أن يقال فى جميع ذلك إن الظرف خبر»[٥] . وهذا ما نقطع به ، دون حاجة إلى إباحة تعدد الأوجه الإعرابية، وبخاصة أن هذا التعدد ليس له ما يبرره من الخصائص الأسلوبية .

والضوابط التى تحكم العلاقة بين طرفى الإسناد فى هذه الجملة شبيهة — فى مجموعها — بالضوابط التى تحكم علاقة ركنى الإسناد فى الجملة الاسمية ، وإن كان ثمة بعض الأحكام الخاصة الناتجة عن مكوناتها ، والدائرة حول «طبيعة»

(١) من الآية (١٥٨) من سورة البقرة .
(٢) من الآية (١٥٣) من سورة البقرة .
(٣) ديوان جرير ٢٦٢ .
(٤) انظر : المغنى وحاشية الدسوقى عليه ١٣٥/٢ .
(٥) شرح الرضى ٩٤/١ .

الظرف والجار والمجرور و « خصائصهما » السياقية عند وقوعهما ركنا إسناديا . ونكتفى بالإشارة إلى أهم هذه الأحكام فيما يأتى :

أولا ـ التطابق فى الجملة الظرفية :

سبق أن ذكرنا أن التطابق العددى والنوعى خصيصة أساسية من خصائص الجملة الاسمية[1] ، وأن الأصل الالتزام به فى كل مالها من نماذج نمطية ، وأن المخالفة العددية أو النوعية تعد خروجاً عن الأصل ومن ثم لم يجزها النحاة إلا فى مواضع بعينها لا يصح تجاوزها إلى غيرها[2] . أما الجملة الظرفية فإنها تختلف عن الاسمية فى التطابق اختلافا بينا . ذلك أنها — من حيث الشكل ، باتفاق النحاة — لا تطابق فيها ، إذ إن العنصر الإسنادى المشارك فى تكوينها ـ وهو الظرف والجار والمجرور - صالح بطبيعته لأداء وظيفته النحوية والدلالية دون أن يتأثر فى هذا الأداء بنوع المسند إليه أو عدده ، وهكذا يمكن أن يقال مثلا : الطالب فى الكلية ، أو الطالبان ، أو الطلاب — أو الطالبة ، أو الطالبتان ، أو الطالبات ، دون ن يترك تنوع المسند إليه فى الجملة أثرا فى « شكل » المسند فيها ، ونحوه : الطالب عند محمد ، أو الطالبان ، أو الطلاب ، أو الطالبة ، أو الطالبتان ، أو الطالبات ، ومن ذلك فى الكتاب الكريم : (ومن الناس من يشرى نفسه ابتغاء مرضات الله)[3] ، فوقع المسند إليه ـ وهو فى الجملة مبتدأ ـ مفرداً ، و : (إن الصفا والمروة من شعائر الله)[4] ، فوقع المسند إليه مثنى بالعطف ، و : (ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أمانى)[5] ، فوقع المسند إليه جمع مذكر

---

(١) انظر : ص (١٥١) من هذه الدراسة .

(٢) انظر : ص (٢٧٧) من هذه الدراسة .

(٣) من الآية (٢٠١) من سورة البقرة .

(٤) من الآية (١٥٨) من سورة البقرة .

(٥) من الآية (٧٨) من سورة البقرة .

سالماً . وفيه أيضاً : (إنما العلم عند الله)(١) ، و (عندنا كتاب حفيظ)(٢) ، والمسند إليه فيهما مفرد مذكر ، و (وعنده أم الكتاب) (٣) و (عندها جنة المأوى)(٤) ، والمسند إليه فيهما مفرد مؤنث ، و (والشهداء عند ربهم)(٥) ، و (وعندهم قاصرات الطرف عين) (٦) ، و (وعنده مفاتح الغيب) (٧) ، والمسند إليه فيها جميعاً جمع .

هل ثمة تطابق وراء فيما خلف هذا الشكل الثابت ؟ : في الإجابة عن ذلك نجد موقفين مختلفين للنحاة(٨):

أحدهما ـ أن ثمة تطابقاً خفياً لا سبيل قط إلى ظهوره ، وهذا التطابق الخفي يتمثل فيما عليه المتعلق الواجب الحذف من خصائص يجب تقديرها. ومعنى هذا بوضوح أن الظرف والجار والمجرور ليسا في الحقيقة ركناً إسنادياً في الجملة وإن كانا في الصورة كذلك ، بل هما متعلقان بمتعلق محذوف هو ـ في الواقع ـ الركن الإسنادي فيها ، وهذا المتعلق المحذوف يمكن تقديره مشتقاً اسمياً أو مشتقاً فعلياً ، وسواء قدرته على هذا النحو أو ذاك فإن من المحتم في التقدير أن يطابق المبتدأ تطابقاً مباشراً إذا كان مشتقاً اسمياً ، أو غير مباشر إذا كان فعلياً . وهكذا حين تقول : الطالب في الكلية ، فإن التقدير : موجود ، أو يوجد ، أما حين تقول : الطالبان في

---

(١) من الآية (٢٦) من سورة الملك .
(٢) من الآية (٤) من سورة ق .
(٣) من الآية (٨) من سورة الرعد .
(٤) من الآية (١٥) من سورة النجم .
(٥) من الآية (١٩) من سورة الحديد .
(٦) من الآية (٤٨) من سورة الصافات .
(٧) من الآية (٥٩) من سورة الأنعام .
(٨) انظر في قضية تعلق الجار والمجرور : سيبويه ، وسر الصناعة ، والمقتضب ، والمفصل وشرحه ، وشرح الرضي ، والمغني ، والهمع ، وشرح التصريح ، والأشموني ، والصبان .

الكلية : فإن التقدير : موجودان ، أو يوجدان . ومن ثم فإن التطابق قائم بصورة خفية ، وإن لم يكن فى اللفظ ما يدل عليه

وجلى أن هذا النمط من التقدير يهدف إلى إلغاء الخصائص السياقية للظرف والجار والمجرور ، بغية تحويل الجملة التى يقعان فيها ركناً إسنادياً إلى جملة اسمية شأنها شأن باقى الجمل الاسمية التى يتحقق فيها التطابق العددى والنوعى ، ولسنا بحاجة إلى أن ندلل على خطأ هذا الموقف جملة ، وحسبنا أن نشير إلى أن من المقطوع به عندهم عدم جواز ظهور متعلق الظرف والجار والمجرور إذا وقع أحدهما خبراً[1] ، الأمر الذى يسلم بالضرورة إلى استحالة وقوع هذا التطابق المفترض وانعدام أثره فى النماذج النمطية للجملة العربية .

وثانيهما ـ أنه لا تطابق مطلقاً فى هذه النماذج من الجملة ، لا ظاهراً ولا خفياً ، إذ إن لفظ الظرف والجار والمجرور هو الركن الإسنادى نفسه ، دون افتراض متعلق محذوف لا سبيل له إلى الوجود ، ولا تأثير له فيما هو موجود .

وواضح أن هذا الرأى يعترف بالخصائص السياقية المميزة للظرف والجار والمجرور ، بيد أنه لم يمض فى هذا الاعتراف إلى نهايته فيقدر تميز الجملة التى يقعان فيها ركناً إسناديا عن غيرها من أنواع الجملة العربية ، بل اكتفى القائلون بهذا الرأى بسلك هذه الجملة فى عداد الجملة الاسمية ، ومن ثم قالوا بأن الخبر فى الجملة الاسمية يكون واحداً من ثلاثة : كلمة مفردة ، وتركيباً إسنادياً (أو جملة) ، وظرفا أو جاراً ومجروراً . وواضح أننا لم نأخذ بهذا الرأى فى التقسيم ، رعاية لما سبق أن حددناه من الأسس

---

(١) انظر : المغنى وحاشية الدسوقى عليه .

والاعتبارات . واعترافا بما يميز كلا النوعين من خصائص ومقومات[1] .

* * *

ثانياً - الترتيب بين طرفى الإسناد فى الجملة الظرفية :

تتشابه الجملتان الظرفية والاسمية - بصورة عامة - فى الضوابط التى تحدد موقع كل طرف من أطراف الإسناد فيهما ، سواء فيما يتصل بالحالات الكلية أو ما يتعلق بعدد من المواضع التفصيلية . ففى الجملة الظرفية - كما فى الاسمية - يأخذ الترتيب بين ركنى الإسناد أحوالا ثلاثة ، هى : تقدم المبتدأ وجوباً ، وتقدم الخبر وجوبا ، وجواز الأمرين معا ، مع ملاحظة أن الأصل المطرد تقدم المبتدأ لكونه مسنداً إليه ومحكوما عليه ، فلا يتأخر إلا لسبب بلاغى يتحدد عن الموقف أو السياق .

وفيما يتصل بمواضع تقدم المبتدأ وجوبا فى الجملة الظرفية فإن الملحوظ أنها أقل من مثيلتها فى الجملة الاسمية ، فإن المبتدأ لا يتقدم وجوبا فى الجملة الظرفية إلا فى ثلاث حالات فحسب ، هى[2] :

١ - إذا كان له الصدارة ، مثل : من فى الكلية ؟ ، و: من عند خالد ؟ و : انحن مع الله ، و : محمد فى داره .

٢ - إذا كان المبتدأ محصوراً فى الخبر ، بإنما باتفاق ، نحو : إنما محمد عند خالد ، وبإلا على الراجح ، نحو: ما نصر إلا بصبر .

٣ - إذا ورد فى مثل ، وفقاً لما تقرره الأصول النحوية من عدم تغيير الأمثال والتزامها الصيغة التى وردت بها ، ومن ذلك مثلا ما ذكره الميدانى

---

(١) انظر : الفصل الثالث من الباب الأول من هذه الدراسة .

(٢) انظر : (٢٨١) من هذه الدراسة.

من نحو: تشويش العمامة من المروءة[1]، و: جليس السوء كالقين: إن لم يحرق ثوبك دخنه[2]، و: الجل في شيء والجال في شيء[3]، في حين تختص الجملة الاسمية ببقية المواضع التي يتقدم المبتدأ فيها وجوباً، وهي[4]:

١ — إذا خيف اللبس في التوجيه الإعرابي للمبتدأ.

٢ - إذا وقع بعد المبتدأ ضمير الفصل.

٣ - إذا دل المبتدأ على الدعاء.

٤ - إذا وقع الخبر طلبيا.

٥ - إذا تعدد الخبر.

٦ - إذا كان المبتدأ ضمير متكلم أو مخاطب مخبرا عنه بالذي وفروعه، أو بنكرة، أو معرفة بالألف واللام، وعاد الضمير إلى المبتدأ مطابقا له.

أما فيما يتعلق بمواضع تقدم الخبر وجوبا فإنها — على عكس حالة تقدم المبتدأ وجوبا — أكثر تعدداً في الجملة الظرفية منها في الجملة الاسمية؛ فإن خبر الظرفية يشارك خبر الاسمية في كافة المواضع التي يجب فيها تقدمه، ويختص — فضلا عن ذلك — بالمواضع الآتية[5]:

١ - إذا كان تقدم الخبر مصححا للابتداء بالنكرة، نحو: في العرين أسد.

٢ - إذا كان الخبر ظرفا يفيد معنى الإشارة، نحو: ثمة حقائق كثيرة لا يلقى لها بال.

---

(١) أمثال الميداني ١/١٠١.

(٢) المصدر السابق ١/١٧٢.

(٣) المصدر نفسه ١/١٩٠.

(٤) انظر: (٢٨٢) من هذه الدراسة.

(٥) انظر: شرح الرضي ١/٩٣ - ٩٦، وشرح التصريح ١/١٧٤، والأصول ١/٦٥، والصبان على الأشموني.

٣ - إذا كان المبتدأ المصدر المؤول بعد (أن) - بفتح الهمزة وتشديد النون - نحو : عندى أن خالدا شجاع .

٤ - إذا وقع فى مثل ، نحو : فى سعة الأخلاق كنوز الأرزاق(١)، و : فى تقلب الأحوال علم جواهر الرجال(٢) ، و : من الحيلة ترك الحيلة(٣)، و : من الظفر بالبغية تعجيل اليأس(٤) .

ويضيف بعض النحويين إلى هذه المواضع موضعا آخر يلحقونه بالجملة الفعلية ، وهو أن يعتمد الظرف أو الجار والمجرور المتقدم على نفى أو شبهه وأن يعرب المرفوع بعده فاعلا له ، كما فى نحو : هل فى الكلية أحد ؟ و : ما عندى مال ، إذا أعرب (أحد) و (مال) فاعلا استناداً إلى ما تقرر عند هؤلاء النحويين من عدم جواز تقدم الفاعل على رافعه ، وأن الأصل التزام الترتيب بينهما(٥) . وقد سبق أن أشرنا إلى أن هذا الحكم لا يستند إلا إلى اعتبارات مذهبية لا تؤيدها نصوص لغوية ، وهى اعتبارات أدنى ما يقال فيها إنها ليست مسلمة . ومن ثم فإن ما يترتب عليها من تقرير وجوب تقدم الخبر فى هذا الموضع غير صحيح .

وفى غير هذه الحالات التى يجب فيها التزام فى الجملة الظرفية يجيز النحاة تقدم الخبر وتأخره رعاية للاعتبارات التى يراها المتكلم، وتلبية للاحتياجات التى يفرضها الموقف أو السياق .

* * *

---

(١) أمثال الميدانى ٢/ ٩ .
(٢) المصدر السابق .
(٣) المصدر نفسه ٢/ ٣٢٠ .
(٤) المصدر نفسه .
(٥) انظر : همع الهوامع ٢/ ١٠٧ .

ثانياً ـ الحذف في الجملة الظرفية :

ثمة تشابه بين الجملتين الاسمية والظرفية في إمكان حذف أحد طرفي الإسناد أو كليهما جوازا ، وذلك مقيد ـ بصورة عامة ـ بوجود ما يفسر المحذوف من الموقف أو السياق ، وأما تفصيلا فإن المبتدأ والخبر في الجملة الظرفية لا يحذف إلا في عدد محدود في المواضع التي أجيز فيها الحذف في الجملة الاسمية . دون أن يكون لأى منهما مواضع حذف خاصة بالجملة الظرفية تميزهما فيها .

فالمبتدأ في الجملة الظرفية لا يحذف جوازا إلى في موضعين فقط ، هما :

١ ـ إذا وقع في جواب استفهام ؛ لأن السياق يفسر المحذوف ، كما لو سئلت : أين محمد ؟ ، فأجبت : في الكلية ، أو عند خالد .

٢ ـ إذا وقع بعد الفاء الداخلة على جواب الشرط ، نحو : من يقتل دفاعا عن عقيدته ففي جنة الخلد ، أي : فهو في جنة الخلد .

والخبر في الجملة الظرفية لا يحذف جوازاً إلا في مواضعين أيضاً هما :

١ ـ إذا وقع في جواب استفهام ، كما لو قيل : من في الكلية ؟ أو : من مع الأستاذ ؟ فأجبت : محمد ، إذ التقدير : محمد في الكلية ، أو : محمد مع الأستاذ .

٢ ـ إذا اقتضاه السياق ، نحو : محمد في الكلية وخالد ، وسعد مع الأستاذ وسعيد .

وتماثل الجملتان :الاسمية والظرفية كذلك في جواز حذف ركني الإسناد معاًفيهما إذا وقعا في سياق يفسر المحذوف ويدل عليه ، كما لو قيل مثلا : من يقتل دفاعا عن دينه فهو في الجنة ، ومن يقتل دفاعا عن عرضه فهو في

الجنة ، ومن يقتل دفاعا عن نفسه إذ التقدير آنئذ : فهو فى الجنة ، فحذف جواب الشرط وهو مكون من ركنى الإسناد فى الجملة الظرفية معا لدلالة السياق عليه .

وأما فيما يتصل بالحذف الوجوبى فى الجملة الظرفية ، فإن من الممكن لحظ تشابه بينها و بين الجملة الاسمية بصورة عامة فى حالة واحدة ، هى حالة حذف المبتدأ . وأما تفصيلا فإنه لا يحذف وجوبا باطراد إلا فى موضعين من مواضع هذا الحذف ، هما :

١ - إذا كان الخبر صريحا فى القسم ، نحو : فى ذمتى لأقاتلن الأعداء : فالجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف وجوباً ، تقديره : يمين أو قسم .

٢ - إذا وقع الخبر بعد مصدر نائب عن فعل الأمر ، نحو : سقيا لك ، ورعيا . فالجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ، تقديره : السقى لك والرعى .

وأما حالة حذف الخبر وجوباً فلم أجد من النحاة من قال به ، أو مثل له ، كما لم أجد من النصوص ما يجب تقدير الخبر المحذوف فيها ظرفا أو جارا أو مجرورا .

وهكذا لا يختلف موقف الجملة الظرفية عن الجملة الاسمية فى حالات الحذف ومواضعه إلا من الناحية الكمية فحسب .

° ° °

رابعاً - الظواهر السياقية للجملة الظرفية :

من الممكن لحظ صور من التشابه بين الجملتين الاسمية والظرفية فى بعض جوانب من الظواهر السياقية المتصلة بهما . كما أن من الثابت وجود مظاهر من المخالفة فى بعض جوانبها ، وسنشير إلى أهم مجالات التماثل والاختلاف بينهما سياقياً فيما يأتى :

١ - فيما يتصل بإمكان تعدد الخبر المبتدأ الواحد . أجاز النحويون ذلك باتفاق فى الجملة الاسمية ، ولكن لم يقل به أحد فى الجملة الظرفية ، كما لم ترد إلا بعض النماذج اللغوية التى تعددت فيها الأخبار وهى من قبيل الظرف والجار والمجرور ، كما فى قول الله تعالى : (ولله على الناس حج البيت)[1] فثمة جاران ومجروران يصلحان للإخبار بهما عن المبتدأ المتأخر ، وهما : (لله) ، و (على الناس) ، و من المستطاع توجيههما إعرابيا على أنهما من قبيل الخبر المتعدد للمبتدأ الواحد ، إذ لا مانع صناعة منه . بل إن المعنى يقتضيه ؛ فإن الحج فريضة على الناس خالصة لله وحده . ومن ثم فإن من الممكن القول بأن « تعدد الخبر » للمبتدأ الواحد جائز فى الجملة الظرفية متى أفاد فى السياق معنى لا يستفاد بدون القول بالتعدد .

٢ — فيما يتعلق بإمكان الخلط بين المبتدأ والخبر - لتوافقهما فى درجة التعريف أو التنكير دون وجود ما يميز المحكوم عليه من المحكوم به - افترض النحويون احتمال ذلك فى الجملة الاسمية وحاولوا وضع ضوابط لتمييز ركنى الإسناد فيها ، ولكن لا سبيل قط إلى هذا الافتراض فى الجملة الظرفية ؛ لعدم صلاحية الظرف والجار والمجرور للوقوع مبتدأ فى الجملة الظرفية ، وحتمية كونه خبراً .

٣ - يجوز أن يقترن خبر الجملة الظرفية بالفاء كما يجوز ذلك فى الجملة الاسمية . وقد يكون هذا الاقتران واجبا وذلك إذا وقعت الجملة الظرفية بعد (أما) التفصيلية ، نحو . أما الشهداء ففى نعيم مقيم ، وأما الجبناء ففى ذل عظيم ، كما قد يكون جائزاً فى عدد من المواضع التى سبق ذكرها[2] .

---

(١) من الآية (٩٧) من سورة آل عمران .

(٢) انظر : (٢٩٩) من هذه الدراسة .

٤ - أما فيما يختص بإمكان تقييد الجملة الظرفية بناسخ من النواسخ الحرفية أو الفعلية ، فإن الملحوظ أن هذه الجملة تشارك الجملة الاسمية في صلاحيتها لقبول أنواع كثيرة من هذه الأدوات ، بل إن من الممكن القول بأنها تقبلها جميعاً فيما عدا (كاد) وأخواتها التي يشترط في أخبارها أن تكون تركيبا إسناديا فعليا . ومن ثم لا تدخل على الجملة الظرفية بحال . أما بقية الأدوات الناسخة فالقاعدة العامة صلاحيتها للدخول عليها وقبولها للتقييد بها .

وهكذا تقبل الجملة الظرفية (كان) وأخواتها ، والحروف الملحقة بها ، و (إن) وأخواتها ، وما ألحق بها ، و (ظن) وأخواتها ، و (أعلم) و (أرى) ومثيلاتهما . بيد أن ثمة فارقا أساسياً بين تقييد الجملة الاسمية بهذه الأدوات ، وتقييد الظرفية بها ، يتمثل في أن الآثار الإعرابية لهذا التقييد يمكن أن تظهر في ركني الإسناد في الجملة الاسمية ، أما في الجملة الظرفية فإنه لا سبيل إلى ظهور هذه الآثار في خبرها ، إذ إن الخبر - وهو ظرف أو جار ومجرور - لا يتغير لفظه وإن تعددت حالاته الإعرابية ، سواء استعمل في جملة مطلقة أو في جمله مقيدة ولكن الذى يمكن أن يتغير هو المحل الاعرابي وحده .

* * *

خصائص الجملة الظرفية :

بعد هذا العرض الموجز لمقومات الجملة الظرفية — من الوحدات الداخلة في تكوينها إلى العلاقات الرابطة بين أركانها - يتضح أن ثمة عدداً من الخصائص التي تميزها في مجموعها ، والتي يقتضي تمييزها لها لم يكن بد من القول بتميز الجملة الظرفية عن غيرها من باقي أنواع الجملة العربية وأنماطها ، ويمكن إجمال هذه الخصائص في نقاط تمثل موقف الجملة الظرفية من ظواهر : التطابق ، والترتيب ، والتقييد ، والامتداد ، والبساطة والتركيب .

وسنشير فيما يلى من سطور إلى ما بين الجملة الظرفية وغيرها من أنواع الجمل فى العربية من صور التماثل والاختلاف فى كل ظاهرة من هذه الظواهر فيما يأتى :

* * *

أولا ـ التطابق :

تتميز الجملة الظرفية بمسلك فريد فى التطابق ، ذلك أن الظرف والجار والمجرور الواقع ركنا إسناديا فى هذه الجملة لا يتضمن فى اللفظ أى عنصر من عناصر التوافق المباشر أو غير المباشر مع الركن الإسنادى الآخر فى الجملة ، كما لا يحتوى على أى شكل من أشكال المخالفة له ، ومرد ذلك إلى أن « طبيعة » الظرف والجار والمجرور توشك أن تكون طبيعة « محايدة » من حيث إنها لا تتأثر بالفروق العددية أو النوعية ، ومن ثم تصلح لاستيعاب ما يختلف عدداً ونوعا دون أن يحدث لها أى تغيير .

وبهذا الموقف الخاص تختلف الجملة الظرفية عن غيرها من أنواع الجملة العربية : يستوى فى ذلك الجمل الشرطية والوصفية والاسمية والفعلية ، فإنها جميعاً تحتوى بصورة مباشرة أو غير مباشرة على عنصر أو أكثر من عناصر التطابق العددى والنوعى ، أو المخالفة العددية أو النوعية ـ على نحو ما عرضنا له فى الجملة الاسمية(١) ، ونأمل أن نؤكده حين نقف ـ إن شاء الله ـ على ضوابط الجمل الوصفية والفعلية والشرطية .

* * *

ثانياً ـ الترتيب :

توشك أن تكون مرونة الترتيب الأصل العام الذى يحدد العلاقات الموقعية لأطراف الإسناد فى الجملة الظرفية ، فباستثناء مواضع محدودة يجب فيها التزام ترتيب بعينه ـ كما سبق أن ذكرنا ـ(٢) يجوز تقدم الظرف

(١) انظر : (٢٧٠) من هذه الدراسة .

(٢) انظر : (٢٨٠) من هذه الدراسة .

(م ٣٤)

أو الجار والمجرور الواقع ركناً إسنادياً فى الجملة على الركن الآخر فيها، كما يجوز تأخره عنه، وسواء تقدم الظرف أو الجار والمجرور أو تأخر فإنه لا مجال لاحتمال الخلط بين طرفى الإسناد فى الجملة، فإن الظرف أو الجار والمجرور هو المسند تقدم أو تأخر : سواء وقع خبرا للمبتدأ أو لأداة ناسخة، ككان أو إن . أو وقع مفعولا ثانياً لظن، أو مفعولا ثالثاً لأعلم وأرى، فالصلة بين ركنى الإسناد فى الجملة الظرفية من الوضوح بحيث تتيح قدراً من المرونة فى تبادل المواقع دون أن يسلم هذا التبادل إلى شىء من غموض أو إبهام .

وبهذه المرونة الموقعية تتشابه إلى حد كبير الجملة الظرفية والجملة الاسمية التى تجيز ـ بدورها ـ تعدد المواقع بالنسبة لركنى الإسناد فيها، والتى يحد من مرونتها ـ كأختها ـ التزام الترتيب فى مواضع بعينها [1] ، والتى ترتبط مرونتها الموقعية ـ كالظرفية ـ بالموقف اللغوى ، بدءاً من العناصر المؤثرة فيه ، وانتهاء بالغايات التى يريدها المتكلم منه ، مروراً بالعوامل الفردية والاجتماعية، النفسية والمادية، التى تشكل البواعث الخلفية للنشاط اللغوى بصورة عامة، والتى تعد المرجح فى الاختيار عند تعدد الاحتمالات بصورة خاصة .

وبهذه المرونة تخالف الجملة الظرفية الضوابط الثابتة فى الجملة الوصفية، والاتجاهات الشائعة فى الجملتين الفعلية والشرطية . على نحو ماسنفصل القول فيه ـ إن شاء الله ـ عند عرض الضوابط التقعيدية لهذه الجمل .

* * *

ثالثاً ـ التقييد :

من الخصائص المميزة للجملة الظرفية قابليتها للتقييد وصلاحيتها لتقبل القيود اللفظية والمعنوية التى تحدثها النواسخ الحرفية والفعلية ـ باستثناء

(١) انظر : (٢٨٠) من هذه الدراسة .

(كاد) وأخواتها من بينها ـ وما يترتب على هذه القيود من آثار فى مبنى الجملة ومعناها ، سواء من حيث التغير الكمى معها . أو من حيث الأثر الدلالى والوظيفى لها .

وتتشابه الجملة الظرفية ـ بصورة عامة ـ فى هذه الخصيصة مع الجملة الاسمية، وإن كان ثمة فروق تفصيلية تميز التقييد فى الجملة الظرفية عن الاسمية ، ويمكن إجمالها فى أمرين :

١ ـ أن النواسخ الصالحة لتقييد الجملة الظرفية أقل عدداً من الداخلة على الجملة الاسمية ، ومقتضى هذا أن الأشكال النمطية للجملة الظرفية ـ فى محصلتها النهائية ـ أقل عدداً من الاحتمالات الممكنة لنظيرتها الاسمية .

٢ ـ أن الآثار اللفظية لتقييد الجملة الظرفية ينقصها عدم ظهور الحركات الإعرابية باطراد فى أحد ركنى الجملة ، وهو الظرف والجار والمجرور ، فى حين تظهر هذه الحركات باطراد مع باقى الآثار اللفظية والدلالية لدخول النواسخ فى ركنى الجملة الاسمية ما لم يكن أحدهما غير صالح لظهورها .

وبهذه الخصيصة تخالف الجملة الظرفية كلا من الجملة الفعلية ، والوصفية، والشرطية. فإنها جميعا لا تقبل أى ناسخ من النواسخ: حرفية كانت أو فعلية.

* * *

رابعاً ـ الامتداد :

لا يقبل العنصر الإسنادى المميز للجملة الظرفية ـ وهو الظرف والجار والمجرور ـ الامتداد ، ومن ثم فإن عناصر الامتداد التى يمكن أن توجد فى هذه الجملة مرتبطة ـ وجوداً وعدماً ـ بالمسند إليه فيها إذا كانت مطلقة ، وبه وبالأدوات الناسخة لها إذا كانت مقيدة . وهكذا فإن عناصر الامتداد المحتملة فى الجملة الظرفية يمكن حصرها فى : الوصف ، والإضافه ، والتبعية ،

باتفاق ، والحالية أيضاً على خلاف ، وأما بقية عناصر الامتداد المرتبطة بأحد الطرفين فإنه لا مجال لوجودها فيها .

وبهذا تخالف الجملة الظرفية الجملة الاسمية من ناحية ، والجمل الوصفية والفعلية والشرطية من ناحية أخرى . فإن الجملة الاسمية تقبل الامتداد باطراد للطرفين الإسناديين فيها ، كما أن عناصر الامتداد الصالحة لدخولها تتسع فتشمل أنماطاً لا سبيل إلى وجودها فى الجملة الظرفية ، وبذلك تخالف الظرفية الاسمية فى الامتداد كما وكيفا معاً . وأما مخالفة الجملة الظرفية لبقية أنواع الجملة العربية من وصفية وفعلية وشرطية من حيث الامتداد ، فإنه يتمثل فى الاحتمالات الجائزة للعناصر الممتدة من ناحية ، والأشكال الواردة لها من ناحية أخرى . على نحو ما سنتناوله - إن شاء الله - عند عرض الضوابط التقعيدية لهذه الجمل .

* * *

خامساً - البساطة والتركيب :

يتسم الإسناد فى الجملة الظرفية بالبساطة دائماً ، ولا مجال قط لتحويل هذه الجملة إلى جملة مركبة . سواء فى حال إطلاقها أو فى حال تقييدها بناسخ من النواسخ الفعلية أو الحرفية الصالحة للدخول عليها .

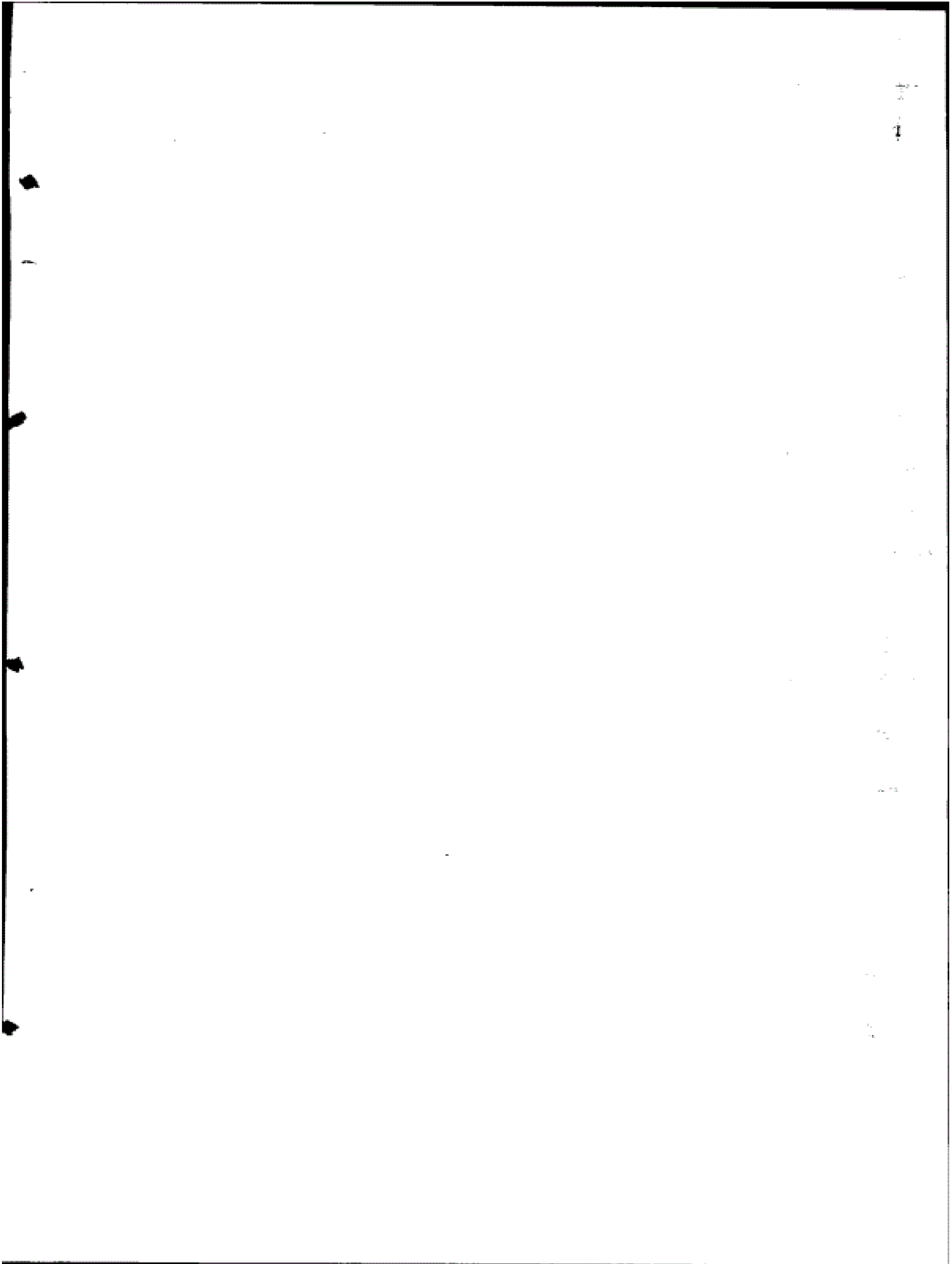
وبهذا الموقف تشابه الجملة الظرفية الجملتين : الفعلية والوصفية ، لأنهما - بدورهما - يتصفان من حيث طبيعة الإسناد بالبساطة ويأبيان التركيب ، على نحو ما سنعرض له فى الفصل الخاص بكل منهما ، وبهذا أيضاً تخالف الجملة الظرفية كلا من الجملة الاسمية والجملة الشرطية ، أما أولاهما فلأنها تحتمل التركيب كما سبق أن ذكرنا[1] ، وأما ثانيهما فلأنها - بالقطع - متعددة الإسناد فى كل الأحوال ، كما سنذكر فى الفصل الخاص بالجملة الشرطية إن شاء الله .

---

(١) انظر : (٤٥٢) من هذه الدراسة .

الفصل الثالث

الجملة الوَصْفية



سبق أن ذكرنا أن مصطلح « الجملة الوصفية » يمكن أن يطلق للدلالة على معنيين مختلفين [1] :

أولهما : « الجملة » التى تقع وصفاً ، أو : الوصف بالجملة ، كما فى وقوع الجملة بعد نكرة من النكرات المحضة ، كما فى قوله تعالى : (وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى قال إن القوم يأتمرون بك ليقتلوك) [2] . ويمكن أن نجد لهذا الإطلاق صدى فى التراث النحوى .

وثانيهما : الدلالة على نوع خاص من أنواع الجملة العربية ، يختلف فى مقوماته وعلاقاته عن بقية أنواعها . وهو استخدام حديث نشأ فى رحاب المحاولات النحوية التى ينهض بها بعض المجتهدين من دارسى النحو المتنورين فى «دار العلوم» ، وتدل الجملة الوصفية عندهم على الجملة « التى تبتدىء بوصف يقع مسنداً ، بعده مسند إليه مرفوع ، سواء كان الرفع على الفاعلية ، — وذلك فى صفة الفاعل ، والمبالغة ، وصفة التفضيل — أو على النيابة عن الفاعل — وذلك فى صفة المفعول به بوجه خاص» [3] .

ومقومات اعتبار هذه الجملة نوعا مستقلا من الجملة العربية — عند هؤلاء الدارسين — أمران أساسيان :

أولهما : اعتبار « الوصف » نوعا مستقلا من أنواع الكلمة العربية ، أخذاً بالاعتبارات التى ذكرها الدكتور تمام حسان فى كتابه : « اللغة العربية :

---

(١) انظر : ١٦٣ من هذه الدراسة .

(٢) من الآية (٢٠) من سورة القصص .

(٣) انظر : الجملة الوصفية — رسالة الشعبان صلاح ١٤٣ .

معناها ومبناها ، وهى الاعتبارات التى فصلها الدكتور فاضل الساقى فى كتابه : « أقسام الكلام العربى من حيث الشكل والوظيفة » ، والدكتور شعبان صلاح فى بحثه فى : « الجملة الوصفية » .

وثانيها : الرغبة فى التخلص مما يمكن وصفه بازدواجية التحليل ، وهى الازدواجية التى قد يسلم إليها الأخذ بالاتجاه الشائع فى التراث النحوى فى تحليل هذه الجملة ، إذ يرى النحاة أنها تتكون من « مبتدأ » و « فاعل » ، أو من « مبتدأ » و « نائب عن الفاعل » الأمر الذى قد يوهم أن الجملة مكونة من مسندين إليهما دون وجود الطرف الإسنادى الثانى — وهو المسند — فيهما .

وليس أى من هذين الاعتبارين مسلما به عندنا .

ذلك أن الاعتبارات والخصائص التى تميز « الوصف » — سواء من حيث مبناه أو من حيث معناه — لا ينبغى أن تلغى اسميته ، رعاية لأهم الخصائص الشكلية والسياقية المتمثلة فى « العلامات » المتميزة لأنواع الكلمة العربية ، من ناحية . وأخذاً بمنهج التكامل بين مستويات التحليل من ناحية أخرى . ومقتضى هذين الجانبين أن « الوصف » نوع من « الاسم » وإن تميز ببعض الخصائص ، وأقصى ما يمكن أن يقال فيه إنه يمثل « وحدة » صغرى فى إطار الاسم الذى يضم إلى جوار هذه الوحدة غيرها ، إذ يشمل معها وفى مقابلها « الاسم الجامد » كما يشمل أيضاً : « العلم » و « الاسم المبهم »[1] . ولكن هذه الوحدات تلتقى جميعاً فى قدر مشترك من الخصائص التى لا سبيل إلى إهمالها ، ومن ثم تصبح دعوى كون « الوصف » نوعاً مستقلا من أنواع

---

(١) انظر : المدخل إلى دراسة النحو العربى ١/ ٢١٧ .

الكلمة العربية فى مقابل «الاسم» وغيره من باقى أنواعها مشوبة بعيب جوهرى؛ هو إغفال ما لا يصح إغفاله من السمات المشتركة، وهو أمر يأباه التحليل اللغوى.

ثم إن الرغبة فى التخلص من ازدواجية التحليل لا ينبغى أن تكون على حساب المقومات الأساسية لهذا التحليل. وأهم هذه المقومات دقة استعمال المصطلحات وتحديد مدلولاتها. وتوهم الازدواجية نابع من تصور أن لفظ «المبتدأ» كلفظ «الفاعل» لا يكون إلا مسنداً إليه، فإذا تكونت الجملة من «مبتدأ» و«فاعل» فقد خلت من المسند. وهو تصور غير صحيح فى جملته، وإن صح بالنسبة لمصطلح الفاعل وحده، ذلك أن المبتدأ كما يقع مسندا إليه يقع أيضا مسنداً. وهكذا يمكن أن يدل على الطرفين الإسناديين فى الجملة. فإذا اشتملت الجملة على «الفاعل» معه كان معنى ذلك بالضرورة وقوعه فيها مسنداً. وبذلك يكون قصر «المبتدأ» على إحدى دلالتيه نوعا من التعسف الذى لا يؤيده التراث النحوى.

وليس معنى هذا أن الظاهرة بأسرها – وهى وجود نوع متميز من الجملة العربية، يمكن أن يصطلح عليه بالجملة الوصفية – مشكوكا فيها، فإن الحقائق الموضوعية التى سبق أن أشرنا إليها تفتى إلى ضرورة الاعتداد بها[1]، ولكن معنى هذا الكلام أن مقومات هذه الجملة، وعلاقاتها، وخصائصها، ليست ناتجة عن التمييز بين الاسم والوصف، ولا مرتبطة بالرغبة فى تجنب ما هو ملبس أو مبهم. بل – على العكس من ذلك – فإن إدراك «الوضع الخاص» لهذه الجملة تمتد له فى التراث النحوى جذور، وهو إدراك يعتمد

---

(١) انظر: الفصل الثالث من الباب الأول من هذا الجزء.

على تحليل ما يميز هذه الجملة ، سواء من حيث المقومات ، أو العلاقات ، دون أن تكون لذلك صلة ما بتفرقة لا حاجة إليها بين الوصف وغيره من بقية الأسماء أو علاقة برغبة ينقصها الاستيعاب وإن لم ينقصها الإخلاص تمتد عن رؤية خاصة لاستعمال بعض المصطلحات ، فإن الظاهرة — فى حقيقتها — أكثر من ذلك عمقاً وأوسع مدى ، ذلك أنها تتصل عضويا بالمقومات المرعية فى الجملة العربية ، ومالها من خصائص ذاتية ، واستعمالات سياقية. وهى أمور فرضت على النحاة أنفسهم الاعتراف بوضع خاص للجملة التى نطلق عليها « الجملة الوصفية » ، وإن سلكوها ضمن « الجملة الاسمية » خضوعا للمنطق الشائع بينهم فى التمييز بين أنواع الجملة من خلال تحديد مواقع الأطراف الإسنادية بهـــا ، والربط بين هذه الأنواع ونوع الكلمات المتصدرة فيها .

إن من الممكن الوقوف على ما فى التراث النحوى من وعى « بالبنيان الخاص بهذه الجملة ، والاستعمالات الممكنة لهـا ، والسمات المميزة لعلاقاتها، من خلال التعرف على ما تضمنه هذا التراث فى موضوعات ثلاثة تتكامل فى إعطاء صورة مفصلة لموقف النحاة منها ، وهذه الموضوعات هى :

١ — أنواع المبتدأ كما حددت دلالاته فى التراث النحوى .

٢ — أنواع الجملة الاسمية الواردة فى هذا التراث .

٣ — الخصائص الوظيفية المقررة لمكونات هذه الجملة فيه .

١ — أما فيما يتصل بأنواع المبتدأ فإن التراث النحوى يقطع — بصورة عامة — بوجود نوعين متميزين منه : أولهما يطلق للدلالة على « المسند إليه » فيما اصطلحنا عليه بالجملتين الاسمية والظرفية ، وثانيهما يدل على « المسند » فيما اصطلحنا عليه بالجملة الوصفية . ولعل أول تصريح بوجود

هذين النوعين ما ذكره ابن الحاجب : جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر المتوفى سنة ٦٥٦ هـ ، حيث يعرف المبتدأ بأنه : «الاسم المجرد عن العوامل اللفظية ، مسنداً إليه ، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعة لظاهر ، مثل : زيد قائم . وما قائم الزيدان ، وأقائم الزيدان »(١) .
فالتعريف كما ترى يتضمن حقيقتين مختلفتين ، لكل منهما مقوماتها ، الأمر الذي يمكن معه تقسيم التعريف بالفعل إلى تعريفين متميزين يعرض كل منهما لإحدى الحقيقتين . وقد فطن إلى ذلك رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذى ، المتوفى سنة ٦٨٦ هـ ، فقطع بأن « المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين . فلا يمكن جمعهما فى حد ، لأن الحد مبين للماهيتين بجميع أجزائها . فإذا اختلف الشيئان فى الماهية ، لم يجتمعا فى حد ، فأفرد المصنف — أى ابن الحاجب — لكل منهما حداً »(٢) .

وليس تنوع المبتدأ على هذا النحو رأيا انفرد به ابن الحاجب ، بل هو الاتجاه السائد فى التراث النحوى من بعد ، يقول ابن هشام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ، المتوفى سنة ٧٦١ هـ : « المبتدأ : اسم مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته ، مخبر عنه ، أو وصف رافع لمكتفى به »(٣) .

ويقول ابن مالك : « أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك ، المتوفى سنة ٦٧٢هـ : « المبتدأ : ما عدم حقيقة أو حكما عاملا لفظيا ، من مخبر عنه ، أو وصف رافع ما انفصل وأغنى » (٤) .

---

(١) الكافية فى النحو ١/٨٥ .

(٢) انظر : شرح الرضى ١/٨٦ .

(٣) انظر : أوضح المسالك ١/٩١ — ٩٢ ، وأيضاً : شرح شذور الذهب ١٧٩ — ١٨٠ ، والإفادة من حاشيتى الأمير وعبادة ص ١٤ .

(٤) انظر : تسهيل الفوائد ٤٤ .

ويقول الأشموني : علي بن محمد ، المتوفى نحو سنة ٩٠٠ هـ : « المبتدأ : هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبراً عنه . أو وصفا رافعا لمستغنى به »[1] .

ويقول السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، المتوفى سنة ٩١١ هـ : « حد النحاة المبتدأ بأنه الاسم المجرد من عامل لفظي غير المزيد ونحوه : مخبراً عنه ، أو وصفا سابقا رافعاً لمنفصل كاف »[2] .

ويقول الفاكهي : أحمد بن الجمال عبدالله بن أحمد ، المتوفى سنة ٩٧٢هـ : « المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لفظا أو حكما ، مخبرا عنه : أو وصفا رافعا لما انفصل وأغنى عن الخبر[3] » .

ويقول الشيخ يس بن زين الدين العليمي ، المتوفى سنة ١٠٦١ هـ : « المراد أن المبتدأ إما ذو خبر ، أو ذو مرفوع يغني عن الخبر »[4].

وهكذا استقرت هذه الدلالة المزدوجة للفظ « المبتدأ » في التراث النحوي ، وبها أخذ كثير من المعاصرين ، وحسبنا أن نشير في المجال إلى تعريف الأستاذ عباس حسن الذي يقرر فيه أن « المبتدأ : أسم مرفوع في أول جملته غالبا ، مجرد عن العوامل اللفظية الأصلية ، محكوم عليه بأمر . وقد يكون وصفا مستغنيا بمرفوعه في الإفادة وإتمام الجملة »[5] . وموقف

---

(١) انظر : شرح الأشموني ١/١٨٩ .

(٢) انظر : همع الهوامع ١/٩٣ .

(٣) انظر : شرح القطر ١/٢٣١ — ٢٣٢ ، وأيضاً : الحدود النحوية ٢٠ .

(٤) حاشية على شرح الفاكهي ١/٢٣٢ .

(٥) انظر : النحو الوافي ١/٤٤٢ .

الدكتور عبد الرحمن أيوب الذى يرتضى فيه تعريف الأشمونى للمبتدأ ، ثم يعقب عليه بقوله : « لكل مبتدأ خبر عند النحاة . ولكن المبتدأ المشتق قد لا يكون له خبر ، لأنه يرفع فاعلاً يتم به الكلام ويستغنى عن الخبر»[1].

ومقتضى هذه النصوص — ونحوها فى التراث النحوى كثير — أنه لا مفر من التمييز بين نوعين مختلفين من المبتدأ : أولهما هو المحكوم عليه والمسند إليه ، وثانيهما — على العكس منه — هو المحكوم به المسند إلى ما بعده .

٢ — ولقد اقتضى هذا التمييز بين نوعى المبتدأ التفرقة بين الأنماط الجملية التى يشارك فيها كل منهما ، ومن ثم اضطر كثير من النحاة إلى تقسيم الجملة الاسمية إلى قسمين متميزين فى مكوناتهما وأحكامها :

أولهما — الجملة المكونة من مبتدأ وخبر

وثانيهما — الجملة المكونة من مبتدأ ومرفوع سد مسد الخبر .

وتشير بعض المأثورات النحوية إلى أن من النحاة من حاول إغفال هذه التفرقة بين القسمين ، ذاهبا إلى افتراض أن الأصل فى الجملة الاسمية — بنوعيها — أن تكون من مبتدأ وخبر ، ولكن الخبر قد حذف فى النوع الثانى منها لأن ذكر « المرفوع » بالمبتدأ قد أغنى عنه وحل محله .

وهذا قول مردود بأمور شتى ، نجتزىء منها بما يأتى :

أولا — أنه ادعاء لا دليل عليه ولا حاجة إليه ، وقد نص الرضى صراحة على تكلفه وتعذر الأخذ به ، مقررا أنه ليس للمبتدأ فى هذا النوع من الجملة خبر مطلقا . قال : « لم يكن لهذا المبتدأ أصلا من خبر حتى

---

(١) انظر : دراسات نقدية فى النحو العربى ١٣٧ .

يحذف ويسد غيره مسده ، ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت ، إذ هو فى المعنى كالفعل ، والفعل لا خبر له ، فمن ثمة تم بفاعله »[1] ودلالة هذا النص قاطعة فى اختلاف هذين النوعين من الجملة . وعدم إمكان حمل إحداهما على الأخرى ، أو إلحاقها بها ، وأن كل محاولة لذلك مشوبة بتكلف تقدير ليست إليه حاجة ، وتعسف فى التأويل يأباه ما تقرر فى الأصول .

ثانيا — أن التراث النحوى قد ذكر صراحة اختلاف كل من النوعين فى عدد من الأحكام اختلافا يجعل حمل إحداهما على الأخرى ضربا من الخلط البين الفساد ، ونشير إلى أهم صور هذا الاختلاف فى النقاط الآتية[2] :

١ — أن المبتدأ فى النوع الأول يكون اسما حقيقيا كما يكون حكميا . أما فى النوع الثانى — المكتفى بمرفوعه — فإنه لا يكون إلا اسما حقيقيا .

٢ — أن المبتدأ فى النوع الأول يكون اسما صريحا كما يكون مؤولا بالصريح . أما فى النوع الثانى فإنه لا يكون إلا اسما صريحا .

٣ — أن المبتدأ فى النوع الأول يكون ظاهراً كما يكون مضمرا ، أما فى النوع الثانى فإنه لا يكون إلا اسما ظاهرا .

٤ — أن المبتدأ فى النوع الأول يكون جامدا كما يكون مشتقا . أما فى النوع الثانى فإنه لا يكون إلا اسما مشتقا أو ملحقا به .

---

(١) انظر : شرح الرضى على الكافية ١/٨٦ .

(٢) انظر : شرح المفصل ٦/٧٩ ، وشرح التصريح ١/١٥٦ ، وشرح الأشمونى وحاشية الصبان عليه ١/١٩٠ ، وحاشية الشيخ يس على شرح الفاكهى ١/٢٣٢ ، وشرح الرضى على الكافية ١/٨٧ ، وهمع الهوامع ١/٩٤ ، والمدخل إلى دراسة النحو العربى ١/١٦٠ ، وشرح جمل الزجاجى ١/٥٥٣ .

٥ — أن المبتدأ فى النوع الأول يكون معرفة ، ولا يقع نكرة إلا بمسوغ ، أما فى النوع الثانى فإنه يقع نكرة باطراد .

٦ — أن المبتدأ فى النوع الأول متعدد السياقات ، يستخدم فى الإثبات والنفى والاستفهام وغيرها . أما فى النوع الثانى فالشائع فيه أن يكون مسبوقا بأداة نفى أو استفهام على الراجح من أقوال النحاة .

٧ — أن المبتدأ فى النوع الأول يكون مفردا أو مثنى أو جمعا ، أما فى النوع الثانى فإنه لا يكون إلا مفردا .

٨ — أن المبتدأ فى النوع الأول مرن الموقع غالبا ، يجوز أن يتقدم وأن يتأخر . أما فى النوع الثانى فإنه ملتزم الترتيب إذ يجب تقدمه على مرفوعه .

٩ — أن المبتدأ فى النوع الأول جائز الذكر والحذف حين يدل عليه دليل من الموقف أو السياق ، أما المبتدأ فى النوع الثانى فإنه واجب الذكر ممتنع الحذف .

١٠ — أن النوع الأول يمكن أن يكون بسيطا كما يمكن أن يكون مركبا ، وأما النوع الثانى فإنه لا يكون إلا بسيطا .

١١ — أن النوع الأول يقبل تعدد العناصر الإسنادية ، إذ يجوز فيه تعدد الخبر ، أما النوع الثانى فإنه لا يقبل تعدد العنصر الإسنادى .

١٢ — أن النوع الأول يقبل التقييد بالنواسخ . أما النوع الثانى فلا يقبل النسخ على الإطلاق .

ثالثا — أنه لو افترض — جدلا — أن الأصل فى النوعين أن يتكونا

من مبتدأ وخبر ، وأغفلت كافة جوانب الاختلاف بينهما ، وأهملت جميع الخصائص المميزة لكل منهما ، لكننا - برغم ذلك كله - أمام حقيقة ثابتة لا مجال للفكاك منها ، وهي وجود نوعين مختلفين أيضا : أولهما مكون من مبتدأ وخبر بالفعل ، وآخر مكون من مبتدأ وخبر بالقوة . ومعنى هذا أن إغفال ما بين النوعين من فوارق - بالرغم من كل ما يهدر من أجله من قواعد وينفق في سبيله من جهود - لا مفر من أن يذهب سدى .

٣ — يؤكد هذه الحقائق كلها ما يقدمه التحليل اللغوي من نتائج في مجال تحديد الخصائص الوظيفية للمكونات الجملية لكل من هذين النوعين. وهو موضوع سنعرض له إن شاء الله ، ولكننا نكتفي هنا بأن نشير إلى إدراك النحاة لجوانب من هذه الخصائص وتقريرهم لها .

فالمبتدأ في النوع الأول - الذي يحتاج إلى خبر - خالص من شبه الفعل شكلا ، ومضمونا ، ووظيفة :

أما شكلا فظاهر ، فإنه لا يقبل أيا من علامات الأفعال ، في يقبل حين باطراد علامات الأسماء .

وأما مضمونا فلأنه - في الجملة - قد قصد به الدلالة على (ذات) من الذوات ، وإن كانت - في بعض الأحيان - موصوفة بصفة من الصفات . ولا يدل الفعل - قط - على ذات .

وأما وظيفة فلأنه - فيها - يقع باطراد مسندا إليه ومحكوما عليه . أما الفعل فلا يقع في الجملة إلا محكوما به .

أما المبتدأ في النوع الثاني - المكتفي بمرفوعه - فإنه وإن خلص من

شبه الفعل شكلا ومضمونا . فإنه « يماثله » من حيث الوظيفة . فإنه يحكم به على ما بعده من مرفوع ، كما يحكم بالفعل على ما بعده من فاعل أو نائبه ، وقد عبر النحاة عن هذه الظاهرة بأن « الأسماء – حينئذ – تعمل عمل الأفعال » انطلاقا من تلك المقولة الشائعة عند جمهورهم التى تقرر أن « أصل العمل إنما هو للأفعال ، كما أن أصل الإعراب إنما هو للأسماء »(1) . ومن ثم فإن

(1) انظر : شرح المفصل ٦/٧٨ .

ومن الحق أن نقرر أن التراث النحوى يضم – فيما يتعلق بأصالة العمل – اتجاهات ثلاثة :

الأول — يذهب إلى أن أصالة العمل للحروف ، معللا ذلك بأن الحروف « ليست لها معان فى نفسها ، وإنما معانيها فى غيرها . وأما الذى معناه فى نفسه — وهو الاسم — فأصله أن لا يعمل فى غيره . وإنما وجب أن يعمل الحرف فى كل ما دل على معنى فيه لأنه اقتضاه معنى فيقتضيه لفظا ، لأن الألفاظ تابعة للمعانى ، فلما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى وجب أن يتشبث به لفظا . وذلك هو العمل : فأصل الحرف أن يكون عاملا » وإلى هذا الاتجاه ذهب السهيلى.

والثانى — يرى أن أصالة العمل للأفعال لا للحروف ، مستدلا على ذلك بأن « الأفعال كلها عاملة ، وأما الأسماء والحروف فلا يعمل منها إلا ما أشبه الأفعال ، فدل ذلك على أن العمل بحق الأصالة إنما كان للأفعال » وهو اتجاه جمهور النحويين .

والثالث — يجمع بين الرأيين السابقين . فيرى أن أصالة العمل للأفعال والحروف المختصة معا ، إذ إن « الأفعال أصل فى العمل من حيث كان كل فعل يقتضى العمل أقله فى الفاعل ، وللحروف المختصة أصالة فى العمل من حيث كانت إنما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذى تعمل فيه . وإنما كان الاختصاص موجبا للعمل ليظهر أثر الاختصاص ، كما أن الفعل لما اختص بالاسم كان عاملا فيه . فعرفنا أن الاختصاص موجب للعمل ، وأنه موجود فى الحرف المختص فكان الحرف المختص عاملا بأصالة فى العمل لذلك » . وهذا هو اتجاه ابن النحاس .

ومن هذا يتضح أنه برغم تعدد الآراء واختلافها فإن من المتفق عليه عند النحاة أن الأسماء العاملة « لا تعمل بحق الأصالة بل لضروب من الشبه ربطها بالأفعال ، وهى الأسماء التى تعمل عمل الأفعال رفعا ونصبا ، أو بالحروف ، وهى التى تقع مضافة .

وفى هذا الإطار يقول ابن برهان : إن ما يعمل من الأسماء رفعا ونصبا فرع فى إعماله على الفعل » .

ويقول أبو حيان : « أصل العمل للفعل ، ثم لما قويت مشابهته به وهو اسم الفاعل واسم المفعول ، ثم لما شبه به من طريق التثنية والجمع والتذكير والتأنيث وهى الصفة المشبهة .

ويقول ابن السراج : « والأصل عندنا أن الأسماء لا تعمل فى الأسماء إلا ما ضارع الفعل منها ، ولولا معنى الحرف ما جر الثانى إذا أضيف إليه الأول » .

أنظر : الأصول لابن السراج ١/١٤٤ ، واللمع لابن برهان ، والأشباه والنظائر للسيوطى ١/٢٣٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ، والإنصاف ٣١٧ .

« أصل الأسماء أن تكون معربة معمولة ، كما أن أصل الأفعال أن تكون مبنية عاملة(١) » . وهكذا فإن ما يعمل من الأسماء فإنما يعمل لشبهه بالأفعال. ومقتضى هذا أن المبتدأ المكتفى بمرفوعه « ملحق » من حيث الوظيفة بالأفعال ، سواء كان مشتقا — كاسم الفاعل ، أو اسم المفعول ، أو الصفة المشبهة ، أو غير مشتق كالمنسوب .

ومقتضى هذه الحقائق كلها أن « الوعى » بوجود هذا النوع من الجملة قديم فى التراث النحوى ، وأن النحاة قد تجاوزوا فى وعيهم مرحلة الإدراك العام لتميز هذه الجملة عن غيرها إلى ميدان التناول التفصيلى لضوابطها والتقنين الدقيق لخصائصها ، وأنه لا ينبغى أن يصرفنا وضعهم لها فى إطار « الجملة الاسمية » عن فهم حقيقة موقفهم منها . هذا الموقف الذى يشكل — بصورة لا تحتمل الشك — رؤية خاصة بها تخالف فيها غيرها .

وهكذا نخلص إلى أن مصطلح « الجملة الوصفية » وإن كان حديث النشأة فإنه تراثى الدلالة ؛ ذلك أنه — فى جوهره — ليس أكثر من تعبير عن ظاهرة ثابتة أقرها النحاة أنفسهم حين تناولوها بالتقنين ، بدءاً من تحديد مكوناتها ، وعلاقاتها ، وخصائصها ، وانتهاء بمقابلتها بغيرها ، وسنحاول أن نلقى نظرة على ما تضمنه التراث النحوى من معطيات فى هذه القضايا جميعاً :

* * *

أولا — مكونات الجملة الوصفية :

تتكون الجملة الوصفية من عنصرين إسناديين هما « المبتدأ » — وهو المسند فى الجملة — و « المرفوع » بعده . وهو المسند إليه فيها . ويتميز المبتدأ

---

(١) انظر : المرتجل ٢٣٥ .

في هذه الجملة – كما سبق أن ذكرنا – بأن لا يكون إلا اسما حقيقياً صريحاً ظاهراً وصفا مشتقا أو ملحقا به يعمل عمل الفعل. وبهذا التحديد لا يقع المبتدأ في الجملة الوصفية إلا واحداً من صيغ خمس، هي: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والمنسوب. ويمكن أن يضاف إليها. صيغ المبالغة على خلاف فيها بين النحاة، بيد أن هذه الصيغ كلها لا تقع دائماً عنصراً إسناديا في «الجملة» الوصفية، إذ لا بد من أن تستوفي شروطاً معينة نرجو أن تتحدد من خلال عرضنا لوظائف كل صيغة منها على النحو الآتي:

اسم الفاعل:

اسم الفاعل اسم يدل على الحدث وصاحبه، أي: فاعله أو القائم به، وكلمة (اسم) هنا وإن شملت كافة الأسماء فإنها أخرجت غير الأسماء من أنواع الكلمة العربية: من أفعال وحروف وخوالف [1]. وشرط «الدلالة على الحدث» لإخراج الأسماء الجامدة، وكذلك بعض المشتقات التي لا تدل على الحدث في الراجح من أقوال النحاة، وهي الصفة المشبهة واسم التفضيل. وأما اشتراط دلالة الاسم على «صاحب الحدث» فلإخراج المصدر وبقية المشتقات الاسمية.

والثابت عند محققي النحويين أن اسم الفاعل يعمل عمل فعله المضارع المبني للمعلوم لأنه يشبهه في معناه، وفي لفظه، وفي استعمالاته [2]:

---

(١) انظر: المدخل إلى دراسة النحو العربي، الجزء الأول.

(٢) انظر الأصول لابن السراج ١/١٤٤، والأشموني وحاشية الصبان عليه ٢/٢٩٤، والتصريح ٢/٦٥، وسيبويه ١/١٦٤، وشرح الجمل ١/٥٥٣، وشرح الرضي ٢/٢٠١، وشرح المقدمة النحوية ٣٤٩، والمقتضب ٤/١٤٨، وهمع الهوامع ٢/٩٦، وابن يعيش ٦/٦٨، والحذف والتقدير في النحو العربي ١١، والقطيات ١٢٦.

أما المشابهة بينهما فى المعنى فتتمثل فى قبول كل منهما الشيوع والخصوص، فإن اسم الفاعل عند تجرده من أداة التعريف يفيد الشيوع ، وعند دخول حرف التعريف أو الإضافة يتعين أو يتخصص ، وكذلك المضارع فإنه عند تجرده من حرفى الاستقبال والحال يحتمل الحال والاستقبال ، وعند دخول أحدهما عليه يتخصص .

— وأما المشابهة بينهما فى اللفظ فملحوظة فيما يطرد بينهما من تماثل فى الحركات والسكنات ، نحو : ضارب ويضرب ، ومكرم ويكرم ، ومعط ويعطى ، ومدحرج ويدحرج ، ومستخرج ويستخرج . فالحرف الأول من الصيغتين ـ اسم الفاعل والفعل المضارع ـ متحرك وحركته واحدة، وحركة الحرف الثانى ـ أو سكونه ـ واحد أيضاً ، وكذلك فى بقية الحروف ، حتى الحرف الأخير الذى يحمل الحركة الإعرابية فى كليهما .

— وأما المشابهة بينهما فى الاستعمال فمقررة نحويا فى أمور ، أهمها : أن كلا منهما يقع صفة لنكرة ، نحو : جاءنى رجل مكرم جاره أو يكرم جاره ، وأن كلا منهما تدخل عليه لام الابتداء ، نحو : إن زيداً ليكرم الصديق أو لمكرم الصديق .

وقد استشهد سيبويه على أن اسم الفاعل يعمل عمل مضارعه بقول النمر بن تولب ، وقيل : امرىء القيس [1] :

إنى بحبلك واصـــل حبلى   وبريش نبلك رائش نبـــلى

وقول عمر بن أبى ربيعة [2] :

ومن مالىء عينيه من شىء غيره   إذا راح نحو الجمرة البيض كالدمى

وقول زهير [3] :

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى   ولا سابقا شيئا إذا كان جائيا

---

(١) انظر : كتاب سيبويه ١/١٦٤ ، والحلل ١١٣ .

(٢) انظر : سيبويه ١/١٦٤ — ١٦٥ ، والحلل ١١٤ .

(٣) انظر : سيبويه ١/١٦٥ ، والحلل ١١٠ ، والدرر ٢/١٩٥ .

وقول الأخرص الرياحي[1]:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعبا إلا ببين غرابها

والقاعدة العامة أن اسم الفاعل يعمل عمل فعله المبني للمعلوم تعـــديا ولزوما، فإن كان فعله لازما لم يحتج اسم الفاعل إلا إلى فاعل له، وإن كان الفعل متعديا إلى مفعول واحد كان اسم الفاعل متعديا إلى ذلك الواحد.. وإن كان فعله متعديا إلى إثنين لا يجوز الاقتصار على أحدهما كان اسم الفاعل كذلك، وإن كان متعديا إلى اثنين يجوز الاقتصار على أحدهما كان اسم الفاعل كذلك أيضاً، وهكذا إذا كان الفعل متعديا تارة بنفسه وتارة بحرف الجر، أو متعديا إلى ثلاثة من المفاعيل فإن اسم الفاعل يأخذ حكما مطابقا له[2].

ولاسم الفاعل ـ من حيث العمل ـ عند النحاة أسلوبان:

الأسلوب الأول: أن يقترن بـ (أل) وهي نوعان أساسيان:

١ — (أل) العهدية، نحو: استقبلت طالبا فشرحت له ماغمض عليه، ثم سافر الطالب. وهي حرفية باتفاق النحاة[3]، ولا يعمل اسم الفاعل المقترن بها عمل فعله.

٢ — (أل) الموصولة، وهي التي تدخل على أوصاف تفيد الحدوث، مثل: الضارب، والقائم، والمكرم. وقـــد اختلف النحاة في تصنيف (أل) هذه[4]:

ـ فذهب المازني إلى أنها حرف تعريف، كالداخلة على الأسماء الجامدة، وهو قول ضعيف عند النحاة.

---

(١) انظر سيبويه ١/٥ - ١٠.

(٢) انظر: شرح المقدمة النحوية ٣٤٩.

(٣) انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٦٩/١.

(٤) انظر: شرح الرضي على الكافية ٣٧/٢

ـ ورأى الزمخشرى أنها موصولة ، منقوصة من (الذى) وفروعه ، ورد ذلك جمهور النحاة بأن (أل) فى (الذى) زائدة ، أما فى اسم الفاعل فليست كذلك .

ـ والشائع عند جمهور النحويين أنها اسم موصول ، وأن تقدير : (الضارب) مثلا : (الضرب) . بدخول (أل) على الفعل ، ولكن كره دخول (أل) هذه الاسمية الموصولة على صيغة الفعل لمشابهتها اللام الحرفية تشابها لفظيا ومعنويا . « أما المشابهة لفظا فظاهر ، وأما معنى فلصيرورة اللام - أى (أل) - مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما تدخل عليه . فصيروا الفعل فى صورة الاسم : الفعل المبنى للفاعل فى صورة اسم الفاعل ، والمبنى للمفعول فى صورة اسم المفعول »[1] .

ويستدل جمهور النحاة على اسمية (أل) هذه بأن الاسم الذى تقترن به يعمل عمل فعله دون شروط من حيث الزمن قياسا على الفعل ، يقولون :

« ولكون هذه الصلة فعلا فى صورة الاسم عملت بمعنى الماضى ، ولو كانت اسم فاعل أو مفعول حقيقة لم تعمل بمعنى الماضى »[2] .

والثابت أن فى التراث النحوى - فيما يتصل بعمل اسم الفاعل المقترن بـ (أل) الموصولة - اتجاهات ثلاثة :

أولها - اتجاه الجمهور الذى أشرنا إليه سلفا ، وهو جواز أن يعمل اسم الفاعل حينئذ عمل فعله المبنى عليه المعلوم دون شروط . سواء أكان زمنه الماضى ، أو الحال ، أو الاستقبال :

---

(١) المصدر السابق ، وانظر أيضاً : ابن يعيش ٦/٧٧ .

(٢) انظر : شرح الرضى ٢/٣٨ ، وأيضاً : همع الهوامع ٢/٩٥ .

مثال عمله ماضيا قول امرىء القيس[١]:

والله لا يذهب شيخي باطلا ... حتى أبير مالكا وكاهلا

القاتلين الملك الحلاحلا ... خير معد حسبا ونائلا

ومثال عمله حالا قوله تعالى : (والحافظين فروجهم والحافظات ، والذاكرين الله كثيراً والذاكرات)[٢] وقول الشاعر[٣] :

إذ كنت معنيا بمجد وسؤدد ... فلاتك إلا المجمل القول والفعلا

ومثال عمله مستقبلا قول الآخر[٤]:

فبت والهم يغشاني طوارقه ... من خوف رحلة بين الظاعنين غدا

وثانياً - ماذهب إليه الأخفش والمازني من رفض إعمال اسم الفاعل المقترن بـ (أل) مطلقا ،دون تفرقة بين أل الموصولة والحرفية . فإذا وقع بعده اسم منصوب فتشبيها للمنصوب بالمفعول به لا لأنه مفعول به عند الأخفش ، أو هو مفعول به لفعل محذوف عند المازني [٥].

وثالثها - ما قال به الرماني والفارسي من أن « اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل إلا إذا كان ماضيا ، نحو : الضارب زيدا أمس عمرو ، فلا يعمل إذا كان حالا أو مستقبلا »[٦] .

( ) انظر : شرح شواهد المغنى ١٢٨ ، والدرر اللوامع ٢/١٢٩ .

(٢) من الآية (٣٥) من سورة الأحزاب .

(٣) انظر الدرر اللوامع ٢/١٢٩ .

(٤) انظر : شرح الرضى على الكافية ٢/٢٠١ .

(٥) انظر : همع الهوامع ٢/٩٦ .

(٦) المصدر نفسه ، وأيضاً : شرح الرضى ٢/٢٠١ .

فإذا نحينا هذه الخلافات جانبا وأخذنا بالاتجاه الشائع فى التراث النحوى صح أن يقال مثلا : الناجح أخواك ، والمناضل فى سبيل الحق أصدقاؤك . باعتبار أن اسم الفاعل المتقدم مبتدأ وأن المرفوع بعده من مثنى أو جمع هو المسند إليه فى الجملة .

والأسلوب الثانى : التجرد من (أل) مطلقا ، عهدية أو موصولة . وقد ذهب جمهور النحاة إلى أن من الممكن أن يعمل اسم الفاعل المجرد منها عمل فعله المبنى للمعلوم متى توافرت فيه الشروط الآتية[1] :

١ — أن يكون مكبراً ، فلا يعمل مصغرا عند جمهور النحاة ؛ « لعدم وروده ، ولدخول ما هو خاص من خواص الاسم عليه ، فيبعد عن شبه المضارع بتغيير بنيته التى هى عمدة الشبه »[2].

وذهب الكوفيون - إلا الفراء - إلى جواز إعماله مصغرا ؛ « بناء على مذهبهم أن المعتبر شبهه للفعل فى المعنى لا فى الصورة . قال ابن مالك فى (التحفة) : « وهو قوى بدليل إعماله محولا للمبالغة بالمعنى دون الصورة »[3].

٢ — ألا يكون موصوفا قبل ذكر معموله[4] . نحو : جاءنى ضارب شديد ، « فإن ذكر المعمول قبل وصفه جاز » ، نحو : جاءنى رجل ضارب عدوه شديد .

---

(١) انظر : سيبويه ١/١٠٨ ، والمقتضب ٤/١٤٩ ، والأصول ١/١٤٠ ، وشرح المقدمة النحوية ٣٥٠ ، والمرتجل ٢٣٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥٣ ، وشرح المفصل ٦/ ، وشرح الكافية ٢/١٩٩ ، والأشمونى ٢/٢٩٣ ، والتصريح ٢/ ، والهمع ٢/٩٥ .

(٢) همع الهوامع ٢/٩٥ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) الإظهار للبركوى ٣٨ .

ومن النحاة من ذهب إلى ضرورة توافر هذين الشرطين فى اسم الفاعل المقترن بـ (أل) الموصولة أيضا .

٣ — أن يكون معتمدا . وهو شرط عند جمهور البصريين (١). ويكون المعتمد عليه واحدا من أمور :

(أ) المبتدأ ، وذلك بأن يقع الوصف خبرا له ، نحو : زيد مكرم أبوه عمرا .

(ب) الموصوف ، وذلك بأن يقع الوصف صفة له ، نحو : جاءنى رجل مكرم صديقه عمرا .

(حـ) صاحب الحال ، وذلك بأن يكون حالا منه ، نحو : جاءنى زيد راكبا سيارته .

(د) الاستفهام ، سواء كان حقيقيا أو إنكاريا نحو : أقائم الطالبان ؟، وهل ناجح المهرجون ؟.

(هـ) النفى ، سواء كان صريحا أو مؤولا ، نحو : ماضارب زيد أعداءه ، وليس الكريم مهملا أصدقاءه ، وغير مضيع نفسه عاقل .

واسم الفاعل فى الثلاثة الأول قد اعتمد على صاحبه ، وفى الأخيرين قد وقع بعدها ما هو بالفعل أولى ، وهو : النفى والاستفهام ، فقوى شبهه بالفعل وذلك لأن « اسم الفاعل — وكذلك اسم المفعول — مع مشابهتهما للفعل

---

(١) انظر : همع الهوامع ٢/٩٥ ، وشرح التصريح ٢/٦٥ ، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ٢/٢٠٦ ، وشرح الرضى على الكافية ٢/١٩٩ ، وتحفة الإخوان على العوامل ٤٥ .

لفظاً ومعنى لا يجوز أن يعملا فى الفاعل والمفعول ابتداء كالفعل ؛ لأن طلبه لهما والعمل فيهما على خلاف وضعهما لأنهما وضعا للذات المتصفة بالمصدر، والذات التى حالها كذلك لا تقتضى فاعلا ولا مفعولا . فلما كان عملهما فيهما على خلاف وضعهما روعى فيهما أن يكون موقعهما عند العمل موقع الفعل ، وذلك إما بكونه مسنداً ، أو بوقوعه بعد ما هو بالفعل أولى . فالأول إذا تقدم شىء يسندان بمعمولهما إليه ، لأن الإسناد إلى الشىء من لوازم الفعل، فيعلم بتقدم المسند إليه كونهما مسندين. فأما إذا أريد إسنادهما إلى شىء قبل جعلهما مع ذلك الشىء مسندين إلى مبنى آخر ، نحو : ضارب الزيدان ، لم يظهر فيهما معنى الفعلية وهو الإسناد من أول الأمر ، بل ربما توهم فيهما قبل مجىء ما أسند إليه أنهما مع تنكيرهما مسند إليهما ، إذ هما اسمان ، والاسم ظاهره إذا ابتدىء به أن يكون مسنداً إليه . ومن هنا اشترط للعمل إما تقويهما بذكر ما وضعا محتاجين إليه ، وهو ما يخصصهما ، أو وقوعهما بعد حرف هو بالفعل أولى ، كحرف النفى والاستفهام »[1] .

ويستوى فى الاعتماد أن يكون المعتمد عليه مذكوراً كما فى الأمثلة السابقة ، أو مقدراً . وقد صرح صاحب التصريح بأن «الاعتماد على المقدر من الاستفهام والنفى والمخبر عنه والموصوف وذى الحال كالاعتماد على الملفوظ به »[2] من ذلك نحو : مهين زيد عمراً أم مكرمه ؟ فمهين رفع (زيدا) ونصب (عمراً) اعتمادا على الاستفهام المقدر ، أى : أمهين .

وقد استشهد لتأييد ذلك بعدد من الشواهد[3].

(١) انظر : شرح الرضى ١٩٩/٢ — ٢٠٠ .

(٢) انظر : شرح التصريح ٦٦/٢ .

(٣) المصدر نفسه ٦٦/٢ — ٦٧ .

منها قول الله تعالى : (مختلف ألوانه)[1] ، فقد اعتمد المبتدأ على موصوف مقدر ، أى : صنف مختلف ألوانه .

وقول الأعشى ميمون :

كناطح صخرة يوما ليوهنها   فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

فناطح نصب صخرة اعتمادا على الموصوف المقدر ، أى : كوعل ناطح .

وجعل من قبيل الاعتماد على الموصوف المقدر نحو : يا طالعا جبلا . على تقدير : يا رجلا طالعاً جبلا ، مخطئا ماذهب إليه ابن مالك من الاعتماد فى مثل هذا الأسلوب على حرف النداء ؛ معللا ذلك بأن « المعتمد عليه ما يقرب الوصف من الفعل . وحرف النداء لا يصح لذلك لأنه مختص بالاسم لكونه من علاماته ، فكيف يكون مقربا من الفعل »[2]

وبهذا الموقف يوشك أن يقترب — عملياً — هؤلاء النحاة من موقف الكوفيين ، الذين ذهبوا إلى عدم اشتراط الاعتماد على شيء من ذلك . وأجازوا إعمال اسم الفاعل مطلقا ، سواء اعتمد أو لم يعتمد ، ذلك أن المعتبر عندهم فى شبه الفعل المعنى — أى الدلالة والوظيفة — دون الصورة[3].

٤ — أن يكون بمعنى الحال والاستقبال ، وهو شرط للعمل فى المفعول به لا فى الفاعل ، لأن عمل الرفع لا يحتاج إلى شرط زمان ، وإنما اشترط

---

(١) من الآية (٦٩) من سورة النحل

(٢) شرح التصريح ٢/٦٧ .

(٣) انظر : همع الهوامع ٢/٩٥ .

أحد هذين الزمانين : الحال والمستقبل ، ليتم مشابهة اسم الفاعل للفعل لفظاً ومعنى ، لأنه إذا كان بمعنى الماضى شابهه فى المعنى فقط دون اللفظ ، لأنه لا يوازنه مستمرا[1].

وقد أجاز الكسائى أن يعمل بمعنى الماضى أيضاً[2].

٥ — أن يتأخر عنه معموله ، فإذا تقدم المعمول على إسم الفاعل فقد اسم الفاعل المتأخر قدرته على العمل فى المتقـــدم ، ومن ثم لا يفسر عاملا فيه .

ومن النحاة من ذهب إلى أنه يشترط فى اسم الفاعل - فى أسلوبيه : مقترنا بـ (أل) ومجردا منها - أن يلزم صيغة المفرد ، فلا يثنى ولا يجمع ؛ لأن التثنية والجمع تباعد بينه وبين شبه الفعل ، ومنهم من أجاز إعماله مع تثنيته وجمعه ، مستشهدا بعدد من النصوص ، من بينها قوله عنترة العبسى[3]:

الشاتمى عرضى ولم أشتمهما والناذرين إذا لم ألقهما دمى

فقد عمل اسم الفاعل المثنى (الناذرين) النصب فى المفعول به فى آخر البيت (دمى) .

ومنه قوله تعالى : (الذاكرين الله كثيرا والذاكرات)[4] فقد أعمل اسم الفاعل المجموع جمع تصحيح .

---

(١) انظر : شرح الرضى على الكافية ٢/٢٠٠ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) البيت من معلقته المشهورة . انظر : شعراء النصرانية ، والأشمونى وحاشية الصبان ٢/٢٩٩ .

(٤) من الآية (٣٥) من سورة الأحزاب .

ونحوه قول قيس بن الخطيم الأنصاري [١] :

الحافظو عورة العشيرة لا   يأتيهم من ورائنا وكف

فقد أعمل اسم الفاعل المجموع جمع تصحيح . وهو (الحافظون) عمل مضارعه فنصب المفعول بعده وقد حذفت منـــه النون للضرورة لا للإضافة .

وقول أبي كبير الهذلي[٢]:

ممن حملن به وهن عواقد   حبك النطاق فشب غير مهبل

فقد أعمل اسم الفاعل المجموع جمع تكسير ، وهو (عواقد) .

ونحوه قول العجاج[٣] :

والقاطنات البيت غير الريم   أو الفامكا من ورق الحمى

فأعمل اسم الفاعل المجموع جمع تصحيح في صدر البيت ، والمجموع جمع تكسير في عجزه .

وجلي أن اسم الفاعل غير المفرد لا يرفع فاعلا ظاهرا عند جمهور النحاة قياسا على أن الفعل إذا أسند لاسم ظاهر وجب تجرده من علامات التثنية والجمع ، فإذا لحقت به هذه العلامات امتنع إسناده للأسماء الظاهرة بعدها .

ومقتضى هذا أن اسم الفاعل غير المفرد لا يقع ركنا إسناديا في الجملة الوصفية وكذلك لا يقع ركنا إسناديا إذا كان غير عامل ، أو عاملا معتمدا على غير النفي والاستفهام .

وهكذا نخلص إلى أن اسم الفاعل الصالح لوقوعه ركناً إسناديا في الجملة الوصفية له حالتان :

---

(١) انظر : الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد ١٢٢ .

(٢) ديوان الهذليين   ، والأشموني ٢/٢٩٩ .

(٣) الأشموني وحاشية الصبان عليه ٢/٢٩٩ :

الأولى — أن يكون مقترنا بأل، وشرط صلاحيته لوقوعه ركنا إسناديا في هذه الجملة أمران :

١ — أن تكون (أل) موصولة ، لا عهدية .

٢ — أن يكون مفردا . أي ليس مثنى أو مجموعا .

والثانية — أن يكون مجردا من أل ، وشرط صلاحيته لوقوعه ركنا إسناديا في الجملة الوصفية أمور ثلاثة :

١ — أن يكون عاملا عمل الفعل .

٢ — أن يكون المعتمد عليه نفيا أو استفهاما .

٣ — أن يكون مفردا ، أي ليس مثنى أو مجموعا .

* * *

أمثلة المبالغة :

يرى جمهور النحويين أن مما يعمل عمل الفعل المضارع المبنى للمعلوم أيضاً من المشتقات الاسمية بعض الصيغ التي يصطلح عليها بأمثلة المبالغة . وهي عندهم صيغ محولة من اسم الفاعل للدلالة على كثرة الاتصاف بالفعل وطول القيام به ، ومن ثم فإنها ملحقة به في العمل ، ورغم ما في هذه الدعوى من افتراض لا ينهض على سند صحيح من ضوابط اللغة وظواهرها فإن في النصوص المأثورة ما يؤكد أن بعض هذه الصيغ يعمل عمل المضارع المبنى المعلوم . ومن ذلك :

١ — صيغة (فعال) — بفتح الفاء وتضعيف العين — ومما رواه سيبويه لها قول بعض العرب : أما العسل فأنا شراب [1] . بنصب (العسل).وقول

(١) كتاب سيبويه ١/١١١ .

رؤبة[1] :

برأس دماغ رءوس العز

فقد أعمل صيغة المبالغة (دماغ) فنصب المفعول بعده ، وكذلك قول القلاخ بن حزن المنقرى [2]:

أخا الحرب لباسا إليها جلالها   وليس بولاج الخوالف أعقلا

فقد نصبت صيغة المبالغة (لباس) المفعول به وهو قوله : (جلالها). ومن ذلك قول الآخر [3]:

يا لرزام رشحوا بى مقدما   على الحرب خواضا إليها الكتائبا

فقد عملت صيغة المبالغة (خواض) عمل الفعل المضارع ، ونصبت المفعول (الكتائب) .

٢ — صيغة (مفعال) — بكسر الميم — نحو قول العرب : إنه لمنحار بوائكها [4]، فقد أعملت صيغة المبالغة (منحار) عمل المضارع المبنى للمعلوم فنصبت المفعول : (بوائكها) .

٣ — صيغة (فعول) بفتح الفاء — نحو قول أبى طالب بن عبد المطلب [5]:

ضروب بنصل السيف سوق سمانها   إذا عدموا زادا فإنك عاقر

---

(١) كتاب سيبويه ١/١١٣ .

(٢) كتاب سيبويه ١/١١١ ، وشرح التصريح ٢/٦٧ ، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ٢/٢٩٦ .

(٣) انظر : شرح الرضى على الكافية ٢/٢٠٢ .

(٤) انظر : كتاب سيبويه ١/١١٢ وشرح التصريح ٢/٦٨ .

(٥) انظر : كتاب سيبويه ١/١١١ ، والأصول لابن السراج ١/١٤٥ ، والمقتضب ٢/١١٤ ، والحلل ١٢٧ ، والخزانة ، والأشمونى وحاشية الصبان ٢/٢٩٧ .

فقد أعمل صيغة المبالغة (ضروب) عمل المضارع المبنى للمعلوم . ومن ثم نصبت المفعول (سوق سمانها) . ونحوه قول ذى الرمة [١] :

هجوم عليها نفسه غير أنه   متى يرم فى عينيه بالشبح ينهض

حيث أعمل صيغة المبالغة (هجوم) عمل المضارع المبنى للمعلوم فنصب المفعول به بعدها وهو (نفسه) . وقول الراعى [٢] :

عشية سعدى لو تراءت لراهب   بدومة تجر دونه وحجيج
قلى دينه واهتاج للشوق إنها   على الشوق إخوان العزاء هيوج

إذ أعمل صيغة المبالغة (هيوج) عمل المضارع المبنى للمعلوم فنصبت المفعول به قبلها ، وهو (إخوان العزاء) . وقول الآخر :

بكيت أخا اللأواء يحمد يومه   كريم رءوس الدارعين ضروب

فقد أعمل صيغة المبالغة (ضروب) عمل المضارع المبنى المعلوم ، فنصب بها المفعول به قبلها ، وهو قوله : (رءوس الدارعين) .

٤ — صيغة (فعيل) بفتح الفاء — نحو قول بعض العرب : إن الله سميع دعاء من دعاه ، بتنوين سميع ، فقد عملت — وهى صيغة مبالغة على وزن فعيل — عمل المضارع المبنى للمعلوم ، فنصب المفعول به بعدها ، وهو (دعاء) . ومن ذلك قول الهذلى [٣] :

حتى شآها كليل موهنا عمل   باتت طرابا وبات الليل لم ينم

---

(١) انظر : كتاب سيبويه ١/١١٠ ، والأشمونى ٢/٢٩٧ .
(٢) شرح الأشمونى ٢/٢٩٧ .
(٣) كتاب سيبويه ١/١١٤ ، وديوان الهذليين ١/١٠٨ .

فأعمل صيغة المبالغة (كليل) فيما بعدها عمل مضارعها ، وقول عبيدالله ابن قيس الرقيات [١] :

فتاتان أما منهما فشبيهة هلالا وأخرى منها تشبه البدرا

فقد أعمل صيغة المبالغة (شبيهة) عمل مضارعها فنصبت المفعول به بعدها .

٥ — صيغة (فعل) — بفتح الفاء وكسر العين — نحو قول لبيد بن ربيعة [٢] :

أو مسحل شنج عضادة سمحج بسراته ندب لها وكلوم

فقد أعملت صيغة المبالغة (شنج) ، وهى على وزن (فعل) - بفتح الفاء وكسر العين - عمل المضارع المبنى للمعلوم فنصبت المفعول به بعدها .ونحوه قول أبي يحيي اللاحق ، أو أبي الحسن الأخفش ، أو غيرهما ، على خلاف بين الرواة [٣] :

حذر أمورا ما تخاف وآمن ماليس ينجيه من الأقدار

فأعملت صيغة المبالغة (حذر) فيما بعدها عمل مضارعها .

ولم ترد نصوص لغوية لغير هذه الصيغ من أمثلة المبالغة [٤] عملت فيها عمل الفعل .

---

(١) شرح التصريح ٦٨/٢،الأشمونى ٢٩٧/٢ .

(٢) كتاب سيبويه ١١٢/١ ، والأشمونى ٢٩٨/٢ .

(٣) انظر : كتاب سيبويه ١١٣/١ ، والمقتضب ١١٦/٢ ، والكامل ١٣١ ، والأشمونى ٢٩٧/٢ .

(٤) انظر فى باقى صيغ المبالغة : القواعد الصرفية ٦٨ — ٦٩ .

وقد اختلف موقف النحاة من هذه النصوص أيضاً . ويمكن أن نميز بينها اتجاهين رئيسين :

أولها — اتجاه الكوفيين ، وهو يرفض كون صيغ المبالغة جميعاً عاملة عمل الفعل لأمرين[1] :

١ — أن صيغ المبالغة قد زادت على معنى الفعل بالمبالغة ، إذ لا مبالغة فى أفعالها .

٢ — ولفوات الصيغة التى بها شابه اسم الفاعل الفعل .

وعلى ذلك إن جاء بعد أمثلة المبالغة منصوب وجب إضمار فعل ينصبه ، ومقتضى هذا الاتجاه ضرورة تأويل كافة النصوص التى سبق ذكرها حتى لا تكون صيغ المبالغة فيها عاملة عمل أفعالها .

وثانيها — اتجاه البصريين ، وهو — من حيث المبدأ — يجيز أن تعمل أمثلة المبالغة ، مع فوات الشبه اللفظى ، لجبر المبالغة فى المعنى ذلك النقصان ، وأيضاً فإنها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل ، فلا تقصر عن الصفة المشبهة فى مشابهة اسم الفاعل ، ومن ثمة لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال .

وقد اتفق البصريون على جواز إعمال الصيغ الثلاث الأولى ، وهى الموازنة لـ :(فعال) بفتح الفاء وتضعيف العين ، و(مفعال) بكسر الميم ، و(فعول) بفتح الفاء . واختلفوا فى الصيغتين الأخيرتين ، وهما ما كان على وزن : (فعيل) ـ بفتح الفاء ـ و (فعل) ـ بفتح الفاء وكسر العين ـ فقد ذهب سيبويه إلى القول بجواز إعمالها أيضاً[2] استناداً إلى بعض ما أثر من نصوص

---

(١) ،(٢) انظر : كتاب سيبويه ١/١١٠ ، إذ يقرر صراحة أنه يجوز فى صيغة (فعيل) « كرحيم وعليم وقدير » ماجاز فى صيغة (فاعل) . أى أنها تعمل عملها . ثم يقرر فى ١/١١٣ جواز ذلك أيضا فى صيغة (فعل) — بكسر العين وإن قطع بأنها أقل من فعيل .

سبقت الإشارة إليها ، ورفض جمهور البصريين ماذهب إليه سيبويه ،ورأوا عدم جواز إعمال أى منها، استنادا إلى أن ماروى لهما من نصوص إمامصنوع لا يحتج به ، وإما أنه يقبل الاحتمال[1] ، ومن الثابت أصوليا أن ما يقبل الاحتمال يسقط به الاستدلال .

وتشير المأثورات النحوية إلى أن القائلين بجواز إعمال أمثلة المبالغة – وهم البصريون – يربطون هذا العمل بدعوى مشابهة هذه الأمثلة لاسم الفاعل ، ومن ثم يجعلون عمل أمثلة المبالغة فرعا عن عمل اسم الفاعل .الأمر الذى استخلص منه بعض النحاة أنه يجب فى أمثلة المبالغة – حتى تعمل عمل مضارعها المبنى للمعلوم – ما يجب فى اسم الفاعل من شروط . ولكن تحليل ما سبق أن ذكرناه من نصوص لغوية لعمل أمثلة المبالغة ينتهى إلى أن بين شروط عملها وشروط عمل اسم الفاعل فوارق تتمثل فى أمور أربعة :

١ — أن أمثلة المبالغة تعمل دون أن يشترط فيها زمن بعينه . سواء اقترنت بأل أو تجردت منها .

٢ — أن أمثلة المبالغة تعمل دون أن يشترط فيها الاعتماد ، ومقتضى هذا جواز عملها دون اعتمادها .

٣ — أن أمثلة المبالغة لا تقبل بطبيعة بنيتها التصغير ، لمخالفته للمبالغة بالضرورة .

٤ — أن مرفوع أمثلة المبالغة لا يتقدم عليها ، بل يجب بالضرورة أن يتأخر عنها ، فإذا تقدم لم يصح أن تفسر عاملا .

---

(٢) انظر مثلا : شرح الرضى على الكافية ٢/٢٠٢ ، إذ يقرر أن من بين شواهد هاتين الصيغتين ما هو مصنوع .

ومقتضى هذه الفوارق أن صيغ المبالغة أوسع دائرة من حيث العمل من اسم الفاعل ، إذ إن الشروط الواجب توافرها فى اسم الفاعل تضيق من قدرته على العمل فى حين تتحرر صيغ المبالغة من كثير من هذه الشروط ، الأمر الذى تصبح معه فكرة فرعية العمل فى صيغ المبالغة عن اسم الفاعل مجرد دعوى لا تتفق وواقع اللغة من ناحية ، وما هو مقرر نحويا لهذه الصيغ من قدرة على التأثير السياقى من ناحية أخرى .

ثمة مسألة أخرى تتصل بعمل صيغ المبالغة ، وهى : هل يجوز إعمالها فى غير حالة الإفراد؟ من النحويين من أجاز ذلك استنادا إلى بعض النصوص المأثورة ، ومنهم من منعه بدعوى تأخر صيغ المبالغة فى الدرجة عن اسم الفاعل ، لكونها فرعا عنه ، وإذا كان اسم الفاعل - وهو الأصل فى العمل لصيغ المبالغة - قد تردد النحاة فى قبول عمله غير مفرد ، فإن التردد فى عمل أمثلة المبالغة فى غير الإفراد أولى ، ورده أرجح .

فإذا تجاوزنا هذا المستوى النظرى من الخلاف ، وجدنا التراث اللغوى يضم عددا من النصوص التى عملت فيها بعض صيغ المبالغة غير مفردة ، ومن ذلك قول الكميت[1]:

شم مهاوين أبدان الجزور مخا ... ميص العشيات لا خور ولا قزم

وأعمل (مهاوين) ، وهى جمع (مهوان) وهى صيغة مبالغة على وزن (مفعال) بكسر الميم ، عمل المضارع المبنى للمعلوم . وقول طرفه بن العبد[2]:

ثم زادوا أنهم فى قومهم ... غفر ذنبهم غير فجر

(١) انظر : كتاب سيبويه ١/١١٤ ، والحلل ١٣٥ ، وشرح المفصل ٦/٧٤ ، والهمع ١/٢٩٨ ، والدرر ٢/١٣١ .

(٢) انظر : كتاب سيبويه ١/١١٣ ، والحلل ١٣٣ ، والهمع ٢/٩٧ ، والدرر ٢/١٣١ ، والأشمونى ٢/٢٩٩ .

فأعمل (غفر) - بضم الأولين - وهى جمع (غفور) بفتح الغين - وهى صيغة مبالغة على وزن (فعول) بفتح الفاء ، وقول أعشى همدان[1]:

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم ويرجعين من دارين بجر الحقائب
على حين ألهى الناس جل أمورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب

إذ أعمل (خفافا) ، وهو جمع (خفيف) وهى صيغة مبالغة على وزن (فعيل)، وقول زيد الخيل بن مهلهل الطائى[2] :

أتانى أنهم مزقون عرضى جحاش الكرملين لها فديد

فأعمل (مزقون) عمل المضارع المبنى للمعلوم . وهو جمع (مزق) ، وهى صيغة مبالغة على وزن (فعل) بفتح الفاء وكسر العين .

وسواء أخذنا برأى المجيزين إعمال تلك الصيغ المحددة من أمثلة المبالغة فى غير حالة الإفراد أو التزمنا لإجازة عملها أن تكون مفردة . فإن من المقرر نحويا أن هذه الصيغ من أمثلة المبالغة لا تقع ركناً إسناديا فى الجملة الوصفية إلا إذا كانت مفردة . أما إذا كانت مثناة أو مجموعة فإنها لا تكون مسنداً فى هذه الجملة .

بضميمة هذه الحقائق كلها يتضح أن لصيغ المبالغة الواقعة ركناً إسناديا فى الجملة الوصفية حالتين :

الأولى — أن تكون مقترنة بـ (أل) ، ويشترط فيها حينئذ شرطان :

١ — أن تكون (أل) موصولة لا عهدية .

---

(١) انظر : كتاب سيبويه ١/١١٥-١١٦ .

(٢) انظر : همع الهوامع ٢/٩٧ ، والدرر اللوامع ٢/١٣٠ ، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ٢/٢٩٨ .

٢ — أن تكون مفردة ، أى غير مثناه أو مجموعة .

والثانية — أن تكون مجردة من (أل) ، ويشترط فيها شرطان أيضاً :

١ — أن تكون عاملة عمل الفعل .

٢ — أن تكون مفردة .

وهكذا بوسعك أن تقول : السباق إلى الخير أصدقاؤك ، والسميع للحق إخوانك ، والنهم دائما أعداؤك ، كما أن بوسعك أن تقول أيضا : معطاء آبائى ، وخبير أصدقائى ، وما ملحاح معارفى ، وهل شكور أولئك الذين أحسنا اليهم ؟ أما إذا ثنيت صيغ المبالغة أو جمعت فإن الجملة تخرج من إطار الوصفية لتدخل فى نطاق الاسمية . نظرا لما يتحقق فيها آنئذ من خصائص ويطرد فيها من ضوابط : ومنها : التطابق العددى، ومرونة الترتيب، وقابلية التقييد بالنواسخ ، على نحو ماسنتناوله إن شاء الله حين نتحدث عن العلاقة بين ركنى الاسناد فى الجملة الوصفية .

* * *

الصفة المشبهة :

مصطلح الصفة المشبهة يطلق على عدد من الصيغ الاسمية المشتقة من الفعل اللازم للدلالة على من قام بالحدث مع اقتران هذه الدلالة — غالبا — بالثبوت والدوام والاستمرار [١] ، واشتراط دلالتها على القائم بالحدث

---

(١) يقرر الرضى فى شرحه للكافية «أن الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدوث فى زمان ليست أيضا موضوعة للاستمرار فى جميع الأزمنة ، لأن الحدوث والاستمرار قيدان فى الصفة ، ولا دليل فيها عليهما ، فليس معنى (حسن) فى الوضع إلا : ذو حسن ، سواء كان فى بعض الأزمنة أو جميع الأزمنة ، ولا دليل فى اللفظ على أحد القيدين ، فهو حقيقة فى القدر المشترك بينهما ، وهو الاتصاف بالحسن » ثم يفسر سر القول بدلالة الصفة المشبهة على الدوام بأن الوصف إذ ثبت فى بعض الأزمنة فقد استحال نفيه فى جميع الأزمنة ، ولما كان بعض الأزمنة ليس أولى من بعض فقد لزم القول بثبوته فى جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها .

انظر : شرح الكافية للرضى ٢/٥ ٢٠ .

يخرج اسم المفعول والزمان والمكان والآلة ونحوها من المشتقات الاسمية التى لاتدل على القائم به ، واشتراط اقتران هذه الدلالة بالثبوت والدوام والاستمرار لإخراج اسم الفاعل ، سواء كان من فعل لازم أو متعد ، أما المشتق من متعد فظاهر ، إذ لايدل — بمقتضى تعديه — على استمرار ، وأما المشتق من اللازم فلأن اشتقاق اسم الفاعل منه ليس بقصد الدلالة على الدوام وإنما بقصد الدلالة على الحدوث ، كما فى نحو : جالس ، وقاعد .

— وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل فى الدلالة على الحدث وفاعله ، أو المتصف به ، كما تشاركه فى التذكير والتأنيث والتثنية والجمع ، ومن ثم ألحقها النحويون باسم الفاعل فى العمل ، وفى شروطه ، وفى كثير من مسائلها من الخلاف مافيه . ولكن التراث النحوى يضم أيضا إلى جوار صور المشابهة بينهما إشارات إلى وجوه عديدة للمخالفة بينهما أيضا، أهمها : (١)

١ — أنها قد تشابه المضارع فى الحركات والسكنات ، مثل : طاهر النفس ، ومعتدل القامة ، ومستقيم الرأى . وقد لاتشابهه فى أحيان كثيرة ، مثل : ضخم الجسم ، شجاع القلب ، عطشان للمعرفة .

أما اسم الفاعل فإنه يشبه المضارع دائما فى حركاته وسكناته : فكاتب تشبه يكتب ، ومكرم تماثل يكرم ، ومستخرج تقابل يستخرج . ومنطلق تعادل ينطلق .

٢ — أن الصفة المشبه تتصف — فى دلالتها — بشىء من ثبات الزمن، إذ تدل على الماضى المستمر إلى الحال . وقد تدل الزمن الحال وحده.

---

(١) المصدر السابق ، وانظر أيضا : الأشباه والنظائر ٢/١٩٠ ، والمغنى وحاشية الدسوقى عليه ٢/١٤١ .

أما اسم الفاعل فصالح للدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة : المضى ، والحال، والاستقبال .

٣ — أن الصفة المشبهة لاتصاغ قياسا إلا من الفعل اللازم دون المتعدى ، نحو : حسن ،وشجاع ، وجبان ، وجميل ، وأحور ، وغضبان . وحر ، وصلب .

أما اسم الفاعل فإنه يصاغ من اللازم والمتعدى معا .

٤ — أن الصفة المشبه قد تضاف إلى فاعلها فى المعنى ، مثل: كريم المنبت أى : منبته كريم .

أما اسم الفاعل فلا يضاف إلى فاعله فى المعنى .

٥ — أن معمول الصفة المشبهة لابد أن يكون متصفا بها لفظا أو تقديرا.

أما اسم الفاعل فقد يكون معموله أجنبيا ،تقول فى الصفة المشبهة : خالد حسن وجه ، أو : حسن الوجه منه ، أو : حسن الوجه . على تقدير : وجهه ، أو الوجه منه . ولايصح أن تقول : حسن عمرا ،كما يصح فى اسم الفاعل أن تقول : خالد مكرم عمرا .

٦ — أن معمول الصفة المشبة لايكون إلا متأخرا عنها ، ولايصح أن يتقدم عليها باتفاق النحاة، فلايجوز: زيد وجهه حسن- بنصب (وجهه)- على أنه معمول للصفة المشبهة بعده .

أما معمول اسم الفاعل المنصوب فمن النحويين من أجاز تقديمه على اسم الفاعل مع بقاء عمله فيه .

٧ — أنه يجوز فى مرفوع الصفة المشبهة أن ينصب وأن يجر — على نحو ما سنذكر بعد قليل - أما النصب فعلى أن المنصوب مشبه بالمفعول به

إذا كان معرفة ، نحو : رأيت الرجل الحسن الخلق . وعلى أنه تمييز إذا كان نكرة ، نحو : أكرمت الصديق الجميل خلقا .

أما مرفوع اسم الفاعل فلا يجوز فيه إلا الرفع وحده .

— وللصفة المشبهة — من حيث العمل — أساليب شتى [1] :

فهي تنقسم — أولا — بحسب الصيغة إلى : ما كان مقترنا بأل ، وما كان مجرداً منها .

ثم تنقسم — ثانيا — بحسب المعمول إلى : ما كان مضافا ، وما كان مقترناً بأل ، وما كان مجرداً منها .

ومعمول الصفة المشبهة المضاف ينقسم إلى : مضاف إلى ما فيه (أل)، أو مضاف إلى المجرد منها .

ثم إن المعمول ينقسم أيضاً بحسب الحالة الإعرابية إلى : مرفوع ، ومنصوب ، ومجرور .

وجلي أن الصور الناتجة عن تشكيل الصفة المشبهة ومعمولها عديدة ، وقد تناولها النحاة بالإحصاء والتحليل ، منتهين إلى أن هذه الصور جميعاً جائزة الاستعمال ما عدا صورتين ممتنعتين باتفاق ، وهما [2] :

١ — إذا كانت الصفة المشبهة مقترنة بـ (أل) ومضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو : الحسن وجهه ، أو كان المعمول مضافا إلى المضاف إلى الضمير ، نحو : الحسن وجه صديقه ، أو الحسن وجه صديق أخيه .

---

(١) انظر : شرح الرضى ٢/٢٠٨ — ٢٠٩ .
(٢) انظر : شرح الرضى على الكافية ٢/٢٠٩ .

٢ — إذا كانت الصفة المشبهة مقترنة بـ (أل) ومضافة إلى معمولها المجرد من (أل) والضمير ، نحو : الحسن وجه ، أو وجه صديق .

وثمة مسائل أخرى استقبح جمهور النحاة وقوعها فى النثر ، فخصوها بحالات الضرورة الشعرية ، وإن وجد من النحاة من يجيزها فى السعة ، وهى[1] :

١ — إذ كانت الصفة المشبهة مجردة من (أل) ومضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو : حسن وجهه .

٢ — إذا كانت الصفة المشبهة مجردة من (أل) وقد نصبت معمولها المقترن بضمير الموصوف ، نحو : حسن وجهه .

٣ — إذا كانت الصفة المشبهة مقترنة بـ (أل) وقد نصبت معمولها المقترن بضمير الموصوف ، نحو : الحسن وجهه .

وواضح أن معمول الصفة المشبهة فى هذه الصور جميعاً محصور فى نطاق ما ليس مرفوعا ، إذ هو فى الصورتين الممتنعين مجرور ، وفى الصور المختلف فيها إما مجرور أو منصوب . ومقتضى هذه الملاحظة أن عمل الرفع لا شيء فيه ولا خلاف عليه ، حتى إن الرضى قد رد أصل كافة الصور والمسائل إليه وفرعه منه . فقرر أن أصل مسائلها — أى الصفة المشبهة — جميعاً مسألتان : « الحسن وجهه وحسن وجهه ، برفع المعمول فيهما »[2] وهاتان المسألتان حسنتان كثيرتا الاستعمال « وإنما كانتا أصلين لأن الوجه فاعل فى المعنى ، فالأصل ارتفاعه بالصفة ، وإذا ارتفع بهـا فلا بد من الضمير فى متعلق الصفة »[3] .

---

(١) المصدر السابق ، وأيضا : الهمع ٢ / ٩٨ ، وشرح التصريح

(٢) انظر : شرح الكافية للرضى ٢/٢٠٨ .

(٣) المصدر السابق .

وقد ذهب أكثر النحويين إلى أن الصفة المشبهة تعمل عمل فعلها شريطة الاعتماد دون أن يشترط فيها شيء من حيث الزمن ، يستوى فى ذلك أن تكون بمعنى الماضى ، أو الحال ، أو الاستقبال ، وقد نص أبو بكر ابن طاهر على أنها تكون للأزمنة الثلاثة . مخالفاً ما ذهب إليه كل من السيرافى والأخفش من ناحية ، حين قررا أن الصفة المشبهة بمعنى الماضى دائماً. وابن السراج والفارسى من ناحية ؛ إذ قالا بأنها لا تكون بمعنى الماضى مطلقاً ، والشلوبين من ناحية ثالثة ، حيث يرى أنها تكون بمعنى الحال وحده ، قال : « وسواء رفعت أو نصبت ، لأنك قلت : مررت برجل حسن الوجه ، فحسن الوجه ثابت فى الحال لا تريد مضياً ولا استقبالا »[١] .

وهكذا نخلص إلى أن الصفة المشبهة الصالحة لوقوعها عنصراً إسناديا فى الجملة الوصفية محصورة فى نوعين :

الأول - الصفة المشبهة المقترنة بـ (أل).

وهذه يشترط فيها ما سبق أن ذكرناه من شروط فى اسم الفاعل ، وتتلخص فى :

١ - أن تكون (أل) موصولة لا عهدية .

٢ - أن تقع مفردة ، أى غير مثناة أو مجموعة . إذ لو كانت مثناة أو مجموعة لطابقت العنصر الإسنادى الثانى من حيث العدد ، ومن ثم دخلت فى إطار الجملة الإسمية .

والثانى - الصفة المشبهة مجردة من (أل).

وهذه يشترط فيها ماسبق أن ذكرنا من شروط فى اسم الفاعل ، وهى:

١ - أن تكون الصفة مفردة ، ليست مثناة ولا مجموعة .

---

(١) انظر : همع الهوامع ٢/٩٨ .

٢ — أن تكون عاملة عمل الفعل ، بما يتطلبه هذا العمل من : التنكير ، وعدم الوصف ، والاعتماد على نفي أو استفهام ، وتأخر المعمول .

وهكذا يمكن أن يقال : الشجاع جنودنا ، والجبان أعداؤنا ، وما بخيل رجالنا ، وهل حسنة أخلاق أهل النفاق ؟!.

* * *

اسم المفعول : [1]

اسم المفعول مشتق من المشتقات الاسمية يختص بالدلالة على الحدث وما — أو من — وقع عليه . وهو يبنى من الفعل المتعدى مطلقاً ، وقد يبنى من الفعل اللازم وذلك إذا اعتمد على ظرف أو مصدر أو جار ومجرور .
قال ابن يعيش[2] « ولا يجوز أن يبنى (مفعول) إلا مما يجوز أن يبنى منه (يفعل) - بالبناء للمجهول - لأنه جار عليه ، فلا تقول : مقوم ، ولا مقعود ؛ لأنهما لازمان ، كما لا تقول : يقام ، ولا يقعد - بضم أولهما - إلا أن يتصل به جار ومجرور ، أو ظرف ، أو مصدر مخصص ، فإنه يجوز حينئذ أن تبنيه لما لم يسم فاعله » .

وإذا كان الفعل الذى يبنى منه اسم المفعول متعديا إلى مفعول به واحد فاسم المفعول يطلق على ذلك الواحد ، نحو : أكرمت الصديق فهو مكرم .

وإذا كان متعديا إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر فاسم المفعول يطلق على كل واحد منهما ، نحو : أعطيت الزميل كتابا ، فكل واحد من الزميل والكتاب يصدق عليه أنه المعطى (بصيغة المفعول) .

---

(١) انظر : الأصول لابن السراج ١/١٤٥ ، والمقتضب للمبرد ٢/١١٩ ، وشرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ ٣٥٠ ، والمرتجل لابن الخشاب ٢٣٩ ، وشرح الرضى على الكافية ٢/٢٠٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٨٠ ، وهمع الهوامع ٢/٩٧ ، وشرح التصريح ٢/٧١ وتحفة الإخوان على العوامل ٤٦

(٢) انظر : شرح المفصل ٦/٨٠ .

وإذا كان متعديا إلى اثنين أصلهما المبتدأ والخبر فاسم المفعول فى الحقيقة واقع على مضمون التركيب الإسنادى أو الجملة (أى مصدر الخبر مضافا إلى المبتدأ) فالمعلوم فى نحو : علمت خالدا ناجحا : نجاح خالد ، وكذلك المجعول فى نحو : جعلت أحمد أنيقاً : أناقة أحمد .

وإذا كان متعديا إلى ثلاثة مفاعيل وقع اسم المفعول على كل واحد من (الأول) و (مضمون الثانى والثالث) — أى مصدر الثالث مضافا إلى الثانى — ففى نحو : أعلمت سعدا خالدا ناجحا : المعلم كل من : سعد ، ونجاح خالد .

وقد قرر النحاة أن اسم المفعول يعمل عمل فعله المبنى لغير الفاعل ، فيرفع نائب الفاعل ، ولا ينصب مفعولا به إلا إذا اشتق من الفعل المتعدى إلى أكثر من مفعول به واحد على الأرجح عند جمهور النحاة ، ومن الشائع بينهم تقرير أن (اسم المفعول كاسم الفاعل فى شروط إعماله عمل مضارعه)(١) ، ومن ثم ورد فيه ماورد فى اسم الفاعل من خلاف ، وترجح به ما ترجح فى اسم الفاعل من أحكام(٢) ، وهكذا تستطيع أن تقرر دون

---

(١) انظر : المرتجل ٢٣٩ ، وشرح المفصل ٦/ ٨ ، وشرح التصريح ٢/ ٧١ ، والهمع ٢/ ٩٧ ، وتحفة الإخوان ٤٦ .

(٢) ثمة مسألة خصها كثير من النحاة باسم المفعول ، وهى جواز إضافته إلى مرفوعه ، نحو : زيد مضروب الظهر ، فالإضافة هنا جائزة بشرطين :

الأول — أن يكون اسم المفعول من فعل متعد إلى واحد ، فلا يجوز أن يكون من فعل لازم ، ولا من فعل متعد إلى أكثر من مفعول به واحد .

الثانى — أن يقصد ثبوت الوصف وبتناسى الحدث .

كذلك أجاز هؤلاء النحاة فى هذا المثال وما ماثله القطع عن الإضافة ونصب الاسم الواقع بعد صيغة اسم المفعول ، إما على المفعولية ، وإما على التمييز .

نحو قولك مثلا : هو مضروب الظهر (بتنوين اسم المفعول ونصب الظهر على المفعولية) ، وهو مضروب ظهراً (بتنوين اسم المفعول ونصب ظهرا على التمييز) .

كبير تجوز أن لاسم المفعول الواقع ركنا إسنادياً فى الجملة الوصفية أسلوبين :

الأول — أن يقترن بـ (أل) ، ويشترط فيه ما يشترط فى اسم الفاعل من :

١ — التزام الإفراد .

٢ — كون (أل) موصولة لاعهدية .

والثانى — التجرد منها ، ويشترط فيه ما اشترط فى اسم الفاعل من :

١ — التزام الإفراد .

٢ — أن يكون عاملا عمل مضارعه ، أى أن يتحقق فيه : التكبير ، وعدم الوصف ، والاعتماد بخاصة على نفى أو استفهام، دون بقية مايعتمد عليه، وتأخر المعمول .

ومثال اسم المفعول المقترن بـ (أل) نحو : المحمودة أخلاقك ، والمشكورة نصائحك ، والمقبولة أحكامك ، ومثال المجرد منها نحو : ما محمودة أخلاق المنافقين ، وما مشكورة نصائح المداسين ، وهل مقبولة أحكام الطغاة الباغين ؟ ونحو : ما محترم المهرجون ، وما منصور الجبارون ، وهل محسود السفهاء العادون ؟ .

* * *

اسم التفضيل[1] :

اسم التفضيل وصف مشتق للدلالة على اشتراك طرفين فى صفة وزيادة أحدهما عن الآخر فيها ، نحو : محمد أفضل من محمود ، فإن كلا من (محمد)

(١) انظر : شرح الرضى ٢/٢١٢ ، وشرح التصريح ٢/١٠٠ ، وهمع الهوامع ٢/١٠١ ، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ٣/٤٣ .

و(محمود) يشتركان فى الفضل ، بيد أن الفضل فى محمد أكثر منه فى محمود . وهذا هو الأصل فى استخدام اسم التفضيل ، وإذا أطلق كان هو المقصود من إطلاقه . ولكنه قد يخرج عن هذا المعنى الأصيل ويستخدم استخداماً آخر يدل فيه على اتصاف شيئين بوصفين مختلفين وأن أحدهما فى وصفه أقوى من الآخر فى صفته . كما فى نحو : العسل أحلى من الخل ، فإنه ليس ثمة وصف مشترك بين العسل والخل ، ومن ثم كان أفعل التفضيل هنا — كما يقول النحويون — على غير بابه ، والقصد منه أن العسل فى حلاوته أقوى من الخل فى حموضته ، فالصيغة هنا تدل على اتصاف العسل بالحلاوة ، واتصاف الخل بالحموضة ، وزيادة درجة الحلاوة فى العسل عن درجة الحموضة فى الخـــل .

— ولصيغة اسم التفضيل — فى الاستعمال[1] — أربع حالات ، هى :

أولا — أن تتجرد الصيغة من (أل) والإضافة .

وحكم اسم التفضيل حينئذ وجوب التزام الإفراد والتذكير[2] ودخول (من) الجارة للمفضل عليه غالباً ، وقد تحذف مع مجرورها قليلا ، نحو

---

(١) من الثابت صرفيا أن قياس صيغة التفضيل هى (أفعل) ، ولم يوجد فى العربية اسم تفضيل على غير هذا الوزن فى شكله إلا كلمات ثلاث ، هى :

١ — (خير) نحو قوله تعالى (أولئك هم خير البرية).

٢ — (شر) نحو قوله تعالى: (أولئك هم شر البرية).

٣ — (حب) نحو قول الشاعر :

وزادنى كلفا بالحب أن منعت ... وحب شىء إلى الإنسان ما منعا

ومن الصرفيين من حاول تفسير هذه الكلمات على أنها متطورة من صيغة (أفعل) أيضا ، وأن أصلها : أخير ، وأشر ، وأحب .

(٢) المقتضب ١/ ١٦٨ .

قوله تعالى : (ليوسف وأخوه أحب إلى أبينا منا)[١] ، وقوله : (أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا)[٢] .

ثانياً — أن تقترن الصيغة بـ (أل) .

وحكم اسم التفضيل وجوب مطابقة موصوفه تذكيرا أو تأنيثاً ، وإفراداً أو تثنية أو جمعا[٣] . وعدم دخول من جارة للمفضل عليه ، نحو : هذان الرجلان الأفضلان ، وهذه السيدة الفضلى .

ثالثا — أن تضاف صيغة التفضيل إلى النكرة .

وحكمها حينئذ وجوب التزام الإفراد والتذكير ، ومطابقة النكرة التي وقعت مضافا إليها للمفضل السابق على اسم التفضيل ، نحو : هذا أشجع رجل ، وهما أشجع رجلين ، وهم أشجع رجال ، وهي أشجع طالبة ، وهما أشجع طالبتين ، وهن أشجع طالبات .

رابعاً — أن تضاف الصيغة إلى معرفة .

وحكمها في هذه الحالة جواز المطابقة وعدمها . ومن قبيل المطابقة قوله تعالى : (وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها)[٤] . ومن قبيل عدم المطابقة قوله سبحانه : (ولتجدنهم أحرص الناس على حياة)[٥] .

وقد قرر جمهور النحاة ضعف مشابهة اسم التفضيل للفعل واسم الفاعل أيضاً . الأمر الذي ترتب عليه وقوع الخلاف في عمله في ما من شأنه

---

(١) من الآية (٨) من سورة يوسف .

(٢) من الآية (٣٤) من سورة الكهف .

(٣) انظر : المقتضب ١/١٦٨

(٤) من الآية (١٢٣) من سورة الأنعام .

(٥) من الآية (٩٦) من سورة البقرة .

أن يحتاج إلى قوة العامل . وإجازة عمله فيما لا يحتاج إلى قوة ، وهكذا أجاز النحاة أن يعمل فى الضمير المستتر الذى يرفع فاعلا له ، «لأن مثل هذا العمل لا يحتاج إلى قوة العامل »[1]، كذلك أجازوا أن ينصب الظرف والحال والتمييز دون شروط ، « لأن الظرف والحال يكفى فيهما رائحة الفعل ، والتمييز يعمل فيه الخالى عن معنى الفعل ، كما فى نحو : رطل زيتا »[2] . واختلفوا فى عمله فى غير ذلك :

— فاختلفوا فى عمله الرفع فى الاسم الظاهر . أما يونس فقد أجاز ذلك مطلقا دون شروط . وأما جمهور النحاة فقد منعوا أن يعمل اسم التفضيل الرفع فى الاسم الظاهر إلا إذا توافرت الشروط الآتية[3] :

١ — أن يكون اسم التفضيل صفة لشىء من حيث اللفظ .

٢ — أن يكون صفة لمتعلق ذلك الشىء المشترك بين ذلك الشىء وغيره من حيث المعنى والحقيقة .

٣ — أن يكون المتعلق فى نفسه مفضلا باعتبار الشىء الأول .

٤ — أن يكون ذلك المتعلق فى نفسه مفضلا عليه باعتبار غيره .

٥ - أن يكون اسم التفضيل منفيا ، وقاس ابن مالك النهى والاستفهام على النفى ، فقال فيما نقله السيوطى :

« لا بأس باستعماله بعد نهى ، أو استفهام فيه معنى النفى ، كقولك : لا يكن غيرك أحب إليه الخير منك ، وهل فى الناس رجل أحق به الحمد

(١) شرح الرضى ٢/ ٢٢٠ .

(٢) المصدر السابق ، وأيضاً : تحفة الإخوان ٨٤

(٣) انظر : شرح الرضى ٢/ ٢١٩ ، وشرح المفصل وهمع الهوامع ٢/ ١٠٢ ، وشرح التصريح ٢ .

منه بمحسن »[١] .

وقد منع أبو حيان هذا القياس قائلا : « إذا كان لم يرد هذا الاستعمال إلا بعد نفي وجب اتباع السماع فيه والاقتصار على ماقاله العرب ، ولا يقاس عليه ماذكر من الأشياء ، لاسيما ورفعه الظاهر إنما جاء في لغة شاذة ، فينبغي أن يقتصر في ذلك على مورد السماع »[٢] .

فإذا تحققت في اسم التفضيل هذه الشروط فقد صح عمله الرفع في الاسم الظاهر بعده ، « لتهيئة بالقرائن التي قارنته لمعاقبته الفعل إياه على وجه لا يكون بدونها »[٣] نحو : ما من رجل أحسن فيه الحلم منه في العالم ، ومن ذلك قوله صلوات الله عليه : ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة » . وقول العرب : ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ، وبهذا المثال لقبت المسألة بمسألة الكحل . ومن ذلك أيضا قول الشاعر[٤] :

ما رأيت امرءا أحب إليه الـ بذل منه إليك يا ابن سنان

ـ كذلك اختلفوا في نصبه المفعول به : فمن النحويين من ذهب إلى أن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به مطلقا ، ظاهراً كان أو مضمراً[٥] ، وهو ما عليه جمهور النحاة

---

(١) همع الهوامع ٢/١٠٢ . (٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه ، وانظر : المقتضب ٣/٢٤٨ ، ٢٥٠ ، وشرح الرضي ٢/٢٢٣ .

(٤) انظر : شرح التصريح ٢/١٠٧ ، والأشموني وحاشية الصبان عليه .

(٥) يتعدى اسم التفضيل إلى المفعول به الواحد — الذي لا يفهم فعله علما ولا جهلا — باللام ، نحو : هو أبذل للمعروف ، فإن كان يفهم فعله علما أو جهلا تعدى بالباء ، نحو : هو أعرف بالنحو وأجهل بالفقه .

وإن كان المفعول به يتعدى إليه بحرف الجر تعدى إليه اسم التفضيل به نفسه ، نحو : هو أمر منك بفلان وأرمى منك بالنشاب .

ويتعدى إلى أول مفعولي باب (كسوت) و (علمت) باللام ، ويبقى ثانيهما في البابين ، نحو : هو أكسى منك لعمرو الثياب ، وأعلم منك لزيد منطلقا .

ومنهم من ذهب إلى أنه ينصب المفعول به إن أول بما لاتفضيل فيه . ورد ذلك أبو حيان مقررا أن اسم المفعول ، إن أول بما لا تفضيل فيه فلايلزم منه تعديه كتعديه ، وللتراكيب خصوصيات ، (١)وهكذا تقرر عند الجمهور تأويل ما ورد من نصوص يوهم ظاهرها جواز نصب المفعول به باسم التفضيل . ومن ذلك قوله تعالى : (هو أعلم من يضل عن سبيله)(٢) فقد وجب عندهم أن يكون الناصب فعلا مقدرا يدل عليه اسم التفضيل ،وتأويل الآية : هو أعلم من كل واحد ، يعلم من يضل عن سبيله . وكذلك قوله سبحانه : (الله أعلم حيث يجعل رسالته)(٣) ، إذ أعربت (حيث) مفعولا به لفعل محذوف دل عليه (أعلم)، والتقدير كما فى شرح التسهيل : الله أعلم ، يعلم مكان جعل رسالاته .

من هذا العرض لأساليب اسم التفضيل وشروط عمله نخلص إلى أنه لايقع ركنا إسناديا فى الجملة الوصفية إلا إذا أخذنا برأى يونس وحده،وهو رأى مرجوح . إذ إن باقى النحاة — كما سبق أن ذكرنا — قد وضعوا من الشروط مالا يتيح لاسم التفضيل أن يقع طرفا إسناديا فى هذه « الجملة » ، كما ذكروا من الضوابط ما يحول دون وقوعه عنصرا إسناديا فيها : ومن بين هذه الضوابط والشروط :

١ — أن اسم التفضيل لابد أن يقع صفة لفظية لموصوف سابق عليه ، ومؤدى هذا الشرط استحالة وقوعه مبتدأ بالضرورة .

= « وكان القياس أن يتعدى إلى الثانى أيضاً باللام ، إلا أن الفعل لايتعدى بحرفى جر متماثلين لفظا ومعنى إلى شيئين من نوع واحد ، كمفعول بهما ، أو مكانين ، أو زمانين » .

انظر : شرح الرضى ٢/ ، والهمع ٢/١٠٢ ، وتحفة الإخوان ٤٨ .

(١) انظر : همع الهوامع ٢ / ١٠٢

(٢) من الآية (١١٧) من سورة الأنعام .

(٣) من الآية (١٢٤) من سورة الأنعام .

٢ — أنه باستثناء صيغة التفضيل المجردة من (أل) والإضافة ، فإن التطابق العددى بين اسم التفضيل وموصوفه مطرد ، فقد أوجبه النحاة بصورة مباشرة فى الصيغة نفسها إذا كان مقترنا بـ (أل) ، كما أوجبوه أيضاً بصورة غير مباشرة حين يضاف إلى نكرة بما اشترطوه من مطابقة النكرة للموصوف ، كذلك أجازوه بإطلاق فيما أضيف إلى المعرفة . ومن الثابت عندنا أن التطابق العددى يخرج التركيب الإسنادى من نطاق الجملة الوصفية .

٣ — أن اسم التفضيل المجرد من (أل) والإضافة كان يصلح لوقوعه طرفا إسناديا فى الجملة الوصفية ، بما وضعه النحاة من ضوابط لاستعماله تحتم التزام صيغته الإفراد والتذكير ، بيد أن الشروط التى وضعها جمهور النحاة تحول دون هذه الصلاحية وتمنع من هذا الوقوع .

وهكذا لا يسهم اسم التفضيل فى إثراء النماذج النمطية للجملة الوصفية إلا على رأى مرجوح ، ومن خلال أمثلة محدودة يمكن أن تعد — فى ضوء السائد فى التراث النحوى — مخالفة للأصل المطرد ، كما لو قيل : الأحسن الصامدون ، والأروع المقاتلون ، فإن صيغة التفضيل تعرب مبتدأ ، والمرفوع بعدها فاعل لها ، وجلى أنه لا تطابق من الناحية العددية بين طرفى الإسناد فى الجملة ، وفقدان التطابق العددى هو المؤشر الواضح لاندراج هذا النمط من الجمل فى إطار الجملة الوصفية .

* * *

المنسوب :

المقصود بالمنسوب هنا الصيغة الاسمية القياسية المطردة الاستعمال فى النسب ، تلك التى تتكون من الكلمة المنسوب إليها ملحقاً بها فى آخرها لاصقة خلفية عبارة عن ياء مشددة صالحة لقبول العلامات الإعرابية الثلاثة :

الضمة ـ والفتحة ـ والكسرة ، التى يصطلح عليها بياء النسب ، على نحو ما هومقرر فى قواعد الصرف [١]، كما فى نحو: مصرى، وقاهرى وأنصارى ونحوى وغيرها . وبهذا التحديد تخرج الأسماء الدالة على النسب بدون وجود هذه اللاحقة ، كاستخدام بعض الأوزان فى الدلالة على النسب ، كما فى : (فعال) ـ بفتح الفاء وتضعيف العين ـ نحو: بزاز ، وعطار ، ونجار وبقال ، وسياف . أى : صاحب بز وعطارة ونجارة وبقالة وسيوف . و (فاعل) ـ بكسر العين ـ نحو : تامر ، ولابن ، وطاعم ، أى : صاحب تمر ولبن وطعام . و (فعل) ـ بفتح الفاء وكسر العين ـ نحو : لبن ، وطعم ولبس ، وعمل ، أى : صاحب لبن وطعام ولباس وعمل . و (مفعال) — بكسر الميم — نحو : امرأة معطار ، أى ذات عطر . و (مفعيل) — بكسر الميم أيضاً — نحو : ناقة محضير ، أى ذات حضر — بضم الحاء— وهو الجرى . فإن هذه الصيغ جميعاً وإن دلت على النسب فإنها لا تعمل باتفاق النحاة ، ومن ثم فإنها لا تدخل فى نطاق المعتد به من المنسوب فى الجملة الوصفية .

وقد ذهب جمهور النحويين إلى أن التركيب القياسى المطرد للنسب — الذى يتكون من المنسوب إليه واللاصقة الخلفية — يجوز أن يعمل عمل الفعل المبنى لغير الفاعل ، شأنه فى ذلك شأن اسم المفعول، وأنه يشترط لهذا العمل ما يشترط فى اسم المفعول من شروط[٢] ، سواء كان مقترنا بـ(أل) أو مجرداً منها . ومقتضى ذلك أن للمنسوب الواقع عنصراً إسناديا فى الجملة الوصفية أسلوبين متميزين :

الأول — أن يقترن بـ(أل) ، ويشترط فيه شرطان :

١ ـ أن تكون (أل) موصولة لا عهدية .

٢ ـ التزام الإفراد .

---

(١) انظر : القواعد الصرفية .

(٢) انظر : شرح التصريح ١/ ٥٦

والثاني - أن يتجرد منها ، ويشترط فيه - بدوره - شرطان :

١ - التزام الإفراد .

٢ - أن يعمل عمل الفعل ، أي أن يتحقق فيه التكبير ، وعدم الوصف، والاعتماد على نفي أو استفهام دون بقية ما يعتمد عليه ، وتأخر المعمول .

وهكذا يمكن أن يقال مثلا : النحوي أساتذتنا ، والأدبي اتجاهاتنا ، كما يمكن أن يقال : ما مصري أولئك الذين يبيعون أوطانهم للأعداء ، وهل عربي الخونة لآمال أمتهم ؟ و « كذلك : أقرشي قومك ، و أقرشي أبواك » ؟ كما مثل سيبويه[1] . بإعراب المنسوب المتقدم في كل الأمثلة مبتدأ وما بعده مرفوع به . وواضح أننا التزمنا في الأمثلة ما التزمه سيبويه من مخالفة عددية بين ركني الإسناد في الجملة ، إذ إن هذه المخالفة خصيصة بارزة من خصائص الجملة الوصفية التي لولاها ما كانت الجملة منها : فلو قيل مثلا : القرشيان أبواك ، لصارت الجملة اسمية . ونحوها لو قيل : ما مصريون الذين لوطنهم يبيعون .

على أنه لا يفوتنا أن نذكر أنه برغم ما قرره النحاة من أن المنسوب يلحق باسم المفعول في العمل ، وأنه ينبغي أن تتوافر فيه الشروط نفسها ، وأنه يطرد فيه الأساليب ذاتها ، فإن من الثابت أن ثمة فارقا أساسيا بينهما في العمل ، ويتمثل هذا الفارق في أن اسم المفعول يمكن أن يتعدى إلى أكثر من معمول به ، منها ما هو مرفوع بالضرورة نائباً عن الفاعل ، ومنها ما هو منصوب: إما على المفعولية إذا كان الفعل متعديا إلى أكثر من واحد بنفسه ، وإما على الحالية ، أو التمييز ، أو الظرفية ، كما أن منها ما ليس منصوبا في اللفظ وإن قرر النحاة كونه منصوبا محلا ، وهو الجار والمجرور . أما المنسوب فإنه لا ينصب المفعول به قط وإن أمكن أن يعمل في غير المفعول

---

(١) انظر : كتاب سيبويه ٢/٣٦

به من الحال فى نحو : الشورى رجالك مقاتلين ، والتمييز نحو : المحمدى أصدقاؤك خلقاً ، والظرف نحو : ما وردية أشمارك الليلة ، والجاروالمجرور نحو : هل منهجى آراؤك فى بحثك ؟

* * *

وهكذا نخلص إلى أن العنصر الإسنادى الأول فى الجملة الوصفية يقع واحداً من هذه الصيغ المشتقة أو المؤولة بها ، وهذه الصيغ كلها بعض ما يطلق عليه فى التراث النحوى « ما يعمل عمل الفعل » إذ إن مما يعمل هذا العمل ـ بالإضافة إليها ـ المصدر ، واسم المصدر ، واسم الفعل ، والظرف ، والجار والمجرور .

أما المصدر واسمه فلأنهما حين يقعان مبتدأين يكونان طرفين إسناديين فى (الجملة) الاسمية لا الوصفية . لما يلزم هذا الوقوع من تطابق بين عنصرى الإسناد فى الجملة من الناحية العددية .

وأما الظرف والجار والمجرور فلأنهما حين يقعان ركناً إسنادياً يكونان فى إطار الجملة الظرفية .

وأما اسم الفعل فلأنه ـ شأنه شأن الفعل ـ يقع ركناً إسنادياً دائماً فى الجملة الفعلية .

وهكذا لا يتبق مما يعمل عمل الفعل ـ مما يصلح لوقوعه طرفا إسناديا فى الجمله الوصفية ـ إلا تلك الأنواع التى تناولناها ، وهى : اسم الفاعل ، وأمثلة المبالغة ، والصفة المشبهة واسم المفعول ، واسم التفضيل ، والمنسوب. بيد أنه ينبغى أن نؤكد ما سبق أن أشرنا إليه من أن هذه الأنواع لا تقع دائماً عنصراً إسنادياً فى الجملة الوصفية ، بل حين تستوفى ما ذكرناه لها من شروط .

ومقتضى ذلك أن من الممكن أن لا تقع عنصراً إسنادياً أصلا . وذلك إذا استعملت دون إسنادها إلى غيرها .

كما أنه من الممكن أن تقع عنصراً إسنادياً فى غير الجملة الوصفية ، فيما لو وقعت ركناً إسنادياً فى الجملة الاسمية ، أو الظرفية . أو الفعلية كما لو قلت مثلا : العامل محترم ، وفى القلب منا العامل بإخلاص ، ويحترم العامل الجاد عمله ، ففى هذه الأمثلة الثلاثة اسم فاعل وقع مسنداً إليه فى غير الجملة الوصفية . وليس اسم الفاعل فى الأمثلة سوى نموذج يمكن أن يقاس عليه بقية المشتقات وما ألحق بها من المنسوب .

أما إذا استوفت الشروط فإنها تصبح صالحة للوقوع طرفا إسنادياً فى الجملة الوصفية . بل إنها تكون بالضرورة ركنا إسناديا فيها إذا ذكر الطرف الإسنادى الثانى ـ وهو المسند إليه ـ بعدها.

وللمسند إليه فى هذه الجملة أحكام تميزه ، فهو لا يكون مفردا ، أى أنه يجب أن يكون مثنى أو مجموعا ، وهو مرفوع دائما بالمسند فلا يقع غير مرفوع، ولا يتأثر بغير المسند من عوامل الرفع الأخرى فعلية كانت أو حرفية ـ على الرأى الذى يجعل للحروف عمل الرفع أيضاً ـ وهو واجب الذكر فى الجملة، ملتزم الوجود بعد المسند فيها .

ومقتضى هذه الأحكام أنه لا يقبل الإفراد ، ولا النسخ ، ولا الحذف، ولا التقدم . ويمكن أن تعد هذه جميعا من بين الخصائص المميزة للجملة الوصفية .

أما أنه لا يقبل الإفراد فلأنه إذا وقع مفردا تحولت الجملة حينئذ إلى جملة اسمية ؛ لتحقق التطابق العددى بين طرفى الإسناد فيها. وسنفصل القول فى هذه النقطه بعد قليل ، حين نتناول العلاقة بين طرفى الإسناد فى الجملة الوصفية .

وأما أنه لا يقبل النسخ فلأن للناسخ دائماً أثراً إعرابياً ظاهراً أو مقدراً ، لأنه لا يكون إلا عاملا . وما دام المسند إليه معمولا فى الجملة الوصفية للمسند فإنه يستحيل أن يقبل أثر عامل آخر ، وفقاً لما تقرره الأصول من عدم اجتماع عاملين على معمول واحد .

وأما أنه لا يقبل الحذف فلأنه — بالضرورة — سوف يؤدى إلى لبس سواء فيما يتصل بالمعنى المستفاد من الجملة ، أو فيما يتصل بتصنيف أنواعها ، إنك حين تسمع قائلا يقول : الناجح ، أو : هل ناجح ؟ أو ما ناجح - مثلا - لا سبيل إلى أن تحدد العنصر الإسنادى الثانى فى الجملة ، وهل هو المسند أو المسند إليه ، وهل هو متقدم أو متأخر . وهكذا يحدث خلط لا سبيل معه إلى تمييز المعنى أو تصنيف الجمل المعبرة عنه .

وأما أنه لا يتقدم على المسند فلأن العامل — عند جمهور النحاة — شبيه بالفعل ، وبما أنه لا يجوز عندهم تقدم مرفوع الفعل عليه فكذلك لا يجوز تقدم مرفوع شبه الفعل عليه . بل إن امتناع تقدمه آكد ، لأنه إذا كان الفعل — وهو الأصل فى العمل — يمتنع معه تقدم المرفوع فإن امتناعه مع شبه الفعل — وهو متفرع عنه — من باب أولى .

وثمة عدد من القضايا الثانوية التى تترتب على هذه الأحكام ، لعل أهمها تفسير عمل الوصف فى المرفوع بعده : والاتجاه الشائع فى التراث النحوى يفرق بين نوعين من المرفوع ، تبعاً لاختلاف أنواع المشتقات السابقة عليه والعاملة فيه . فإذا كان المرفوع بعد اسم الفاعل ، أو أمثلة المبالغة أو الصفة المشبهة أو اسم التفضيل أعرب فاعلا ، وإذا وقع بعد اسم المفعول أو المنسوب أعرب نائباً عن الفاعل ، ولا نكاد نجد خلافاً يذكر حول هذا التقسيم اللهم إلا فى بعض التخريجات المحدودة لبعض الأمثلة الواردة للمنسوب ، ومن ذلك ما ذكره صاحب تحفة الإخوان على عوامل البركوى من إمكان

أن يعرب المرفوع بعد المنسوب فاعلا (١) ، وهو تخريج لايخلو من وجاهة. أو بعض الآراء الداعية إلى إغفال هذا التقسيم جملة ، والاكتفاء باعتبار المسند إليه « مرفوعا » للوصف دون حاجة إلى بيان سبب الرفع وطبيعته حتى لا تجمع الجملة بين ما يبدو أنهما صيغتان وقعتا مسنداً إليهما ، وهما : المبتدأ ، والفاعل أونائبه (٢) . وحتى لا تتعدد دلالة المصطلحات بتعدد الجمل المستخدمة فيها . ولا نحسب هذه الأسباب — برغم وجاهتها — كافية لإغفال الفروق الواضحة بين المرفوع بعد اسم الفاعل وماكان بمعناه ، والمرفوع بعد اسم المفعول وما كان مؤولا به . وقد سبق أن أشرنا إلى أن المصطلح « المبتدأ » متعدد الدلالة بالفعل فى التراث النحوى ، وأن هذا التعدد من الثبات والاستقرار بحيث لا يمثل الأخذ به عائقاً فى فهم الوظيفة النحوية للمصطلح فى الجملة . فضلا عن أن الأخذ بالمصطلحين الدالين على عنصرى الإسناد فى الجملة الوصفية على نحو ما هو شائع فى التراث النحوى — وهما مصطلح المبتدأ للدلالة على المسند ، والفاعل أو نائبه للدلاله على المسند إليه — كفيل بتأكيد الوضع الخاص لهذه الجملة بين غيرها من الجمل المعتد بتصنيفها عند النحاة ، وهما الجملة الاسمية ، والجملة الفعلية ، وكأن هذه الجملة — بعنصريها الإسناديين — جملة ذات اتصال وثيق بنوعى الجملة المتميزين ، وهى بذلك تشبه كلا منهما فى بعض النقاط ، ولكنها — مع ذلك — تخالفها فى بعض النقاط أيضا ، على نحو ما سنعرض له — إن شاءالله — عند مقارنة أحكام الجملة الوصفية بغيرها من أنواع الجملة العربية ، فى ختام هذا الفصل .

* * *

(١) تحفة الإخوان على العوامل ٥١ .

(٢) انظر : دراسات نقدية فى النحو العربى ١٥١ .

من هذا العرض لمكونات الجملة الوصفية وعلاقاتها يتضح أن المؤثرات التي تصوغ تشكيل هذه الجملة وتسهم في إثراء نماذجها النمطية متعددة ، بيد أنه يمكن إجمالها في أمور أربعة ، هي: الصيغة الوصفية الواقعة مسندا ونوعها ، والمرفوع الواقع مسندا إليه وطبيعته ، وسياق الجملة واحتمالاته ، والمكملات الممكنة ومواقعها .

— أما الصيغة الوصفية الواقعة مسنداً فإنها تتنوع إلى ستة أنواع كما سبق أن ذكرنا ، وهي : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمنسوب ، والصفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة ، واسم التفضيل عند يونس وحده من بين النحاة ، وتقدم هذه الأنواع الستة اثنى عشر احتمالا ، لأن كلا منها يمكن أن يقترن بـ(أل) الموصولة ، كما يمكن أن يتجرد منها .

— وأما المرفوع الواقع مسنداً إليه في الجملة فإن أنواعه ثلاثة ، هي : أن يكون اسما جامدا ، أو أن يكون اسماً مشتقاً ، أو أن يكون ضميراً ، وتقدم هذه الأنواع الثلاثة ستة احتمالات ، لأن كلا منها يمكن أن يكون مثنى ، كما يمكن أن يكون جمعاً .

— وأما السياق فله احتمالات ثلاثة : أن يكون إيجابا ، أو نفياً ، أو استفهاما .

— وأما المكملات فدورها في تعدد النماذج النمطية للجملة الوصفية بالغ الخطر ، ونتائجها في تعدد صورها لا تقع تحت حصر ؛ إذ إن من الممكن أن تخلو الجملة من المكملات كما أن من الممكن أن تحتوى على واحد أو أكثر منها ، وفي طليعتها : المفعول به ، والحال ، والتمييز ، والظرف ، والجار والمجرور ، والتوابع الأربعة : النعت ، والعطف ، والتوكيد والبدل .

فإذا نحن تجاوزنا عن دور هذه المكملات في تعدد النماذج النمطية للجملة الوصفية مكتفين بتصورها في ضوء الاحتمالات الناتجة عن المؤثرات

الثلاثة الأولى اتضح أن هذه النماذج تتجاوز مائتي نموذج . حسبنا أن نمثل لبعضها — في إطار صيغة واحدة منها — هي اسم الفاعل — على النحو الآتي :

أولا — اسم فاعل مقترن بـ (أل) الموصولة + اسم جامد مثنى ، مثل : الصامت أخواك .

« + اسم جامد جمع . مثل : الصامد رجالنا .

« + اسم مشتق مثنى . مثل : الحاضر صديقاك .

« + اسم مشتق جمع ، مثل : الجالس مريدوك .

« + ضمير مثنى منفصل ، مثل : المعتدى أنتما .

« + ضمير جمع منفصل ، مثل : الفاهم أنتم .

ثانيا — أداة نفي[1] + اسم فاعل مقترن بـ (أل) الموصولة + اسم جامد مثنى ، مثل : ما الصامت أخواك .

أداة نفي + اسم فاعل مقترن بـ (أل) الموصولة + اسم جامد جمع ، مثل : ما المستكين رجالنا .

---

(١) صرح النحاة بأنه لافرق بين أن يكون النفي بما ، أو لا ، أو إن ، أو غير ، أو ليس .

انظر : شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ١/١٩١ ، وابن عقيل ١/٨٩ .

أداة نفى + اسم فاعل مقترن بـ(أل) الموصولة +
اسم مثنى ، مثل : ما الحاضر صديقاك .

أداة نفى + اسم فاعل مقترن بـ(أل) الموصولة +
اسم مشتق جمع ،مثل : ما المتحدث مريدوك.

أداة نفى + اسم فاعل مقترن بـ(أل) الموصولة +
ضمير مثنى منفصل ، مثل: ما المسافر أنتما .

أداة نفى + اسم فاعل مقترن بـ(أل) الموصولة +
ضمير جمع منفصل ، مثل : ما المعتدى أنتم.

ثالثا — أداة استفهام[1] + اسم فاعل مقترن بـ(أل) الموصولة +
اسم جامد مثنى، مثل: هل الصامت أخواك؟

أداة استفهام + اسم فاعل مقترن بـ(أل) الموصولة +
اسم جامد جمع ، مثل : هل الصامد رجالنا؟

أداة استفهام + اسم فاعل مقترن بـ(أل) الموصولة +
اسم مشتق مثنى ،مثل : هل الحاضر صديقاك؟

أداة استفهام + اسم فاعل مقترن بـ(أل) الموصولة +
اسم مشتق جمع ،مثل: هل الجالس مريدوك؟

أداة نفى + اسم فاعل مشتق مقترن بـ(أل) الموصولة +
ضمير مثنى منفصل ، مثل : هل الهاجم أنتما ؟ .

أداة نفى + اسم فاعل مقترن بـ(أل) الموصولة +
ضمير جمع منفصل، مثل : هل المعتدى أنتم؟.

---

(١) صرح النحاة بأنه لافرق فى الاستفهام بين أن يكون بالهمزة ، أو بهل ، أو كيف، أو من ، أو ما .
انظر: ١/ ١٩٠ من الأشمونى ، وابن عقيل ١/ ٨٩ .

رابعاً – اسم فاعل مجرد من أل[1] + اسم جامد مثنى ، مثل :
صامد أخواك .

اسم فاعل مجرد من أل + اسم جامد جمع . مثل :
مناضل رجالنا .

اسم فاعل مجرد من أل + اسم مشتق مثنى ، مثل :
مقاتل زميلانا .

اسم فاعل مجرد من أل + اسم مشتق جمع ، مثل :
ثائر أحبابنا .

اسم فاعل مجرد من (أل) + ضمير مثنى منفصل ، مثل :
مسافر أنتما .

اسم فاعل مجرد من (أل) + ضمير جمع ، مثل .
متخاف أنتم .

خامسا – أداة نفي + اسم فاعل مجرد + اسم جامد مثنى ، مثل :
ما صامت أخواك .

أداة نفي + اسم فاعل مجرد + اسم جامد جمع ، مثل :
ما حاضر صديقاك .

أداة نفي + اسم فاعل مجرد + اسم مشتق مثنى ، مثل :
ما حاضر صديقاك .

أداة نفي + اسم فاعل مجرد + اسم مشتق جمع ، مثل :
ما جالس محبوك .

أداة نفي + اسم فاعل مجرد + ضمير مثنى منفصل ، مثل :
ما معتد أنتما .

أداة نفي + اسم فاعل مجرد + اسم جمع منفصل ، مثل :
ما مهاجم أنتم .

(١) هذه المسألة خلافية كما سبق أن ذكرنا في اسم الفاعل .

سادسا — أداة استفهام + اسم فاعل مجرد + اسم جامد مثنى ، مثل:

هل صامت أخواك ؟

أداة استفهام + اسم فاعل مجرد + اسم جامد جمع ،مثل:

هل صامد رجالنا ؟

أداة استفهام + اسم فاعل مجرد + اسم مشتق مبنى ،مثل:

هل حاضر صديقاك ؟

أداة استفهام + اسم فاعل مجرد + اسم مثنى جمع ، مثل:

هل جالس مريدوك ؟

أداة استفهام + اسم فاعل مجرد + ضمير مثنى منفصل،مثل:

هل مهاجم أنتما .

أداة استفهام + اسم فاعل مجرد + ضمير جمع منفصل،مثل:

هل معتد أنتم .

* * *

ثانياً : العلاقات المحتملة لمكونات الجملة :

يدور حديث النحويين عن العلاقات المحتملة بين عناصر الإسناد فى هذه الجملة حول محور « التطابق العددى » - سلباً أو إيجابا - بحيث يمكن الزعم بأن الصور التركيبية المحتملة - سواء كانت مقبولة أو مرفوضة - مبنية على موقفها من « التطابق العددى » وممتدة منه . وقد عرض النحاة لهذه الصور من خلال الاحتمالات الآتية[1] :

---

(١) انظر مثلا : شرح الرضى على الكافية ١/٨٧ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ١/٩٠ .

وقد حاول الخضرى استقصاء الاحتمالات العقلية لمكونات هذه الجملة فذكر أنها تبلغ خمس عشرة صورة على النحو الآتى :

أولا — صورتان يمتنع فيهما كون الوصف خبرا ويجب كونه مبتدأ ، وهما :

١ — إذا كان الوصف مفردا ومرفوعه مثنى .

٢ — إذا كان الوصف مفردا ومرفوعه جمعا .

ثانيا — صورتان يمتنع فيهما كون الوصف مبتدأ ويجب كونه خبرا مقدما ، وما بعده مبتدأ ، وهما :

٣ — إذا طابق الوصف مرفوعه فى التثنية .

٤ — إذا طابق الوصف مرفوعه فى الجمع .

ثالثا — صور خمس من قبيل التركيب الفاسد ، وهى :

٥ — إذا كان الوصف مثنى وما بعده مفرد .

٦ — إذا كان الوصف جمع تصحيح وما بعده مفرد .

٧ — إذا كان الوصف مثنى وما بعده جمع .

٨ — إذا كان الوصف جمعا وما بعدها مثنى .

٩ — إذا كان الوصف جمع تكسير وما بعده مفرد .

رابعا — ست صور يجوز فيها الوجهان . كون الوصف خبرا مقدما ، أو كونه مبتدأ وما بعده مرفوعه ، وهى :

١٠ — إذا كان الوصف مفردا وما بعده مفرد .

١١ — إذا كان الوصف مما يستوى فيه المفرد والمثنى والمجموع ، كجنب وجرح ، وما بعده مفرد .

=

الاحتمال الأول — التوافق أو التطابق العددى بين مكونات الجملة ، ولهذا الاحتمال صورتان :

١ — التوافق إفراداً ، نحو : هل ناجح الصديق ، وما مسافر الوالد .

٢ — التوافق فى غير حالة الإفراد ، نحو : هل الناجحان الصديقان ؟ ، وهل المسافرون زملاؤك ؟.

والاحتمال الثانى — المخالفة العددية بين ركنى الإسناد فى الجملة ، ولها صور أربع :

١ — إفراد الوصف وتعدد المرفوع بعده ، نحو : هل ناجح الصديقان؟، وما مهمل الجادون .

٢ — تعدد الوصف وإفراد المرفوع بعده ، نحو : هل ناجحان الصديق؟، وما مهملون الزميل .

٣ — تثنية الوصف وجمع المرفوع بعده ، نحو: هل ناجحان الأصدقاء؟، وما مهملتان الزميلات .

٤ — جمع الوصف وتثنية المرفوع بعده، نحو: هل ناجحون الصديقان؟، وما مهملات الزميلتان .

ويرفض النحاة — باتفاق — من هذه الاحتمالات الصور الثلاث الأخيرة،

= ١٢ — إذا كان الوصف مما يستوى فيه المفرد وغيره وما بعده مثنى .

١٣ — إذا كان الوصف مما يستوى فيه المفرد وغيره وما بعده جمع .

١٤ — إذا كان الوصف مجموعا جمع تكسير وما بعده مثنى .

١٥ — إذا كان الوصف مجموعا جمع تكسير وما بعده جمع .

وفى الصورتين الأخيرتين خلاف .

انظر: الخضرى على ابن عقيل ١/٩٠، ٩١ .

التي تتسم بتعدد الوصف والمخالفة العددية معاً ، ويجعلونها من قبيل الخطأ التركيبي الذي لا يصح ذكره إلا بهدف استقصاء الاحتمالات العقلية فحسب ، ويقبلون الصور الثلاث الأخرى ، ولكنهم يقسمونها – بحسب تصنيفها – أقساما ثلاثة :

القسم الأول – يجب أن تصنف فيه الصور في إطار الجملة الاسمية المكونة من « مبتدأ وخبر » – وهي التي تتحقق فيها المطابقة العددية في غير حالة الإفراد ، نحو : هل ناجحان الزميلان ؟ . فإنه يجب أن يعرب الوصف في المثال خبراً مقدما والمرفوع بعده مبتدأ مؤخراً ، ولا يجوز أن يكون الوصف فيها مبتدأ والمرفوع فاعلا سد مسد الخبر ؛ لأن الوصف إذا رفع ظاهراً كان حكمه حكم الفعل في لزوم الإفراد على اللغة الفصحى »(١)

والقسم الثاني – يجب أن تصنف فيه الصورة في نطاق الجملة المكونة من « مبتدأ ومرفوع » – وهي التي اصطلحنا عليها بالجملة الوصفية . وهي التي تتسم بالمخالفة العددية » ، بأن يقع الوصف مفرداً ، والمرفوع بعده غير مفرد ، سواء كان مثنى نحو : هل حاضر الزميلان ؟ أو مجموعا نحو : هل مسافر الطالبات ؟ فإن الوصف يجب أن يعرب في هذه الحالة مبتدأ ، والمرفوع بعده فاعلا – أو نائب فاعل – له ، ولا يجوز أن تكون الجملة مكونة من مبتدأ وخبر لانعدام التطابق العددي بين ركني الإسناد فيها .

وأما القسم الثالث – فقد أجاز النحاة تصنيفه في كل من الجملتين ، وذلك إذا اتفق الوصف والمرفوع بعده في التطابق العددي إفراداً . إذ أجاز كثير من النحاة أن يعرب الوصف مبتدأ وما بعده مرفوع به ، كما أجازوا أن يعرب خبراً مقدما وما بعده مبتدأ مؤخر .

---

(١) المصدر السابق ، وانظر أيضاً : الأشموني وحاشية الصبان عليه ١/١٩٢ ، وشرح الرضي ١/٨٧ .

وهكذا لا يدخل فى إطار ما أسميناه بالجلة الوصفية إلا صورتان فحسب:

الأولى – تلك التى تتسم بالمخالفة العددية . حين يكون الوصف مفرداً والمرفوع بعده غير مفرد وهو بالضرورة فاعل له أو نائب عنه .

والثانية – تلك التى تتصف بالموافقة العددية ، وذلك بأن يكون الوصف والمرفوع بعده مفردين .

ولما كانت الصورة الثانية –كما أسلفنا – تحتمل تعدد التوجيه عند النحاة ، إذ من المقطوع به عندهم أنه يجوز تصنيفها فى إطار الجلة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر ، وذلك لتحقق التطابق العددى بين ركنى الإسناد فيها على نحو ما هو مقرر فى الجلة الاسمية . ولما كانت المخالفة العـــددية ظاهرة من أبرز الظواهر المميزة لكثير من النماذج النمطية للجملة الوصفية، وهى الظاهرة التى لفتت نظر شيخ النحاة سيبويه حين عرض لعدد من نماذج هذه الجلة مقارنة بمقابلها من الجلة الاسمية، مثل : أذاهب أبواك ؟، وأمنطلق قومك ؟ « فإن بدأت بالاسم قبل الصفة قلت : قومكم منطلقون ، وقومك حسنون ، كما تقول : أبواك قالا ذاك ، وقومك قالوا ذاك[1]» لذلك فإننا نؤثر إخراج هذه الصورة من نطاق الجلة الوصفية ، واعتبارها من قبيل الاسمية ، وهكذا تصبح الجلة الوصفية محصورة فى تلك الصورة التى تتسم بالمخالفة العددية بين ركنى الإسناد فيها .

إننا بهذا التحديد ننأى بهذه الضوابط عن بعض صور الخلط والاضطراب والتضارب التى حملت بعض اللغويين – من القدامى والمحدثين – على مهاجمة النحاة والتشكيك فى دقة ما وضعوه من قواعد . وحسبنا أن نمثل فى هذا

(١) انظر : كتاب سيبويه ٢/٣٦ .

المجال بما ذكره الدكتور عبد الرحمن أيوب فى كتابه : « دراسات نقدية فى النحو العربى » حين عرض لهذا الموضوع . إذ قال : « نود الآن أن نلفت النظر إلى التناقض الذى تجره نظرية الفاعل الذى يسد مسد الخبر فى هذا الصدد . وفى المثال : (أقائم محمد ؟) تعرب : (قائم) مبتدأ ، أى أنها مسند إليه ، وتعرب (محمد) فاعلا ، أى أنها مسند إليه أيضاً . ومقتضى هذا وجود جملة تتكون من مسندين إليهما ولا غير . ولو قيل بأن (محمد) قد سد مسد الخبر وأنه بذلك مسند لكانت هذه الكلمة مسندا ومسنداً إليه فى نفس الوقت ، وهو أمر لا يقبله عقل »

ثم يضيف : « وللنحويين فى هذا المثال إعراب آخر . هو اعتبار (قائم) خبراً مقدما ، و (محمد) مبتدأ مؤخراً ، ومقتضى هذا الإعراب أن تكون (قائم) مسنداً و (محمد) مسنداً إليه ، وهو عكس وضعهما على الإعراب الذى سبق ، ومن المعلوم أن الإسناد اعتبار دلالى لا إعرابى ، ولا يقبل المنطق السليم أن يكون المسند حسب الإعراب الأول هو المسند إليه حسب الإعراب الثانى ، لأن جملة : (أقائم محمد) لم تتغير فى ذاتها ، سواء أعربت على هذا الوضع أو ذاك »

ولقد سبق أن أشرنا إلى أن دعوى أن الجملة مكونة من مسندين إليهما وأنها تخلو من المسند لا تستند إلى مقومات موضوعية ، إذ ينقصها الإحاطة المستوعبة بدلالات مصطلح « المبتدأ » فى التراث النحوى ، فهى دعوى تفترض وحدة دلالة هذا المصطلح ، ووحدة الوظيفة التى يؤديها فى الجملة ، وكونه فى كل الحالات مسنداً إليه فيها . وهذه كلها افتراضات تنفيها الحقائق الثابتة فى هذا التراث ، تلك الحقائق التى تؤكد تعدد دلالات هذا المصطلح وتنوع وظائفه وإمكان وقوعه مسنداً حينا ومسنداً إليه حينا

آخر . إذ هو مسند باطراد فى الجملة الوصفية ، ومسنداً إليه باطراد فى الجملتين الاسمية والظرفية ، على نحو ما ذكرنا من قبل .

وإذا كان المأخذ الأول الذى ذكره الدكتور أيوب يفتقد الأساس الصالح للأخذ به فإن المأخذ الثانى الذى عرضه ينهض على أسس منهجية ، فإن من المقرر منهجيا أن « الجملة » فى إطار « الموقف اللغوى » لا تحتمل تعدد الدلالة ومن ثم تأبى تعدد التوجيه ، وأن تعددالتوجيه مبنى فى جوهره على فصم الصلة الحية بين الجملة أو التركيب من ناحية والموقف اللغوى من ناحية أخرى . وتطبيقاً لهذه الأسس يكون القول بوجود عدد من الاحتمالات الجائزة فى توجيه الجملة المكونة من وصف مفرد ومرفوع مفرد — وهى الجملة التى أجاز النحاة باطراد كونها من قبيل الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر ، والمكونة من مبتدأ ومرفوع أغنى عن الخبر — مظهرا من مظاهر الاضطراب المنهجى فى تصنيف الجملة . وهو اضطراب لانجد بدا من تلافيه بسلك هذه الجملة فى إطار الجملة الاسمية فحسب ، دون أن نجيز كونها تحتمل أيضا الوصفية . تحقيقا لتلك الأسس التى سبق بيانها ، ورعاية للخصائص التى يجب لحظها ، وفى طليعتها اختلاف موقف الجملتين من التطابق العددى سلباً وإيجابا .

* * *

وهكذا نخلص إلى أن من الممكن تحديد الجملة الوصفية فى أنها « الجملة المكونة من مبتدأ وقع وصفا مشتقا أو مؤولا به ، مفرداً ، قد أسند إلى مرفوعه الظاهر أو الضمير المنفصل ، المثنى أو المجموع ، التالى له » .

واستخدامنا لفظ « الجملة » فى التعريف للإشارة إلى أنه لا بد فى الجملة الوصفية من الخصيصتين الضروريتين لتكوين الجملة ، وهما : الإسناد والإفادة التامة . وما يقتضيه ذلك من استقلال الوصف ومرفوعه بتمام

الفائدة ، بحيث إذا لم يقدم هذه الفائدة التامة لم يعد من قبيل الجملة الوصفية ، كما فى نحو : ما حاضر شقيقه محمد ، وهل مأكول طعامه بخيل ؟

والمقصود من «الوصف المشتق» مادل على حدث وصاحبه من الصفات المتفقة مع أفعالها فى المادة والعمل . وهذه الأوصاف مزدوجة الدلالة بالضرورة ، حيث تدل على الحدث والموصوف به . وبذلك تستبعد ما كان من الأوصاف مفرد الدلالة ، كاسم الزمان والمكان ، والمرة ، والهيئة ، والآلة .

ويتناول « المؤول بالوصف » المنسوب خاصة ، فإنه يشبه الوصف المشتق من حيث معناه ، إذ يدل على ذات موصوفة بصفة من الصفات ، ومن حيث استعماله ؛ إذ يمكن أن يعمل عمل الوصف المشتق وأن يكتفى بمرفوعه بعده .

وتقييد الوصف « بالإفراد » لاستبعاد ما ليس مفردا من الأوصاف ، فإنه — كما ذكرنا — يمكن أن يقدم نماذج نمطية للجملة الاسمية ، ولكنه لا يصلح لتقديم أية نماذج للجملة الوصفية باتفاق .

والنص على كون هذا الوصف « مسندا » بغية إخراج ما كان منه مسندا إليه فإنه محصور فى دائرة الجملتين : الاسمية والظرفية ، دون الوصفية .

وإيثار لفظ « الإسناد إلى المرفوع » للإشارة إلى أن هذا الوصف يعمل عمل الفعل ، بما يتطلبه هذا العمل من توافر شروط بعينها فيه وشروط فى مرفوعه ، ثم إن استعمال لفظ « المرفوع » بهذا العموم قد أريد به أن يسع ما كان منه فاعلا ، وما كان منه نائبا عن الفاعل .

وتقييد المرفوع بكونه اسما « ظاهرا » أو ضميرا « منفصلا » لإخراج

غيرهما من الأسماء غير الظاهرة والضمائر المتصلة . والنص على كونه مثنى أو مجموعا لإخراج ما كان منه مفرداً فإنه يدخل فى نطاق الجملة الاسمية .

والنص على كون المرفوع تاليا للوصف لتأكيد التزام هذا الترتيب فى الجملة الوصفية ، فإنها لا تخالف هذا الترتيب قط . فى حين يمكن فى بقية أنواع الجملة العربية تعدد المواقع للعناصر الإسنادية فى مجموعها ، بحيث يمكن فيها — بصورة عامة — تقدم المسند على المسند إليه، كما يمكن تقدم المسند إليه على المسند .

وهكذا يشير هذا التعريف للجملة الوصفية إلى أهم مالها من أحكام ، سواء فيما يتصل بمكوناتها ، أو فيما يخص علاقاتها :

فهى — أولا — مكونة من « مبتدأ » و « مرفوع به » . وإيثار لفظ المبتدأ فى ذكر مكونات الجملة للإشارة إلى ما يلزمه من الرفع ؛ فإن المبتدأ — فى التراث النحوى — مرفوع باطراد لفظا أو تقديراً ومعنى هذا أن ركنى الإسناد فى الجملة الوصفية مرفوعان ، ولقد يكون النص على الرفع — صراحة أو ضمنا — إشارة إلى عدم قبولهما النسخ ، إذ من الثابت أن النسخ بالضرورة يستلزم تغيراً فى الحالة الإعرابية .

والمبتدأ فيها وصف مشتق أو مؤول به ، وبذلك تكون النماذج النمطية لهذه الجملة مقصورة على بعض الاستعمالات المحدودة لأنواع من الصيغ، هى : اسم الفاعل ، وما ماثله من أمثلة المبالغة ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، واسم المفعول وما جرى مجراه من المنسوب . وليست هذه الأنواع متساوية من حيث شيوع الاستعمال فى هذه الجملة وندرتها . فإنه بالرغم من عدم وجود إحصاءات لاستعمالاتها فى أى حصيلة لغوية فإن النظرة العجلى إلى ما تقدمه المصنفات النحوية واللغوية تشير إلى أن أكثرها شيوعا اسم الفاعل واسم المفعول ثم المنسوب والصفة المشبهة . وأقلها شيوعا

اسم التفضيل ، وبين المجموعتين أمثلة المبالغة إذ إنها دون الأولى فى الشيوع ودون الثانية فى الندرة .

والمرفوع فيها اسم حقيقى لا حكمى ، صريح لا مؤول ، ظاهر مطلقا أو ضمير شريطة كونه منفصلا . وبذلك تستبعد من دائرة هذه الجملة أنماط كثيرة من التراكيب مما لم تتوافر هذه الشروط فيها . ولقد يكون هذا المرفوع فاعلا للوصف ، ولقد يكون نائب فاعل له . والاختلاف بين التوجيهين يرتد إلى نوع صيغة الوصف الواقعة مبتدأ والتى يمكن تقسيمها – بصورة عامة – إلى مجموعتين : المجموعة الأولى يؤدى فيها الوصف وظيفة الفعل المبنى للمعلوم ، والثانية يقوم فيها بوظيفه الفعل المبنى للمجهول ، وتضم المجموعة الأولى – كما أسلفنا – اسم الفاعل ، وأمثلة المبالغة ، والصفه المشبهة واسم التفضيل . وتقتصر الصيغة الثانيـــة على اسم المفعول والمنسوب . وهكذا يكون استخدام لفظ المرفوع فى الجملة محققا هدفين معا : أولهما الإشارة إلى أن الوصف الواقع مبتدأ يؤدى وظيفة الفعل فى الجملة ، ومايقتضيه ذلك من ضرورة توافر شروط بعينها فيها ، وفى معمولها ، وثانيهما أن يتسع التعبير لتناول نوعى المرفوع معا : الفاعل ونائبه ، دون أن يقتصر على أحدهما .

ثم إن هذه الجملة – ثانيا – متميزة فى مجال تحديد العلاقات الرابطة بين ركنى الإسناد فيها .

فالمخالفة العددية فيها واجبة ، إذ إن المبتدأ الواقع مسنداً يلزم حالة الإفراد ، فى حين لا يكون مرفوعه الذى يسند إليه إلا متعددا مثنى أو مجموعا .

والترتيب فيها حتمى ، إذ لا مجال قط لتقدم المرفوع على المبتدأ بل لابد من تأخره عنه .

وذكر طرفى الإسناد فيها ضرورى ، إذ لا يجوز بحال حذف أى منهما فيها .

* * *

ثالثاً : خصائص الجملة الوصفية :

تتسم الجملة الوصفية بعدد من الصفات التي يمكن أن تعد - بصورة عامة - بمثابة خصائص مميزة لها ، سواء في شكل الجملة، أو في الاستعمالات السياقية لها . ومن هذه الصفات ما تشارك فيه الجملة الوصفية غيرها ، ومنها ما يقتصر عليها لا يشركها فيه سواها ، ولكنها — في مجموعها - تمثل عناصر تميزها عن غيرها ، وسنعرض في السطور القادمة لهذه الخصائص من خلال تناولنا لموقف هذه الجملة من عدد من الاعتبارات المرعية في تصنيف الجملة العربية وعلى رأسها : شكل الإسناد فيها، ونوع الأطراف المكونة لها . والضوابط الموقعية بها ، والتطابق فيها ، وإمكانية النسخ معها ، واحتمالات الامتداد بها ، والحذف منها .

١ — شكل الإسناد في الجملة الوصفية :

يشير تحليل ما ورد من نصوص هذه الجملة في المأثورات اللغوية إلى أن الإسناد فيها « مفرد » حيث تتسم الجمل الممثلة لها فيه بالبساطة دون التركيب ، ويؤكد هذه الحقيقة دراسة الاحتمالات الممكنة للنماذج النمطية لهذه الجملة ، فإنها تحتم بساطة الاسناد ولا تسمح بتعدده ، ذلك أن كلا من : (المسند) و(المسند إليه) فيها لايكون إلا مفردا ، ولا يقع قط تركيبا إسناديا. فالمسند - كما عرضنا له من قبل - كلمة واحدة . هي وصف مشتق أو مؤول به ، والمسند إليه مفرد كذلك ، إذ هو اسم حقيقي صريح ، ولا سبيل إلى وقوعه غير ذلك . ويستحيل — في إطار هذه الأحكام - أن تقع الجملة الوصفية مركبة ، وإن أمكن أن يتنوع الإسناد فيها تبعا لاحتمالات الامتداد بها ، على نحو ما سنعرض له بعد حين .

* * *

٢ — نوع أطراف الإسناد فى الجملة الوصفية :

تنحصر العناصر الإسنادية المكونة للجملة الوصفية فى الأسماء ، أما المسند فلأنه لا يكون إلا وصفاً مشتقا أو مؤولا به . وأما المسند إليه فلأنه لا يكون إلا اسما حقيقيا مشتقا أو جامدا. وهو بذلك محدود بدائرة الأسماء الصريحة لا يتجاوزها . ومقتضى هذا أن « الفعل » وما كان مماثلا له من « الخالفة » لا يقع عنصرا إسناديا فى الجلة الوصفية . وبهذا تتميز هذه الجملة من حيث المكونات عن بقية أنواع الجملة العربية – ما عدا الظرفية – إذ تسمح ضوابط تلك الجمل بوقوع الفعل عنصرا إسناديا فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة : أما فى الجملة الفعلية فلأنها مرتبطة بالفعل لا تنفك عنه . وأما فى الجملة الاسمية فلأن من الممكن وقوع الفعل عنصرا إسناديا، إذا كان الخبر تركيباً إسناديا فعلياً وأما فى الجملة الشرطية فلأن من الجائز وقوع الفعل عنصرا إسناديا فى تركيبيها معا : الفعل والجزاء ، ومن الجائز وقوعه عنصرا إسناديا فى الفعل وحده دون الجزاء ، وبهذا لا تخلو الجملة الشرطية قط من الفعل . على نحو ما سنعرض له – إن شاء الله – فى الفصل الخاص بالجملة الشرطية .

* * *

٣ – الضوابط الموقعية فى الجملة الوصفية :

التزام الترتيب بين طرفى الاسناد فى الجملة الوصفية أمر ثابت . تستوى فى تقرير هذه الحقيقة النصوص اللغوية والقواعد النحوية ، فليس فى النصوص ما يشذ عن ضوابط الترتيب ، كما أنه لا يوجد فى القواعد ما يسمح بهذا الانفلات منه . وبذلك تتسم ظاهرة الترتيب فى هذه الجملة بالاطراد الذى لا شذوذ فيه ، ولا استثناء منه ، وهى خصيصة تنفرد بها هذه الجملة عن بقية أنواع الجملة العربية كلها : حيث يؤكد ما ورد من

نصوصها وما وضع من قواعدها إمكان تبادل المواقع بين الأطراف الإسنادية فيها . سواء فى ذلك الجملة الاسمية أو الظرفية التى يعترف النحاة كافة بإمكان تقدم الخبر فيها على المبتدأ جوازاً حينا ووجوبا أحيانا، أو الفعلية التى تؤكد النصوص إمكان تقديم الفاعل فيها على الفعل ، وهو ما أخذت به بعض المدارس النحوية قديماً وحديثاً ، أو الشرطية التى لا يحول نحويا دون الاعتراف بما ورد فى عدد كبير من النصوص اللغوية من تقدم الجزاء فيها على الفعل إلا بعض المقولات النظرية التى لا تستند لغير الأسس الذهنية المذهبية .

* * *

٤ — طبيعة التطابق فى الجملة الوصفية :

نلاحظ منذ البداية أن الجملة الوصفية تفرق باطراد بين قسيمى التطابق : النوعى تذكيرا وتأنيثا ، والعددى : إفرادا وتثنية وجمعا . إذ يطرد فيها تحقيق التطابق النوعى بين ركنيها الإسناديين ، فى الوقت الذى لا تسمح فيه قواعدها - على نحو ما قررنا — بحدوث تطابق عددى بينهما ، بل على العكس من ذلك توجب هذه القواعد وجود مخالفة عددية بين ركنيها ، وتلتقى الجملة الوصفية بهذا مع الجملة الفعلية ، بينما تخالف الجملتين الاسمية والظرفية ، أما الجملة الاسمية فلأنها توجب التطابق الكامل - عددا ونوعا - بين ركنى الإسناد فيها . وأما الجملة الظرفية فلأنها وإن لم يتحقق فيها التطابق لا تحتوى على أى شكل من أشكال المخالفة بين ركنيها .

* * *

٥ — إمكانية النسخ :

من الملحوظ أنه ليس فى المأثورات اللغوية للجملة الوصفية ما هو منسوخ،

فالنصوص اللغوية الواردة لهذه الجملة غير منسوخة وإن اختلف سياقها : سلباً وإيجابا ، ونوعها : خبرا وإنشاء . وهو ما قررته القواعد النحوية أيضا ، حين ذهب النحاة إلى فصل أحكام الجملة الوصفية عن الجملة الاسمية من ناحية ، والحديث عما يعمل عمل الفعل — ومن بينه بالضرورة النماذج النمطية للجملة الوصفية — بمعزل عن قواعد النسخ وأحكامه من ناحية أخرى . وبهذا يكون « عدم قبول النسخ » سمة ثابتة من السمات المميزة للجملة الوصفية ، وهي سمة تستند إلى لحظ الخصائص اللغـــوية ورعاية المقولات النحوية معا .

وبهذه السمة تماثل الجملة الوصفية الجملتين الفعلية والشرطية ، وتخالف الجملتين الاسمية والظرفية ؛ أما مخالفتها للاسمية والظرفية فواضح ، لأن من خصائصهما — كما ذكرنا — إمكان تقييدهما بالنواسخ الفعلية والحرفية أيضا . وأما مماثلتها للفعلية والشرطية فلأن كليهما لا يقبل النسخ بحال ، على نحو ما سنعرض له — إن شاء الله .

* * *

٦ — احتمالات الامتداد :

تتسم الجملة الوصفية بصلاحيتها للامتداد أيا كان نوع العناصر الممتدة أي سواء كانت هذه العناصر مرنة الارتباط بأنواع الكلمة العربية ، كالظرف ، والجار والمجرور ، وتمييز العدد . أو مقيدة الوقوع بضرورة وجود الفعل أو مشتق منه ، كالمفاعيل ، والبدل ، والحال .

وبهذه السمة تشبه الجملة الوصفية كلا من الفعلية والشرطية ، وتخالف كلا من الاسمية والظرفية ، ذلك أن احتمالات الامتداد في النوعين الأخيرين محدودة بالنوع الأول من العناصر الممتدة ، وهي العناصر التي تتسم بمرونة

الارتباط بأنواع الكلمات . أما النوع الثانى من العناصر الممتدة فإنه رهن بوجود فعل أو مشتق منه - كما أسلفنا - الأمر الذى يقضى بالضرورة إلى عدم قابليـــة الجملة لها إذا خلت منهما .

* * *

٧ - احتمالات الحذف :

ليست فى النصوص الواردة فى الجملة الوصفية ماحذف منه بعض أركانه، كما أن القواعد النحوية لاتتحدث عن إمكان حذف أى من أطراف الإسناد فيها . وإن كان من الممكن استلهام الحقائق العامة المقررة نحويا ، والتى تجيز هذا الحذف إذا دل عليه دليل من الموقف أو السياق . فإنك حين تسأل مثلا : من القادم ؟ فتجيب : أخواى ، فإن من الممكن نحويا اعتبار (أخواى) مرفوع باسم فاعل مقدر ، وتكون الجملة على هذا التقدير وصفية .

بيد أن من الثابت أنه ليس فى الجملة الوصفية مواضع يطرد فيها هذا الحذف لأحد طرفى الإسناد أو لكليهما . وبهذا تتميز الجملة الوصفية عن بقية أنواع الجملة العربية التى يجيز النحاة الاستغناء باطراد عن بعض أركان الإسناد فيها . سواء فى ذلك الجملة الاسمية أو الظرفية - كما شرحنا من قبل - أو الجملة الفعلية أو الشرطية على نحو ما سنشرح من بعد .

* * *

وهكذا نخلص إلى أن الجملة الوصفية تتصف بعدد من الصفات التى تجعلها نموذجا متميزا عن بقية نماذج الجملة العربية :

فهى جملة بسيطة الإسناد ، محدودة المكونات، ملتزمة الترتيب، واجبة المخالفة العددية بين ركنيها ، غير قابلة للنسخ ، وإن قبلت الامتـــداد . الحذف فيها غير مطرد .

وبهذه الخصائص تخالف الجملة الاسمية فى : المكونات ، وإمكان كون الإسناد مركبا ، وقبول النسخ ، ووجوب التطابق العددى ، ومرونة الترتيب ، وإمكان الحذف ، وبعض صور الامتداد .

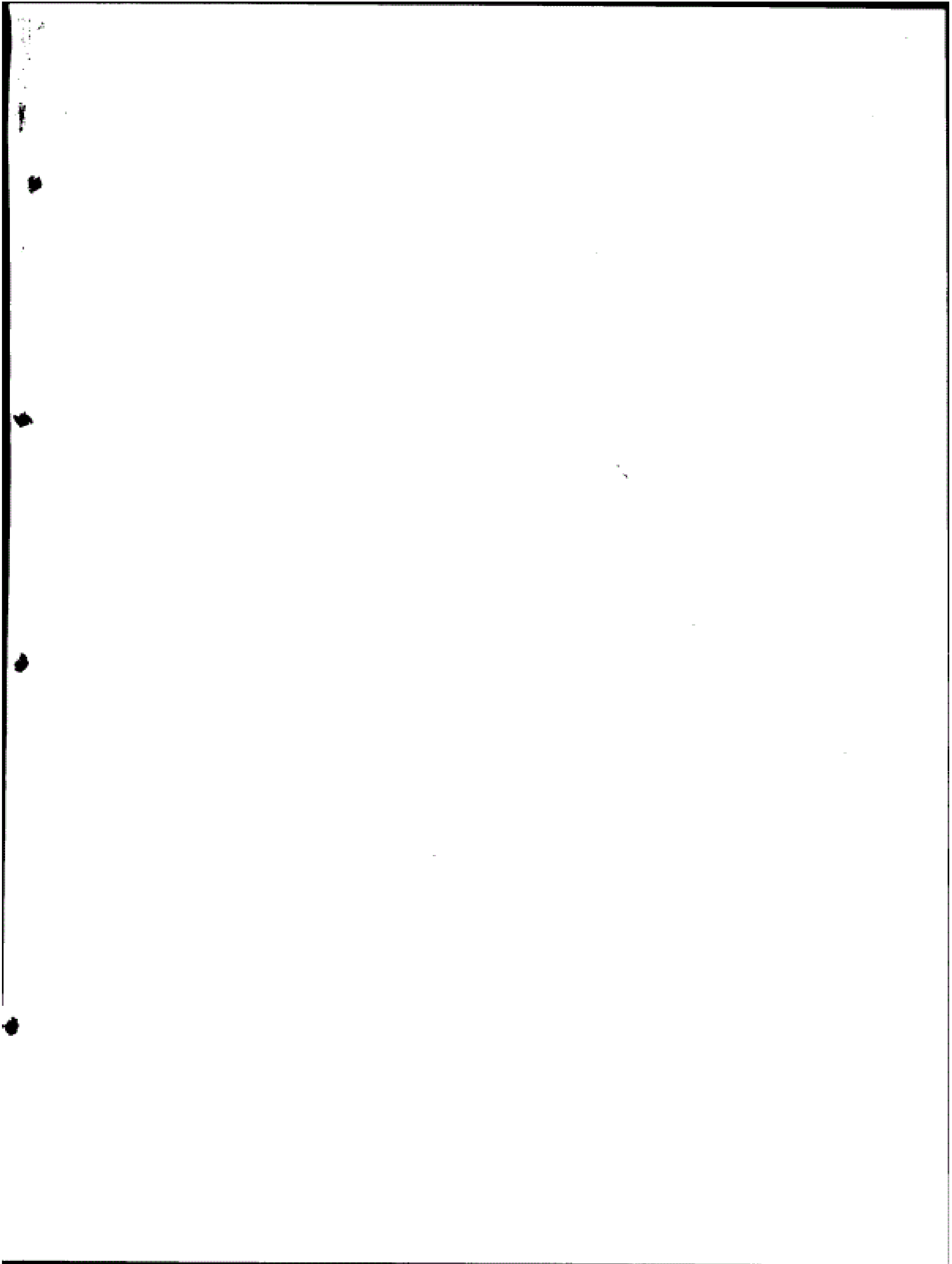
وتخالف الجملة الظرفية فى : المكونات ، وقبول النسخ ، وانعدام المخالفة ، ومرونة التركيب ، وإمكان الحذف .

وتخالف الفعلية والشرطية فى : المكونات ، وإمكان الحذف .

* * *

الفصل الرابع

الجملة الشرطية



لعل أقدم من يرد إليه مصطلح : « الجملة الشرطية » جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، المتوفى سنة ٥٣٨هـ ، إذ إليه يعود فضل ابتكار هذا المصطلح من ناحية ، وإقرار ما يمكن أن يعد اعترافاً باستقلال هذه الجملة فى مقابل الأنواع الأخرى من الجملة العربية من ناحية أخرى[١] .

وليس معنى ذلك أن النحاة السابقين لم يدركوا ما تتميز به هذه الجملة من خصائص، ولم يعرضوا لهذه الخصائص بالتقنين، فإن المأثورات النحوية تكشف بجلاء عن أن هؤلاء النحاة قد تناولوا بالبحث جوانب متعددة من هذه الجملة وقعدوا لها ، بل إن بوسعك أن تستخلص من تراث هؤلاء النحاة ما يمكن أن يكون ضوابط شاملة لهذه الجملة وأحكامها ، سواء فى مجال دراسة العناصر الداخلة فى تركيبها ، أو فى ميدان الروابط الداخلية بينها . بل إن هذه الضوابط تمتد إلى ميدان استعراض الاحتمالات الممكنة لتركيبها دون أن تقتصر على الوقوف عند الأساليب الواردة لها .

ومقتضى هذا كله أن التراث النحوى - منذ عصوره الباكرة - يشير إلى وجود إدراك واضح بتميز هذه الجملة عن غيرها ، الأمر الذى أسلم إلى إفرادها بما يوشك أن يكون « وضعاً خاصاً » بها . وهو إدراك ظل ينمو باطراد بفضل ما كانت تقدمه البحوث النحوية من إثراء لأحكام هذه الجملة وقواعدها . إذ إن كل بحث فيها كان يسلم - بالضرورة - إلى لمس بعض الخصائص المميزة لها . ومن الصحيح أن النحاة السابقين على الزمخشرى لم يذهبوا إلى القول باستقلال هذه الجملة عن غيرها ، ومن ثم لم يضعوا مصطلحا خاصا للدلالة عليها . لكن من الصحيح أيضاً أن اتجاهات البحث النحوى

---

(١) انظر : (١٢٦) من هذه الدراسة .

قبل الزمخشري كانت تنبيء بأنها ستنتهي إلى الاعتراف باستقلالها، بحيث يمكن القول بأن دور الزمخشري - في جوهره - هو أنه قد نقل الاعتراف من مرحلة «الكمون» إلى مرحلة الظهور، بفضل شجاعته في وضع المصطلح المعبر عنها. وإن كانت أهم المقومات الداعية إلى إقرار استقلال هذه الجملة. ومن ثم وضع المصطلح الدال عليها، تعود في جوهرها إلى أجيال عديدة من النحاة، أسهمت كلها في تشكيل مقومات هذه الجملة وبناء أسس استقلالها بما قدمته في دراستها لها من ضوابط ووضعته لمسائلها من أحكام.

فها هو سيبويه: أبو بشر عثمان بن قنبر، المتوفى سنة ١٨٠ هـ، يعقد في كتابه عدداً من الأبواب المتتابعة التي يحرص فيها على تناول جوانب متعددة من هذه الجملة، كحديثه عن أدواتها، والروابط بين عنصريها، ودخول الاستفهام عليها، والجمع بين القسم وبينها، والإتباع على الفعل أو الجواب فيها [١].

ومثله المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد، المتوفى سنة ٢٨٥ هـ، حيث يفصل في أبواب متصلة من كتابه «المقتضب» القول في كثير من مسائل هذه الجملة. وحسبك أن ترجع إلى عنوانات هذه الأبواب لتدرك مدى ما تتسم به المسائل عنده من ترابط واتصال. وما يعنيه ذلك من وضوح في تصوره لطبيعة هذه الجملة ومشكلاتها [٢].

---

(١) انظر: كتاب سيبويه ٣/٥٦، ٥٩، ٦٢-٦٤، ٨٤، ٨٧

(٢) انظر: المقتضب ٢/٤٦-٧٤، حيث يعقد المبرد خمسة أبواب لدراسة قضايا الجملة الشرطية، وهي:

- باب المجازاة وحروفها.
- باب مسائل المجازاة وما يجوز فيها وما يمتنع منها.
- باب ما يرتفع بين المجزومين وما يمتنع من ذلك.
- باب ما يجوز من تقديم جواب الجزاء عليه.
- باب ما تحتمل حروف الجزاء من الفصل بينها وبين ما عملت فيه.

ونحوهما ابن السراج: أبو بكر محمد بن سهل، المتوفى سنة ٣١٦ هـ، الذي يمضي قدما في كتابه «الأصول» نحو إدراك الطابع الكلي لهذه الجملة دون الوقوف عند أحد عنصريها من الشرط والجزاء، ويربط بين هذين العنصرين فيها والعنصرين المكونين للجملة الاسمية من مبتدأ وخبر، فيصرح بأنه: «لا بد للشرط من جواب وإلا لم يتم الكلام، وهو نظير المبتدأ الذي لا بد له من خبر، ألا ترى أنك لو قلت: زيد، لم يكن كلاما يقال فيه صدق ولا كذب، فإذا قلت، منطلق. تم الكلام، فكذلك إذا قلت: إن تأتني، لم يكن كلاما حتى تقول: آتك، وما أشبه»[1]. فالترابط بين الشرط والجزاء ضروري لتحقق الفائدة. ولكن هذا الترابط لم يأت عفوا، وإنما نتج عن أداة الشرط التي لولاها لما كان ثمة بين الطرفين صلة. «فنحو قولك: إن يقم زيد يقعد عمرو. فيقوم زيد ليس متصلا بيقعد عمرو ولا منه في شيء، فلما دخلت (إن) جعلت إحدى الجملتين شرطاً والأخرى جوابا»[2]. وهكذا يلمس ابن السراج بوضوح العناصر الثلاثة المكونة للجملة الشرطية، وهي: الأداة، والفعل، والجواب.

ويردد السيرافي: أبو سعيد الحسن بن عبد الله، المتوفى سنه ٣٦٨ هـ، هذه الأفكار حين يقرر أن: «الشرط والجواب هما في الأصل جملتان متباينتان، ربطهما حرف المجازاة فصارتا كشيء واحد»[3] وبذلك يلمس ما تتسم به هذه الجملة من ضرورة تكامل ركنيها وترابطهما بفضل الأداة التي لا سبيل قط — في ضوء هذا الأثر لها — إلى إغفالها. وهذا الترابط والاتصال يوشك أن يحيل مكونات هذه الجملة إلى شيء واحد،

---

(١) انظر: الأصول ٢/١٦٤.
(٢) انظر: الأصول ١/٤٤.
(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/٢٤١.

وكأنه يشير بذلك إلى ذلك التشابه الذى عرض له من قبل ابن السراج بين مكونات الجملة الشرطية من فعل ـ أو شرط ـ وجواب ، ومكونات الجملة الاسمية من مبتدأ وخبر .

ويمضى الفارسى : أبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، المتوفى سنة ٣٧٧ هـ ، قدما ، سواء فى تفصيل مسائل هذه الجملة وذكر أحكامها ، أو فى استعراض الاحتمالات الممكنة لها ، والخصائص السياقية فيها . وهو يسجل فى ثنايا هذا كل ما يمكن أن يعد أساساً مباشراً لموقف الزمخشرى من بعد ، حين يرى أن الشرط والجزاء يمكن أن يعدا ـــ معا ـــ جملة واحدة من حيث استخداماتهما التركيبية، ومن ذلك إمكان وقوعهما خبرا عن المبتدأ، «وفى نحو : زيد إن تكرمه يكرمك ، وبشر إن تعطه يشكر عمرو ، فزيد ابتداء ، وقولك : (إن تكرمه يكرمك) جملة فى موضع خبر ، وقد عاد الذكر منها إلى المبتدأ ، والجملة فى موضع رفع لوقوعها موقع الخبر »[1] .

وهكذا تستقر فكرة الإشارة إلى العلاقة الداخلية بين أطراف الإسناد المكونة للجملة الشرطية ، حتى إن ابن برهان : أبا القاسم عبد الواحد بن على بن عمر ، المتوفى سنه ٤٥٦ هـ ، يتجاوز مسألة الربط بين هذه المكونات من حيث المعنى إلى محاولة الربط بينها من حيث اللفظ . مستثيرا فى محاولته بما أثر فى الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر من اتجاهات، فتراه يقول : « الشرط مشبه بالمبتدأ ، والخبر مشبه بخبره ، من حيث كان كل واحد منهما لا بد له من الآخر ، وكان الابتداء عاملا فى المبتدأ ، ومعقود الابتداء والمبتدأ عملا فى الخبر ، وكذلك (إن) تجزم الشرط ،

---

(١) انظر : الإيضاح العضدى ٤٧ .

ومعقودهما يجزم الجزاء المنجزم بالشرط وحده ، لأن الفعل لا يعمل فى لفظه فعل ، وكما صح أن يحذف المبتدأ ويبقى عمله كذلك يصح أن يحذف الشرط ويبقى عمله فى الجزاء[1] .

وفى ضوء هذه النصوص لا يكون موقف الزمخشرى من استقلال الجملة الشرطية ووضع مصطلح يدل عليها منبت الصلة باتجاهات البحث النحوى، بل هو — فى حقيقته — امتداد طبيعى له ، وتعبير صادق عنه .

وبهذا يتضح بجلاء أن النحاة قد أدركوا منذ عصر مبكر وجود خصائص مميزة لهذه الجملة فى مبناها ، ومعناها ، ووظيفتها ، بيد أنهم ظلوا مع ذلك لا يعترفون باستقلال هذه الجملة عن غيرها من أنواع الجملة العربية ، واستمروا فى تصنيفها فى إطار غيرها . إذ استقر عندهم وضعها — بصورة عامة — فى نطاق الجملة الفعلية ، أو تحليلها إلى عنصريها ووضع كل منها أيضاً فى إطارها[2] .

وهذا المسلك من النحاة السابقين على الزمخشرى مستساغ ، ولكنه من النحاة التالين له لا سبيل لاستساغته بحال .

أما أنه من النحاة السابقين مستساغ فلأن من الطبيعى أن يكون لمح العلاقات البسيطة سابقا على إدراك العلاقات المركبة . ذلك أن الوقوف

---

(١) انظر : اللمع لابن برهان ١١٧ — ١ .

(٢) حسبنا أن نشير فى هذا المجال إلى النماذج الآتية تأكيدا لهذه الحقيقة :

— فالأنبارى — كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن أبى سعيد ، المتوفى سنة ٥٧٧ هـ يقطع بأن الجملة ضربان : جملة فعلية ، وجملة اسمية ، ويغفل تماما الأنواع الأخرى من الجملة العربية . (أسرار العربية ٣٢) .

— وابن يعيش — موفق الدين يعيش بن على يرد مقولة الزمخشرى باستقلال الجملة الشرطية بأن الجملة فى الحقيقة ضربان فعلية واسمية ، لأن الشرطية فى التحقيق مركبة من جملتين فعليتين : الشرط فعل وفاعل و الجزاء فعل وفاعل (شرح المفصل ١/٨٢) .

على العلاقات البسيطة لا يحتاج إلا إلى الاتصال المحدود بالظاهرة موضوع الدراسة ، وأما إدراك العلاقات المركبة فإنه يحتاج إلى الوعى العقلى بمكونات الظاهرة وخصائصها . وهذا الوعى مضطر إلى تجاوز سطح الظاهرة إلى الغوص فى أعماقها واستكناه ما خفى من مقوماتها ، كما أنه مضطر أيضاً إلى الانفلات من الحدود الضيقة للظاهرة والامتداد لاستشراف الآفاق الواسعة للمجال الكلى الذى تنتمى إليه وتندرج تحته بما يستلزمه ذلك من تحديد نقاط التماس أو التقاطع أو التمايز ، أو التشابه والاختلاف ، أو الاتساق والتضارب ، بين الظاهرة وقريناتها .

وفضلا عن ذلك فإن من الثابت أن تحليل ما هو موجود يتقدم تركيب ما ليس له وجود . ذلك أن التركيب يقتضى استخدام نتائج التحليل فى إعادة صياغة العناصر بحيث لا تتناقض تكويناتها المبتكرة مع معطياتها الثابتة .

ولو تأملنا الجملة الشرطية من خلال هذه المقدمات لأدركنا أن من المعقول أن يبدأ النحاة بإدراك كل من عنصريها الإسناديين قبل تقرير العلاقات الممتدة بينهما . ذلك أن كلا من عنصريها يتسم بالبساطة فى حين تتطلب الوعى بما بينهما من صلة قدرة على التركيب ، وهكذا يكون تصنيف الشرط وحده فى الجملة الفعلية ، والجواب وحده فى الفعلية أو الاسمية ، خطوة ضرورية قبل البدء فى التصنيف الشامل للجملة الشرطية .

وأما أن هذا الموقف من النحاة التالين الزمخشرى غير مقبول ، فلأن البحث النحوى لخصائص هذه الجملة قد وصل إلى قمته بالقول باستقلالها عنده على نحو ما أسلفنا ، إذ إن « استقلال » الجملة الشرطية عن بقية أنواع الجملة العربية فضلا عن كونه دليلا على رعاية الخصائص الموضوعية فيها

وعدم إهمال أي منها ، فإنه رمز للانتقال في دراستها من مرحلة إدراك العلاقات البسيطة بين المفردات إلى مرحلة الوعى العلمى بمقومات المركبات. الأمر الذى يتوقع معه المضى قدما فى استقصاء كافة جوانب هذه المقومات واستكمال ما يتصل بها من احتمالات . ولكن البحث النحوى على العكس من ذلك ارتد مرة أخرى إلى مرحلة ما قبل الاستقلال ، فأغفل المقدمات الموضوعية التي حدت بالزمخشرى إلى تقرير استقلالها ، وألغى بذلك ما يفرضه التحليل العلمى من رعاية كافة جوانب الظاهرة المدروسة — وهى هنا الجملة الشرطية — سواء فى مجال تكوينها ، أو فى تحديد علاقاتها أو فى تقرير وظائفها - وبذلك عاد مرة أخرى إلى تبسيط ما هو مركب ، وتجاهل ما هو ثابت ، والارتداد إلى اجترار ما فات ، ورفض النتائج والاقتصار على المقدمات .

لم ينكص البحث النحوى على عقبيه ؟ نحسب أن ثمه أسبابا كانت قادرة — فى مجموعها — على كسر الخط البيانى الصاعد فيه وتغيير اتجاه التفكير النحوى إزاءه . فلقد كان ممكنا أن يمنح تأكيد استقلال الجملة الشرطيه البحث النحوى مجالا خصبا لإعادة النظر موضوعيا فى تحديد التقسيمات النوعية للجملة العربية . واستخلاص الأسس الموضوعية لها، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث ، فإن رفض استقلال الجملة الشرطية أسلم إلى إغفال الفروق النوعية وإهمال الخصائص النمطية ، والتجوز والتجاوز معا عند دراسة الأسس الموضوعية .

ولسنا بصدد الدراسة المباشرة لهذه الأسباب التى لا بد أن تكون قاهرة ، ولذلك نكتفى بأن نشير هنا بإيجاز إلى عدد منها :

السبب الأول - فيما نتصور - ما يمكن التعبير عنه بحجاب المعاصرة .

فإن الزمخشرى قد ورث التراث النحوى كما ورثه معاصروه ، ولكنه كان أكثر شجاعة فى التقدم بهذا التراث خطوة أبعد مما خطا إليه معاصروه ، وهكذا وجد هؤلاء المعاصرون أنفسهم إزاء « حقيقة » جديدة وإن كان لها فى التراث جذور . فأبوا أن ينتصروا لهذه الحقيقة الجديدة وإن اعتدوا بما لها من جذور ، بل إن منهم من أبى أن يعرض لهذه الحقيقة أصلا وأصر على إغفالها . وحسبك أن ترجع إلى أهم مؤلفات ابن السيد البطليوسى : أبى محمد عبد الله بن محمد بن السيد ، المتوفى سنة ٥٢١ هـ ، وابن الشجرى : ضياء الدين أبى السعادات هبة الله بن على بن حمزة العلوى ، المتوفى سنة ٥٤٢ هـ ، وابن الخشاب : أبى محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد ، المتوفى سنة ٥٦٧ هـ ، والأنبارى : كمال الدين أبى البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد ، المتوفى سنة ٥٧٧هـ - وهم جميعا كما ترى تواريخ وفياتهم معاصرون الزمخشرى - لتجد أنها لم تعن حتى بالإشارة إلى موقف الزمخشرى من الجملة وإضافته فيها . ولانجد لذلك تفسيرا فيما نرجح غير تفسير « المعاصرة » ، وما تضعه من حجب على العقل والقلب معا .

والسبب الثانى - فيما نحسب - ما يمكن وصفه بغلبة روح العصر ، فلقد عكف النحاة فى القرن السابع وما بعده على اجترار ما قدمه الأسلاف من أفكار وآراء واتجاهات وقضايا ومواقف ، فتجاوزوا بذلك مجرد المحاكاة أو التمثل إلى التقوقع فى إطار الموروث و التحجر فيه [1] ، ولقد وجد هؤلاء النحاة أنفسهم فيما يتعلق بتحديد أنواع الجملة إزاء تيار غالب قد استقر تقسيمها فيه إلى نوعين : اسمية وفعلية ، وقد احتوى على صوت مفرد يضيف إليهما نوعا ثالثا هو الجملة الشرطية . بيد أن هذا الصوت الثالث حدث ينتمى

---

(١) انظر : المدخل إلى دراسة النحو العربى ١/١١٩ .

صاحبه إلى عهد منهم قريب ، أفيتركون آراء لها صفة العراقة والشيوع والاستقرار ويميلون لصوت خفيض حرم الذيوع والانتشار ؟! إن « روح العصر » تأبى ذلك ، لأنها قد صاغت العقول على أن تتمرس بالتبعية وتألف التقليد ، وتأنف الاستقلال وتأبى الابتكار . وهكذا لا ترى قيمة لرأى إلا بقدر ما فيه من أفكار مألوفة واتجاهات معروفة ، وهكذا يفقد كل جديد قيمته إذا لم يكن له في الموروث الذائع وجود ، ولعل هذا يفسر أيضا موقف النحاة من الجملة الظرفية التى أشار إليها هو وابن هشام معا .

ويؤكد هذين السببين سبب ثالث ، يتمثل فى أنه قد أمكن عمليا الاستغناء عن مقولة الزمخشرى باستقلال الجملة الشرطية والأخذ بالمأثورات النحوية التقليدية دون أن يفقد التحليل النحوى للعناصر المكونة لها كثيرا . ذلك أن أهم اعتبارات هذا التحليل هو التوجيه الإعرابى ، وهذه المأثورات قادرة على تفسير مكونات هذه الجملة وتوجيهها ، دون تضارب يدفع النحاة إلى الخروج عليها ، أو قصور يضطرون معه إلى الإضافة إليها . وإذا كانت المأثورات النحوية من حيث تحليل مكونات الجملة الشرطية وتوجيهها تتسم بالكفاية وتبرأ من القصور فإن كل إضافة بعد ذلك أقرب — فى مجال التوجيه الإعرابى — إلى الترف الذى يمكن الاستغناء عنه ، وبخاصة إذا صرف إلى غيره صارف من ألفة عقلية أو هوى قلبى .

بيد أن رفض مقولة الزمخشرى باستقلال الجملة الشرطية عند النحاة المتأخرين لم يصحبها إلغاء ما استقر فى التحليل النحوى لها من خصائص وسمات ، الأمر الذى أكد تميز هذه الجملة فى تصور هؤلاء النحاة برغم رفضهم استقلالها وإدراجهم إياها فى نطاق الجملة الفعلية . وهكذا يمكن القول بأن النحاة العرب — سواء من ذهب منهم إلى القول باستقلال الجملة الشرطية أو من اقتصر على الاعتراف بتميزها — يعترفون بوضع خاص لها فى

تحليلهم للنماذج النمطية للأنواع الجملية المعتد بها : ونحسب أن من الممكن عرض أهم ما قدمه النحو العربى لهذه الجملة من ضوابط وأحكام من خلال الموضوعات الآتية :

أولا — مكونات الجملة الشرطية .

ثانيا — العلاقات السياقية لها .

ثالثا — الخصائص المميزة لها .

وسنحاول فى الصفحات القادمة أن نعرض لبعض ما خلفه التراث النحوى فى هذه الموضوعات من آراء :

* * *

أولا — مكونات الجملة الشرطية :

محور الجملة الشرطية الربط بين حدثين مختلفين ربطا عضويا، بحيث يكون أحدهما مقدمة والآخر نتيجة ، وهذان الحدثان اللذان يتم ربطهما ليسا قائمين بذاتهما وحدهما ، بل إنهما مستندان بالضرورة إلى من يقوم بهما ، وبهذا لايكون الترابط بين حدثين فى الحقيقة بل بين تركيبين إسناديين لكل منهما مقوماته الإسنادية من محكوم به ومحكوم عليه . ولا يتم الربط بين هذين التركيبين إلا بأداة خاصة تقوم بترتيب العلاقة بينهما وجودا أو عدما، ماضيا أو مستقبلا . ومعنى هذا ببساطة شديدة أن العناصر المكونة للجملة الشرطية فى الحقيقة ثلاثة ، هى : الأداة ، وتركيب فعل الشرط ، وتركيب الجواب أو الجزاء . وسنخص كل عنصر من هذه العناصر بمبحث خاص نلخص فيه أهم أحكامه فى التراث النحوى .

أدوات الشرط :

كانت رعاية « الخصائص الإعرابية » للأفعال الواقعة بعد أدوات

الشرط أهم الاعتبارات التى التزم بها النحاة فى دراستهم لهذه الأدوات ، حتى إن كثيرا منهم لم يدرسوا الجملة الشرطية إلا من خلال الشكل الإعرابى فيها[١] . وقد اقتضى هذا الاعتبار تقسيم أدوات الشرط إلى مجموعتين متميزتين ،أولاهما : أدوات شرط يجزم ما بعدها ، وثانيهما: أدوات شرط لايجزم ما بعدها .

— أما أدوات المجموعة الأولى — وتتفق جميعا فى تعليق الجواب على الشرط فى الزمان المستقبل — فهى :

١ — (إن) — بكسر الهمزة وسكون النون — نحو قوله تعالى : (وإن تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله)[٢] ، وقوله سبحانه : (إن يشأ يذهبكم ويأت بخلق جديد)[٣] .

٢ — (من) — بفتح الميم وسكون النون — نحو قوله تعالى : (من يعمل سوءا يجزبه)[٤] ، وقوله سبحانه : (من يقترف حسنة نزدله فيها حسنا)[٥] .

---

(١) يمكنك أن ترجع الى كثير من المؤلفات النحوية لتجد أن النحاة فى معظمهم درسوا الجملة الشرطية فى إطار « جوازم المضارع » ولذلك فصلوا بين أدوات الشرط الجازمة — كإن وأخواتها — وبين بقية أدوات الشرط التى تناثرت دراستهم لها فى أبواب شتى .

انظر : شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ ١٨٧ ، ١٩٠ ، والمرتجل ٢١٥ ، والأصول لابن السراج ٢/ ٢٤١ ، واللمع لابن جنى ٢١١ ، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ٣/ ٢، والجمل للجرجانى ، والجمل للزجاجى ٢١٧ ، والخضرى على ابن عقيل ٢/ ١٢٢ ، وشرح التصريح ٢/ ٢٤٨ .

(٢) من الآية (٢٨٤) من سورة البقرة .

(٣) من الآية (١٩) من سورة إبراهيم .

(٤) من الآية (١٢٣) من سورة النساء .

(٥) من الآية (٢٣) من سورة الشورى .

٣ — (ما) نحو قوله تعالى : (وما تفعلوا من خير يعلمه الله)[١] ، وقول الشاعر[٢] :

أرى العمر كنزا ناقصا كل ليلة   وما تنقص الأيام والدهر ينفد

٤ — (مهما) نحو قوله تعالى : (وقالوا مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين)[٣] ، وقول حاتم الطائي[٤] :

وإنك مهما تعط بطنك سؤله   وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا

وقول ساعدة بن جؤية[٥] :

قد أوبيت كل ماء وهي ظامئة   مهما تصب أفقا من بارق تشم

وقول زهير[٦] :

ومهما يكن عند امرىء من خليقة   وإن خالها تخفى على الناس تعلم

٥ — (أي) — بتضعيف الياء — نحو قوله تعالى : (قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن ، أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى)[٧] ، وقوله سبحانه : (أيما الأجلين قضيت فلا عدوان علي)[٨] ، وقول الشاعر[٩] :

في أي نحو يميلوا دينه يمل

---

(١) من الآية (١٩٧) من سورة البقرة .

(٢) انظر : الأشموني ٣/٩ .

(٣) من الآية (٣٢) من سورة الأعراف .

(٤) همع الهوامع ٢/٥٧ ، والدرر اللوامع ٢/٧٤ ، والجنى الداني ٥٥٠ ، وهو في ديوانه ٦٩ .

(٥) همع الهوامع ٢/٥٧ ، والدرر اللوامع ٢/٧٣ .

(٦) همع الهوامع ٢/٥٧ ، والدرر اللوامع ٢/٣٦ ، والأشموني ٣/١٠ والبيت في ديوانه ، وشرح شواهد المغني ٧٥ ، والجنى الداني ٥٥١ .

(٧) من الآية (١١٠) من سورة الإسراء .

(٨) من الآية (٢٨) من سورة القصص .

(٩) الأشموني ٣/١٠ .

٦ — (متى) نحو قول سحيم بن وثيل[١] :

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا   متى أضع العمامة تعرفونى

وقول الحطيئة[٢] :

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره   تجد خير نار عندها خير موقد

وقول الآخر[٣] :

متى ما تلقنى فردين ترجف   روانف أليتيك وتستطارا

٧ — (أيان) نحو قول الشاعر[٤] :

أيان نؤمنك تأمن غيرنا وإذا   لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا

٨ — (أين) نحو قول عبد الله بن همام السلولى[٥] :

أين تصرف بها العداة تجدنا   نصرف العيس نحوها للتلاق

ويكثر استعمال (أين) مضموما إليها (ما) نحو قوله تعالى : (أينما تكونوا يدرككم الموت)[٦] ، وقول كعب بن جعيل[٧] :

صعدة نابتة فى حائر   أينما الريح تميلها تمل

٩ — (حيثما) نحو قول الشاعر[٨] :

حيثما تستقم يقدر لك الله   نجاحا فى غابر الأزمان

---

(١) الدسوقى على المغنى ١/٤٤٦ ، وكتاب سيبويه٣/٢٠٧ .

(٢) الأشمونى٣/١٠ ، وكتاب سيبويه٣/٨٦ وابن يعيش٧/٤٥ .

(٣) المصادر السابقة ، والهمع٢/٦٣ والدرر٢/٨٠

(٤) المصادر السابقة ، وابن عقيل ٢/١٢٢ ، والأشمونى ٣/١٠ .

(٥) كتاب سيبويه ٥٨/١٣ ، وشرح المفصل٧/٤٥ .

(٦) من الآية (٧٨) من سورة النساء .

(٧) كتاب سيبويه ١١٣/٣ ، والأصول٢/٢٤٢ ، والهمع ٥٩/١٢ ، والدرر٢/٧٦ ، والأشمونى ٣/١٠ ، وابن يعيش ٩/ ١ .

(٨) انظر : الأشمونى ١١/٣ ، والخضرى على ابن عقيل ٢/ ، والمغنى١/١٩٢ ، وشرح شواهد المغنى ١٣٤ .

١٠ — (إذ ما) نحو قول الشاعر[1] :

وإنك إذ ما تأت ما أنت آمر به تلف من إياه تأمر آتيا

وقول عبد الله بن همام السلولي[2] :

إذ ما تريني اليوم أزجي مطيتي أصعد سيرا في البلاد أفرع

فإني من قوم سواكم وإنما رجالي فهم بالحجاز وأشجع

١١ — (إذا ما) نحو قول الفرزدق[3] :

يرفع لي خندف والله يرفع لي نارا إذا ما خمدت نيرانهم تقد

١٢ — (أنى) — بفتح الهمزة وتضعيف النون المفتوحة — نحو قول لبيد[4] :

فأصبحت أنى تأتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجليك شاجر

وقول الآخر[5] :

خليلي أنى تأتياني تأتيا أخا غير ما يرضيكما لا يحاول

— ولهذه الأدوات — عند النحاة — تقسيمات متعددة لتعدد اعتباراتها :

التقسيم الأول : بحسب التصنيف النحوي ، وتنقسم بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام[6] :

---

(١) الأشموني ٣/١١

(٢) كتاب سيبويه ٣/٥٧ ، وابن يعيش ٧/٤٧ .

(٣) كتاب سيبويه ٣/٦٢ والبيت في ديوانه (١/٢١٦) مع تغيير طفيف .

(٤) شرح التصريح ٢/٢٤٨ ،شرح المفصل ٧/٤٥ ،والبيت في ديوانه بتغيير طفيف(٥٨) .

(٥) انظر : الخضري على ابن عقيل ٢/١٢٢ ، والأشموني وحاشية الصبان عليه ٣/١٠ .

(٦) انظر : الأشموني ٣/١١ ، والمقتضب ٢/٤٦ ، وشرح المقدمة النحوية ١٨٧ ، وكتاب سيبويه ٣/٥٦ ، والأصول ٢/١٦٣ ، والمقرب وراجع : المغني وحاشية الدسوقي عليه ، ورصف المباني ، والجنى الداني في أدوات الشرط وفقا لترتيبها فيها .

١ — حرف باتفاق . وهو : (إن) .

٢ — اسم باتفاق ، وهو : (من) ، و (ما) ، و (متى) ، و (أى) ، و (أين) ، و (أيان) ، و (أنى) ، و (حيثما) .

٣ — مختلف فيه بين الاسمية والحرفية ، وهو : (إذ ما) ، و (إذاما) ، و (مهما) .

ومرد الاختلاف فى الأخيرة إلى خلافهم فيها بين البساطة والتركيب ، أما الاختلاف فى الأولين فيمتد عن الخلاف فى أثر التركيب فى تصنيف العناصر المركبة .

وبيان ذلك أن من الثابت لدى النحاة أن (إذ ما) مركبة من (إذ) الظرفية الزمانية الدالة على الماضى ، و (ما) . وكان حق (إذ) الإضافة إلى تركيب إسنادى بعدها ، فلما ركبت مع (ما) قطعت عن الإضافة ، وانتقلت للدلالة على الشرط . وبذلك يكون التركيب قد أثر فى بنية الكلمة ومبنى الجملة ، كما أثر فى الوظيفة الأسلوبية والخصائص السياقية . فهل يؤثر التركيب كذلك فى تصنيف الأداة ؟ من النحاة من ذهب إلى ذلك فقال بأنها — بالتركيب — قد صارت حرفا ، ومنهم من رفض ذلك مقررا أنها باقية للدلالة على الظرفية الزمانية ، فلم يغير التركيب فى تصنيفها شيئا[1] .

كذلك من المقرر عند النحاة أن (إذا ما) مركبة أيضا من (إذا) الظرفية الزمانية الدالة على المستقبل و (ما) . وكان حق (إذا) أن تضاف كأختها إلى تركيب إسنادى بعدها ، فلما ركبت مع (ما) قطعت عن الإضافة

---

(١) انظر : كتاب سيبويه ٣/٥٦ ، والأصول لابن السراج ٢/ ، وشرح الكافية للرضى ٢/٢٥٣ ، والمقتضب ٢/٤٧ ، والواضح للزبيدى ٩٤ ، والجنى الدانى ١٩٠ ، ورصف المبانى ٦١ ، وشرح المفصل ٧/٤٧ .

وانتقلت للدلالة على الشرط ، وهكذا حدث لها ما حدث لأختها من تغير في بنية الكلمة ، ومبنى الجملة ، والوظيفة الأسلوبية ، والخصائص السياقية . وكان مقتضى ذلك أن يحدث بين النحاة خلاف في تصنيفها على نحو ما حدث في أختها ، ولكن الملحوظ أن الاتجاه الشائع في التراث النحوي القول باسميتها ، وهكذا قل القائلون بحرفيتها ، ولعل في طليعتهم ابن يعيش الذي يقرر أن القياس أن تكون (إذا ما) حرفا كإذما ، ولذلك لا يعود إليها ضمير مما بعدها كما يعود إلى غيرها[1] .

أما (مهما) فالخلاف فيها يبدأ من اعتبارها كلمة واحدة أو كلمتين ؛ إذ إن من النحاة من قال بأنها ليست كلمة واحدة بل كلمتان مستقلتان هما : (مه) بمعنى : كف ، قد أضيفت إلى (ما) الشرطية ، وقد نسب هذا الرأي لسيبويه[2] . والشائع بين النحاة اعتبارها كلمة واحدة ، وقد اختلف هؤلاء فيها : أهي بسيطة أم مركبة ؟ :

منهم من قال ببساطتها ، وجعل وزنها — وفقا لذلك — (فعلى) بفتح الفاء وألف القصر — وهي — أي الألف — للتأنيث ولذلك لا يصح تنوينها بقيت الكلمة على التنكير أو سمي بها . أو هي للإلحاق وقد زال تنوينها للبناء[3] .

ومنهم من رأى أنها مركبة ، وقد اختلف هؤلاء أيضا :

فبعضهم ذهب إلى أن أصلها (ماما) وأنها مركبة من (ما) الشرطية

---

(١) انظر : شرح المفصل ٤٧/٧ .

(٢) انظر : همع الهوامع ٤٧/٢ ، وقارن بما في كتاب سيبويه ٥٩/٣ .

(٣) انظر : همع الهوامع ٥٢/٢ ، وشرح الرضي ٢٥٣/٢ ، وابن يعيش ٤٢/٢ .

و (ما) الزائدة ، وقد أبدلت ألف (ما) الأولى هاء دفعا للتكرار . يقول الخليل : « ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظا واحدا فيقولوا (ماما) ، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى »(١) .

ومنهم من ذهب إلى أنها مركبة من (مه) بمعنى : كف ، و (ما) الشرطية ، وإلى هذا الرأي ذهب الأخفش والزجاج(٢) . ورده السيوطي بأنه « لا معنى للكف هنا إلا على بعد ، وهو أن يقال في : مهما تفعل أفعل: إنه رد لكلام مقدر ، كأنه قيل : لا تقدر على ما أفعل »(٣) لينتهي من ذلك إلى ترجيح القول ببساطتها ، أخذا بما قرره أبو حيان من أنه لم يقم على التركيب دليل(٤) .

التقسيم الثاني بحسب المعنى الذي تفيده في الجملة ، وقد قسمها النحاة — بهذا الاعتبار — ستة أقسام(٥) :

١ — ما يستخدم الدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط ، وهو : (إن) ، و (إذ ما) .

٢ — ما استخدم الدلالة على من يعقل من الثقلين والملائكة(٦) ثم ضمن معنى الشرط ، وهو : (من) .

٣ — ما استخدم للدلالة على غير العاقل ثم ضمن معنى الشرط ، وهو : (ما) ، و (مهما) .

---

(١) كتاب سيبويه ٣/٦٠ .
(٢) الهمع ٢/٥٧ .
(٣) المصدر السابق .
(٤) المصدر نفسه .
(٥) شرح التصريح ٢/٢٤٨ .
(٦) شرح المفصل ٧/٤٢ .

٤ — ما استخدم للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط ، وهو : (متى) ، و (أيان) .

٥ — ما استخدم للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط ، وهو : (أين) ، و (أنى) ، و (حيثما) .

٦ — ما هو متردد بين أنواع الاسم الأربعة ، وهو : (أى) ، فإنها اسم مبهم منكور ، وهى بعض ما تضاف إليه[1] ، ومن ثم يشيع فى "تراث النحوى التعبير عنها بقولهم : « أى بحسب ما تضاف إليه » ، فإن أضيفت إلى عاقل كانت بمعنى (من) نحو : أى الرجال يقاتل أقاتل معه . وإن أضيفت إلى غير العاقل كانت بمعنى (ما) نحو : أى السيارات تفضل أفضل . وإن أضيفت إلى زمان كانت بمعنى (متى) نحو : أى يوم تسافر فيه أسافر . وإن أضيفت إلى مكان كانت بمعنى (أين) نحو : أى مكان تجلس فيه أجلس .

أما (إذا ما) فالصحيح عند الجمهور أنها مثل (إذ ما) فى كونها تفيد تعليق الجواب على الشرط مجردا من أى اعتبار آخر . وإن كان من النحاة من رأى أنها باقية فى الدلالة على الظرفية ، وهو رأى لا يسلم من ضعف ، لما سبق أن أشرنا إليه من أن « التركيب » يؤثر فى بنية الكلمة ومبنى الجملة والمعنى السياقى لها والخصائص الوظيفية بها ، وهكذا يكون من قبيل الاتساق مع هذه الحقائق القول بامتداد أثره إلى التصنيف النحوى للأدوات المركبة أيضا .

وأما أدوات المجموعة الثانية فهى :

١ — (لو) ، وتفيد تعليق الجواب على الشرط فى المستقبل وإن

(١) السابق ٢/٤٤ .

خالف فى ذلك بعض النحاة [١] ، نحو قول قيس بن الملوح [٢] :

ولو تلتقى أصداؤنا بعد موتنا ... ومن دون رمسينا من الأرض سبسب
لظل صدى صوتى وإن كنت رمة ... لصوت صدى ليلى يهش ويطرب

ونحوه قول توبة [٣] :

ولو أن ليلى الأخيلية سلمت ... على ودونى جندل وصفائح
لسلمت تسليم البشاشة أوزقا ... إليها صدى من جانب القبر صائح

كما تفيد تعليق الجواب على الشرط فى الزمان الماضى ، نحو قوله تعالى: (لو يطيعكم فى كثير من الأمر لعنتم) [٤] ، وقوله : (لو نشاء لجعلناه حطاما) [٥] ، ونحوه قول امرىء القيس [٦] :

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة ... كفانى ولم أطلب قليل من المال
ولكنما أسعى لمجد مؤثل ... وقد يدرك المجد المؤثل أمثالى

وتفيد (لو) الشرطية هذه « الدالة على الماضى » ، الامتناع ، حتى لقد قرر المالقى : أحمد بن عبد النور ، المتوفى ٧٠٢ هـ ، أنها « حرف امتناع لامتناع ، كذا قال النحويون كلهم فيما أعلم » [٧] ، وفسر ما ذكره من إجماع بأن النحاة قد راعوا فى مقولتهم الجمل الواجبة ؛ لأنها الأصل ، والنفى داخل

---

(١) انظر : شرح التصريح ٢/٢٥٦ ، والمغنى وحاشية الدسوقى عليه ١/٣٦٨ .
(٢) المصدران السابقان ، وأيضا : شرح التصريح ٢/٢٥٥ .
(٣) انظر : المغنى ١/٣٦٨ ، وشرح شواهد المغنى ٢٢٠ .
(٤) من الآية (٧) من سورة الحجرات .
(٥) من الآية (٦٥) من سورة الواقعة .
(٦) فى ديوانه .
(٧) انظر : رصف المبانى ٢٨٩ .

عليها ، فلم يعتبروه لأنه فرع »(١) . ورتب على ذلك إمكان تعدد صور الامتناع المستفاد من (لو) فى الجملة الشرطية فقد تكون « حرف امتناع لامتناع إذا دخلت على جملتين منفيتين ، نحو قولك : لو قام زيد لأحسنت إليك ، وحرف وجوب لوجوب إذا دخلت على جملتين منفيتين ، نحو قولك : لو لم يقم زيد لم يقم عمرو . وحرف امتناع لوجوب إذا دخلت على جملة موجبة ثم منفية ، نحو قولك : لو يقوم زيد لما قام عمرو . وحرف وجوب لامتناع إذا دخلت على جملة منفية ثم موجبة نحو : قولك : لو لم يقم زيد لقام عمرو ، وقال الله تعالى : (ولو قاتلكم الذين كفروا لولوا الأدبار(٢)» .
فإذا تجاوزنا عن استخدامه لفظ (الجملة) للدلالة على كل من فعل الشرط وجوابه - وهو استخدام شائع فى التراث النحوى — فإن تشقيقه لصور الامتناع صحيح فى جملته ، وإن كانت دعوى الإجماع عليه عارية عن الصحة (٣) .

٢ — (لولا) وتفيد تعليق الجواب على الشرط فى الزمان الماضى ، نحو : لولا تضحيات الآباء لهلك الأبناء ، فقد امتنع الجواب لتحقق الشرط

---

(١) المصدر نفسه
(٢) من الآية (٢٢) من سورة الفتح .
(٣) يمكن أن تجد فى التراث النحوى فيما يتصل بدلالة (لو) على الامتناع عددا من الاتجاهات أهمها ثلاثة :
الأول — اتجاه الكوفيين ، ويرى أنها لا تفيده بوجه من الوجوه .
والثانى — يرى أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب معا .
والثالث — يذهب إلى أنها تفيد امتناع الشرط خاصة ولا دلالة لها على امتناع الجواب ولا على ثبوته ، فإن لم يكن لجوابها سبب غير الشرط لزم امتناعه أيضا لما بين الشرط والجواب من تلازم ، وإن كان للجواب أسباب أخرى غير الشرط لم يلزم من امتناع الشرط امتناع الجواب ولا ثبوته .
وقد فصل ذلك ابن هشام فى المغنى ١/ ٣٦٠ .

في الماضي ومن ذلك قول تميم بن مقبل(١) :

لولا الحياء وباقي الدين عبتكما ببعض ما فيكما إذ عبتما عوري

فقد امتنع عيبه إياهما لوجود الحياء والدين

ومن ثم شاع بين النحاة التعبير عنها بأنها حرف امتناع لوجود أو لوجوب ، ولكن « الصحيح أن تفسرها بحسب الجمل التي تدخل عليها : فإن كانت الجملتان بعدها موجبتين فهي حرف امتناع لوجوب ، نحو قولك : لولا زيد لأحسنت إليك ، فالإحسان امتنع لوجود زيد ، وإن كانتا منفيتين فهي حرف وجوب لامتناع ، نحو : لولا عدم قيام زيد لم أحسن إليك ، وإن كانتا موجبة ومنفية فهي حرف وجوب لوجوب ، نحو : لولا زيد لم أحسن إليك ، وإن كانتا منفية وموجبة فهي حرف امتناع لامتناع ، نحو : لولا عدم زيد لأحسنت إليك »(٢) .

٣ — (لوما) ، وهي بمنزلة (لولا) في إفادة تعليق الجواب على الشرط في الماضي ، وفي الدلالة على الامتناع أيضا(٣) ، خلافا لما ذهب إليه المالقي من عدم استخدامها دالة على التعليق(٤) ، ومما يشهد لاستعمالها شرطية قول الشاعر(٥) :

لوما الإصاخة للوشاة لكان لي من بعد سخطك في رضاك رجاء

---

(١) انظر : الداني ٥٤١ .

(٢) انظر : رصف المباني ٢٩٣ .

(٣) انظر : المغني ١/٣٨٢ ، والجنى الداني ٥٤٩ ، وشرح التصريح ٢/٢٢٠ ، وهمع الهوامع ٢/٦٣ .

(٤) انظر : رصف المباني ٢٩٧ .

(٥) انظر : المغني وحاشية الدسوقي عليه ١/٣٨٠ ، وشرح التصريح ٢/٢٦٢ .

٤ - (لما) ، وتفيد تعليق الجواب على الشرط في الزمان الماضي . وقد شاع بين النحاة وصفها بأنها « حرف وجود لوجود » أو « حرف وجوب لوجوب »[1] أي أن جوابها قد تحقق لتحقق شرطها، كما في قوله تعالى : (فلما نجاكم إلى البر أعرضتم)[2] ، وقوله : (فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون)[3] ، وقوله : (فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد)[4] . ولكن اعتبارها حرف وجود لوجود يتسم بالتعميم ؛ ذلك أن دلالتها في هذا المجال رهن بطبيعة الشرط والجواب من حيث السلب والإيجاب : فإن كان الشرط والجواب منفيين دلت (لما) على نفي الجواب لنفي الشرط ، نحو : لما لم يقم زيد لم يقم عمرو . وإن كان الشرط منفيا والجواب موجبا دلت على وجوب الجواب لنفي الشرط ، نحو : لما لم يحضر محمد سافر خالد . وإن كان الشرط موجبا والجواب منفيا دلت على نفي الجواب لوجوب الشرط ، نحو : لما حضر الصديق لم يسافر الوالد[5] .

٥ — (إذا) ، وتفيد تعليق الجواب على الشرط في المستقبل ، نحو قوله تعالى : (ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون)[6] ، وقوله سبحانه : (فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون)[7] . فإذا الأولى في الآيتين شرطية دالة على تعليق حصول الجواب على حصول

---

(١) انظر : المغني ١/٣٨٦ ، ورصف المباني للمالقي ٢٨٣ ، والجنى الداني ٥٣٨ .

(٢) من الآية (٦٧) من سورة الإسراء .

(٣) من الآية (٦٥) من سورة العنكبوت

(٤) من الآية (٣٢) من سورة لقمان .

(٥) انظر : رصف المباني ٢٨٣ ، ٢٨٤ .

(٦) من الآية (٢٥) من سورة الروم .

(٧) من الآية (٤٨) من سورة الروم

الشرط فى المستقبل ، ومن ذلك قول أبى ذؤيب[1] :

والنفس راغبة إذا رغبتها وإذا ترد إلى قليل تقنع

وبين (إذا) و (إن) خلاف — وإن اتفقا فى التعليق فى المستقبل — ومرد هذا الخلاف إلى أن الأصل فى استعمال (إن) أن تكون للمشكوك فى حدوثه ، وقد تستعمل فى المتيقن حدوثه إذا أبهم زمانه ، نحو قوله تعالى : (أفإن مت فهم الخالدون)[2] ، أما (إذا) فإن الأصل فى استعمالها أن تكون فيما يكون وقوعه متيقنا أو راجحا[3] .

٦ — (كيف) ، وتفيد تعليق الجواب على الشرط فى المستقبل أيضا ، نحو : كيف تصنع أصنع — بالرفع فيهما على الراجح عند الجمهور[4] — وهى وإن وافقت بقية أدوات الشرط فى التعليق ، فإنها تخالفها فى وجوب موافقة لفظ الجواب للفظ فعل الشرط .

وقد تزاد عليها (ما) فتفيد بعد زيادتها ما كانت تفيده قبلها ، وتستعمل فى المواضع نفسها التى تستعمل فيها بدونها[5] .

— وتنقسم هذه الأدوات بدورها — من حيث التصنيف — إلى ثلاثة أقسام :

١ — حرف باتفاق ، وهو : (لو) ، و (لولا) ، و (لوما) .

---

(١) انظر : المغنى ١/١٣٦ .

(٢) من الآية (٣٤) من سورة الأنبياء .

(٣) انظر الجنى الدانى ٣٦٠ .

(٤) انظر : المغنى ١/٢٩٦ .

(٥) المصدر السابق .

٢ — اسم باتفاق ، وهو : (إذا) ، و (كيف) ، و (كيفما) .

٣ — مختلف فيه بين الحرفية والاسمية ، وهو : (لما) . فقد ذهب فريق من النحاة منهم : ابن السراج ، والفارسي ، وابن جني، إلى أنها ظرف بمعنى (حين)[١] مخالفين بذلك سيبويه الذي رأى حرفيتها[٢] . وتردد ابن مالك في تسهيل الفوائد بين الاتجاهين ، فقال إنها ظرف بمعنى (إذ) فيه معنى الشرط ، أو حرف يقتضي فيما مضى وجوبا لوجوب[٣] . ومال إلى اعتبارها ظرفا ابن هشام في المغني [٤] . والصحيح ما ذهب إليه سيبويه لأسباب فصلها المرادي فيما يأتي [٥] :

١ — أنها ليس فيها شيء من علامات الأسماء .

٢ — أنها تقابل (لو) ، وتحقيق تقابلهما أنك تقول : لو قام زيد لقام عمرو ولكنه لما لم يقم لم يقم .

٣ — أنها لو كانت ظرفا لكان جوابها عاملا فيها كما قال أبو علي ، ويلزم من ذلك أن يكون الجواب واقعا فيها ، لأن العامل في الظرف يلزم أن يكون واقعا فيه . وليس ذلك بصحيح ، إذ يمكن أن يقال : لما قمت أمس أحسنت إليك اليوم .

٤ — أنها تشعر بالتعليل ، وبهذا تدل على معنى الحرف .

٥ — أن جوابها قد يقترن بـ (إذا) الفجائية ، كقوله تعالى :

---

(١) المغني ١/٣٠٦ .

(٢) انظر : كتاب سيبويه ، والجنى الداني .

(٣) انظر : تسهيل الفوائد ٢٤١ .

(٤) انظر : المغني وحاشية الدسوقي عليه .

(٥) انظر : الجنى الداني ٥٣٩ .

(فلما جاءهم بأسنا إذاهم منها يضحكون)(١) . ومابعد (إذا) الفجائية لايعمل فيما قبلها .

— وكذلك تنقسم هذه الأدوات بحسب زمن « التعليق الشرطى » فيها إلى ثلاثة أقسام أيضا :

١ — مايدل على تعليق الجواب على الشرط فى الزمان الماضى دائما ، وهو : (لولا) ، و (لوما) ، و (لما) .

٢ — ما يدل على تعليق الجواب على الشرط فى المستقبل دائما ، وهو : (إذا) .

٣ — ما يصلح للدلالة على تعليق الجواب على الشرط فى الماضى أو المستقبل ، وهو : (لو) .

* * *

وبرغم ما بين هاتين المجموعتين من الأدوات من صور التوافق ، التى يمثل تعليق الجواب على الشرط عنصرا جوهريا فيها . فإن بينهما أيضا بعض جوانب الاختلاف ، التى نشير إلى أبرزها فيما يأتى :

١ — أن زمن التعليق الشرطى بالنسبة لمجموعة الأولى المستقبل دائما ، بغض النظر عن نوع الصيغ التالية لها ، أما زمن التعليق الشرطى فى المجموعة الثانية فتنوع . إذ قد يكون ماضيا كما قد يكون مستقبلا .

وتقرير كون زمن التعليق الشرطى فى المجموعة الأولى مقصورا على المستقبل وحده هو الاتجاه السائد فى التراث النحوى ، حتى وإن كانت الصيغ الفعلية المشاركة فى تكوين الجملة الشرطية ماضية ، فإنها تدل على المستقبل وتنصب عليه .

---

(١) من الآية (٤٧) من سورة الزخرف .

بيد أن من النحاة من رأى أنه لا يتحتم انصراف هذا التعليق إلى المستقبل. وأجاز أن تدل ـ فى بعض الأحيان ـ على الماضى .

ومن ذلك ما قرره المبرد من أن لفظ (كان) يبقى على دلالته على الزمان الماضى وإن استخدم فى تركيب الشرط ، [1] كما فى نحو : (إن كنت قلته فقد علمته) [2] ، ونحو : (إن كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين ، وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين) [3] ، ونحو : (إن كنتم جنبا فاطهروا) [4] .

ومن ذلك أيضا ما قرره ابن مالك من أن جواب الشرط إذا كان فعلا ماضيا مقرونا بالفاء وقد ـ لفظا أو تقديرا ـ فإنه يكون ماضى اللفظ والمعنى جميعا [5] . أما اقترانه بالفاء وقد لفظا فكما فى نحو : (إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل) [6] ، وأما تقديرا فكما فى نحو : (إن كان قميصه قد من دبر فكذبت) [7] إذ التقدير : فقد كذبت .

وقد رد هذا الاتجاه جمهور النحاة . يقول أبو حيان ممثلا وجهة نظرهم فى رفض دلالة أى من الشرط والجواب على الماضى [8] : « ذلك مستحيل من حيث إن الشرط يتوقف عليه مشروطه ، فيجب أن يكون الجواب بالنسبة إليه مستقبلا ، وإلا لزم من ذلك تقدم المستقبل على الماضى فى الخارج

---

(١) انظر : همع الهوامع ٢/٥٩ .

(٢) من الآية (١١٦) من سورة المائدة .

(٣) من الآيتان (٢٦ - ٢٧) من سورة يوسف .

(٤) من الآية (٦) من سورة المائدة .

(٥) انظر : همع الهوامع ٢/٥٩ .

(٦) من الآية (٧٧) من سورة يوسف .

(٧) من الآية (٢٧) من سورة يوسف .

(٨) انظر : همع الهوامع ٢/٥٩ .

أو في الذهن ، وذلك محال ، فيتأول ما ورد من ذلك على حذف الجواب ، أي : إن سرق فتأس فقد سرق أخ له من قبل ، ومثله : (وإن يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك)[١] أي : فتسل فقد كذبت . قال : وسمي المذكور جوابا لأنه مغن عنه بحيث لا يجامعه لكثرة ما استعمل كذلك محذوفا » .

وهكذا يتضح أن الأساس في زمن التعليق الشرطي لهذه الأدوات هو المستقبل ، وأن ما يوهم ظاهره خلاف ذلك مرده إلى عوامل خارجة عن طبيعة التعليق في هذه الأدوات .

٢ — أن التأثير السياقي لأدوات المجموعة الأولى مختلف - من حيث الحالة الإعرابية لكل من الفعل والجواب - عن الآثار السياقية لأدوات المجموعة الثانية : فبعد أدوات المجموعة الأولى يجزم الفعلان ، أما أدوات المجموعة الثانية فلا تترك أي أثر إعرابي فيهما .

وقد أثارت هذه المسألة نقاشا طويلا بين النحاة دار حول « عامل » الجزم فيهما ، ومن الملحوظ أن الخلاف بين النحاة محدود عند تناولهم لعامل الجزم في فعل الشرط ، إذ ثمة ما يوشك أن يكون إجماعا على أن العامل فيه لفظي هو الأداة . لكن هذا الخلاف ليس له حدود عند بيان عامل الجزم في الجواب ، فمن النحاة من ذهب إلى أنه معنوي ، ومنهم من قال بأنه لفظي ، ومنهم من رأى أنه ليس بمعرب بل مبني . وحسبنا أن نجمل أهم أسانيد كل فريق فيما يأتي[٢] :

— استند القائلون بأن عامل الجزم في جواب الشرط معنوي

---

(١) من الآية (٤) من سورة فاطر .

(٢) انظر : همع الهوامع ٢/٦٧ ، وشرح التصريح ٢/ ، وشرح المفصل ، والفاكهي على القطر ١/١٥٣ ، واللمع لابن برهان .

ـ وهو الجوار ـ إلى أن الجواب جار ملازم للشرط دائما ، فلما كان منه بهذه المنزلة حمل عليه فى الجزم أيضا ، مستدلين على ذلك بأن الحمل على الجوار فى النصوص كثير . ومن ذلك قوله تعالى : (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين)[1] ، فالمشركين مخفوضة لمجاورتها للمخفوض وإن كانت معطوفة على مرفوع هو اسم كان . وقوله سبحانه : (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم إلى الكعبين)[2] ، بالخفض على الجوار ، وهى قراءة أبى عمرو وابن كثير وحمزة وغيرهم ، مع أنها معطوفة على المنصوب وهو مفعول (اغسلوا) ، ويستحيل أن تكون معطوفة على مجرور وهو : برءوسكم ، وإلا لصح مسح الأرجل لا غسلها ، وهو مخالف لما أجمع عليه الفقهاء . ومن ذلك أيضا قول زهير[3] :

لعب الرياح بها وغيرها بعدى سواف المور والقطر

فالقطر مخفوضة لمجاورتها المخفوض مع أنها معطوفة على مرفوع هو (الرياح) ، ونحوه قول الآخر[4] :

كأنما ضربت قدام أعينها قطنا بمستحصد الأوتار محلوج

فمحلوج مخفوضة لمجاورتها المخفوض ، وكان ينبغى أن تكون منصوبة لأنها صفة لمنصوب هو مفعول (ضرب) .

وهذا هو اتجاه الكوفيين .

— وقد رفض البصريون هذا الاتجاه ، وفندوا أسانيده ، وخرجوا

---

(١) من الآية (١) من سورة البينة .

(٢) من الآية (٦) من سورة المائدة .

(٣) انظر : ديوان زهير ٨٧ .

(٤) انظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف ٣٥٣ .

ما استدل أصحابه به من نصوص على نحو لا يكون للمجاورة فيها أثر إعرابي[1]، وخلصوا من ذلك إلى أن العامل فى جواب الشرط لفظى وليس معنويا، ثم اختلفوا فى تحديد هذا العامل اللفظى:

— فمنهم من رأى أنه أداة الشرط، لأنها كما تقتضى فعل الشرط تقتضى جوابه أيضا، وكما وجب أن تكون عاملة فى الفعل وجب أن تكون عاملة فى الجواب كذلك.

وقد رد هذا الرأى كثير من البصريين، لسببين:

١ — أن الجازم كالجار، والجار لا يعمل فى كلمتين، فالجازم مثله.

٢ — أنه ليس ثمة مايتعدد عمله إلا ويختلف، كرفع ونصب. والأصل أنه لايوجد ما يتعدد عمله ويتفق.

— ومنهم من قرر أن العامل هو «الفعل»، لأنه يقتضيه ويستدعيه.

— ومنهم من صرح بأن العامل هو «أداة الشرط وفعل الشرط معاً»، لأنهما يقتضيان الجواب معا، فلما قتضياه معا وجب أن يعملا فيه معا.

— ومنهم من عدل عن ذلك إلى القول بأن العامل هو «أداة الشرط بواسطة فعل الشرط» وليس «مع» فعل الشرط. ففعل الشرط شرط فى العمل وليس عاملا. كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والوقود، فإن التسخين يحصل عند وجودهما وليس بهما.

— وقد حاول المازنى الخلاص من أمر هذه الخلافات النظرية،

---

(١) انظر: الحذف والتقدير فى النحو العربى ١٢٩.

فذهب إلى أن الجواب ليس فى حاجة إلى عامل ، وذلك لأنه ليس معربا ، بل مبنى على الأصل ، وذلك لأن الفعل المضارع إنما يعرب لوقوعه موقع الاسم ، فإذا لم يقع هذا الموقع لم يصح إعرابه ووجب بناؤه ، وجواب الشرط — عند المازنى — كذلك ، فإنه لم يقع موقع الاسم فوجب أن يكون مبنيا على الأصل وحرصا على عدم الوقوع فى التناقض لو ذهب إلى أن الفعل معرب فقد اضطر إلى القول بأن الفعل بدوره مبنى أيضا ، لأنه تحقق فيه ما تحقق فى الجواب من عدم صحة وقوع الاسم موقعه .

وهذا الرأى — عند جمهور النحاة — بين الفساد ؛ إذ لو صح لـكان ينبغى أن يبنى الفعل بعد النواصب والجوازم لعدم صحة وقوع الاسم بعدها . وقد أجمع النحاة على أن المضارع معرب منصوب بعد النواصب ، مجزوم بعد الجوازم ، الأمر الذى يسلم بالضرورة إلى رد رأى المازنى .

* * *

إعراب أدوات الشرط :

سبق أن قلنا إن من أدوات الشرط ما هو حرف ، ومنها ما هو اسم ، وأما المختلف فيه بين الحرفية والاسمية فليس له إعرابيا وضع خاص به ؛ إذ هو حرف عند من يرى حرفيته ، واسم عند من يقرر اسميته .

وأدوات الشرط الحرفية مبنية وليس لها محل إعرابى ، وفقا للقاعدة العامة فى الحروف .

وأما أدوات الشرط الاسمية فيمكن التمييز فيها بين أنواع - أو حالات - ثلاثة : حالة تقع فيها دالة على زمان أو مكان ، وأخرى تدل فيها على الحدث ، وثالثة لاتدل فيها على أى منهما :

فإذا دلت أداة الشرط الاسمية على زمان أو مكان أعربت ظرفا ، كما في نحو : متى تسافر أصحبك . ونحوه قوله تعالى : (أينما تكونوا يدرككم الموت)[1] .

وإن دلت على حدث أعربت مفعولا مطلقا .

وإذا لم تدل على شيء من ذلك فلا يخلو الأمر — عند جمهور النحاة — من أن يقع بعدها فعل لازم أو فعل متعد .

فإن كان بعدها فعل لازم أعربت أداة الشرط مبتدأ خبره ما بعده ، نحو : من يقم أقم معه .

وإن كان بعدها فعل متعد لم ينصب اسما ظاهرا أعربت مفعولا به ، نحو : من تكرم أحترمه . وإن نصب اسما ظاهرا نحو : من يكرم خالدا احترمه ، جاز في أداة الشرط عند الجمهور أن تكون في موضع رفع أو نصب ، باعتبار أن المسألة ـ آنئذ ـ من باب الاشتغال .

* * *

وتقتضي أدوات الشرط هذه تركيبين إسناديين ، تربط الأداة كلا منهما بالآخر بحيث يصيران معا جملة واحدة في إفادة المعنى . ويطلق على أولهما « فعل الشرط » ، وقد يطلق عليه « الشرط » اختصارا . ويصطلح على ثانيهما « بجواب الشرط » للدلالة على أنه مترتب على الفعل ترتب الجواب على السؤال ، وقد يعبر عنه « بالجزاء » للإشارة إلى أن الجواب بمثابة الجزاء لمضمون الفعل .

تركيب فعل الشرط :

يفرق النحاة بين تركيب فعل الشرط مع الأدوات الجازمة ، وتركيبه مع الأدوات غير الجازمة :

---

(١) من الآية (٧٨) من سورة النساء .

— أما مع الأدوات الجازمة فإن الجمهور يرى وجوب كونه تركيبا إسناديا فعليا مستوفيا لشروط بعينها سيأتى بيانها ، ومرد وجوب كونه تركيبا إسناديا فعليا إلى أنه بمثابة « العلة والسبب لوجود الثانى ، والأسباب لا تكون بالجوامد وإنما تكون بالأعراض . والأفعال أعراض »[(١)] .
والشائع عند الجمهور أن زمن الفعل بعد معظم هذه الأدوات المستقبل ، بصرف النظر عن نوع الصيغة المستعملة منه .

ومقتضى هذا التصور أنه لايكون تركيبا إسناديا اسميا . ولكن الثابت أن المأثورات اللغوية تتضمن قدرا كبيرا من النماذج التى وقعت فيها بعد أدوات الشرط أسماء ، ومن ذلك قول كعب بن جعيل التغلبى[(٢)] :

صعدة نابتة فى حائر أينما الريح تميلها تمل

وقول عدى بن زيد[(٣)] :

فمتى واغل ينبهم يحيو ه ويعطف عليه كأس الساقى

وقول لبيد بن ربيعة[(٤)] :

فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب لعلك تهديك القرون الأوائل

وقول السموأل بن عاديا[(٥)] :

وإن هو لم يحمل على النفس ضيمها فليس إلى حسن الثناء سبيل

---

(١) انظر : شرح المفصل ٩/٢ .
(٢) انظر : فى هذا البيت ومايليه من أبيات : همع الهوامع ٢/٥٩ ، والدرر اللوامع ٢/٧٥
(٣) المصدران السابقان ، وأيضا : شرح الرضى ٢/٢٥٥ ، وكتاب سيبويه ٣/١١٣ .
(٤) المصادر السابقة ، وأيضا : المقتضب ٢/٧٦ .
(٥) المصادر السابقة .

وقول هشام المرى[1] :

فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن ومن لا نجره يمس منا مفزعا

وقول الآخر[2] :

يثنى عليك وأنت هل ثنائه ولديك إن هو يستزدك مزيد

وقد اختلف موقف النحاة إزاء هذا النمط من النصوص وما تحمله من ظواهر . ويمكن أن نميز فى هذا المجال ـ بصورة أساسية ـ اتجاهات ثلاثة[3] :

أولها : يرى أن الأصل فى تركيب فعل الشرط أن يقع عقب أداة الشرط فعل ، ومن ثم يكون وجود اسم ظاهر أو مضمر فى موقع الفعل مخالفا للأصل ، الأمر الذى يتحتم معه تأويله ؛ إذ لا جائز أن يكون الاسم مبتدأ لأن فعل الشرط لا يكون إلا تركيبا إسناديا فعليا ، كما لا يجوز أن يكون فاعلا تقدم على فعله لأن الفاعل — عند الجمهور — واجب التأخر ، ومن ثم وجب أن يكون فاعلا لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وهذا الفعل المحذوف لا سبيل إلى ذكره ، إذ لا يجمع بين المفسر — بكسر السين — والمفسر — بفتحها .

وثانيها : يوجب أيضا أن يكون فعل الشرط تركيبا إسناديا فعليا ، ويأبى لذلك اعتبار الأسماء الواقعة بعد أداة الشرط مبتدآت ، ولكنه لا يحظر اعتبارها فاعلا لما بعدها ؛ لأنه لا مانع لديه من تقدم الفاعل على الفعل .

---

(١) المصادر السابقة .

(٢) المصادر السابقة .

(٣) المصادر السابقة ، وأيضا : الإنصاف ٣٠٩ .

وثالثها : يرى أنه لا مانع من جعل الاسم الواقع بعد أداة الشرط مبتدأ خبره ما بعده ، وبذلك يجيز كون فعل الشرط تركيبا إسناديا اسميا مخالفا الشائع بين النحاة .

وجلي أن هذا الخلاف منوط بالتوجيه النحوي ، لا يمتد إلى صحة الشواهد وسلامة النصوص ، الأمر الذي يسوغ معه القول بأن ورود هذا النمط من تركيب فعل الشرط ليس فيه — لغويا — خلاف .

وهكذا يمكن القول بأن لتركيب فعل الشرط — مع الأدوات الجازمة — صورتين :

الصورة الأولى : أن يكون تركيبا إسناديا فعليا تصدره فعل مستوف للشروط الآتية[1] :

١ — أن يكون ماضيا أو مضارعا . ولا يجوز أن يكون أمرا .

٢ — أن يكون غير ماضي المعنى ، فلا يصح أن يقال : إن قام محمد أمس قمت اليوم .

٣ — ألا يكون طلبيا ، فلا يجوز : إن لا تحضر أحدا معك أقابلك ، ولا : إن ليجلس محمد أجلس .

٤ — ألا يكون جامدا ، فلا يقال : إن عسى ، ولا : إن ليس .

٥ — ألا يكون مقرونا بحرف تنفيس ، فلا يجوز : إن سوف يسافر ، ولا : إن سيقاتل .

٦ — ألا يكون مقرونا بقد ، فلا يجوز : إن قد قام ، ولا : إن قد يسافر .

---

(١) انظر : شرح التصريح ٢/٢٤٩ ، وهمع الهوامع ٢/٥٩ ، وكتاب سيبويه ٣/٦٣ ، والمقتضب ٢/٧٥ ، وأسرار العربية ١٣٣ ، واللمع لابن برهان .

٧ — أن يكون مقرونا بحرف نفى غير (لم) و (لا) ، فلا يجوز : إن لما يقم ، ولا : إن لن يقوم

والصورة الثانية : أن يتصدر تركيب فعل الشرط اسم ظاهر أو ضمير رفع منفصل ، ويشترط لصحة هذه الصورة باطراد أن يأتى بعد الاسم المتقدم — ظاهرا أو ضميرا — فعل مستوف للشروط التى سبق بيانها ، صالح لإسناده إلى ما تقدم عليه .

— وأما تركيب أفعال الشرط بعد الأدوات غير الجازمة فإنه — صورة عامة — يماثل تركيبه بعد الأدوات الجازمة ، بيد أنه يخالفه فى أمور أهمها: الحالة الإعرابية له ، والدلالة الزمنية به ، ثم بعض الفروق الدقيقة التى يمكن أن تعد بمثابة صور من الخصائص السياقية معه . وسنوجز الحديث عن ذلك فيما يأتى :

١ — (لو) - إذا استعملت (لو) دالة على التعليق فى المستقبل وليها الفعل - ماضيا أو مضارعا - ويجب أن ينصرف زمنه إلى المستقبل بغض النظر عن صيغته(١) يستوى فى ذلك أن يكون مضارعا نحو قول أبى صخر الهذلى (٢):

ولو تلتقى أصداؤنا بعد موتنا ... ومن دون رمسينا من الأرض سبسب
لظل صدى صوتى وإن كنت رمة ... لصوت صدى ليلى يهش ويطرب

---

(١) انظر: الجنى الدانى ٢٨٧، ورصف المبانى ٢٩٣ ، المغنى ١/٣٦٧ ، وهمع الهوامع ٢/٦٤ ، وشرح التصريح ٢/٢٥٥ ، وشرح المفصل ٧/١٥٥ .

(٢) انظر : المغنى ١/٣٦٧ ، وشرح شواهد المغنى ٢٢٠ ، وشرح التصريح ٢/٢٥٥ ، والإنصاف ٣٥٢ .

أو أن يكون ماضيا نحو قوله تعالى : (وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم)[١] .

أما إذا استعملت دالة على التعليق في الماضي فقد يليها الفعل الماضي أو المضارع - الذي يجب أن ينصرف زمنه إلى المضي بغض النظر عن صيغته[٢] ، سواء أكان ماضيا نحو قول الحماسي[٣] :

لو كنت من مازن لم تستبح إبلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا

لكن قومي وإن كانوا ذوي عدد ليسوا من الشر في شيء وإن هانا

أو مضارعا نحو قوله تعالى : (لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم)[٤] .

كما قد يلي (لو) هذه الاسم الظاهر أو ضمير الرفع المنفصل ، نحو القول المأثور : لو ذات سوار لطمتني[٥] ، وقول عمر رضوان الله عليه : لو غيرك قالها يا أبا عبيدة[٦] ، ومنه قوله سبحانه : (لو أنتم تملكون)[٧] .

فإذا ولي (لو) فعل ماض أو مضارع وجب أن يستوفى ما سبق ذكره من شروط[٨] ، أما إذا وليها اسم - ظاهرا كان أو ضميرا - فإن التوجيه النحوي له يشابه التوجيه النحوي للأسماء الواقعة بعد أدوات المجموعة الأولى ، وفيه من الخلاف ما فيها .

---

(١) من الآية (٩) من سورة النساء .

(٢) انظر : المغني وحاشية الدسوقي عليه ٣٦١/١ ورصف المباني ٢٩٠ ، والجنى الداني ٢٩٠ .

(٣) انظر : المغني ٣٦١/١ ، وشرح شواهد المغني ٢٢٠ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي .

(٤) من الآية (٧) من سورة الحجرات

(٥) انظر : همع الهوامع ٦٦/٢ ، والإنصاف .

(٦) المصدر السابق .

(٧) من الآية (١٠٠) من سورة الإسراء .

(٨) انظر : ص(٦٥٠) من هذه الدراسة

ولكن (لو) تتميز بأن من الممكن أن يتكون « فعل الشرط » بعدها من (أن) المشددة المفتوحة الهمزة ومعموليها[١] كما فى نحو قول توبة ابن الحمير[٢] .

ولو أن ليلى الأخيلية سلمت ... على ودونى جنـــدل وصفائح
لسلمت تسليم البشاشة أوزقا ... إليها صدى من جانب القبر صائح

وقول امرىء القيس[٣] :

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشه ... كفانى ولم أطلب قليل من المال
ولكنما أسعى لمجـــد مؤثل ... وقد يدرك المجد المؤثل أمثالى

فقد وقعت (أن) ومعمولاها فى الشاهدين فعلا للشرط بعد (لو) ، الدالة على التعليق فى المستقبل فى أولهما ، والدالة على التعليق فى الماضى فى ثانيهما .

وقد تعددت التوجيهات النحوية للمصدر المؤول من (أن) ومعموليها فى هذا الموضع ، فمن النحاة من ذهب إلى أن محله الرفع على الابتداء ، وأن الخبر محذوف ، ومنهم من رأى أنه مبتدأ لا خبر له ، كما أن من النحاة من قال بأنه مرفوع على الفاعلية لفعل محذوف[٤].

---

(١) انظر : الجنى الدانى ٢٩١ .

(٢) انظر : همع الهوامع ٢/٦٤ ، حيث نسبه السيوطى إلى رؤبة، وقد وردت النسبة إلى توبة فى مصادر متعددة منها : شرح شواهد المغنى ٢٢٠ ، والدرر اللوامع ٢/٨١ .

(٣) انظر : ديوانه .

(٤) انظر : رصف المبانى ٢٩٤ ، والمغنى ١/ ٢٣٨ ، وهمع الهوامع ٢/٦٦ ، وشرح التصريح ٢/٢٢٦ ، والجنى الدانى ٢٩٢ .

٢ — (لولا) - تستعمل (لولا) دالة على التعليق في الماضي ، وقد تعددت أساليب « فعل الشرط » فيها على النحو الآتي :

(ا) ورد بعدها اسم ظاهر مرفوع أو ضمير رفع منفصل ، ومن الأول قول الراجز [١] :

والله لولا الله ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا

وقول المتنبي [٢] :

لولا العقول لكان أدنى ضيغم أدنى إلى شرف من الإنسان

ومن الثاني قوله تعالى : (لولا أنتم لكنا مؤمنين)[٣] .

وقد تعددت التوجيهات النحوية لهذا الاسم [٤] : فذهب الكسائي إلى أنه فاعل لفعل محذوف، ورأى الفراء أنه فاعل للولا نفسها ، إما لنيابتها عن الفعل ، أو على سبيل الأصالة لاختصاصها بالأسماء ، والشائع بين الجمهور اعتباره مبتدأ حذف خبره ، وحذف الخبر في هذا الموضع عندهم واجب إذا كان كونا عاما ، أما إذا كان كونا خاصا فذكره جائز وقد يجب ، كما في قول النبي : لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة ، وقول صحابية [٥] :

فوالله لولا الله تخشى عواقبه لزعزع من هذا السرير جوانبه

---

(١) الرجز لعبد الله بن رواحة الأنصاري وقد ترنم به النبي صلوات الله عليه في أكثر من مناسبة . انظر : شرح شواهد المغني ١٠٠ .

(٢) البيت في ديوانه

(٣) من الآية (٣١) من سورة سبأ .

(٤) انظر : همع الهوامع ٢/٦٦، وشرح التصريح ٢/٢٦٣، والجنى الداني ٢٩١ ، والمغني وحاشية الدسوقي عليه ١/٣٧٨ .

(٥) انظر : شرح شواهد المغني ٢٢٩ .

(ب) ورد بعدها ضمير غير الرفع المتصل، نحو قول عمرو بن العاص[١]:

أتطمع فينا من أراق دماءنا ... ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن

وقول يزيد بن الحكم[٢]:

وكم موطن لولاى طحت كما هوى ... بأجرامه من قنة النيق منهوى

وقول العرجى، أو عمر بن أبى ربيعة[٣]:

أومت بعينيها من الهودج ... لولاك فى ذا العام لم أحجج

وقد تعددت التوجيهات النحوية للضمير فى هذا الموضع[٤]، فذهب سيبويه إلى أن (لولا) تختص بجر الضمير بعدها، فالضمير فى محل جرها لفظا، وفى الوقت نفسه فى محل رفع على الابتداء محلا، والخبر محذوف. وأما الأخفش فقد رفض اعتبار (لولا) جارة ورأى أن الضمير قد استعير موضع ضمير الرفع للخفة، وأنه — لذلك — فى محل رفع على الابتداء، والخبر عنده محذوف أيضاً.

(جـ) ورد بعدها (أن) المفتوحة الهمزة المشددة النون ومعمولاها، نحو قوله تعالى: (فلولا أنه كان من المسبحين للبث فى بطنه إلى يوم يبعثون)،[٥] ولا خلاف بين النحاة فى أن (أن) ومعموليها فى محل رفع، والخلاف

---

(١) انظر فى هذا البيت وما يليه من أبيات: همع الهوامع ٢/٣٣، والدرر اللوامع ٢/٣٢.

(٢) المصادر السابقة، وأيضاً: الجنى الدانى ٥٤٥ - ورصف المبانى ٢٩٥، والمقتضب ٣/٧٣، وكتاب سيبويه ٢/٣٧٤، وشرح جمل الزجاجى ١/٤٧٣.

(٣) انظر: الإنصاف ٤٠، وشرح جمل الزجاجى ١/٤٧٣، وهو فى ديوانه ١٢٢.

(٤) انظر: رصف المبانى ٢٩٦، والجنى الدانى ٥٤٤، والمغنى وحاشية الدسوقى عليه ١/٢٨٠، وشرح التصريح ٢/، وكتاب سيبويه ٢/٣٧٣.

(٥) من الآية (١٤٤) من سورة الصافات.

بينهم فى سببه ، فمنهم من ذهب إلى أنها قد وقعت مبتدأ ، ومنهم من رأى أنها فاعل لفعل محذوف [١] .

(د) كذلك ورد بعدها (أن) المصدرية داخلة على الماضى ، نحو قوله تعالى : (لولا أن من الله علينا لخسف بنا)[٢] ، أو المضارع نحو قوله : (ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة)[٣] ، و (أن) وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع ، على الابتداء ، أو على الفاعلية ، على خلاف[٤] .

٣ — (لوما) تستعمل (لوما) للدلالة على التعليق فى الماضى كلولا ، وقد ذهب المرادى إلى أنها — حينئذ — تختص بالأسماء وأن الاسم يرتفع بعدها بالابتداء ، نحو : لوما زيد لأكرمتك[٥] ، ويؤيده ابن هشام الذى استشهد لذلك بقول الشاعر [٦] :

لوما الإصاخة للوشاة لكان لى من بعد سخطك فى رضاك رجاء

وبهذا يتضح أنها أقل تنوعا من حيث مكونات « فعل الشرط » فيها من (لولا) أختها ؛ إذ إن المأثورات اللغوية — كالقواعد النحوية — لم يسمع فيها غير هذا الأسلوب لها [٧] .

---

(١) انظر : همع الهوامع ٢/٦٦ .

(٢) من الآية (٨٢) من سورة القصص .

(٣) من الآية (٣٣) من سورة الزخرف .

(٤) انظر : الجنى الدانى ٥٤٢ ، همع الهوامع ٢/٦٦ ، وشرح التصريح ٢/

(٥) انظر : الجنى الدانى ٥٤٩ .

(٦) انظر : المغنى ١/٢٨٣

(٧) لا يغيب عن البال أنها فى آية (لوما تأتينا بالملائكة) قد وردت مستعملة للدلالة على الحث والحضيض لا الشرط

٤ — (لما) وتستعمل — أيضا — للدلالة على التعليق فى الماضى، ولكن « فعل الشرط » معها لا يكون إلا فعلا ماضيا أو مضارعا مقرونا بلم[١] قد استوفى الشروط التى سبق تحديدها، مثال الماضى قوله تعالى: (فلما ذهب عن ابراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا)[٢]، وقوله: (فلما نجاكم إلى البر أعرضتم)[٣]، وقوله: (فلما نجاهم إلى البر إذاهم يشركون)[٤]، وقوله: (فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه فارتد بصيرا)[٥]، ومثال المضارع المقرون بلم لما لم يحضر الوالد سافر الولد.

٥ — (إذا)، وتستعمل للدلالة على التعليق فى المستقبل، ويماثل تركيب « فعل الشرط » معها — سواء فى مكوناته، أو فى شروطه، أو فى توجيهاته — تركيبه مع الأدوات الجازمة.

(أ) إذ قد يليها تركيب إسنادى فعلى فعله ماض مستوف للشروط، نحو قوله تعالى: (إذا جاء نصر الله والفتح ورأيت الناس يدخلون فى دين الله أفواجا فسبح بحمد ربك واستغفره)[٦].

(ب) وقد يليها تركيب إسنادى فعلى فعله مضارع مستوف للشروط، نحو قوله تعالى: (وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم)[٧]، وقول النمر بن تولب[٨]:

---

(١) انظر: رصف المبانى ٢٨٣، الجنى الدانى ٥٤٠.
(٢) من الآية (٧٤) من سورة هود.
(٣) من الآية (٦٧) من سورة الإسراء.
(٤) من الآية (٦٥) من سورة العنكبوت.
(٥) من الآية (٩٦) من سورة يوسف.
(٦) من الآيات (١—٣) من سورة النصر.
(٧) من الآية (٢٥) من سورة الجاثية.
(٨) انظر: ديوانه ٢٤٤.

وإذا تصبك خصاصة فارج الغنى   وإلى الذى يعطى الرغائب فارغب

والفعل مجزوم للضرورة .

(ج) كذلك ورد بعدها الاسم مرفوعا ، ظاهرا كما فى قوله تعالى : (إذا السماء انشقت ، وأذنت لربها وحقت ، وإذا الأرض مدت ، وألقت ما فيها وتخلت)[١] ، وقول الفرزدق[٢] :

إذا باهلى تحته حنظلية   له ولد منها فذاك المذرع

أو ضميرا منفصلا ، نحو قول معن بن أوس[٣] :

إذا أنت لم تنصف أخاك وجدته   على شرف الهجران إن كان يعقل

وقول محمد بن أبى شحاذ الضبى[٤] :

إذا أنت أعطيت الغنى ثم لم تجد   بفضل الغنى ألفيت مالك حامد

وقد تضمنت قصيدة السموءل بن عاديا - فى رواية التبريزى - هذين الأسلوبين معا حين قال[٥] :

إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه   فكل رداء يرتديه جميل

إذا هو لم يحمل على النفس ضيمها   فليس إلى حسن الثناء سبيل

---

(١) الآيات (١ - ٤) من سورة الانشقاق .

(٢) أنظر : المغنى ١/١٢٦ ، وشرح شواهد المغنى ، والجنى الدانى ٣٦١ ، وشرح التصريح ٢/٤٠ ، والبيت فى ديوانه

(٣) انظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٣/١١٢٩ .

(٤) انظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٣/١١٢٩ .

(٥) فى البيتين روايات متعددة لا تخرجها عن الاستشهاد بها فى هذا الموضوع . انظر : الأمالى للقالى ١/٢٦٩ ، و شرح ديوان الحماسة للتبريزى ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ١/١١٠ ، وقد نسبهما ابن قتيبة فى عيون الأخبار (٢/١٧٢) لدكين الراجز .

وقد اختلف توجيه النحاة للاسم فى هذا الموضع ، وآراؤهم - فى مجموعها - شبيهة بآرائهم فيه فى حال وقوعه بعد الأدوات الجازمة ، إذ منهم من أجاز كونه مرفوعا على الفاعلية فعل محذوف ، كما أن منهم من جعله مرفوعا على الابتداء[1] .

٦ — (كيف) تستعمل (كيف) للدلالة على التعليق فى المستقبل ، وهى بذلك تشابه (إذا) من حيث الوظيفة ، ولكنها تخالفها - كما تخالف بقية أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة - فى وجوب كون فعل الشرط ، معها مضارعا ، موافقا للجواب لفظا ومعنى ، بالإضافة إلى الشروط الآتية :

١ - ألا يكون طلبيا .

٢ - ألا يكون جامدا .

٣ - ألا يكون منفيا .

٤ - ألا يقترن بحرف تنفيس ولا بقد .

* * *

نخلص من هذا العرض لمكونات فعل الشرط إلى أن من الممكن تحديد العناصر الصالحة للدخول فى تكوينه - بصورة عامة - فى الصيغ الآتية :

١ - التركيب الإسنادى الفعلى ، ولا يكون فعله الا ماضيا أو مضارعا، ويجب أن يستوفى شروطا بعينها سبقت الإشارة إليها .

٢ - الاسم الظاهر المرفوع ، أو ضمير الرفع المنفصل ، ويجب أن يعقب كلا منهما فعل ماض أو مضارع مستوف للشروط ، أو وصف مشتق جار مجرى الفعل فى دلالته المزدوجة . صالح معنى لإسناده الى ما تقدم عليه.

---

(١) انظر : المغنى ١/١٣٦ ، والجنى الدانى ٣٦١ .

٣ — (أن) المشددة المفتوحة الهمزة ومعمولاها ، ويجب أن يكون خبرها فعلا ماضيا أو مضارعا مستوفيا للشروط ، أو وصفا مشتقا جاريا مجرى الفعل فى الدلالة .

٤ — (أن) المصدرية الساكنة النون ،ويشترط أن يكون فعلها ماضيا أو مضارعا مستوفيا للشروط .

٥ — ويندر أن يكون فعل الشرط لفظا ضمير جر متصل ، إذ لم يرد ذلك إلا فى أداة واحدة ، هى (لولا) ، وفى تخريجها خلاف .

٦ — كما أنه يندر أن يكون فعل الشرط المستوفى للشروط موافقا لفظا ومعنى للجواب ، وقد اشترط ذلك مع أداة واحدة هى (كيف) .

ومقتضى هذا أن ثمة عددا من الصيغ لا تكون عنصرا إسناديا فى تركيب « فعل الشرط » على رأسها : « فعل الأمر » ، و « الخوالف » ، و « الصيغ الدالة على الطلب » ، و « الأفعال الجامدة » ، و « الأفعال المقترنة بحرف تنفيس » ، وأخيراً « الظرف » ، و « الجار والمجرور » . وليس فيما بين يدى من نصوص تراثية ما يخالف ذلك بصورة مطردة ، وإن كانت الاحتمالات العقلية يمكن أن تسمح بوجود بعض النماذج النمطية المخالفة ، كما فى نحو : إن كان محمد سيحضر فسأستقبله ، فى حين لا يجوز : إن سيحضر محمد سأستقبله . ونحوه : إن كان الزميل فى الكلية فسأقابله ، مما يشير إلى أن لوجود (الفعل الناسخ) ضمن تركيب فعل الشرط دورا فى إجازة هذه النماذج .

* * *

تركيب جواب الشرط :

يقرر النحاة أن الأصل فى تركيب جواب الشرط أن يكون تركيبا إسناديا فعليا ؛ « لأن الجواب شيء موقوف دخوله فى الوجود على دخول

شرطه، والأفعال هي التي تحدث وتنقضي، ويتوقف دخول بعضها على وجود بعض»[1]. بيد أن النصوص اللغوية أوسع من هذا دائرة وأكثر تنوعا، إذ ورد جواب الشرط فيها تركيب إسناديا فعليا، كما ورد أيضاً تركيب إسناديا اسميا، وكذلك ورد تركيبا شرطيا.

والشرط الأساسي في جواب الشرط أن يكون مفيدا، «فلا يصح الجواب بما لا يفيد، وهكذا لا يجوز نحو: إن يقم زيد يقم، كما لا يجوز في الابتداء: زيد زيد، «فإن دخله معنى يخرجه للإفادة جاز نحو: إن لم تطع الله عصيت، [إذ] أريد به التنبيه على العقاب، فكأنه قال: وجب عليك ما وجب على العاصي ومنه قوله صلوات الله عليه: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله»[2].

وفي هذا الإطار العام لمكونات جواب الشرط نجد بعض الأدوات التي تقبل جميع الاحتمالات، كما نجد بعض الأدوات التي تختص ببعض الممكنات.

* أما الأدوات الجازمة فإنها تقبل كافة الاحتمالات الممكنة لتركيب جواب الشرط، فمن الممكن أن يكون تركيبا إسناديا فعليا فعله ماض، أو مضارع، أو أمر، مثبت أو منفي، جامد أو متصرف، مقترن بقد أو بحرف تنفيس أو مجرد منهما، خبر أو إنشاء. كما أن من الممكن أن يكون تركيبا إسناديا اسميا أو ظرفيا مثبتا أو منفيا، خبرا أو إنشاء.

والقاعدة العامة أنه إذا كان جواب الشرط لا يصلح أن يكون فعلا له فإنه يجب أن يقترن بالفاء، وخصت بذلك عند النحاة لأنها تفيد السببية،

---

(١) شرح المفصل ٩/٢.

(٢) همع الهوامع ٢/٦٥.

ولمناسبتها للجزاء في المعنى ، إذ معناها التعقيب بلا فصل . كما أن الجزاء يعقب الشرط [1] .

وسنكتفي بأن نعرض هنا لنماذج مما ورد في الكتاب العزيز :

- يقول الله تعالى : (إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله)[2] ، فقد وقع جواب الشرط في الآية فعل أمر .

- ويقول سبحانه : (وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير)[3] ، وجواب الشرط في الآية تركيب إسنادي اسمي .

- وقد جمع قوله سبحانه :(وإن يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم من بعده)[4]؟ بين كون الجواب تركيبا اسميا وكونه طلبيا أيضاً .

- وفي قوله سبحانه: (إن تبدوا الصدقات فنعما هي)[5] ،وقوله : (إن ترني أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربي)[6]، وقع الجواب تركيب إسناديا فعليا فعله جامد .

---

(١) يرى جمهور النحاة أن هذه الفاء الرابطة هي فاء السببية الكائنة في الإيجاب في نحو قولك : يقوم محمد فيقوم خالد ، وكما يربط بها عند التحقيق يربط بها عند التقدير ، ومن ثم لا يجوز الربط بين تركيبي الشرط والجواب بغيرها ، إذ هي هنا للربط السببي وليس للتشريك في الحكم .

ومن النحاة من يرى أن هذه الفاء هي العاطفة ، وأنها تعطف (جملة) على (جملة) أي تركيبا إسناديا على آخر .

(٢) من الآية (٣١) من سورة آل عمران ،

(٣) من الآية (١٧) من سورة الأنعام .

(٤) من الآية (١٦٠) من سورة آل عمران .

(٥) من الآية (٢٧١) من سورة البقرة .

(٦) من الآية (٣٩) من سورة الكهف .

– وفى قوله : (فإن توليتم فما سألتكم من أجر)[١] ، وقع الجواب منفيا بما .

– وفى قوله : (وما يفعلوا من خير فلن يكفروه)[٢] ، وقع الجواب منفيا بلن .

– وفى قوله : (إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل)[٣] ، وقع الجواب مقرونا بقد .

– وفى قوله : (وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى)[٤] ، وقع الجواب مقرونا بالسين .

– وفى قوله : (من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه)[٥] ، وقع الجواب مقرونا بسوف .

وقد قرر النحاة أنه إذا كان « فعل الشرط » و « جوابه » تركيبين إسناديين فعليين لم يشترط أن يكون فعلاهما من نوع واحد ، ومعنى هذا أن من الممكن أن يتفقا فى الصيغة كما أن الممكن أن يختلفا :

– فمن الممكن أن يكونا مضارعين ، ومنه قوله تعالى : (إن تبدو ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله)[٦] .

---

(١) من الآية (٧٢) من سورة يونس.
(٢) من الآية (١١٥) من سورة آل عمران .
(٣) من الآية (٧٧) من سورة يوسف .
(٤) من الآية (٦) من سورة الطلاق .
(٥) من الآية (٥٤) من سورة المائدة .
(٦) من الآية (٢٨٤) من سورة البقرة .

- ومن الممكن أن يكونا ماضيين ، نحو قوله تعالى :(إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم)[١]

- ومن الممكن أن يكون « فعل الشرط » ماضيا و « الجواب » مضارعا، نحو قوله سبحانه : (من كان يريد حرث الآخرة نزدله في حرثه)[٢] ، وقوله : (من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم أعمالهم فيها)[٣] .

- كذلك أجاز النحاة - على قلة - أن يكون « فعل الشرط » مضارعا « وجوابه » ماضيا ، استنادا الى نحو قول أبي زيد الطائي[٤] :

من يكدني بسيء كنت منـــه كالشجابين حلقه والوريـــد

وقول قعنب بن أم صاحب[٥] .

إن يسمعوا ريبة طاروا بها فرحا مني وما سمعوا من صالح دفنوا

وقوله الآخر[٦] :

إن تصرمونا وصلناكم وإن تصلوا ملأتم أنفس الأعداء إرهابا

وقد خص الجمهور ذلك بالشعر ، فكأنه جعله من قبيل الضرورة ، بيد أن من النحاة من ذهب إلى إجازته في غير الضرورة أيضاً ، وجعلوا منه قوله صلوات الله عليه : « من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه »[٧] .

---

(١) من الآية (٧) من سورة الإسراء .
(٢) من الآية (٣٠) من سورة الشورى .
(٣) من الآية (١٥) من سورة هود .
(٤) انظر : إعراب الأفعال ٣٠٣ .
(٥) انظر : المصدر السابق.
(٦) انظر : همع الهوامع ٢/٥٩ . والدرر اللوامع ٢/٧٤ .
(٧) انظر : شرح التصريح ٢/٢٤٩ .

- ومن الممكن أن يكون « فعل الشرط » ماضيا ، والجواب « أمرا » ، نحو قوله تعالى : (وإن كنتم جنبا فاطهروا)[١].

* وشبيه بهذه الأدوات فى تنوع الجواب (إذا) من بين الأدوات غير الجازمة :

- فقد وقع جوابها تركيبا إسناديا إسميا مقترنا بالفاء وبجردا منها[٢]، ومن الأول قوله سبحانه : (وإذا سألك عبادى عنى فإنى قريب)[٣]، ومن الثانى قوله : (وإذا ماغضبوا هم يغفرون)[٤]، وقوله : (والذين إذا أصابهم البغى هم ينتصرون)[٥].

- كذلك وقع جوابها تركيبا إسناديا فعليا فعله ماض أو مضارع ، كما سبق أن مثلنا ، أو أمرا نحو قوله تعالى : (فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام)[٦]، وقوله سبحانه : (فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله)[٧].

- كما وقع جوابها نهيا فى قوله :(إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم)[٨].

---

(١) من الآية (٦) من سورة المائدة .

(٢) هذه المسألة خلافية بين النحاة ، فقد رفض إجازتها أبو حيان وأول الآيات على نحو يجعلها لا شاهد فيها ، انظر : البحر ٧/٢ ٥ .

(٣) من الآية (١٨٦) من سورة البقرة .

(٤) من الآية (٣٧) من سورة الشورى .

(٥) من الآية (٣٩) من سورة الشورى

(٦) من الآية (١٩٨) من سورة البقرة .

(٧) من الآية (٢٣٢) من سورة البقرة .

(٨) من الآية (١٤٠) من سورة النساء

— كما وقع جامدا فى قوله : (وإذا ضربتم فى الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة)[١].

ووقع مقترنا بحرف التنفيس فى قوله : (حتى إذا رأوا ما يوعدون إما العذاب وإما الساعة فسيعلمون من هو شر مكانا)[٢] .

وقريب من هذه الأدوات فى تنوع الجواب (لو) ، (لما) :

— أما (لو) فإن جوابها يمكن أن يكون تركيبا إسناديا فعليا فعله ماض مثبت ، ويكثر حينئذ اقترانه باللام ، نحو قوله تعالى : (ولو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم ، ولو أسمعهم لتولوا وهم معرضون)[٣] ، وقوله سبحانه : (لو نشاء لجعلناه حطاما)[٤] ، ويقل تجرده منها ، ومن ذلك قوله تعالى : (لو نشاء جعلناه أجاجا)[٥].

— كما أن من الممكن أن يقع تركيبا إسناديا فعليا فعله ماض منفى بما ، والكثير حينئذ تجرده من اللام ، كما فى قوله تعالى: (ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله)[٦] ، وقوله سبحانه : (ولو شاء ربك ما فعلوه)[٧] ، وقوله : (لو شاء الله

---

(١) من الآية (١٠١) من سورة النساء.

(٢) من الآية (٧٥) من سورة مريم .

(٣) من الآية (٢٣) من سورة الأنفال .

(٤) من الآية (٦٥) من سورة الواقعة .

(٥) من الآية (٧٠) من سورة الواقعة .

(٦) من الآية (٢٧) من سورة لقمان .

(٧) من الآية (١١٢) من سورة الأنعام .

ما أشركنا)[١]. ويقل اقترانه باللام[٢]، ومن القليل بيت المجنون، أو نصيب بن رباح، على خلاف[٣]:

كذبت وبيت الله لو كنت صادقا لما سبقتنى بالبكاء الحمائم

وقول الآخر: [٤]

ولو نعطى الخيار لما افترقنا ولكن لاخيار مع الليالى

— وقد ورد جوابها أيضاً تركيبا إسناديا اسميا، ومن ذلك قوله تعالى: (ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير)[٥]. وقد رفض إجازة وقوع التركيب الإسنادى الاسمى جوابا لها جمهور النحاة، الذين أولوا ما ورد من نصوص على أن الجواب محذوف، واللام جواب قسم محذوف أغنى عن جواب (لو)[٦].

— وأما (لما) فإن جوابها يمكن أن يكون تركيب إسناديا فعليا فعله ماض، نحو قوله تعالى: (فلما نجاكم إلى البر أعرضتم)[٧]، وقوله سبحانه: (فلما كتب عليهم القتال تولوا إلا قليلا منهم)[٨]، وقوله: (فلما آتاهم من فضله بخلوا به وتولوا وهم معرضون)[٩].

---

(١) من الآية (١٤٨) من سورة الأنعام.

(٢) انظر: الجنى الدانى ٢٩٤.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢/٦٦، والدرر اللوامع ٢/٨٢.

(٤) انظر: شرح شواهد المغنى ٢٢٨.

(٥) من الآية (١٠٣) من سورة البقرة.

(٦) انظر: الجنى الدانى ٢٩٤-٢٩٥.

(٧) من الآية (٦٧) من سورة الإسراء.

(٨) من الآية (٢٤٦) من سورة البقرة.

(٩) من الآية (٧٦) من سورة التوبة.

— كما يمكن أن يكون تركيبا إسناديا فعليا فعله مضارع ـ على خلاف في ذلك بين النحاة ـ وبه ورد قوله تعالى : (فلما ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا في قوم لوط)[١].

— كذلك ورد جوابها تركيبا إسناديا اسميا مقرونا بإذا الفجائية . نحو قوله تعالى : (فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون)[٢].

— وورد أيضا تركيبا إسناديا اسميا مقرونا بالفاء ، نحو قوله تعالى : (فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد)[٣] .

* ودون هذه الأدوات في تنوع الجواب : (لولا) ، و (لوما) ، و (كيف) ، و (كيفما) .

أما (لولا) فإن جوابها يجب أن يكون تركيبا إسناديا فعليا ماضيا معنى وزمنا . يستوى في ذلك أن يكون ماضيا لفظا ، أو مضارعا مجزوما بلم ، أو تركيبا إسناديا اسميا مقيدا أو منسوخا بكان أو إحدى أخواتها .

— فإذا وقع ماضيا فإما أن يكون مثبتا أو منفيا ، فإن كان مثبتا اقترن باللام غالبا ، نحو قول الراجز[٤] :

لولا كما لخرجت نفساهما

وقول أبي العلاء المعري[٥] :

يذيب الرعب منه كل عضب ... فلولا الغمد يمسكه لسالا

(١) من الآية (٧٤) من سورة هود .

(٢) من الآية (٦٥) من سورة العنكبوت .

(٣) من الآية (٣٢) من سورة لقمان .

(٤) انظر : رصف المباني ٢٩٦ .

(٥) انظر : شرح التصريح ١/١٧٩ ، وهمع الهوامع ١/١٠٤ ، والدرر اللوامع ١/٧٧ .

وقول الصحابية (١) : [illegible]

فوالله لولا الله تخشى عواقبه   لزعزع من هذا السرير جوانبه

ويقل تجرده منها ، حتى لقد جعله ابن عصفور من قبيل الضرورة، ومن ذلك قول تميم بن مقبل (٢) :

لولا الحياء وباقي الدين عبتكما   ببعض ما فيكما إذ عبتما عوري

وقول يزيد بن الحكم (٣) .

وكم موطن لولاي طحت كما هوى   بأجرامه من قنة النيق منهوى

— وإذا وقع فعله ماضيا منفيا بما تجرد من اللام غالبا ، نحو قوله تعالى : (لولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من أحد)(٤) .

ويقل اقترانه بها نحو قول الشاعر (٥) :

لولا رجاء لقاء الظاعنين لما   أبقت نواهم لنا روحا ولا جسدا

— وإذا وقع الجواب تركيبا إسناديا فعليا فعله مضارع وجب أن يقترن بلم الجازمة ، نحو : لولا محمد لم يسافر خالد .

— وإذا وقع الجواب تركيبا إسناديا اسميا وجب أن يكون منسوخا بكان أو إحدى أخواتها ،وتأخذ صيغتها - مضارعا أو ماضيا مثبتا أو منفيا - حكم الفعل التام من حيث الاقتران باللام أو التجرد منها . كما في قوله تعالى:

---

(١) انظر : شرح شواهد المغنى ٢٢٩ .

(٢) انظر : الجنى الدانى ٥٤١ .

(٣) المصدر السابق ، وأيضا : رصف المبانى ٢٩٥ ، وهمع الهوامع ٢/٣٣، وكتاب سيبويه ٢/٣٧٤ ، والمقتضب ٣/٧٣ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١/٤٧٣ .

(٤) من الآية (٢١) من سورة النور .

(٥) انظر : الجنى الدانى ٥٤٢ .

(لولا أنتم لكنا مؤمنين)[1] ، ونحوه : لولا خالد ما كان التغيير ممكنا ، ولولا النضال لم تكن كلمة الحق تقال .

وأما (لوما) فإنها تأخذ أحكام (لولا) عند جمهور النحاة[2] ، ومقتضى هذا أن جوابها يمكن أن يكون ماضياً مثبتا أو منفيا ، أو مضارعا مجزوما بلم ، أو تركيبا إسناديا اسميا منسوخا بكان أو إحدى أخواتها ، وقد مثل له ابن هشام بقول الشاعر[3] :

لوما الإصاخة للوشاة لكان لى ... من بعد سخطك فى رضاك رجاء

ووفقا لذلك يمكن أن يقال : لوما الحق لهلك الخلق ، ولوما الصبر ما ذل الصدر ، ولوما الأمل لم يشرع فى عمل ، ولوما الصمود لم يكن للفكر وجود .

وأما (كيف) ومثلها (كيفما) فإن الجواب فيهما لا يكون إلا تركيبا إسناديا فعليا فعله مضارع مثبت . نحو : كيف تقول أقول ، وكيفما يقضى الحكم أقضى . برفع فعلى الشرط والجواب عند جمهور النحاة ، وإن كان منهم من أجاز الجزم فيهما[4] .

ومن المثالين يتضح أن الجواب يطابق الفعل مطابقة تامة لفظا ومعنى ، ولا يخالفه إلا فيما يسند إليه من فاعل أو نائبه ، وهذا موضع اتفاق بين النحاة ومقتضى ذلك أنه لا يجوز أن يقع الجواب مخالفا للفعل لفظا ومعنى ، نحو : كيف تقول أقضى ، ولا لفظا فقط ، نحو . كيفما تجود أسخو ، ولا معنى فقط ، نحو : كيف تحج أحج ، على أن المراد من الأول القصد

---

(١) من الآية (٣١) من سورة سبأ .
(٢) المغنى وحاشية الدسوقى عليه ١/ ٣٨٢ .
(٣) المصدر نفسه ، وشرح التصريح ٢/ ٢٦٣ .
(٤) انظر : المغنى ١/ ٢٩٦ .

ومن الثاني الفريضة (١) [illegible]

[illegible] وبهذا العرض لمكونات جواب الشرط يتضح أن التركيب الإسنادي الفعلي أكثر صلاحية لوقوعه جوابا من التركيب الإسنادي الاسمي أو الظرفي، إذ إنه يمكن أن يقع جوابا لكل أدوات الشرط، جازمة وغير جازمة. في حين أن التركيب الإسنادي الاسمي أو الظرفي لا يجوز وقوعه جوابا إلا مع الأدوات الجازمة، وعدد محدود من الأدوات غير الجازمة، وبشروط خاصة.

* * *

الظواهر السياقية للجملة الشرطية.

أولا – الروابط اللفظية بين الشرط والجواب:

تتطلب دراسة الروابط اللفظية بين الشرط والجواب تقسيم أدوات الشرط إلى مجموعتين، هما: مجموعة الأدوات الجازمة، ومجموعة الأدوات غير الجازمة.

أما مجموعة الأدوات الجازمة فإن الرباط اللفظي بين الشرط والجواب يكون واحدا من أمرين: الجزم، أي الشكل الإعرابي، ووجود الصيغ.

وأما مجموعة الأدوات غير الجازمة فإنها – بصورة عامة – لا تستخدم إلا أسلوبا واحدا، وهو الذي يعتمد على وجود الصيغ الرابطة.

وسنخص كل أسلوب من هذه الأساليب بشيء من التفصيل:

١ – الجزم:

الجزم حالة إعرابية يعتد بها النحاة علامة على الارتباط اللفظي بين الشرط والجواب في المجموعة الأولى من الأدوات، ويكون ظاهرا إذا كان

---

(١) المصدر السابق، وحاشية الدسوقي عليه.

الفعلان مضارعين . فإذا لم يكونا كذلك فلا جزم من الناحية اللفظية ، وفى تقديره محلا خلاف بين النحاة ، ونحسب أنه لا معنى لهذا التقدير لتضاربه مع الضوابط المقررة نحويا من ناحية ، وفقدانه المسوغ من ناحية أخرى[1].
ومن ثم فإننا نؤثر اعتبار الجزم رباطا لفظيا إذا كان موجودا بالفعل فى الشرط والجواب ، أو فى أحدهما ، وذلك متى توافر فيهما عدد من الشروط :

أما الشرط فإنه يجزم وجوبا إذا تحققت فيه الشروط الآتية :

١ - أن يكون فعله مضارعا .

٢ - ألا يكون ماضى المعنى .

٣ - ألا يكون طلبيا .

٤ - ألا يكون جامدا .

٥ - ألا يكون مقرونا بحرف تنفيس ، وهو : السين ، أو : سوف .

٦ - ألا يكون مقترنا بحرف نفى غير (لم) .

٧ - ألا يكون مقترنا بقد .

وأما الجواب فإن الجزم فيه واجب حينا ، وممتنع حينا ، وجائز حينا[2]:

— فيجب الجزم إذا تحقق فى الجملة الشرطية بأسرها أمران :

١ - أن يكون الشرط مضارعا مجزوما .

٢ - أن يتوافر فى الفعل الواقع فى جواب الشرط الشروط التى سبق تحديدها .

---

(١) انظر : همع الهوامع ٢/٦٠ ، وشرح المفصل ٨/١٥٧ .

(٢) اختلف النحويون فى عامل الجزم فى الجواب ، انظر مثلا : شرح الرضى ٢/٢٥٥ .

ومثال الجزم الواجب قوله تعالى : (ومن يتق الله يجعل له مخرجا)(١) ، وقوله سبحانه : (ومن يهاجر فى سبيل الله يجد فى الأرض مراغما كثيرا وسعة)(٢) .

وشذ رفع الجواب مع تحقق الشروط ، ومما ورد شاذا قول عمرو بن خثارم البجلى(٣) :

يا أقرع بن حابس يا أقرع   إنك إن يصرع أخوك تصرع

— ويمتنع الجزم — مع كون الفعل الواقع فى الجواب مضارعا — إذا كان طلبيا ، أو ماضى المعنى ، أو جامدا ، أو مقترنا بحرف بتنفيس ، أو بقد ، أو بغير (لم) من أدوات النفى .

ومثال رفع الفعل المضارع الواقع فى الجواب قولك : إن يحضر الصديق لا أتأخر فى استقباله ، ومن يناضل دفاعا عن الحق فما أتوانى فى تأييده ، ومن ذلك قوله سبحانه : (ومن عاد فينتقم الله منه)(٤) ، لأن الفعل الواقع فى الجواب طلبى برغم وقوعه مضارعا .

— ويجوز الجزم وعدمه — وهو الرفع — إذا تحقق فى الجملة الشرطية أمران :

١ — أن يكون فعل الشرط ماضيا .

٢ — أن يتوافر فى الفعل الواقع فى الجواب ما سبق ذكره من شروط .

---

(١) من الآية (٢) من سورة الطلاق .

(٢) من الآية (١٠٠) من سورة النساء .

(٣) انظر : همع الهوامع ٢/٦١ ، والدرر اللوامع ٢/٧٧ ، و

(٤) من الآية (٩٥) من سورة المائدة .

وقد ورد الجزم في قوله تعالى : (من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه)[١] ، وقوله سبحانه : (من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف لهم أعمالهم فيها)[٢] . وورد الرفع في قول زهير[٣] :

وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم

٢ — الأدوات الرابطة في المجموعة الأولى :

استخدم للربط بين الفعل والجواب مع مجموعة الأدوات الجازمة كلمتان ، هما : الفاء ، وإذا الفجائية .

أما الفاء فإنها تدخل في صدر الجواب إذا كان لا يصلح أن يكون فعلا للشرط ، بمعنى أنه وقع تركيبا إسناديا اسميا ، أو فعليا فعله طلبي ، أو جامد ، أو منفي بما ، أو بلن ، أو بإن النافية ، أو مقترن بقد ، أو بالسين ، أو بسوف . وقد سبقت أمثلتها[٤] وخصت الفاء بذلك لأنها عند جمهور النحاة للدلالة على السبب ، فضلا عن مناسبتها للجزاء في المعنى ، فإن معناها التعقيب بلا فصل ، والجزاء يعقب الشرط فضلا عن كونه نتيجة له .

وبهذا يرى جمهور النحاة أن هذه الفاء الرابطة في الجملة الشرطية هي الفاء السببية الكائنة في الإيجاب في نحو : يقوم محمد فيقوم خالد ، وأنه كما يربط بها عند التحقيق يربط بها عند التقدير . ومن ثم لا يجوز — عندهم — الربط بغيرها ، إذ هي هنا للربط السببي وليست للتشريك في الحكم .

---

(١) من الآية (٢٠) من سورة الشورى.

(٢) من الآية (١٥) من سورة هود .

(٣) انظر : همع الهوامع ٢/ ٦ ، والدرر ٢/٧٧ ، وكتاب سيبويه ٣/٦٦ ، والبيت من معلقته .

(٤) انظر ص (٦٦٢) من هذه الدراسة .

ومن النحاة من يرى أن الفاء هنا ليست سببية ، بل عاطفة ، وأنها تعطف الجواب على الشرط . وجلى أننا نأبى عن هذا الرأى ، لعدم استناده إلى رعاية الخصائص الأسلوبية للجملة الشرطية .

وأما (إذا) الفجائية فإنها تقع رابطة فى حالة واحدة ، وذلك إذا كان جواب الشرط تركيبا إسناديا اسميا موجبا غير طلبى ، وغير مقترن بإن المؤكدة ، شريطة كون أداة الشرط (إن) - ونحوها كما سنذكر (إذا) - كما فى قوله تعالى : (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) (١) .

وبذلك يتضح أنه لايجوز الربط بإذا فى نحو : إن أطاع الإنسان دواعى الهوى فويل له ، وإن عصى شيطانه فسلام عليه ؛ إذ الخبر طلبى ، ونحو : إن قاتل المجاهدون فما متخاذل المظلومون ؛ لأن الجواب منفى ، ونحو : إن سافر الظالم فإن المظلوم قادر على ملاحقته ؛ لأن الجواب مؤكد بإن .

وبهذا يتضح أن كلا من (الفاء) و (إذا) تؤدى وظيفة الربط بين الشرط والجواب ، ومقتضى ذلك أنهما لا يجتمعان معا ؛ إذ لا فائدة منه . بيد أن من النحاة من أجاز ذلك استنادا إلى نحو قوله تعالى : (واقترب الوعد الحق فإذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا) (٢) ، قال الزمخشرى : « إن (إذا) هذه هى الفجائية ، وقد تقع فى المجازاة سادة مسد الفاء كقوله تعالى : (إذا هم يقنطون) فإذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء فيتأكد ، ولو قيل : إذا هى شاخصة ، أو : فهى شاخصة ، كان سديدا » (٣) .

---

(١) من الآية (٣٦) من سورة الروم

(٢) من الآية (٩٧) من سورة الأنبياء

(٣) الكشاف ٢/ ٥٨٠ .

٣ ـ الأدوات الرابطة في المجموعة الثانية .

إذا استثنينا من بين أدوات المجموعة الثانية (إذا) الشرطية التي تشارك أدوات المجموعة الأولى في الربط بالفاء أو (إذا) الفجائية ، و (لما) و (كيف) اللذان يخلو جوابهما من الأدوات الرابطة جملة[1] ، انتهينا إلى أن أدوات المجموعة الثانية التي تحتاج إلى روابط لفظية ثلاث هي : (لو) و (لولا) و (لوما) . وهي جميعا تستخدم (اللام) وحدها دون غيرها من سائر أدوات الربط للربط بين الشرط والجواب .

والملحوظ أن هذه اللام ليست واجبة الوجود في جميع الحالات ، وأن من الممكن الاستغناء عنها ، وقد فصل النحاة صور الاستغناء بين كثير مطرد وقليل نادر ، وقد سبق أن أشرنا إلى ذلك حين عرضنا لمكونات جواب الشرط .

وبهذا العرض يتضح أن الروابط اللفظية بين الشرط والجواب تتمثل في أحد أمرين :

١ ـ التوافق في الحالة الاعرابية .

٢ ـ استخدام إحدى الأدوات الرابطة الثلاثة : الفاء ، وإذا ، واللام . ولكل منها مواقعها الخاصة بها على نحو ما فصلنا .

* * *

ثانياً ـ الترتيب في الجملة الشرطية :

من الثابت عند النحاة أن أداة الشرط هي الأداة الرابطة التي تقوم بوظيفة التعليق المعنوي والزمني معا بين الشرط والجواب . وأن فعل الشرط

(١) هل يمكن اعتبار الرفع في كل من الفعل والجواب بعد « كيف » نوعا من الرباط اللفظي ؟ .

هو المقدمة للجواب، والعلة فيه، وأن الجواب هو النتيجة الضرورية له، والمعلول الحتمي الذي لابد منه. ومن ثم كان الأصل في ترتيب عناصر الجملة الشرطية عند جمهور النحاة رعاية هذه الاعتبارات، أي تقدم أداة الشرط، يليها فعل الشرط، يعقبه الجواب وما قد يكون له من معمولات.

بيد أن التراث اللغوي قد تضمن عددا من الصور التي خولف فيها هذا الأصل العام. مما أثار خلافا بين النحاة مال فيه جمهورهم إلى الأخذ بتأويل النصوص التراثية حتى تسلم لهم القواعد النحوية. وسنعرض في السطور القادمة لبعض هذه الصور:

١ - تقدم ما يشعر بالجواب على الأداة:

ورد في كثير من النصوص اللغوية تقدم ما يشعر بالجواب على أداة الشرط، والاستغناء به عن ذكر الجواب. ومن ذلك قوله تعالى: (واشكروا الله إن كنتم إياه تعبدون)[١]، وقوله سبحانه: (فكلوا مما ذكر اسم الله عليه إن كنتم بآياته مؤمنين)[٢]، وقوله: (قد بينا لكم الآيات إن كنتم تعقلون)[٣]. وقوله: (وجعلني مباركا أينما كنت)[٤]، وقوله: (وهو معكم أينما كنتم)[٥]، وقوله: (ضربت عليهم الذلة أينما ثقفوا)[٦]. وقد اختلف موقف النحاة من هذه النصوص، ويمكن أن نميز بينهم إزاءها اتجاهين[٧]:

(١) من الآية (١٧٢) من سورة البقرة.
(٢) من الآية (١١٨) من سورة الأنعام.
(٣) من الآية (١١٨) من سورة آل عمران.
(٤) من الآية (٣١) من سورة مريم.
(٥) من الآية (٤) من سورة الحديد.
(٦) من الآية (١١٢) من سورة آل عمران.
(٧) انظر: شرح الكافية ٢/٢٥٧، وشرح المفصل ٩/٩.

أولهما ـ يرى أن الجواب محذوف قد استغنى عنه بما ذكر قبل الأداة ، وأنه لا يصح جعل المتقدم جزاء لأن الشرط له حق التصدر وتقديم الجزاء عليه يخل به .

ثم إن المتقدم يخلو بالمراد من الروابط اللفظية التي تربط الشرط والجواب ، سواء كانت هذه الروابط حالة إعرابية أو أدوات . ولو كان المتقدم هو الجواب لوجب اقترانه بها . ومن ذلك قوله تعالى : (واشكروا الله إن كنتم إياه تعبدون)[1] ، وقوله : (قد بينا لكم الآيات إن كنتم تعقلون)[2] ، فإن المتقدم قد خلا من الفاء برغم كونه طلبيا في الآية الأولى ، ومقترنا بقد في الثانية .

وهذا هو مذهب البصريين . وقد نقل ابن القيم عن ابن السراج قوله « الذى عندى أن الجواب محذوف يغني عنه الفعل المتقدم ، وقال : وإنما يستعمل هذا على وجهين : إما أن يضطر إليه شاعر ، وإما أن يكون المتكلم به عقدا بغير شرط ولانية ، فقال : أجيؤك ، ثم يبدو له أن لا يجيؤه إلا بسبب ، فيقول : إن جئتني ، فيشبه الاستثناء ويغني عن الجواب ما تقدم »[3] وقد عقب ابن القيم على هذا الرأى بأنه قول مرجوح . ويؤيد نقد ابن القيم أن هذا الأسلوب شائع وليس محصورا في السببين اللذين ذكرهما ابن السراج . وحسبنا ما أشرنا إليه تأييدا له من آيات كريمة .

وثانيهما ـ يرى أن المتقدم هو الجواب دون حاجة إلى القول بحذفه ، ويرد أصحابه ـ وهم الكوفيون ـ فكرة حق فعل الشرط في التصدر بأن حق التصدر ـ في الحقيقة ـ إنما هو للجواب لا للفعل ؛ ذلك أن « الجزاء هو

---

(١) من الآية (١٨٢) من سورة البقرة .

(٢) من الآية (١١٨) من سورة آل عمران .

(٣) انظر : بدائع الفوائد ٤٩/١ .

المقصود والشرط قيد فيه وتابع له ، فهو من هذا الوجه رتبته التقديم طبعا ، ولهذا كثيرا ما يجيء الشرط متأخرا عن المشروط ؛ لأن المشروط هو المقصود وهو الغاية ، والشرط وسيلة ، فتقديم المشروط هو تقديم الغايات على وسائلها ، ورتبتها التقديم ذهنا وإن تقدمت الوسيلة وجودا ، فكل منهما له التقدم بوجه ، وتقدم الغاية أقوى ، وإذا وقعت فى مرتبتها فأى حاجة إلى أن تقدرها متأخرة »(1) .

وأما عدم وجود روابط لفظية ـ كالجزم أو الاقتران ببعض الأدوات الرابطة ـ فلأن هذه الروابط إنما توجد فى حالة تأخر الجواب لا فى حال تقدمه . وهكذا يجب إعادة النظر فى عموم الأحكام الخاصة بالروابط اللفظية بين الشرط والجواب ، لتقييد هذا العموم وقصره على حالة تقدم الشرط على الجواب ، أما إذا تقدم الجواب على الشرط فإن من الجائز خلو الجواب من هذه الروابط .

وموقف الكوفيين ـ فى هذا الموضوع ـ أكثر ملاءمة واتساقا ـ لما فيه من بعد عن تكلف التأويل دون ضرورة ملحة من مبنى النص ، أو حاجة ماسة يفرضها الموقف .

٢ - تقدم معمول الجواب على الأداة :

ترتب على الخلاف السابق فى جواز تقدم الجواب على الأداة خلاف أيضاً فى إجازة تقدم معمول الجواب على الأداة ، « أما الكوفيون فجوزوا تقديم معمول الجزاء المجزوم على أداة الشرط »(2) ، ومقتضى هذا الرأى

---

(1) بدائع الفوائد ١/٥١-٥٢ .

(2) شرح الكافية ٢/٢٥٦ .

أنه يجوز نحو: زيداً إن يكرمني عمرو أكرم: وخيراً إن تزدني تصب، مع بقاء الجزم في الجواب أيضاً.

وقد رفض البصريون إباحة الجزم، ومنهم من توقف في إجازة هذا الأسلوب جملة[1].

وفي تقدم معمول الفعل ما في تقدم معمول الجواب من خلاف، وقد صرح أبو حيان بأن إجازة هذا التركيب تحتاج إلى سماع.

٣ — الفصل بين الفعل والجواب:

أجاز جمهور النحاة الفصل بين «فعل الشرط» و«جوابه»، وقد نقل ابن الحاجب في الكافية جواز الاعتراض بينهما بالقسم، أو الدعاء، أو النداء، أو (الجملة) الاسمية الاعتراضية[2]، نحو: إن تأتني ـ والله ـ آتك، وإن تأتني ـ غفر الله لك ـ آتك، وإن تأتني ـ يازيد ـ آتك، وإن تأتني ـ ولا تخف ـ أكرمك.

ومن الصور الجائزة التي فصّل النحاة القول فيها الفصل بين الشرط والجواب بتركيب إسنادي فعلي فعله مضارع. ولهذا التركيب احتمالات أربعة جميعها جائزة، ويتنوع حكم الفعل ـ ومن ثم التركيب الإسنادي ـ الواقع فيها[3]:

أول هذه الاحتمالات أن يكون الفاصل عنصراً إسناديا ضروريا لفعل الشرط، بأن يقع خبراً لكان كما في نحو: إن تكن تحسن إلى أحسن أيضا إليك، أو مفعولا ثانيا لظن في نحو: إن تظنني أقاتل معك أصدقك.

(١) المصدر السابق.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) همع الهوامع ٦٣/٢.

وثانيها - أن لا يكون عنصراً إسنادياً لفعل الشرط ، وقد يوافق فعل الشرط فى المعنى ، وليس صفة لفاعل فعل الشرط نحو : إن تأتنى تمشى أكرمك . ويعرب حينئذ بدلا من الفعل .

وثالثها - يماثل ما قبله فيما عدا أنه يصلح لإعرابه صفة لفاعل فعل الشرط ، نحو : إن يزرنى طالب يعرف واجبه أكرمه . ويعرب هنا صفة .

ورابعها - يخالف ما سبق فى عدم موافقة الفعل المضارع الفاصل بين الشرط والجواب لفعل الشرط فى المعنى ، نحو : إن تأتنى تبتسم أحسن إليك . ويعرب آنئذ حالا .

* * *

ثالثا - الحذف والذكر :

الأصل فى الجملة الشرطية أن تذكر عناصرها الثلاثة من أداة وفعل وجواب ، ولكن من النصوص الواردة ما يكشف عن أن من الممكن الاستغناء عن بعض هذه العناصر متى دل عليها دليل من الموقف أو السياق ، ومن ثم تقرر لدى النحاة إمكان « حذف » بعض عناصر الجملة الشرطية ، بل تجاوزوا ذلك إلى القول بإمكان حذف كافة هذه العناصر اكتفاء بدلالة الموقف عليها ، وسنعرض لأهم ما تقرر فى التراث النحوى فى مسألة « الحذف » فيما يلى :

١ - حذف فعل الشرط والجواب معا :

أجاز بعض النحاة حذف كل من فعل الشرط والجواب معا متى دل على المحذوف دليل من الموقف أو السياق ، شريطة كون الأداة (إن) ؛ « لأنها أم الباب ، ولأنه لم يرد غيرها »[1] ، مستشهدين بقول رؤبة[2] :

(١) المصدر السابق ٢/٦٢ .
(٢) الدرر اللوامع ٢/٧٨ .

قالتْ بناتُ العَمِّ يا سلمى وإنْ ... كان فقيرًا مُعدمًا قالتْ وإنْ

وجعلوا منه قوله تعالى : (أو تقولوا لو أنا أنزل علينا الكتاب لكنا أهدى منهم ، فقد جاءكم بينة من ربكم وهدى ورحمة ، فمن أظلم ممن كذب بآيات الله)[1] . والتقدير عندهم : إن صدقتم فيما كنتم تعدون به من أنفسكم فقد جاءكم بينة ، وإن كذبتم فلا أحد أكذب منكم فمن أظلم ممن كذب بآيات الله . وإنما جعلت هذه الآية من قبيل حذف فعل الشرط والجواب ، لأنه قد ذكر فى اللفظ جملة قائمة مقام الجواب ، وأما الجواب فلم يذكر »[2] .

وواضح أن جعل هذه الآية من قبيل حذف فعل الشرط والجواب يتطلب أيضا الاعتراف بحذف الأداة معهما ، لأنها ليست مذكورة فى الجملة بل مقدرة[3] .

ومن النحاة من جوز حذف فعل الشرط وجوابه معا وإن لم تكن الأداة (إن) ، كقول النمر بن تولب[4] :

فإن المنيـة من يخشهـا ... فسوف تصـادفه أينـما

أى : أينما يذهب تصادفه[5] .

ومن النحاة من يرفض القول بحذف فعل الشرط وجوابه معا ، ويجعل ما ورد من ذلك من قبيل الضرورة الشعرية . وبذلك يسوى بين كون الأداة (إن) أو غيرها فى عدم جواز حذف فعل الشرط وجوابه معها فى غير الشعر[6] .

---

(١) من الآية (١٥٧) من سورة الأنعام .

(٢) انظر : شرح التصريح ٢/٢٥٢ .

(٣) انظر : الحذف والتقدير فى النحو العربى ٢١٦ .

(٤) انظر : شرح التصريح ٢/٢٥٢ ، وجمل الزجاجى ٢٧٣ ، والبيت فى ديوانه ١٠١ .

(٥) ينسب هذا الرأى لابن مالك ، انظر : همع الهوامع ٢/٦٢ .

(٦) انظر : همع الهوامع ٢/٦٢ .

٢ – حذف أداة الشرط وفعل الشرط معاً

يرى جمهور النحاة أن حذف أداة الشرط وفعل الشرط معا إما مطرد (كثير) أو جائز قليل[1] :

– فهو مطرد كثير بعد الطلب ، نحو قوله تعالى : (فاتبعوني يحببكم الله)[2] ، وقوله : (ربنا أخرنا إلى أجل قريب نجب دعوتك ونتبع الرسل)[3] ، أي : إن تؤخرنا نجب .

– وهو جائز على قلة في غير الطلب ، نحو قوله تعالى : (إن أرضي واسعة فإياي فاعبدون)[4] ، أي : فإن لم يتأت إخلاص العبادة لي في هذا البلد فاعبدوني في غيرها . وقوله : (أم اتخذوا من دونه أولياء فالله هو الولي)[5] ، أي : إن أرادوا أولياء بحق فالله هو الولي .

٣ – حذف فعل الشرط وحده :

يجيز جمهور النحاة حذف ما علم من فعل الشرط – دون الأداة – بشرطين[6] :

١ ـ أن تكون أداة الشرط (إن) دون سائر أخواتها .

٢ ـ أن تقترن الأداة بـ (لا) النافية .

---

(١) انظر : همع الهوامع ٢/ ، وشرح التصريح ٢/٢٥٢ ، والمغني وحاشية الدسوقي عليه ٢/٣٥٣ .

(٢) من الآية (٣١) من سورة آل عمران .

(٣) من الآية (٤٤) من سورة إبراهيم .

(٤) من الآية (٥٦) من سورة العنكبوت .

(٥) من الآية (٩) من سورة الشورى .

(٦) انظر : شرح التصريح ٢/٢٥٢ .

ومن قبيل حذف فعل الشرط وحده — عند الجمهور — قوله الأحوص[1] :

فطلقها فلست لها بكفء وإلا يعل مفرقك الحسام

فحذف فعل الشرط لدلالة (فطلقها) عليه ، وأبقى جوابه ، أي إن لا تطلقها .

ويرى ابن هشام أن حذف فعل الشرط وحده ليس جائزا فحسب ، بل هو كثير أيضا[2] .

وقد وردت بعض النصوص التي حذف فيها فعل الشرط دون توافر الشرطين اللذين قررهما النحاة ، ومن ذلك ما حكاه الأنبارى عن العرب من نحو قولهم : من يسلم عليك فسلم عليه ، ومن لا فلا تعبأ به ، أي ومن لا يسلم عليك فلا تعبأ به . قال الشاطبي : « وهذا نص في حذف فعل الشرط مع كون الأداة غير (إن) »[3] .

ونحوه قول الشاعر[4] :

متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر ولم ينج إلا في الصفاد يزيد

والتقدير : متى تثقفوا تؤخذوا ، فقد حذف فعل الشرط مع انتفاء الشرطين .

---

(١) انظر : الصبان على الأشموني ٤/٢٥ ، وشرح التصريح ٢/٢٥٢ ، وهمع الهوامع ٢/٦٢ ، والدرر اللوامع ٢/٧٨ والبيت في ديوانه : (١٨٦) بتغيير طفيف لا يغير وجه الاستشهاد به .

(٢) انظر : مغني اللبيب ٢/٣٠٨ .

(٣) انظر : شرح التصريح ٢/٢٠٢ ، والحذف والتقدير في النحو العربي ٢١٧ .

(٤) انظر : همع الهوامع ٢/٦٣ ، والدرر اللوامع /٧٩ ، وشرح الأشموني ٤/٣٦ .

٢ ـ حذف جواب الشرط وحده [illegible]

يرى جمهور النحاة أن ثمة مواضع يحذف فيها جواب الشرط جوازا ومواضع أخرى يحذف فيها الجواب وجوبا .

— فهو يحذف جوازا فى موضعين[1] :

١ — إذا كان الشرط ماضيا وعلم الجواب ، نحو : (إن كان كبر عليك إعراضهم فإن استطعت أن تبتغى نفقا فى الأرض أو سلما فى السماء فتأتيهم بآية)[2] . « فإن استطعت » شرط حذف جوابه لدلالة الكلام عليه ، والتقدير : فافعل . والشرط الثانى وجوابه جواب الشرط الأول .

٢ — إذا اجتمع قسم وشرط . وتقدم القسم على الشرط ، وتقدم عليهما معا طالب خبر ، فإنه يجوز حينئذ حذف جواب الشرط اكتفاء بجواب القسم ، نحو : زيد ـ والله ـ إن تقم ليقومن[3] .

— ويحذف وجوبا فى ثلاثة مواضع[4] :

١ ـ إن كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب فى المعنى ولا يصح جعله جوابا صناعة . وهو مذهب جمهور البصريين .

— نحو : أنت ظالم إن فعلت ، أى : فأنت ظالم ، فلكونه تركيبا إسناديا اسميا مجردا من الفاء لا يصح جعله جوابا .

— ونحو : فلم أرقه إن ينج منها ، فلكونه تركيبا إسناديا فعليا منفيا

---

(١) انظر : شرح التصريح ٢/٢٥٢ .

(٢) من الآية (٢٥) من سورة الأنعام .

(٣) يرى ابن مالك فى شرح التسهيل أنه لا يجوز حذف جواب الشرط فى هذا الموضع ، ويوجب جعل الجواب للشرط تقدم أو تأخر .

(٤) انظر : شرح التصريح ٢/٢٥٢ — ٢٥٣ ، والحذف والتقدير فى النحو العربى ٢١٨ .

بلم مقرونا بالفاء لا يصح جعله جوابا؛ لأن الجواب المنفي بلم لا تدخل عليه الفاء .

— ونحو : أقوم إن قمت ، لكونه مضارعا مرفوعا لزوما ، ورفع المضارع ينافي جعله جوابا .

وقد خالف في هذا الموضوع الكوفيون والمبرد ، الذين يرون أنه لاحذف فيها ، وأن المتقدم هو الجواب ، وأجابوا عن الأول بأن الفاء إنما لم تدخل لأنها لا تناسب الصدر ، ولأنها خلف عن العمل ولا عمل مع التقديم . وعن الثاني بأن الفاء قد تدخل على المنفي بلم ، أجاز الزمخشري في (فلم تقتلوهم) الآية : أن يكون التقدير : إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم . وعن الثالث بأن رفع المضارع لضعف الحرف أن يعمل مؤخرا »[1] .

٢ — إن كان الدال على الجواب ما تأخر عنه من جواب قسم سابق عليه ، نحو قوله تعالى : (لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله)[2] ، فقوله : (يأتون بمثله) جواب قسم سابق على الشرط ، ويدل على تقدمه تقدم اللام في (لئن) ؛ لأنها موطئة للقسم ، وجواب الشرط محذوف وجوبا استغناء عنه بجواب القسم .

٣ — إن كان الدال على الجواب ما تأخر عنه من جواب استفهام سابق عليه ، وهو مذهب يونس وحده[3] ، حيث ألحق الاستفهام بالقسم ، كما في نحو : أ إن قام زيد تقوم ؟ وقد رده سيبويه[4] مستشهدا بقوله تعالى : (أفإن

---

(١) انظر : شرح التصريح ٢/٢٥٣ .

(٢) من الآية (٨٨) من سورة الإسراء .

(٣) انظر : كتاب سيبويه ٣/٨٣ ، وشرح التصريح ٢/٢٥٤ .

(٤) كتاب سيبويه ٢/٨٣ .

مت فهم الخالدون)[١] ، ولأن دخول الفاء على الجواب دليل على أنه جواب الشرط »[٢].

ويتضح من هذه المواضع التي أجيز فيها حذف الجواب أن فعل الشرط فيها جميعا ماض ، ومقتضى هذا أنه إذا لم يكن ماضيا لم يجز حذف الجواب فضلا عن وجوبه[٣] .

* * *

رابعاً ـ الفصل بين فعل الشرط وجوابه :

الأصل في الجملة الشرطية أن تتوالى أجزاؤها وألا يفصل بينها ، بيد أنه قد ورد من النصوص ما يشير إلى إمكان الفصل بين فعل الشرط وجوابه ، ولهذا الفصل صور تختلف أحكامها ، وسنكتفي بالإشارة إليها فيما يأتي :

١ ـ الفصل بالمضارع المجرد من العاطف .

قد يقع الفعل المضارع بين فعلي الشرط والجواب دون أن يكون مصحوبا بأداة عطف ، كما في نحو : إن تأتني تسألني أعطك ، فالفعل المضارع (تسأل) قد فصل بين فعل الشرط وجوابه . وقد أجاز فيه سيبويه وجهين :

أولهما ـ الرفع لتجرده من الناصب والجازم ، والفعل وفاعله تركيب إسنادي في محل نصب على الحالية . « وذلك لأنك أردت أن تقول : إن تأتني سائلا »[٤] .

وثانيهما ـ الجزم على اعتباره بدلا من فعل الشرط .

---

(١) من الآية (٣٤) من سورة الأنبياء .

(٢) انظر : شرح التصريح ٢/٢٥٤ .

(٣) انظر : الحذف والتقدير في النحو العربي ٢١٩

(٤) انظر : كتاب سيبويه ٣/٨٥ .

وقد ورد بالرفع قول الحطيئة[1] :

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره   تجد خير نار عندها خير موقد

وورد بالجزم قوله[2] :

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا   تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

٢ — الفصل بالمضارع المعطوف بالفاء أو الواو أو حتى أو (أو) :

قد يكون الفعل المضارع الفاصل بين فعل الشرط وجوابه مقترنا بالفاء أو الواو أو حتى أو أو ، وقد أجاز فيه جمهور النحاة وجهين :

أولهما ـ الجزم عطفا على فعل الشرط .

والثاني ـ النصب على تقدير (أن) بعد العاطف .

وبهذا يتضح أنه لا يجوز في هذا الفعل الرفع ، ونقل سيبويه عن الخليل جواز الوجهين : النصب والجزم ، وإن قطع أن الجزم أوجه[3] .

ومما ورد منصوبا قول كعب بن زهير[4] :

ومن لا يقدم رجله مطمئنة   فيثبتها في مستوى الأرض يزلق

وقول الآخر[5] :

ومن يقترب منا ويخضع نؤوه   ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما

ومما ورد محتملا الوجهين : النصب والجزم ، قوله تعالى : (وإن تبدو

---

(١) المصدر السابق ، والبيت في ديوانه ١٦١ .

(٢) المصدر نفسه ٣/٨٦ ، وأيضا حاشية الصبان على الأشموني ٤/٢٥ .

(٣) انظر : كتاب سيبويه ٣/٨٨ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) انظر : شرح التصريح ٢/٢٥١ ، وهمع الهوامع ، والدرر اللوامع

ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله)[1] وقول بعض بنى أسد[2] :

إن يبخلوا أو يجبنوا أو يغدروا لا يحفلوا
يغدو عليك مرجلين كأنهم لم يفعلوا

٤ — الفصل بالمضارع المقترن بغير أدوات العطف السابقة :

قد يكون المضارع الفاصل بين الشرط والجواب مقترنا بغير الأدوات الأربعة السابقة ، نحو : إن تحضر ثم تناقش تفهم درسك . وحكم المضارع الفاصل حينئذ الجزم ، قال سيبويه : « واعلم أن (ثم) لا ينصب بها كما ينصب بالواو والفاء ، ولم يجعلوها مما يضمر بعده (أن) ، وليس يدخلها من المعانى ما يدخل فى الفاء ، وليس معناها معنى الواو ، ولكنها تشرك ويبتدأ بها . واعلم أن (ثم) إذا أدخلته على الفعل الذى بين المجزومين لم يكن إلا جزما ، لأنه ليس مما ينصب ، وليس يحسن الابتداء »[3] .

وقد أجاز الكوفيون فى المضارع المقترن بـ (ثم) النصب أيضا ، استدلالا بقوله تعالى : (ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله)[4] فقد فصل الفعل (يدرك) بين فعل الشرط وجوابه منصوبا مع اقترانه بثم ، ورد هذا الاستدلال جمهور النحاة ، إذ إن القراءة عند الجماعة بالجزم لا بالنصب .

* * *

خامسا — الاتباع على جواب الشرط :

قد يقع بعد عناصر الجملة الشرطية فعل مضارع ، وله — حينئذ —

(١) من الآية (٢٨٤) من سورة البقرة .
(٢) انظر : كتاب سيبويه ٣/٨٧ .
(٣) انظر : كتاب سيبويه ٣/٨٩ .
(٤) من الآية (١٠٠) من سورة النساء .

صورتان : الصورة الأولى أن يتجرد من أدوات العطف ، والثانية أن يقترن بها . ولكل منهما - عند جمهور النحاة - حكم خاص :

١ - الفعل المضارع المجرد من أدوات العطف :

وردت بعض النصوص اللغوية التي ولي فيها جواب الشرط فعل مضارع مجرد من أدوات العطف ، ومن ذلك قوله تعالى : (ومن يفعل ذلك يلق أثاما ، يضاعف له العذاب يوم القيامة)[١] فإن الفعل المضارع (يضاعف) قد وقع بعد الجزاء غير مقترن بأداة ، وقد أجاز فيه سيبويه والجمهور وجهين : الأول - الرفع على الاستئناف ، والثاني - الجزم على البدلية [٢] . ولا يجوز فيه النصب بحال .

٢ - الفعل المضارع المقترن بعاطف :

إذا وقع الفعل المضارع المقترن بعاطف بعد الجواب أجيز فيه - باتفاق - وجهان : الرفع والجزم . وفي النص القرآني ما يشهد للوجهين ، فمما ورد مرفوعا قوله تعالى : (وإن يقاتلوكم يولوكم الأدبار ثم لا ينصرون) [٣] وقوله : (وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ، ونكفر عنكم من سيئاتكم)[٤] برفع (نكفر) . ومما ورد مجزوما قوله سبحانه : (وإن تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم)[٥] ، وقوله : من يضلل الله فلا هادي له ، ويذرهم في طغيانهم يعمهون)[٦]، بجزم (يذر) وهي قراءة غير أبي عمرو وعاصم من السبعة .

---

(١) من الآيتين (٦٨-٦٩) من سورة الفرقان .

(٢) انظر : كتاب سيبويه ٣/٨٧ .

(٣) من الآية (١١١) من سورة آل عمران .

(٤) من الآية (٢٧١) من سورة البقرة .

(٥) من الآية (٣٨) من سورة محمد .

(٦) من الآية (١٨٦) من سورة الأعراف .

وقد ذكر سيبويه أنه يجوز أيضا النصب إذا كان العطف بالفاء أو بالواو، قال: «واعلم أن النصب بالفاء والواو في قوله: إن تأتني آتك وأعطيك [بالنصب فيهما] ضعيف... فهذا يجوز وليس بحد الكلام ولا وجهه»[1].

ومما ورد منصوبا قول الأعشى[2]:

ومن يغترب عن قومه لا يزل يرى ... مصارع مظلوم مجرا ومسحبا
وتدفن منه الصالحات، وإن يسيء ... يكن ما أساء النار في رأس كبكبا

فقد نصب (تدفن). وقد قرئ بالأوجه الثلاثة: الرفع، والجزم، والنصب، قوله تعالى: (وإن تبدو ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء)[3]، والرفع قراءة عاصم وابن عامر، والجزم قراءة باقي السبعة، والنصب قراءة ابن عباس والأعرج. وكذلك قرئ بالأوجه الثلاثة قوله تعالى: (من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم يعمهون)[4]، والرفع قراءة أبي عمرو وعاصم، والجزم قراءة باقي السبعة، والنصب قراءة الكسائي وحمزة. ووردت الأوجه الثلاثة في قول النابغة[5]:

فإن يهلك أبو قابوس يهلك ... ربيع الناس والبلد الحرام
ونأخذ بعده بذناب عيش ... أجب الظهر ليس له سنام

برفع (نأخذ)، وجزمه، ونصبه أيضا.

* * *

---

(١) كتاب سيبويه ٣/٩٢.

(٢) انظر: المصدر السابق، وأيضا: ديوانه.

(٣) من الآية (٢٨٤) من سورة البقرة.

(٤) من الآية (١٨٦) من سورة الأعراف.

(٥) انظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان عليه ٤/٢٠، والبيتان في ديوانه: (١٠٥ — ١٠٦) بتغيير طفيف لا يغير وجه الاستشهاد بهما.

سادساً ـ تعدد فعل الشرط :

قرر النحاة أن من الأساليب الواردة فى التراث اللغوى تعدد كل من أداة الشرط وفعله والاقتصار بعدهما على جواب واحد ، وقد ورد لهذا الأسلوب صورتان : الأولى ذكر أداة الشرط الثانية دون عطف ، والثانية ذكر الأداة بعد عاطف . ولكل منهما أحكام خاصة نوجزها فيما يلى :

١ ـ تعدد الشروط دون عاطف(١) :

ورد هذا الأسلوب فى كثير من النصوص الفصيحة ، ومن ذلك قوله تعالى : (ولا ينفعكم نصحى إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم)(٢) ، وقوله : (وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبى أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين) (٣) ، ومن ذلك قول الشاعر (٤) :

إن تستغيثوا بنا إن تذعروا تجدوا   منا معاقل عز زانها كرم

وجلى من هذه النصوص وما شاكلها أنه لا يقع بعد الشروط المتعددة إلا جواب واحد ، هو ـ من حيث المعنى ـ جواب الشرط الأول ، وأما الشرط الثانى فإن جوابه محذوف دل عليه جواب الأول ، والشرط الثانى مقيد لما فى الشرط الأول من إطلاق ، فهو يؤدى من حيث المعنى وظيفة الحال .

---

(١) انظر بدائع الفوائد ٥٨/١ ، وحاشية الصبان على الأشمونى ٣١/٤ .

(٢) من الآية (٣٤) من سورة هود .

(٣) من الآية (٥٠) من سورة الأحزاب .

(٤) انظر : الأشمونى وحاشية الصبان عليه ٣١/٤ .

ومن النحاة من ذهب إلى أن الجواب للثاني ، والثاني وجوابه جواب للأول على إضمار الفاء ، وهو قول لا يسلم من ضعف .

٢ — تعدد الشروط مع اقترانها بعاطف .

ليس فيما بين يدي من نصوص تراثية ما يشهد لشيوع هذه الصورة من صور تعدد الشروط ، بيد أن النحاة قد عرضوا لها استكمالا للاحتمالات العقلية الواردة لهذا التعدد ، نحو : إن تحضر وإن تناقش تفهم الدرس ، و : إن تحضر فتناقش تفهم الدرس ، و : إن تحضر أو إن تناقش تفهم الدرس ، و : إن تحضر ثم إن تناقش تفهم الدرس . وجلي من هذه الأمثلة أنها لا تحتوي إلا على جواب واحد فقط ، فهل هو جواب الشرط الأول ، أو جواب الشرط الثاني ؟ خلاف بين النحاة .

أما ابن مالك فإنه قد ذهب إلى أنه جواب للشرط الأول بغض النظر عن الأداة العاطفة . وأما غيره من النحاة فقد فصل القول مراعيا نوع الأداة العاطفة : فإن كانت الأداة (الواو) جاز جعل الجواب لهما ، نحو : إن حضر محمد وإن حضرت هند أكرمهما ، وإن كانت الأداة (أو) وجب جعل الجواب لأحدهما فحسب ، تقول : إن حضر محمد أو إن حضرت هند أكرمه ، ويجوز : أكرمها . وإن كانت الأداة الفاء وجب جعل الجواب للثاني والثاني وجوابه جواب للأول ، تقول : إن حضر محمد فإن حضرت هند أكرمها . وبالرغم مما قد يبدو في هذا الخلاف من إسراف في التفصيل لا جدوى منه فإن المتأمل لدلالات النصوص يؤيد ما ذهب إليه الجمهور من ضرورة رعاية أداة العطف في النص اللغوي ، بل إن من الدارسين من رتب على مثل هذه الأساليب أحكاما شرعية تتصل بالحل والحرمة [1] .

* * *

---

(١) انظر : بدائع الفوائد ١/٥٨ — ٦٠ .

سابعاً - اجتماع الشرط والقسم :

يحتاج القسم إلى جواب كما يتطلب فعل الشرط جوابا ، وجواب الشرط - كما سبق أن فصلنا - له روابطه الخاصة التي تصله لفظيا بفعل الشرط في الجملة ، فضلا عن روابطه المعنوية به فيها . أما جواب القسم فإن روابطه اللفظية تختلف ، ويمكن إجمال هذه الروابط فيما يلي [1]:

١ - إن كان الجواب تركيبا إسناديا اسميا ، أو ظرفيا ، أو وصفيا ، أكد بـ (إن) و (اللام) معا ، أو بواحدة منهما ، نحو : والله إن خالدا لفي قلوبنا ، أو : والله لخالد في قلوبنا ، أو : والله إن خالدا في قلوبنا .

٢ - وإن كان تركيبا إسناديا فعليا مثبتا صدر بمضارع أكد بـ (اللام) ، و (النون) ، نحو : والله لنكرمن ذكرى شهدائنا .

٣ - وإن كان تركيبا إسناديا فعليا مثبتا صدر بماض أكد بـ (اللام) ، و (قد) ، نحو : والله لقد نهض خالد بواجبه .

٤ - وإن كان التركيب الإسنادي منفيا وجب أن تكون أداة النفي (ما) أو (لا) أو (إن) ، نحو : والله ما أهمل المناضلون ، و : والله ما مهمل شبابنا ، و : والله لا زيد في الدار ولا عمرو ...... الخ .

ومن المقرر لغويا أن من الممكن أن يجتمع في الجملة العربية الشرط والقسم معا ، ولا سبيل عمليا لذكر الجوابين جميعا ، بل لا بد من الاقتصار على ذكر أحدهما والاستغناء به عن ذكر الآخر . فأي الجوابين ينبغي ذكره

---

(١) انظر : إعراب الأفعال ٢١٩ ، وهمع الهوامع ٢/٤١ وكتاب سيبويه ٣/٨٤ .

وأيها يجب حذفه؟ لقد فصل النحاة الضوابط الخاصة بهذا الموضوع تفصيلا نكتفي بالإشارة إليه في النقاط الآتية:

١ — إذا كانت أداة الشرط (لو) أو (لولا):

يرى جمهور النحاة أنه إذا اجتمع الشرط والقسم وكانت أداة الشرط (لو) أو (لولا) جاز أن يكون الجواب لأي منهما سواء تقدم القسم على الشرط أو تقدم الشرط على القسم. تقول مثلا في حالة تقدم القسم: والله لو قام زيد لم يقم عمرو، بذكر جواب الشرط. وتقول: والله لو قام زيد لا يقوم عمرو، بذكر جواب القسم. وكذلك لو تقدم الشرط كما في نحو: لو قام زيد ـ والله ـ لم يقم عمرو، أو. لو قام: زيد ـ والله ـ لا يقوم عمرو.

٢ — إذا كانت أداة الشرط غير (لو) و (لولا):

يفصل النحويون في حالة اجتماع الشرط والقسم وأداة الشرط غير (لو) و (لولا)، إذ يفرقون بين صورتين:

الأولى ـ إذا تقدم في التركيب اللغوي ما يحتاج إلى خبر، كالمبتدأ حالا أو أصلا.

والثانية ـ إذا لم يتقدم في الجملة ما يحتاج الى خبر.

فإذا تقدم ما يحتاج الى خبر فالواجب ـ عند جمهور النحاة ـ[1] ذكر جواب الشرط وحذف جواب القسم سواء كان الشرط متقدما نحو: زيد إن حضر خالد ـ والله ـ أكرمه. أو متأخرا نحو: زيد ـ والله ـ إن حضر خالد أكرمه.

---

(١) نقل السيوطي أن ابن مالك يجيز جعل الجواب للقسم المتأخر إذا كان مقترنا بالفاء لدلالته على الاستئناف كما يجيز جعل الجواب للشرط المتأخر أيضا في غير الحالة السابقة، انظر: همع الهوامع ٢/٤٣.

وإذا لم يتقدم ما يحتاج الى خبر حذف جواب المتأخر منهما لدلالة جواب المتقدم عليه . ففى نحو : إن قام زيد ـ واقه ـ يقم عمرو ، يحذف جواب القسم لتأخره وقد دل عليه جواب الشرط المتقدم عليه ، وفى نحو : والله إن قام زيد ليقومن عمرو ، يحذف جواب الشرط لتأخره لدلالة جواب القسم المتقدم عليه .

هذه هى الضوابط العامة لاجتماع الشرط والقسم ، وما ورد مخالفا لها من نصوص تراثية تحفظ باعتبارها جزءا من المأثورات اللغوية لكن لا يقاس عليها حتى لا تتسع دائرة الاضطراب والشذوذ فى اللغة .

* * *

مسائل ختامية

١ — زيادة (ما) على أدوات الشرط[١] :

أجاز جمهور النحويين زيادة (ما) على بعض أدوات الشرط الجازمة بغية توكيد المعنى العام المستفاد من الجملة ، والأدوات التي أجيز فيها زيادة (ما) هي :

— (إن) ، نحو قوله تعالى : (وإما ينزغنك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله)[٢] ، وقوله : (وإما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين)[٣] ، وقد ورد هذا الأسلوب في القرآن كثيراً ، بيد أنه قد اقترن فيها الفعل بنون التوكيد ، وليس ذلك بلازم ، فقد وقعت زيادة (ما) دون تأكيد الفعل بالنون في قوله سلمى بن ربيعة[٤] :

زعمت تماضر أنني إما أمت   يسدد أبينوها الأصاغر خلتي

— (أي) ، شريطة ألا تكون مضافة إلى ضمير ، يستوي في ذلك أن تكون مقطوعة عن الإضافة ، نحو قوله تعالى : (أيا ما تدعو فله الأسماء الحسنى)[٥] ، أو مضافة إلى اسم ظاهر ، نحو قوله سبحانه : (أيما الأجلين قضيت فلا عدوان علي)[٦] .

---

(١) انظر شرح الرضي على الكافية ٢/٢٥٤ ، وهمع الهوامع ٢/٦٣ .
(٢) من الآية (٢٠٠) من سورة الأعراف .
(٣) من الآية (٦٨) من سورة الأنعام .
(٤) انظر : همع الهوامع ٢/٦٣ ، والدرر اللوامع ٢/٧٩ .
(٥) من الآية (١١٠) من سورة الإسراء .
(٦) من الآية (٢٨) من سورة القصص .

— (أين) ، نحو قوله تعالى : (أينما تكونوا يدرككم الموت)[١] .

— (أيان) ، نحو قول الشاعر[٢] :

إذا النعجة الأدماء كانت بقفرة   فأيان ما تعدل بها الريح تنزل

— (متى) ، نحو قول عنترة[٣] :

متى ما تلقني فردين ترجف   روانف أليتيك وتستطارا

— وقد اختلف فى زيادة (ما) فى بقية أدوات الشرط[٤] والراجح فى المأثورات اللغوية عدم زيادتها .

* * *

٣ — دخول الاستفهام على الشرط[٥] :

اختلف النحاة فى كيفية دخول الاستفهام فى الجملة الشرطية ، وأشهر الآراء فى ذلك رأيان ، ينسب أحدهما إلى سيبويه ويجب فيه تقدم الاستفهام على أداة الشرط ، لأن الاستفهام فى الحقيقة موجه إلى مضمون الجملة الشرطية كلها ، فهو بمنزلة القسم معها ، ويشهد لذلك قوله تعالى : (أفإن مت فهم الخالدون)[٦] ، وقوله سبحانه : (أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم)[٧] . والرأى الثانى ينسب إلى يونس ، ومقتضاه أن الاستفهام

---

(١) من الآية (٧٨) من سورة النساء .

(٢) انظر : همع الهوامع ٢/٦٣ ، والدرر اللوامع ٢/٨٠ .

(٣) المصدران السابقان ، وليس فى ديوانه .

(٤) لا يفوتنا أن نشير إلى أن « ما » فى « حيثما » و « إذما » ليست عند جمهور النحاة زائدة ، بل كافة لكل منهما عن الإضافة . انظر : شرح الرضى على الكافية ٢/٢٥٤ .

(٥) انظر : كتاب سيبويه ٣/٨٣ ، وشرح التصريح ٢/٢٥٤ ، وبدائع الفوائد ١/٤٩ .

(٦) من الآية (٣٤) من سورة الأنبياء .

(٧) من الآية (١٤٤) من سورة آل عمران .

إنما يتناول الجواب وحده دون الشرط ، ومن ثم يجب أن يتأخر أداة الاستفهام عن أداة الشرط وفعل الشرط معا ، وهكذا يجب أن يقال عنده : إن مت أفأنت خالد ، ومقتضى هذا الرأى أنه ينبغى أن يقال : فإن مات أفهم الخالدون . وجلى أنه رأى لا يستند إلى نصوص لغوية ، بل ينهض على مقومات ذهنية .

* * *

٣ — الجزم بعد الأدوات غير الجازمة(١) :

سبق أن ذكرنا أن أدوات الشرط غير الجازمة لا تؤثر إعرابيا فيما يليها من أفعال عند جمهور النحاة ، لكن وردت بعض النصوص اللغوية التى جزمت فيها الأفعال الواقعة فى سياق بعض هذه الأدوات :

ومن ذلك جزم الفعل بعد (إذا) فى قول النمر بن تولب(٢) :

وإذا تصبك خصاصة فارج الغنى ... وإلى الذى يعطى الرغائب فارغب

وقول عبد قيس بن خفاف بن عمرو(٣) .

استغن ما أغناك ربك بالغنى ... وإذا تصبك خصاصة فتجمل

وكذلك جزمه بعد (لو) فى قول الشاعر(٤) :

لو يشأ طار به ذو ميعة ... لاحق الآطال نهد ذو خصل

---

(١) انظر : الجنى الدانى ٣٦٠ ، والمغنى وحاشية الدسوقى عليه ١/١٣٦ ، ٢٩٦ ، وشرح الفاكهى على القطر ١٧٣ .

(٢) انظر : الجنى الدانى ٣٦٠ ، والبيت فى ديوانه ٤٤ .

(٣) انظر : مغنى اللبيب ١/١٣٦ ، وشرح الشواهد المغنى ٩٥ .

(٤) ينسب البيت لعلقمة ، أو لامرأة من بنى الحارث ، انظر : شرح شواهد المغنى ٢٢٨ .

بجزم (يشأ) ، وقول الآخر[1] :

تامت فؤادك لو يحزنك ماصنعت   إحدى نساء بنى ذهل بن شيبانا

بجزم (يحزنك) . وقد اختلف موقف النحاة إزاء هذه النصوص وأمثالها : أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن هذه الأدوات تجزم أيضا ، وأما البصريون فقد رفضوا اعتبار هذه الأدوات جازمة ، ثم اختلفوا فى تخريج هذه النصوص ، فمنهم من رأى أنها مجزومة لضرورة الشعر ، ومنهم من ذهب إلى تأويلها حتى لا يقول بجزمها .

* * *

٤ — الشرط بدون الأداة[2] :

من الأساليب اللغوية الواردة أسلوب يبدو فى بعض النواحى مشابها الجملة الشرطية ، ويتكون هذا الأسلوب من جزءين : أولهما تركيب إسنادى دال على الطلب : أمرا ، أو نهيا ، أو دعاء ، أو استفهاما ، أو عرضا ، أو تحضيضا ، أو تمنيا ، أو رجاء وثانيهما تركيب إسنادى فعلى يتصدره مضارع ، يلى الجزء الأول ، ويرتبط به من حيث المعنى على نحو يوشك أن يكون فيه نتيجة له ، وقد يتصدر الجزء الثانى (فاء) السببية فينصب المضارع التالى لها ، نحو : رب وفقنى فأهتدى إلى الصواب ، ومنه قوله تعالى : (ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبى)[3] ، وقوله : (لولا أخرتنى إلى أجل قريب فأصدق)[4] ، وقوله : (لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع)[5] .

---

(١) المصدر السابق ، وانظر أيضا : الأشمونى ٤/٤٣ .

(٢) انظر : كتاب سيبويه ٣/٩٨ ، همع الهوامع ٢/ شرح التصريح ٢/ وإعراب الأفعال

(٣) من الآية (٨١) من سورة طه .

(٤) من الآية (١٠) من سورة المنافقون .

(٥) من الآية (٣٧) من سورة غافر .

وقد يتجرد المضارع من الفاء فيجوز فيه - آنئذ - وجهان إعرابيان : أولهما - الرفع ، نحو قوله تعالى : (فاضرب لهم طريقا فى البحر يبسا لا تخاف دركا ولا تخشى)[1] ، والثانى - الجزم ، نحو قوله سبحانه : (قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة)[2] . وقوله : (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم)[3] . وقوله : (قل لعبادى يقولوا التى هى أحسن)[4] . وتوجيه الرفع على أن الفعل مرفوع لخلوه من الناصب والجازم ، والتركيب الإسنادى قد وقع حالا ، وأما توجيه الجزم فمحور خلاف بين النحاة[5] :

— فمذهب الخليل وسيبويه أن الجازم هو التركيب الطلبى السابق لتضمنه معنى الشرط ، ومن ثم يعمل عمله .

— واتجه الفارسى والسيرافى وابن عصفور إلى أن الجازم هو التركيب الطلبى السابق ، لا لتضمنه معنى الشرط ، وإنما لنيابته عن الشرط ، أى أنه قد حذفت (جملة) فعل الشرط وأنيب التركيب الطلبى منابها فى العمل .

— ورأى كثير من المتأخرين أن الجازم أداة الشرط المقدرة ، يقول أبو حيان : « وهذا الذى نختاره دون حاجة إلى التضمين ولا إلى النيابة »[6] .

— ومن المتأخرين من قال بأن الجازم (لام) الأمر المحذوفة مقدرة .

---

(١) من الآية (٧٧) من سورة طه .
(٢) من الآية (٣١) من سورة إبراهيم .
(٣) من الآية (٣٠) من سورة النور .
(٤) من الآية (٥٣) من سورة الإسراء .
(٥) انظر : كتاب سيبويه ٣/٩٨ .
(٦) انظر : الحذف والتقدير فى النحو العربى ، باب (العامل) .

- وقد استدل كل فريق من النحاة على صحة ما ذهب إليه ، وضعف أسانيد غيره ، ولجأ فى سبيل ذلك إلى استخدام القدرات العقلية الجدلية بدلا من الالتزام بالضوابط التى تقدمها النصوص اللغوية . ولو وقفنا نحن عند ظواهر هذه النصوص ، فى ضوء المسلمات المنهجية التى تقرر :

أولا — أنه لا يصح الفصل فى التحليل اللغوى بين الحالة الإعرابية والوظيفة النحوية ، إذ إن الإعراب ليس شيئا آخر غير كونه أثرا من الآثار الموقعية للوظيفة النحوية .

ثانيا — أن تحديد الوظيفة النحوية يجب أن يلحظ ما تتسم به الأساليب اللغوية من خصائص سياقية لفظية ومعنوية .

لو تأملنا هذه النصوص فى ضوء ذلك لانتهينا إلى عدد من النتائج . أهمها :

١ — أن بين هذا الأسلوب وأسلوب الجملة الشرطية بعض جوانب التشابه ، وبينهما أيضا بعض صور الاختلاف :

— فهما يتشابهان فى قدر من المعنى المشترك ، ويتمثل هذا القدر فى الربط بين حدثين مختلفين بصورة تتضمن تحقق ثانيهما — سلباً أو إيجابا — بتحقق أولهما .

— كذلك يتشابهان فى بعض المكونات اللفظية الدالة على هذا المعنى ، ففى كل منهما تركيبان إسناديان متميزان يعبر كل منهما عن حدث خاص . وثمة صلة لفظية بين الحدثين مساوقة للصلة المعنوية بينهما .

ونحسب أن رعاية هذا التشابه كانت وراء الاتجاهات النحوية المتعددة التى ربطت الجزم فى هذا الأسلوب بالجزم فى الجملة الشرطية .

بيد أن لحظ عناصر الاتفاق بين الأسلوبين لا ينبغى أن يحملنا على إهمال مجالات الاختلاف بينهما ، وأهمها :

... أن الربط المعنوى بين الحدثين فى كل من الأسلوبين يختلف فى طبيعته . فالربط بين الحدثين فى هذا الأسلوب من قبيل الربط بين الوسائل والغايات وإذا كانت من المقرر أن الوسائل – أحياناً – تؤدى غاياتها المرجوة ، فإن من الثابت أيضاً أن الصلة بين الوسائل والغايات ليست ضرورية .

أما الربط بين الحدثين فى أسلوب الشرط فمختلف . ذلك أن أسلوب الشرط – فى جوهره – تعاقد والتزام ، وبمقتضى ذلك ليس للإخلال بالنتائج فيه سبيل . إنك حين تعد شخصا ما بتقديم هدية إليه إذا زارك قائلا : إن تزرنى تجد هدية فى انتظارك ، فأنت ملزم بتقديم الهدية متى زارك . أما إذا قلت : زرنى تجد هدية ، فإن التركيب اللغوى يتضمن وعدا لا التزام فيه . إن تقديم الهدية فى أسلوب الشرط نتيجة ضرورية لا تتخلف ، وهى مبنية على الزيارة بناء حتميا لاسبيل إلى الإخلال به ، أما فى الأسلوب الثانى المجرد من أداة الشرط فإن تقديم الهدية حافز أو هدف . ولقد تثمر الحوافز ولقد تتخلف ، ولقد تتحقق الأهداف ولقد تضل طريقها إلى التحقيق .

– أن الفوارق اللفظية بين الأسلوبين متعددة ، بحيث توشك أن تطغى على عناصر التشابه بينهما ، فهما يختلفان فى مكونات الجملة فى كل منهما ، والصيغ الداخلة فى تركيبهما ، والروابط اللفظية بينهما . وفى هذا الإجمال غنى عن التفصيل .

٢ – أن الخصائص السياقية لكل من الأسلوبين تفرض عدم حمل أحدهما على الآخر ، وتوجب تفسير الحالة الإعرابية لكل منهما فى ضوء الوظيفة النحوية التى تؤديها الكلمات فى تركيبها اللغوى . وبرغم إدراكنا بأن كثيرا من الاختلاف حول الإعراب فى هذا التركيب مرده إلى الأسس

التي التزم بها النحاة فى إطار نظرية العامل — وهى أسس فى حاجة إلى إعادة النظر — فإننا لا نجد مانعا من القول بأن الجازم هنا أسلوبى، بمعنى أن «الموقع» هو الذى أثر فيه، وليس كلمات بعينها منه.

* * *

خصائص الجملة الشرطية :

لعل من الممكن — بعد أن عرضنا لمقومات الجملة الشرطية وظواهرها السياقية — بيان ما لهذه الجملة من خصائص تركيبية، جعلتها نموذجا مستقلا من النماذج النمطية للجملة العربية، وسنتناول هذه الخصائص من خلال تحديد موقف هذه الجملة من ظواهر: البساطة والتركيب، والتقييد أو النسخ، والامتداد، والتطابق، والترتيب، وذلك بمقارنتها - بصورة عامة - بمواقف غيرها من الجمل منها :

أولا — البساطة والتركيب :

من الجلى أن الجملة الشرطية نموذج متفرد الخصائص من نماذج الجملة العربية، سواء من حيث طبيعة الإسناد أو شكله أو الأطراف المشاركة فيه. فهى تتكون من ثلاثة عناصر وليس من عنصرين، اثنان منها تركيبان إسناديان متميزان بيد أنهما مترابطان عضويا لفظا ومعنى، والعنصر الثالث هو الأداة التى تقوم بمهمة الربط الحيوى الضرورى بين التركيبين الإسناديين. ومن ثم فإن الجملة الشرطية مركبة دائما، وأطراف الإسناد فيها — فى حدها الأدنى — أربعة، إذ فى كل من الفعل والجواب طرفان إسناديان. فالتركيب فيها ذو طبيعة خاصة يخالف فيها التركيب فى غيرها. حيث يمكن أن تكون أطراف الإسناد فى الجملة المركبة غير الشرطية ثلاثة فحسب.

وبهذا يتبين أن الجملة الشرطية تخالف سائر النماذج النمطية لبقية أنواع الجملة العربية ، سواء منها ما اتسم بالبساطة ، أو ما اتصف بالتركيب .

* * *

ثانيا ـ قابلية النسخ أو التقييد :

لا تقبل الجملة الشرطية في مجموعها ـ باعتبارها نموذجا تركيبيا متكاملا ـ التقييد بأى من النواسخ الحرفية أو الفعلية . ولكن كلا من طرفيها الإسناديين : من الفعل والجواب ، يمكن أن يقبل ـ على حدة ـ بعض هذه النواسخ . ولا نجد حرجا في أن نسجل في هذا المجال بعض الملحوظات حول الأساليب الواردة في النصوص اللغوية للجملة الشرطية ، عساها أن تكون مثار دراسة مستقبلا .

١ ـ أن النواسخ الصالحة للدخول على أحد التركيبين الإسناديين للجملة الشرطية محصورة في نطاق النواسخ الفعلية دون الحرفية .

٢ ـ أن من النواسخ الفعلية مالا يصلح لتقييد الفعل في حين يجوز أن يقيد الجواب ، كما أن منها ما يقيد الفعل وحده دون الجواب .

٣ ـ أن هذه النواسخ ـ رغم ارتباطها نظريا بالجملة الاسمية أو الظرفية ، وبالتراكيب الواردة لهما ـ فإنها حين تدخل في نسيج الجملة الشرطية تعامل معاملة الأفعال التامة .

وبهذا يتضح أن الجملة الشرطية ذات وضع خاص فيما يتعلق بالاستخدامات السياقية للقيود الجملية .

* * *

ثالثا ـ قابلية الامتداد .

لا تقبل الجملة الشرطية في مجموعها الامتداد ، وعناصرها الثلاثة من الأداة والفعل والجواب تتصف بالثبات ولا تقبل الزيادة . بيد أن كلا من

والطرفين الإسناديين فيها — وهما الفعل والجواب — قد يقبل منفردا الامتداد بكافة العناصر، سواء منها ما اتصف بالعموم كالظرف، والمجرور، والحال أو اقتصر على وجود العنصر الفعلى، كالمفاعيل ؛ إذ فى كل من الفعل والجواب عناصر فعلية بالضرورة بغض النظر عن تصنيف كل منهما على حدة.

ومقتضى هذا أن الجملة الشرطية متميزة حجما فى حدها الأدنى، وفى حدودها القصوى وفقا للاحتمالات الممكنة الأمر الذى يمثل خصيصة من خصائصها.

* * *

رابعاً — التطابق :

إذا وضعنا فى الاعتبار أن كلا من (الفعل) و (الجواب) يمثل طرفا إسناديا فى الجملة الشرطية فإن من الثابت أنه لا يوجد فى هذه الجملة تطابق ما، سواء من الناحية العددية أو النوعية. إذ يمكن أن يكون (الفعل) فيها مفردا مذكرا و (الجواب) لا إفراد فيه ولا تذكير ؛ لأن كلا من الفعل والجواب تركيب إسنادى منفصل فى مبناه عن الآخر. ولكن من المحتم أن تلحظ أن كل تركيب من هذين التركيبين الإسناديين يخضع — منفردا — للضوابط المقننة للتطابق وفقا للتصنيف الذى ينتمى إليه، سواء كان تركيبا إسناديا اسميا، أو ظرفيا، أو فعليا.

وبهذا يتجلى أيضاً تميز الجملة الشرطية فى موقفها من التطابق من بقية أنواع الجملة العربية.

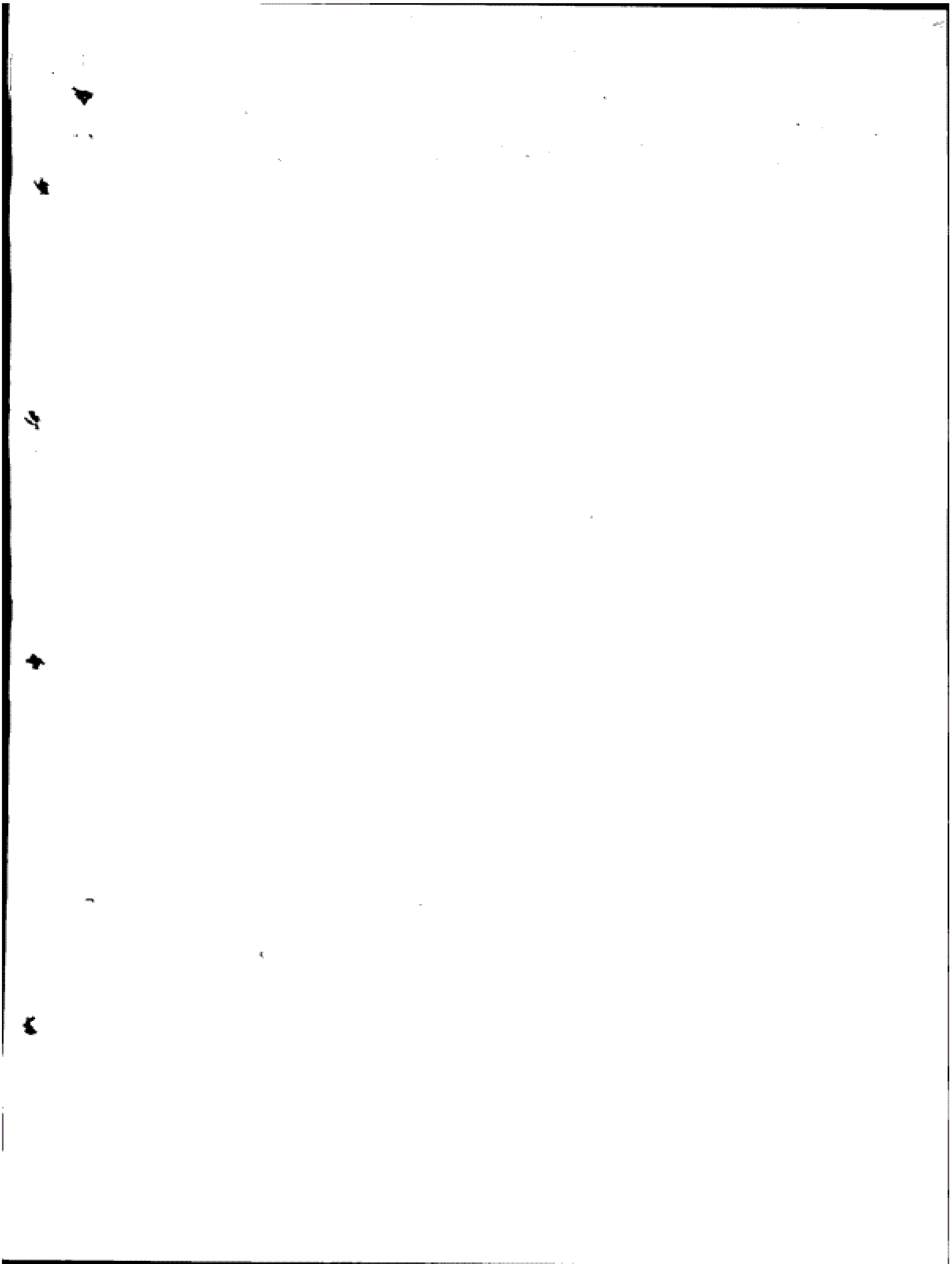
* * *

خامسا — الترتيب :

من الثابت لغويا أن الترتيب ظاهرة مطردة بين عنصرين من عناصر الجملة الشرطية الثلاثة، وهذان العنصران هما : الأداة والفعل، وأنه لا مجال

قط لتقدم الفعل على الأداة ، وهذا ما قررته القواعد النحويه أيضاً . لكن ثمة فارقا بين ما ثبت لغويا وما تقرر نحويا فيما يتصل بتحديد موقع الجواب فى الجملة ، فإن النصوص اللغوية الواردة تجيز تقدم الجواب على الأداة والفعل معا ، وإن لم تبح تقدمه على الفعل وحده . وهو ما أخذ به بعض النحاة ، أما جمهورهم فإنهم — كما رأينا — يوجبون تأخر الجواب عن الفعل وعدم تقدمه فى الجملة بأى صورة من الصور ، وهكذا إذا أخذنا بالمقرر نحوياً تكون الجملة الشرطية واجبة الترتيب فى مجموعها . أما إذا راعينا الثابت لغويا فإنها تكون ملتزمة الترتيب بين عنصرين من عناصرها مرنة الترتيب فى تحديد موقع العنصر الثالث فيها .

وبضميمة هذه الخصيصة من خصائص الجملة الشرطية إلى غيرها من الخصائص التى أشرنا إليها ، يتأكد أن هذه الجملة نمط خاص ومتميز من أنماط الجملة العربية ، سواء فى مكوناته ، أو علاقاته ، أو خصائصه ، أو ظواهره . فهى جملة متعددة العناصر والأطراف الإسنادية ، وهى مركبة دائما ، وتركيبها ذو طبيعة خاصة بها ، وليست فى مجموعها صالحة للنسخ أو الامتداد أو التطابق ، بيد أن كلا من النسخ والامتداد والتطابق أمر وارد بالنسبة للطرفين الإسناديين فيها ، وهى — من ناحية — ملتزمة الترتيب ثابتة الموقع ، ومن ناحية أخرى تتسم بقدر من مرونة الترتيب فى مجال تحديد موقع أحد عناصرها . وهى — بهذا كله — نوع خاص من أنواع الجملة العربية ، يختلف عن سائر أنواعها .



الفهرس

القسم الثانى

الضوابط التقعيدية للجملة فى التراث النحوى

(٢٣٣ — ٧٠٧)

الفصل الأول

الجملة الاسمية (٢٣٥ - ٤٥٧)

الفصل الثانى

الجملة الظرفية (٤٥٩ - ٥٤٠)

الفصل الثالث

الجملة الوصفية (٥٤١ – ٦١٤)

الفصل الرابع

الجملة الشرطية (٦١٥ - ٧٠٧)

كتب منشورة للمؤلف :

• الظواهر اللغوية فى التراث النحوى .	نفد
• تاريخ النحو العربى .	نفد
• القواعد الصرفية .	نفد
• أصول التفكير النحوى .	نفد
• تقويم الفكر النحوى .	نفد
• إعراب الأفعال .	نفد
• الجملة الفعلية .	نفد
• تصريف الأسماء .	
• المدخل إلى دراسة النحو العربى : الجزء الأول .	
• المدخل إلى دراسة النحو العربى : الجزء الثانى .	

رقم الإيداع ٨٢/٣٣١١

دار الوفاء للطباعة
١٤ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر الشريف

